7124700 5

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الفرع الثاني – جل الديب

الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة

د.جوزيف عبود

الفهـــــــــرس

الفصل الاول: ظروف نشأة ومنشأ الاحزاب

اولا": نشأة الاحزاب

A ــ بين الحزب والشيعة

B ــ من الشيعة الى الحزب

C ــ عوامل النشأة، المساحة السياسية بالمفهوم المعاصر

1- الدولة السيدة المطلقة

2- ظهور الحكومات وحق النقد

3- الفردية وليدة النظام الجديد

4- حق الاقتراع: من الفردية الى المواطنية

ثانياً: منشأ الأحزاب

A ــ التكتلات البرلمانية

B ــ الجمعيات والتنظيمات

1- التنظيمات التعاونية والدينية

2- القوى الضاغطة

3- التنظيمات السرية

C ــ الإقرار بضرورة الأحزاب

D ــ الحزب ــ المؤسسة

1 ـ النظرة الايجابية للاحزاب

2 ـ الظاهرة الحزبية بين الشرعية والمشروعية

الفصل الثاني: الحزب بما هو

اولا": المحور الايديولوجي

A ــ التعددية الايدولوجية والتعددية الاجتماعية

1- الإقرار بالتعددية

2- أهمية الإيديولوجيا

3- التصنيف اللاعلمي للإنقسامات الإيديولوجية

B ــ تصنيف البعد الواحد والثنائية الحزبية

1- الثنائية الحزبية

2- اليسار واليمين

Cــ التصنيف المتعدد الأبعاد ومعالم الإنقسام الحزبي

1- التصنيف ومعالم الإنقسام

2_ التصنيف والأبعاد الإيديولوجية

3- قاعدة معالم الإنقسام الأربعة الأساسية

ثانيا: محور التنظيم

Aــ أهمية التنظيم

Bــ بنية الأحزاب

1- البنية المباشرة والبنية غير المباشرة

2- العناصر الأساسية للتنظيم

أ ــ اللجنة

ب ــ الفرع

ج ــ الخلية

د ــ الميليشيا

3- الترابط العام

4- المركزية واللامركزية

أ- المركزية

ب- اللامركزية الإيديولوجية

ج- اللامركزية الإجتماعية

د- اللامركزية الإتحادية

C ـ التنظيم كمعيار للتصنيف

1- تصنيف ديفيرجيه

أ- احزاب الكوادر

ب- احزاب الجماهير

2- نقد التصنيف الثنائي

أ- حزب الناخبين

ب- حزب تجمع كل الفئات

ثالثاً: محور التعبئة : الأعضاء والقيادة

A ـ الأعضاء

1- الناخبون

2- المنتسبون

3_ المناضلون

4- المناصرون

B ـ القيادة

1_ القيادة الديمقراطية وشوائبها

أ_ الأوليغارشية

a. العوامل الموضوعية

* البيروقراطية

* الإختصاص والكفاءة

* الوكالة

b. العوامل الذاتية

* حاجة الجماهير للقيادة

* حب السلطة

ب_ النمو المتزايد للسلطة

ج_ شخصنة السلطة

2_ الأشكال الأخرى للقيادة

أ_ القيادة الأوتوقراطية

ب_ القيادة الستراترشية

C_ الصراع على القيادة

1- الصراع بين القدامى والشباب

2 - صراع التيارات داخل السلطة

3- صراع قيادة الحزب والبرلمانيين الحزبيين

4- الصراع بين القيادة الظاهرة والقيادة الفعلية

الفصل الثالث : وظائف الحزب ومنتظم الأحزاب

أولا" : دور الأحزاب

A_ النظرية الوظيفية والأحزاب

1_ الأحزاب والدراسة الوظيفية

2_ الأحزاب في محيطها

3- الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية

B_ وظائف الأحزاب

1_ تجنيد واختيار الطواقم القيادية السياسية

2- وضع برامج وسياسات للحكم

3_ مراقبة الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها

4_ الدمج المجتمعي

5_ الدمج الإجتماعي للأفراد

6_ التنظيم المعاكس

C_ الأحزاب بين الاستراتيجية ووسائل العمل

1_ الأهداف وخطة العمل

2_ وسائل العمل

3_ الموارد

ثانيا: منتظم الأحزاب

A_ ما هو المنتظم الحزبي

1_ الحزب الواحد

2_ الثنائية الحزبية

3_ التعددية الحزبية

B _ التحالفات

C _ منتظم الأ حزاب والنظام السياسي

D _ منتظم الأحزاب والنظام الأنتخابي

الفصل الرابع : الجماعات الضاغطة

أولاً : ما هية الجماعات

A_ تحديد المفهوم

1_ الجماعة المنظمة

2_ الدفاع عن المصالح

3_ ممارسة الضغط

B_ الجماعات الضاغطة في محيطها

C_ تصنيف الجماعات

1_ المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للفئة

2_ التصنيفات

D_ عناصر القوة عند الجماعات

1_ العدد

2_ المال

3_ التنظيم

4_ صورة الجماعة

5_ الروح القتالية

ثانيا: نشاط الجماعات

A_ وظائف الجماعات

1_ التعبير عن المصالح

2_ المطالبة والدفاع عن مصالح الجماعة

B _ عمل الجماعات وطرائقه

1_ الجماعات والسياسة

2_ الجماعات والاحزاب

3_ المشاركة السياسية

4_ الجماعات والرأي العام

5_ الجماعات والمؤسسات

C _ وسائل الضغط والاستراتيجيا

1_ الوسائل

2- استراتيجيا الجماعات

3- منتظم الجماعات

4- مخاطر نشاط الجماعات

المقدمـــــــة

اعتبرت الاحزاب قديماً كعائق امام تحقيق الوحدة السياسية والديمقراطية. وقد رأى هيوم وغيره من كتاب التاسع عشر ان تعددية الاحزاب لا تبدو كشرط للحرية وكضمانة لحماية الحقوق لكن وجودها دليل على منافسة عقيمة وسيئة بين شيع مختلفة وعلامة على خلل اجتماعي كبير وفساد الحياة السياسية. بعد ذلك غدت الاحزاب عنصرا من عناصر الديمقراطية وشرطًا اساسياً لتحقيقها حسب الاميركي V.O.KEY . الذي اعتبر الحزب كمؤسسة من مؤسسات الديمقراطية وحسن سير الانظمة التمثيلية . ليس في عالمنا اليوم نظاماً ديموقراطياً دون احزاب، وحتى سويسرا التي تعرف شكلاً من اشكال الديمقراطية المباشرة نمت فيها الاحزاب على الصعيد الوطني وعلى صعيد الكنتونات.

كل النظريات والمشاريع التي تصورت نماذج ديمقراطيات دون احزاب بقيت مثالية مثل الادارة الذاتية Autogestion والديمقراطيات الشعبية. وقد رأينا النتيجة في بلدان اوروبا الشرقية سابقا. وتسعى الانظمة التسلطية Autoritaire لتشكيل جبهة وهمية من الاحزاب يسيطر عليها فعليا الحزب الحاكم ، وذلك بهدف اضفاء شيء من الشرعية على سلطتها ادراكاً منها ان الاحزاب تلعب دورا اساسيا في شرعنة Légitimation الانظمة السياسية وتأكيد ديمقراطيتها واحترامها للتعددية وقد شبه Seiler في كتابه " الاحزاب السياسية صفحة 27" هذا الواقع بما يعبر عنه القول المأثور:" المديح الذي توجهه الرذيلة الى الفضيلة.

ان محاولة الانظمة الاوتوقراطية والتسلطية خلق مثل هذه الجبهات لتلعب دورالمتيم بالديمقراطية ما هو بالحقيقة الا اشارة واضحة لخوف وانزعاج هذه الانظمة من الديمقراطية ومحاولة احتوائها من خلال احتواء اكثر رموزها تعبيرا اي الاحزاب. والدليل على ذلك انه في كل مرة كان يموت نظام ديمقراطي تحت وطأة السلاح العسكري او الثوري كان اول قرار يتخذه المنتصرون هو الغاء الاحزاب والتعددية، بالمقابل في كل مرة كنا نشهد زوال او ضعف نظام كلي او شبه عسكري كنا نشهد قيام احزاب وتعددية حزبية: بودابست سنة 1956، براغ 1968، البرتغال واليونان بعد زوال حكم الجنرالات، اسبانيا بعد موت فرنكو، بولونيا قبل انهيار القطب السوفياتي وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلك موسكو بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية. هذا الارتباط الوثيق والديالكتيكي بين الديمقراطية والاحزاب يجعل التساؤلات حول دور الاحزاب في العملية الديمقراطية في اساس

التساؤلات حول الديمقراطية نفسها. فبعد انهيار الماركسية كإطار ايديولوجي وثقافة اجتماعية، وبعد انهيار الشيوعية كنظام حكم، تراءى للبعض ان الديمقراطية التي فقدت خصمها التاريخي قد سجلت انتصارا باهرا سماه الكاتب الاميركي من اصل ياباني فرنسيس فوكوياما" نهاية التاريخ" كأن دور الديمقراطية كان الوقوف، وبشكل سلبي بوجه الديكتاتورية والتوتاليتارية والاستعمار والاكتفاء بانتقادها.

والواقع ان الديموقراطية لم يزل دورها بزوال خصمها لانها اذا لم تترسخ مبادؤها في ثقافة المجتمع، في المؤسسات وفي نفوس المواطنين تبدو وكأنها المشكلة وليس الحل. بعد سقوط اعدائها التاريخيين ما زال للديمقراطية اعداء كثر. اعداء اليوم لم يعودوا مثل الشيوعية التي كانت تدعي بلوغ اهداف الديموقراطية وتطبيق مبادئها وتجاوزها باساليبها الخاصة. اعداء اليوم ينادون بمبادئ معاكسة ومناقضة لجوهر الديموقراطية كالتقليدية، والاصولية الدينية والرجعية والابتعاد عن اشكال المشاركة الشعبية الحقيقية . من هنا تنبع اهمية دراسة الاحزاب ودورها وتفاعلها مع مؤسسات الدولة ووظيفتها في المجتمعات الديمقراطية. يتم كل هذا في اطار تقويم واعادة تحديد فكرة الديمقراطية نفسها وكيفية المحافظة عليها.

هذه العلاقة بين الاحزاب والديموقراطية تخلق نوعا" من التأثير المتبادل بين هذه وتلك. فالاحزاب تؤثر مباشرة على سير المؤسسات السياسية في الانظمة الديموقراطية المعاصرة من خلال الوظائف التي سندرسها فيما بعد. مثال على ذلك ما اشار اليه BRYCE في كتابه la Republique Americaine سنة 1891 من أوجه الشبه بين الانتخابات الرئاسية في اميركا والانتخابات النيابية في انكلترا، حيث يقترع المواطنون لمرشحي حزبي العمال والمحافظين لكنهم بالواقع يختارون رئيس الحكومة الذي يكون بالتأكيد رئيس الحزب المنتصر. يتم ذلك وكأن رئيس الحكومة ينتخب بواسطة الاقتراع العام، تماماً كما يتم انتخاب الرئيس الاميركي.بعد BRYCE بسنوات، اكد اوستروغورسكي هذه المقولة وقال ان دور الاحزاب ادى بالواقع الى انتزاع سلطة تعيين واقالة الحكومة من مجلس النواب وايداعها في الاحزاب.

من المستغرب ان دراسات القانون الدستوري لم تنتبه لتأثير الاحزاب على المؤسسات والانظمة السياسية واهملت الاشارة اليه بالرغم من اهميته البالغة. ولم يتركز الانتباه حول هذه المسألة الا بعد نشر كتاب " الاحزاب السياسية" لـ موريس ديفرجيه سنة 1951. بعد هذا التاريخ دخلت دراسة الاحزاب السياسة في صلب دراسة الانظمة السياسة واعتبرت بذات اهمية دراسة القوانين الدستورية. حينذاك وعى الجميع ان عدد الاحزاب وتماسكها وتوجهاتها العامة تؤثر كثيراً على الممارسة

السياسية، وقد اعتمد منتظم الاحزاب Systéme des partis كمعيار لتصنيف الانظمة السياسية بين ديموقراطية وغير ديموقراطية.

بالمقابل، فان تأثير المؤسسات السياسية على الاحزاب ظاهر ايضا. وكان D.Hume قد اشار في كتابه Essais politiques الى ان الشيع او الاحزاب هي ظاهرة سياسية ملازمة لطبيعة الدستور. وقال انه عندما تكون الادارة سيئة نجد الاحزاب المعارضة للبلاط تزدهر والعكس. وتنبأ ببقاء واستمرار الاحزاب طالما ان سلطة الملك هي محدودة. وهذا يعني ان الحكم الدستوري لا يمكنه الغاء الاحزاب. وهو بالتالي يقيم رابطا مباشرا بين طبيعة المؤسسات والظاهرة الحزبية. جاءت التطورات السياسية لتؤكد هذا الطرح. فالاحزاب السياسية بالمفهوم المعاصر هي اطر تنظيمية للحياة السياسية نشأت من توسيع مفهوم الاقتراع العام في اطار المؤسسات التمثيلية. الجمهورية الخامسة في فرنسا تشكل خير مثال على تأثير المؤسسات والدستور على منتظم الاحزاب الذي تغير جذريا بعد اقرار هذه الجمهورية .

العلاقة العضوية والتأثير المتبادل ساهما منذ البداية بتطوير وارساء مفهوم الحزب. وهذا الاخير هو نتيجة مسار طويل وعملية اخذ ورد بين النظرية والواقع حسب جدلية تقضي بتوجيه المؤسسات الجديدة للقوى السياسة التي خلقتها وتأثير هذه القوى بدورها بعد ذلك على المؤسسات .

والواقع ان القوى السياسية اتخذت شكل الشيع faction في الماضي. ولكن انخراطها في نظام جديد مختلف بظروفه ومؤسساته فرض عليها تغيير تصرفها. بعد ان تغير تصرفها تغيرت طبيعتها وتحولت الشيعة الى حزب. كانت الشيعة مرادفا للفوضى، الانقسام والمنفعة الخاصة وتهديد وحدة الشعب والدولة. اما الحزب فأضحى عنصرا ضروريا في العملية الديمقراطية والنظام التمثيلي. انه الاداة الطبيعية التي تسمح للناخبين بالتعرف الى المرشحين، التعبير عن خياراتهم الجماعية، تأمين الدعم للحكومة وتنوير الرأي العام .

تمهيـــــــــــــد

نستعرض في هذا التمهيد المداخل التي ندرس من خلالها الأحزاب و بعض التحديدات التي تحاول من وجهات نظر كاتبيها توصيف الحزب و كشف ميزاته و أهدافه. و نستوحي هذا العرض السريع لوضع تصميم عام لدراستنا.

اشار JEAN CHARLOT إلى عدّة مقاربات تسمح لنا بدراسة الأحزاب السياسية:

1- المدخل **التاريخي** الذي يتكلّم عن الحزب من وجهة النظر التاريخية مستعرضاً سيرورة وكيفية نشأته وتطوّره على مرّ الزمن.

2- المدخل **الإجتماعي الإقتصادي** الذي يرتكز الى علم إجتماع المنتسبين والملتزمين حزبياً لمعرفة إنتماءاتهم الإجتماعية وفئاتهم المهنية (عمّال – بورجوازيون) ويفضّل السلوكيون هذا المذهب.

3- المدخل **الوظيفي** يدرس الحزب تبعاً للوظائف التي يقوم بها في النظام السياسي و في المجتمع بشكل عام (وظيفة الإستقرار ، إضفاء الشرعية ، التناوب على السلطة ...) .

4- المدخل **التنظيمي** يدرس منتظم الأطر الحزبية كمنتظم له مفاعيل بحدّ ذاته، و يُنظَر إلى الحزب على أنهّ مجتمع صغير مغلق يضم مجموعة و يعتمد آلية معينة لتوزيع السلطة داخله.

5- المدخل **الإيديولوجي** ينظر للحزب كناقل لمثل عليا ، لرسالة أو لمجموعة قيم و مواقف في مواضيع محددّة و تتمّ دراسته من خلال كلّ هذا.

6- مدخل التصنيف. تدرس الأحزاب وتصنّف طبقاً لمعايير يختارها الباحث كما فعل موريس ديفيرجيه. وتجدر الإشارة أن الأنكلوسكسونيين تقدّموا كثيراً على الفرنسيين في هذا الحقل ولا بدّ من العودة لمصادرهم لإجراء الأبحاث في هذا المجال.

هذه هي المداخل، فماذا عن التحديدات ؟

<u>تحديدات الأحزاب :</u>

– إدموند بيرك : الحزب هو " مجموعة منظمة من الرجال المتحدّين للعمل معاً للمصلحة الوطنية حسب المبادىء الخاصة التي إتفقوا عليها ".

– بنجامين كونستان: « الحزب إتحاد رجال يعتنقون نفس العقيدة السياسية ».

– هانز كلسن: « الأحزاب هي تشكيلات تضمّ رجالاً من نفس الرأي بهدف تأمين تأثير حقيقي على إدارة الشأن العام».

– فرنسوا غوغيل: « الحزب هو تجمّع منظم للمشاركة في الحياة السياسية بهدف الإستيلاء على السلطة جزئياً أو كلياً والعمل على تغليب أفكار و مصالح أعضائه».

– جورج بيردو: « الحزب هو كلّ تجمّع أفراد يعتنقون نفس الرؤية السياسية ويجهدون لتغليبها وذلك بالعمل بنفس الوقت على كسب أكبر عدد ممكن من المواطنين وعلى الإستيلاء على السلطة، أو أقلّه، التأثير على قرارات السلطة» .

– موريس ديفيرجيه: الحزب ليس تجمّعاً واحداً إنما هو متحدّ من التجمّعات الصغيرة المنتشرة في كلّ البلاد (فروع، لجان، روابط محلية ...) تجمّعها مؤسسات تنسيقية.

– ماكس ويبر: يشكّل الحزب « مجموعة علاقات ذات طابع تشاركي وإنتماءً يرتكز إلى تجييش حرّ هدفه تأمين السلطة لقيادته ضمن مجموعة ممأسسة بهدف تحقيق مثال أو الحصول على منافع مادية لمناضليه».

– ريمون آرون : « الأحزاب السياسية هي تجمّعات طوعية على قدر كثير أو قليل من التنظيم و هي تطمح بإسم مفهوم معيّن للمصلحة المشتركة و للمجتمع أن تمارس، وحدها أو بالتحالف، مهام الحكم ».

– جوزف لابالومبارا و ميرون وينر يحددّان الحزب من خلال 4 مميزات:

- الإستمرارية (مؤسسة).
- التنظيم المحليّ و الوطني.
- إرادة الإستيلاء على السلطة.
- كسب الناخبين و المحازبين و التأييد الشعبي.

– ولا نستطيع أن نختم هذه المجموعة من التحديدات دون الكلام عن رأي الماركسية بالحزب. نعرف ان تقسيم المجتمع بالنسبة للماركسيين يرتكز إلى المفهوم الطبقي. وهم ينادون بضرورة سيطرة الطبقة العاملة على الطبقات الأخرى في مرحلة أولى، تمهيداً لخلق مجتمع بدون طبقات. فالماركسية لا تقرّ بوجود وبضرورة الأحزاب، أمّا الحزب الشيوعي فيُعتَبر طليعة الطبقة العاملة. ويربط لينين سبب وجود الحزب بالبرنامج الذي ينبثق حتماً من الإيديولوجيا الماركسية اللينينية وبالسعي للسيطرة على السلطة.

قراءة سريعة لهذه التحديدات تجعلنا نكتشف أن كلّ واحدة تستعمل عبارات ومفاهيم يتمّ التركيز عليها من وجهة نظر معيّنة. وهي تتناول بدرجات مختلفة العناصر التي تدخل في تكوين الأحزاب:

– العقيدة التي لا يمكن أن تنفصل عن مشروع تنظيم وإدراة الدولة والشأن العامّ.

– التنظيم الذي لا بدّ منه لسببين: الأوّل هو تأمين الجدوى والفعالية والنجاح لكل عمل بشكل عام وللعمل الحزبي بشكل خاص، لأنّ الحزب يسعى للسيطرة على السلطة وتمرير أفكاره ومشاريعه. الثاني هو إضفاء الإستمرارية والكيانية الذاتية للتنظيم الذي يجمع الأعضاء ولكنّه يتجاوزهم في نفس الوقت ويكون كياناً مستقلاً.

ـــ التعبئة والتجييش والدعم الشعبي لتحقيق هدف الإستيلاء على السلطة.

ركزّ دنيال لويس سيلر على هذه العناصر بعد أن درس مختلف تحديدات الحزب و أضاف إليها فكرة العمل الجماعي للحزب مقابل عمل آخر يقوم به حزب آخر و خرج بهذا التحديد التركيبي الذي يشير إلى مفهوم منتظم الأحزاب.

يقول سيلر: الأحزاب هي " تنظيمات تهدف لتعبئة بعض الأفراد في عمل جماعي منظّم ضدّ أفراد آخرين، معبأين هم أيضاً بشكل مماثل بهدف القيام بمهام الحكومة منفردين أو ضمن إئتلاف ما. إن ما يبررّ هذا العمل الجماعي وهذا الطموح لقيادة مسار الشؤون العامة هو نظرة أو تصوّر خاص للمنفعة العامّة[1] ".

يبرز في هذا التحديد ثلاثة محاور متداخلة لا بدّ من معالجتها لدى دراسة الظاهرة الحزبية وهي تشكلّ العناصر التي تكلمنا عنها والتي برزت في التحديدات التي إستعرضناها. لكن سيلر يشير إلى عنصرين آخرين لا تكتمل دراسة الأحزاب بدونهما فهو يتكلم عن مجموعات منظمة تقوم بأعمال

[1] (د.ل. سيلر. " الأحزاب السياسية " ص22.).

جماعية بمواجهة بعضها البعض. فهذه المجموعات وعلاقاتها مع بعضها البعض من خلال التعاون و السيطرة والنفور والتحالف تشكلّ ما يعرف بمنتظم الأحزاب Systeme des Partis . امّا العنصر الآخر فهو العمل الذي تلتزم هذه المجموعات القيام به. فما هي الأدوار التي يقوم بها الحزب ضمن إطار هذا العمل ؟ ما هي وظائفه في المجتمع المدني وفي النظام السياسي ؟ تتناول دراستنا كلّ هذه العناصر. لكننا قبل المباشرة بذلك لا بدّ من دراسة الإطار الإجتماعي والسياسي العام الذي نشأت فيه الأحزاب و كيفية نشأتها و إنبثاقها من أشكال تنظيمية مختلفة وتطوّرها مع الزمن حتى أصبحت تحمل المعنى الذي نعطيه اليوم لهذه التنظيمات السياسية. وهكذا يتشكّل التصميم العام لدراسة الأحزاب التي تتوزّع على 3 فصول:

الفصل الأوّل: الذي يتناول نشأة و منشأ الأحزاب و ظروف هذه النشأة.

الفصل الثاني: الذي يدرس " الحزب بما هو "ويتمحور حول الإيديولوجيا والتنظيم والتعبئة أيّ الأعضاء.

الفصل الثالث: الذي يعالج الحزب بعلاقاته و وظائفه متناولاً منتظم الأحزاب و دورها.

نلاحظ أن هذا التوزيع للفصول يتوافق تماماً مع المداخل التي عددناها في البداية لدراسة الأحزاب السياسية و لم نخصّص أجزاء خاصة من الدراسة للتصنيف لأنّ هذا الموضوع سيبحث مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في كلّ محور.

تحتوي الدراسة على فصل رابع موضوعه الجماعات الضاغطة. و تدرس الفئات الضاغطة مع الأحزاب السياسية لأنّها تصنّف كجماعات سياسية لها دور أساسي في المجتمعات الديموقراطية. في دراستين منفصلتين ضمّهما كتاب علم السياسة تحت إشراف JEAN LECA et GRAWITZ الأولى تحمل عنوان «المجموعات السياسية في محيطها» والثانية «التفاعل بين المجموعات السياسية » تكلّم مونيكا وجان شارلو على السواء عن هذه الفئات و عن الأحزاب السياسية في نفس الوقت. لكنهّما يؤكدّان بالمناسبة ذاتها على الإختلاف بالطبيعة بين الفئات الضاغطة التي تحدّد «كتجمّعات إرادية منظمّة للدفاع عن المصلحة المشتركة لإعضائها تجاه السلطات العامة». وبين الأحزاب التي تحددّ «كتجمّعات إرادية منظمة لتعبئة دعم شعبي بهدف الإستيلاء والممارسة المباشرة للسلطة السّياسية ». لكن هذا الإختلاف يضمحلّ عندما نلاحظ أن بعض السياسيين كجورج بيردو

يرون أن الأحزاب التي لا تستطيع الإستيلاء على السلطة تسعى بدورها للتأثير على قرارات السلطة و هذه هي الوظيفة الأساسية للفئات الضاغطة.

الفصل الأوّل:

ظروف نشأة و منشأ الأحزاب.

أولاً: نشأة الأحزاب

A- بين الحزب والشيعة Parti et faction:

إن تعبير « حزب » قديم الإستعمال في العلوم الإجتماعية. وهو أقدم من عبارات كثيرة نشأت فيما بعد لتدّل عل مفاهيم معينة مثل«الطبقة». لكن معنى ومضمون هذا التعبير يختلفان حسب الزمان. ولا بدّ من العودة إلى المصدر اللغوي للكلمة ومتابعة تطوّر المعنى مع الزمن حتى نتمكّن من فهم تعبير « حزب » ومضمونه حالياً. لغوياً، كلمة حزب parti مشتقة من فعل partir الذي يعني قديماً قسم او حول الى حصص وقال معجم لاروس في طبعته لسنة 1981 ان الكلمة مشتقة من فعل partager.

ومن هنا بقيت عبارة parti تحمل في طيّاتها معنى جزء، قسم من كلّ سياسي . وغالباً ما توحي الكلمة حتى يومنا هذا بالإنقسام و الشرذمة و ذلك لإرتباطها بهذا المعنى. تطوّر معنى هذه العبارة و دخلت في المصطلحات العسكرية الفرنسية في القرون الوسطى وكان يقصد بها «جماعة من القوم تذهب إلى المعركة وتشارك في القتال». وهذا يؤكد إشتقاق التعبير من فعلpartir الذي يعني الذهاب و المشاركةpartager. وكانت هذه المجموعة المسلّحة أو الفئة العسكرية الغير نظامية تعمل على

هامش القوات المسلّحة ومع الوقت أصبح التعبير يعني فئة مسلّحة منظمة مثل حزب الارمنياك في فرنسا. وربما كان هذا المنشأ اللغوي يلقي بعض الضوء على تعبير مناضل Militant من Militer وهو العضو الناشط في الحزب بالمعنى المعاصر، وعلى تعبير ميليشيا Milice التي تنشئها بعض الأحزاب.

تطوّر معنى الكلمة فيما بعد و أصبح مرادفاً للفئة أو للشيعة السياسية Faction قبل أن تكتسب معناها المعروف اليوم. هذا المسار اللغوي للكلمة يشرح جزئياً المخاوف وعدم ثقة الرأي العام المعاصر بالأحزاب حتى في البلدان الأكثر ديموقراطية في العالم.صحيح أن الأحزاب أصبحت ضرورة لحسن سير الديموقراطية ولكنها تبقى غير مرغوب فيها حتى من قبل الذين يقرّون بضرورتها. و لا شعبية الأحزاب ليست دائما وليدة سوء أداء قياديها كما يحصل بالنسبة للحكومات والدولة، لكنها ناتجة من طبيعة الاحزاب ذاتها ومن الأصول الفئوية التي إنبثقت منها، ومن صراعاتها وطموحاتها المتضاربة وهذا ما زال يغذي عدم الثقة بشأنها لدى المواطن. فكل حزب يحتوي على عناصر فئوية وعناصر حزبية.

وقد نقل "بيار أفريل" في كتابه " Essais sur les partis politiques"، دراسات حول الأحزاب السياسية، عن الكاتب بلانتشيلي قوله: "إنّ الشيعة لا ترقى إلاّ بصعوبة إلى مستوى الحزب، لكن الحزب يسوء و يتحوّل بسهولة إلى شيعة" – ص 41 – : وقد أشار اوستروغورسكي إلى الآثار السيّئة التي تخلفها الأحزاب مفسدة جوهر الديمقراطية بتحوّلها إلى أجهزة و "ماكينات" منظمة تعمل لحسابها الخاص وتسلب المواطن حريته و قراراه.

نفور الرأي العام وعدم ثقته بالأحزاب لهما ما يبررهما في تاريخ الشيع. سوف نستعرض أراء بعض الكتّاب التي تعتبر الأحزاب إمتداداً طبيعياً للشيع بالرغم من محاولة علماء السياسة فصل المفهومين عن بعضهما البعض، وبالرغم من التطّور الكبير الذي جعل الحزب المعاصر يختلف تماماً عن الشيعة يمكن القول أننا نجد في كلّ حزب بقايا أو آثار شيعة وما علينا سوى مراقبة تصرّف وتاريخ بعض الأحزاب للتأكدّ من ذلك.

الواقع أن التحديد الإيديولوجي للحزب على غرار ما فعل كونستان هو في أساس هذا المزج بين الحزب والشيعة. فالتحديد الإيديولوجي الذي يعتبر الحزب كفكرة يتبنّاها مجموعة من الرجال يستتبع

القول أن الحزب قديم قدم مفهوم السياسة، وعلى هذا الأساس نقول أن اليونان وروما و فلورنسا عرفت الظاهرة الحزبية. وهكذا يتحول تاريخ الأحزاب إلى تاريخ الإنقسامات والإنشقاقات والتناقضات في المجتمع والأنظمة السياسية: صراع على السلطة بين زمر مختلفة الآراء، تعارض مصالح أو إثنيات أو طبقات، إنقسامات فلسفية ودينية. بهذا المعنى و إستناداً إلى هذا التحديد الإيديولوجي تبقى عبارة parti قريبة مما كانت تعنيه في القرن 18 أيّ شيعة، فئة أو جزء و "قطعة" من المجتمع.

الحقيقة أن الفلسفة السياسية في القرن 18 لم تكن تنظر بعين الرضى للأحزاب المجسدة للانقسامات و كانت ترى فيها شيعاً و فرقاً و بذور فتنة وذلك لسببين: الأول هو أن هدف السياسة هو الوحدة و التوحيد، و الثاني هو الرأي السائد أن مفهوم الخير العام الذي تدعي الاحزاب الدفاع عنه، وهو من إختصاص السلطة، لا يتجزّأ ويعبر عنه بشكل واحد، ولا يمكن تصوّره في أشكال متناقضة ومن وجهات نظر مختلفة تعبر عنها الفئات و الأحزاب.

وقد تبنّى الفلاسفة العقلانيون هذا التصوّر للأحزاب. فإنتقد HOBBES الشيع خاصة وأنه راقب الفوضى الناتجة من الثورة الإنكليزية وقال: "أدعو شيعة كل جماعة من المشاغبين، الثائرين الذين تجمّعوا بموجب إتفاقات، أو إتحدوا بقوة شخص ما بدون موافقة الذي أو الذين يحكمون الجمهورية: كأن كلّ شيعة هي مثل دولة جديدة تشكّلت في الدولة الأولى.

نجد نفس الحجة عند روسو الذي كتب "عندما كان الشعب المستنير يجتمع كفاية للتداول، لم يكن المواطنون يجرون ايّ إتصالات فيما بينهم وكانت الارادة العامة تنتج دائماً من العدد الكبير من الإختلافات الصغيرة. وكانت نتيجة التداول جيّدة دائماً. ولكن عندما تتكون شلل وتجمّعات حزبية على حساب الكلّ، فإن إرادة كلّ من هذه الجماعات تصبح عامة بالنسبة لأعضائها وخاصة بالنسبة للدولة. عندها لا يعود بإمكاننا القول بوجود نفس العدد من الرجال و من المنتخبين بل عدد من التجمّعات. فمن الأهمية أيضاً حتى يتمّ التعبير جيّداً عن الإرادة العامّة ألاّ يقوم تجمّع خاص في الدولة، وأن يتصرّف كلّ مواطن حسب إرادته فقط". وتكلّم M. HAURIOU فيما بعد عن الإرادة العامة قائلاً أنها يجب أن تبقى بعيدة عن كلّ تنظيم لأنّ التنظيم يناقض العفوية والإجماع الضروريين لتشكيل الإرادة العامة التي يحولها التنظيم إلى إرادة خاصة، فالديموقراطية، حسب هذا الرأي، تستبعد كلّ وسيط بين المواطن و صناعة القانون، لأنّ القانون، في حال وجود الوسيط، لا يعود يعبّر عن الإرادة

العامة. وهذا الرأي يستبعد أيضاً مبدأ التمثيل و الأحزاب التي إنبثقت عنه. بعد تعميم مبدأ الاقتراع العام.

وقد أخذت الثورة الفرنسية بجزء من رأي روسو أيّ أنها نبذت الأحزاب و المؤسسات الوسيطة لكنها تبنّت مبدأ التمثيل بواسطة الإقتراع الفردي. و تكون بذلك قد سجلت إنتصار الرؤيا الوحدوية للسياسة وللمجتمع.

نجد نفس الإتجاه الفكري في العالم الأنكلوسكسوني وقد عبّر BOLING BROOKE عن الحرج في نفوس المفكرين للتمييز بين الشيعة والحزب. وهو يميّز بشكل عام بين الأحزاب والشيع. فالأولى ذات مبادىء و برامج خاصة بينما الشيع ترتكز إلى المشاعر والمنافع الخاصة. ولكنه، بالرغم من كلّ هذا، يقول أن الحزب هو شرّ، «الحزب هو شرّ سياسي والشيعة هي أسوأ الأحزاب». وإعتبر أن شروط شرعية الأحزاب هو إحترامها مؤسسات الدولة فيما يتعدّى الإختلاف بالمبادىء.

أمّا هيوم فقد تجاوز BOLING BROOKE بخطوة واحدة بفضل مراقبته للواقع. وإعترف أنّ الأحزاب هي حقيقة، و لكنه رغم هذا الإعتراف أقرّ أنه غير مرغوب فيها. وهو بخلافه ايضا يستعمل دون تمييز تعبيري «حزب» و«شيعة» في الوقت الذي يعطي فيه مواصفات الأحزاب الحديثة. فالأحزاب، بالنسبة له، هي على نوعين: شخصية وحقيقية. ويضيف أنه من النادر وجود نوع خالص دون تداخل الصفتين معاً. الشيع الشخصية أساسها الصداقة أم الكراهية وهي غالباً ما تولد في الجمهوريات الصغيرة (إيطاليا في القرون الوسطى). أمّا الشيع الحقيقية فأساسها تناقض حقيقي بالمشاعر أو بالمصالح وهي 3 أنواع و هي «تولد دائماً من المصلحة، من المبادىء أو من العاطفة» شيع المصلحة هي الأكثر تعقّلاً ويمكن تبريرها لأنها ترتكز إلى إختلاف طبقي أو فئوي. أمّا التي ترتكز إلى المبادىء وخاصة المبادىء المجرّدة وهي حديثة المنشأ (الأحزاب الإشتراكية) فتعتبر ظاهرة خاصة لا يمكن شرحها. وتكلّم عن حزب البلاط والحزب الوطني اللذين كانا يشغلان الساحة السياسية في إنكلترا في القرن 18 قائلاً أنهما حزبا مبادىء ومصالح بنفس الوقت: مبادىء بالنسبة للمحازبين ومصالح بالنسبة للقياديين.

أمّا مؤسسو الجمهورية الأميركية فقد نظروا نظرة سلبية إلى الأحزاب بالرغم من إيمانهم العميق بالحرية والتعددية وذلك لأنهم رأوا في الأحزاب تشيّعاً يعارض مفهوم الوحدة والمصلحة العامة. وقد

إهتمّ ماديسون بظاهرة العنف عند الشيع فإعتبرها « رذيلة خطرة»، وعرفها كما يلي « عدد من المواطنين على قلةّ أو كثرة، متحدّين ومدفوعين بحافز مشترك من الهوى أو المصلحة المعارضة لحقوق المواطنين و للمصالح الدائمة والجماعية للشعب[2]».

ونبّه الرئيس واشنطن عند نهاية ولايته سنة 1796. من خطر التشيع وقد رأى هذا الأخـــير أن "الحرية ليست إلاّ كلمة عندما تكون الحكومة ضعيفة جدا." لمقاومة عمل ونشاط شيعة ما. دعوني أحذّركم من الآثار السيّئة للروح الحزبية".. كان الرئيس واشنطن يخشى أن تثير هذه الروح الغيرة اللامبررة، الإنذارات الخاطئة والعداوة بين أبناء الجماعة الواحدة فتشعل الثورات وتحدث التمّرد. أقرّ واشنطن أن الأحزاب يمكن أن تشكّل إلى حدّ ما، نوعاً من الضوابط للحفاظ على الحرّية، لكنّه أضاف أنه في الأنظمة الديمقراطية حيث تنبثق الحكومة من الإنتخابات الحرّة من غير المستحبّ تغذية الروح الحزبية.

كلّ هذه الآراء السلبية تخطّاها الزمن. وبعد أن كانت الشيعة تعني الشرذمة والإنقسام والمصلحة الخاصة و تشكّل تهديداً لوحدة الجماعة والدولة تحوّلت إلى أحزاب وأصبحت عنصراً أساسياً وضرورياً لحسن سير النظام التمثيلي وشرعية الدولة. أخذ هذا التطوّر فترة طويلة ورافقه تغيير وتحوّلات جذرية في المناخ العام الإجتماعي والسياسي التي عرفها المجتمع الأوروبي حيث نشأت ونمت الظاهرة الحزبية على مدى عشرات لا بلّ مئات السنين.

B-من الشيعة إلى الحزب:

جرت عدّة محاولات لشرح نشأة الأحزاب بصفها الكاتب RAYMOND HUARD في كتابه Naissance du parti politique en France «ولادة الحزب السياسي في فرنسا» ضمن 3 أنماط:

1-النمط الأوّل، الذي يحاول رسم المسار التطوّري المادّي الملموس لتكوين الأحزاب. وهو يضع ضمن هذا النمط محاولة ديفرجيه التي ركزّت على المجموعات واللجان الإنتخابية النيابية وتحوّلها إلى أحزاب بعد إتساع الإقتراع العام الشعبي وتطوّر دور البرلمان اللذين أبرزا الحاجة للتنظيم والإحاطة بالناخبين و تعبئة الرأي العام من خلال الإنتشار والعمل على الأرض. وتدخل أيضاً ضمن هذه الفئة من الدراسات دراسة جان شارلو حول ظهور الأشكال الأولية للأحزاب.

---

[1] بيار اقريل .م.س. ذ. ص. 30

2-النمط الثاني، يحاول تفسير نشأة الأحزاب من خلال ظاهرة الإنقسامات الإجتماعية والتعددية الفكرية والإيديولوجية. وهكذا تكون الأحزاب نتيجة سلبية أم إيجابية لتعدد القوى والتيارات في المجتمع. المحاولة الأهم في هذا الإطار سجلها STEIN ROKKAN الذي قال أن الأحداث التاريخية، والأزمات والثورات تقسم القوى الإجتماعية والسياسية و ترميها في معسكرات متناقضة مثل الثورة الصناعية والثورة الوطنية و الثورة البولشفية.

3-النمط الثالث، يفسر هذه النشأة إنطلاقاً من أفكار و تحاليل تربط تكوين الأحزاب في إطار تحوّل الدول المعاصرة منها محاولة بيار افريل في كتابه المذكور سابقا والتي تبيّن الإرتباط الوثيق والتأثير بين الأحزاب و المؤسسات. ومحاولة المؤرخ Paolo pombéni في كتابه مدخل لدراسة تاريخ الأحزاب السياسية – الذي قام بدراسة تاريخية مقارنة لتكوين الأحزاب في أوروبا الغربية. أظهرت هذه الدراسة أن الظاهرة الحزبية مرتبطة بالتطوّر المؤسساتي والتحوّلات التي شهدتها الساحة السياسية و نقلتها من الزمن القديم إلى الزمن المعاصر، وعبور المجتمع من النظام القديم إلى النظام الجديد، وتطوّر الدولة الحديثة كسلطة سيّدة تمارس من الأعلى على البنى والأجسام الإجتماعية الطبيعية المتعددّة إلى الدولة العصرية حيث تصدر السلطة، على أقلّه جزئياً، من الأسفل. وهذا يعني أنها تستمدّ معناها وشرعيتها من موافقة وإلتزام شرائح واسعة من المجتمع. هذه الموافقة تؤمّنها الأحزاب كمؤسسات تعمل داخل مؤسسة الدولة. ويكون سبب نشأتها ووجودها هو تأمين الوساطة الضرورية بين الدولة كسلطة المواطنين.

أمّا وينر ولابالو مبارا فيربطان نشأة الأحزاب بمسار تحديث المجتمع السياسي.

إنّ دراسة نشأة الأحزاب و تطوّرها تقتضي إستناداً إلى ما سبق :

– دراسة الإطار العام الذي نشأت فيه، أيّ المنتظم السياسي والمنتظم الثقافي الأكبر الذي ينخرط فيه المنتظم السياسي. فهذا الأخير هو صاحب الحقّ بالتشريع وفي حقل التنظيمات وهو مسؤول عن تطبيق القانون بقليل أو بكثير من الحزم. بالإضافة إلى ذلك فطبيعة المنتظم الثقافي والإجتماعي وطبيعة المنتظم السياسي تؤثران كثيراً على تطوّر التنظيمات وتوسّعها أو إندثارها وذلك بمقدار ما تتسمان به من تسامح وقبول لإختلاف الرأي و تجسّده من خلال التعددية.

– دراسة أشكال التنظيمات الإجتماعية و السياسية السابقة للحزب ومعرفة سبب وجودها وطبيعة عملها و أهدافها و تأثيرها على تكوين و نشأة الحزب.

- دراسة العامل الإيديولوجي. فالتنظيم لا يمكن فصله عن التبريرات الإيديولوجية، خاصة وأنّ الأحزاب إرتبطت بالبداية بالتيارات الفكرية وهي تتميّز اليوم بالجمع بين الفكرة والتنظيم.

إن دراسة تاريخ الأحزاب من الناحية الإيديولوجية و الإجتماعية هي الأقدم وتنطلق من مفهوم عام للحزب على كونه تجمّع أشخاص حول فكرة معينة. تقرّ هذه المقاربة أن الحزب موجود منذ وجود المجتمعات السياسية التي تعجّ بالتيارات والإتجاهات المختلفة. وهكذا تتحوّل دراسة الأحزاب الى دراسة تاريخ الإنشقاقات الإجتماعية والأفكار السياسية ولا تفيدنا بشيء بشأن نشأة الحزب وتكوينه وتطوّره كشكل للتنظيم. من هنا ضرورة دراسة الأحزاب دراسة مؤسساتية من شأنها فهم الحزب كظاهرة تنظيمية سياسية حديثة أيّ كمؤسسة نشأت وتطوّرت في إطار سياسي وإجتماعي محدّد. إنطلاقاً من هذه المقاربة ستتركّز دراستنا في الفصل الأوّل حول محورين: الإطار العام الثقافي والإجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه الأحزاب، وأشكال التنظيم التي عرفها المجتمع قبل نشأة الأحزاب بالمعنى المعاصر للكلمة.

يقول موريس ديفرجيه أن تعبير حزب كان يطلق قديماً على الزمر والشيع والنوادي والعصب واللجان comités التي وجدت من منتصف القرن 19. وهي تطلق اليوم على التنظيمات التي تسعى للسيطرة على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة بهدف الإستيلاء على السلطة، أو أقلّه المشاركة بعملية صنع القرار سلبياً أم إيجابيّاً كما يقول البعض. ولكن هذه التنظيمات لم تكن لتنشأ لولا حاجة المجتمع إليها في سياق تطوّره العام. فالمؤسسات تساهم بتطوير المجتمع، إلاّ أنهّا غالباً ما تكون وليدة هذا المجتمع لتلبي حاجاته وتحقّق تطلعّاته.

إن فكرة الحزب لم يبتدعها أحد، ولم تولد عن سابق تصوّر وتصميم وربما كانت مثل المولود غيرالمرغوب به. فالحزب هو وليد مسار عسير، وعملية تجاذب وأخذ وردّ بين النظرية والواقع، بين القوى السياسية الجديدة التوّاقة إلى التنظيم ولعب دور سياسي وبين المؤسسات القديمة القائمة. والقوى السياسية تأخذ الشكل المناسب في الزمان والمكان والإطار الثقافي، الإجتماعي والسياسي العام الذي تتواجد فيه. إنهّا تتحوّل وتغير تصرفها وطبيعتها مع تطوّر هذا الإطار العام و ذلك لتتكيف مع الأوضاع الجديدة. وهذا ما يفسر تحوّل الشيع كأشكال إتخذتها القوى السياسية حتى القرن 19 إلى أحزاب تعتبر الشكل الحديث لتنظيم القوى في الدولة الحديثة المعاصرة. ويمكن القول أن الأجواء

والأحداث أفرزت وفرضت وجود الأحزاب على الأرض. لكن هذه التنظيمات لم تنشأ لا في الفراغ الكلّي ولا من العدم.

ما هي العوامل والظروف التي ساهمت في نشأة الأحزاب المعاصرة؟ وما هي أشكال التنظيم التي إنبثقت منها ؟

C-عوامل النشأة، المساحة السياسية بالمفهوم المعاصر:

هناك شبه إجماع على أن الحزب هو وليد الديمقراطية والنظام التمثيلي. وبالمقابل هناك شبه إجماع آخر يقول أن الدولة الديمقراطية الحديثة هي حكماً دولة أحزابEtat des partis أيّ دولة ترتكز مقوّماتها على الأحزاب. والديمقراطية كفكرة وكممارسة، والنظام التمثيلي كمؤسسة وكآلية لتحقيق هذه الديمقراطية لا يقومان بدون سلطة ممأسسة أيّ قائمة على المؤسسات والتناوب الذي ينظمّه القانون بخلاف السلطة المبددّة والسلطة المجسّدة القائمتين على الأشخاص والوراثة. وذروة هذه السلطة هي الدولة مؤسسة المؤسسات. فالسلطة الممأسسة هي بالتالي دولة القانون والمؤسسات. ومن جهة أخرى فالديموقراطية هي حكم الشعب. وحكم الشعب لا يقصد به الديموقراطية المباشرة كما في أثينا، لكن المقصود هو النظام التمثيلي حسب آلية معينة تسمح للأفراد من خلال عملية الإقتراع بالمشاركة بالقرار السياسي. وهذه الآلية تفترض أن كلّ الأفراد هم مواطنون citoyens يتمّتعون بحسّ الدولة sens de l'Etat . فعلى الدولة أن تعاملهم على هذا الأساس مما يسمح لهم التعاطي بالشأن العام والمشاركة الفعالة. فاذا كان وجود الدولة هو شرط اساسي لنشأة الاحزاب، فوجود الفرد بذاته واعتباره شخصا سياسيا فاعلاً هو شرط آخر ولا يتحول الفرد الى فاعل سياسي الا من خلال تمتعه بحقوقه السياسية.

ما هي العوامل التي حوّلت الأفراد إلى مواطنين و أشخاص سياسيين وخلقت مناخاً ملائماً لولادة المؤسسة الحزبية التي شكلّت إطاراً سياسياً إنضوى تحت لوائه الأفراد ؟

1-الدولة السيدة المطلقة:

ترتكز العلاقات الاساسية التي تقوم عليها المجتمعات السياسية الى مفاهيم ثلاثة: الامر، الطاعة والقانون. يربط القانون بين الامر والطاعة التي لا تقوم دون حق المعارضة اي المقاومة ورفض الطاعة. ويحدد الدستور، عرفيا كان

ام مكتوبا، الاشخاص السياسيين الذين يقفون وراء مفاهيم الامر (السيادة)، القانون، الطاعة وحق المقاومة وهو الذي يحدد ايضا العلاقات بين هذه العناصر.

في القرون الوسطى، كان الملك (السيد) يحكم باسم الحق الالهي لكن حكمه وحقه كانا مقيدين الى حد ما. فالحق الالهي يفرض عليه الخضوع للقوانين الطبيعية التي تعكس لقوانين الالهية. وكان الملك يصدر القوانين «مع الشعب»، بمعنى ان هذه القوانين لا يمكن ان تكون ضد الشعب ومصالحه وعاداته وتقاليده. وكان حق المقاومة الذي يقيد ايضا سلطة الملك منوطا بالاجسام الطبيعية التي كان يتكون منها المجتمع المدني. وقد امن هذا الاطار التوافقي الشرعية للحكم. لان السلطة ترتكز الى اسس لا يمكن رفضها، والقانون كان ينبع من معرفة عميقة لحاجات الشعب ويجاري مصالحه، وحق المقاومة كان مؤمنا من خلال اشخاص جماعيين (جماعات) دينيين ومدنيين ام اقليميين اتخذوا صفة اجتماعية مؤسساتية .

اختفى هذا التناغم الذي كان قائما عندما ظهرت الدولة المطلقة Absolutiste. وقد ابتدع الحقوقي الفرنسي بودان مفهوم الدولة المطلقة وقال ان السيد SOUVERAIN هو الذي يجسدها. وهذا السيد لا يمكن ان تقيده التقاليد الاجتماعية التي يكرسها ويعبر عنها القانون .

انتج هذا التحول الدولة المؤسساتية الاقليمية التي انبثق عنها مفهوم الدولة الحديثة كشكل سياسي قوامه السيادة على اقليم معين توحده هذه السيادة، وادارة تقوم على اجهزة مركزية مرتبطة بالملك. وهكذا اختفى دور الجماعية المشاركة collégialité الذي كانت تقوم به الاجسام الطبيعية وضاع حق المقاومة .

ترسخت هذه الفكرة واستمرت حتى القرن التاسع عشر وهذا ما دفع هيجل للكتابة بين 1796و1831 عن الدولة كمحور عام واساسي للسياسة، مهملا فكرة العلاقة الشخصية او البنيوية التي يمكن ان تقوم بين الشخص السياسي(اي الدولة) ومصدر السيادة فالدولة ، بالنسبة لهيجل، هي «علامة الله في العالم» وهي الشخص Sujet السياسي المثالي ونتاج العقلانية التاريخية وهي، من هذا المنطلق، تتموضع خارج، وتعلو على اعضائها التاريخيين الرجال كأفراد وكأعضاء في مؤسسات. ينفي هيجل، بهذا المنطق، كل مبرر لمبدأ المشاركة من خلال المؤسسات ويعتبر التعددية ضربا من ضروب الغباء والجهل ونوعا من العمل ضد مفهوم التقدم التاريخي.

ادى هذا الموقف بالفيلسوف الالماني الى تجاوز مسألة شرعية السلطة التي تكتسب من خلال المشاركة بكل اشكالها، وقول جملته الشهيرة « Autoritas non veritas facit legem» (السلطة لا الحقيقة تصنع القانون) .

وهكذا لم يعد من الضروري البحث عن الحقيقة التي تبرر وجود القانون من وجهات نظر مختلفة. لان هذا يمكن ان يؤدي الى تحويل الحقيقة لحقائق فنوية خاصة. اصبح الامر المهم هو معرفة ما اذا كان القانون صادرا عن السلطة ولم تعد المسألة هي طاعة وقبول القوانين الجيدة ورفض السيئة انما الاعتراف بسيادة القانون لانه صادر عن السلطة السيدة. مَهّد هذا الاعتراف لانتفاء مبرر وجود الاجسام الطبيعية التي اعتبرت كمشاريع احزاب يمكنها المطالبة بحق المقاومة ومراقبة حقيقة «القوانين» تمهيداً لمحضنها الشرعية وهذا يناقض مبدأ السيادة المطلقة. تحولت الدولة الى "تنين" حسب تعبير هوبز، ووجد الافراد انفسهم يواجهون هذا التنين دون اي حق بالمقاومة. لكن الوضع الجديد دفعهم بطريقة عفوية وبحكم قوانين التطور الاجتماعي للتجمع في اطر ومؤسسات تؤمن لهم حق المقاومة الذي فقدوه مع اختفاء الاجسام الاجتماعية التي كانوا ينتمون اليها. ساعدهم في هذا الامر بروز مبدأ ادارة الشأن العام بواسطة الحكومات.

2-ظهور الحكومات وحق النقد:

بموازاة بداية ظهور الدولة كمؤسسة، لا بل كنتيجة لهذا الظهور إختفت " المؤسسات " التقليدية المنظمة للأفراد والمدافعة عنهم وبرز الأفراد لا كأشخاص سياسيين إنما كذرّات مبعثرة لا يربط بينها أيّ رابط، ولا حول لها ولا قوّة. لكن بروز الدولة سوف يغير الكثير من المقاييس ويساهم بتطوير جذري للأوضاع. فولادة الدولة كشخص سياسي جديد حدث مهم جداً حسب P.Pombeni لأنة يعتبر أن الدولة وجهازها الحكومي هما الاطار الضروري لنشأة ووجود الاحزاب. الدولة حسب تعبير Max Weber تركز تاريخي للسلطة أو شكل من أشكال إحتكار السلطة التي تمارسها الدولة من خلال الأجهزة التابعة لها و منها الحكومة. و تعتبر نشأة الحكومات أهمّ من نشأة الدولة بالنسبة لموضوعنا الذي يتناول ظهور الظاهرة الحزبية. يقول P.Pombéni " الدولة المطلقة هي التي أوجدت هذا الجهاز الجديد الأساسي الذي سيبرّر، فيما بعد، ظهور قوى على الساحة هدفها العمل في السياسة بطريقة ثابتة، ويضيف قائلاً: "طالما أنه ليس هناك حكومة، لن يكون هناك قرار سياسي ينظر إليه كنشاط يومي، منظم، ومتوقع أو كنشاط متخصص ومقسم. السياسة المالية مختلفة عن

السياسة الخارجية، السياسة الداخلية مختلفة عن السياسة الدينية ". إن ظهور الحكومة كجهاز تقني يهتمّ بهذه السياسات أدى إلى فقدان الطابع الديني الذي كان يميّز علاقة الملك ذات الحق الإلهي بالمواطنين و جعل من الممكن إنتقاد القرارات الحكومية (حقّ المقاومة) التي أصبحت لا شخصيـــة (صادرة عن أجهزة و ليس عن أشخاص) وروتينية. لا بل أصبح من الممكن تحوّل الجهات التي تصدر عنها الإنتقادات إلى مؤسسات. « أصبح من الممكن تنظيم قوى فاعلة في الجسم الإجتماعي سواء للتأثير على عمل الحكومة أم للدلالة على الإمكانية التقنية لإعطاء حلول أخرى للمسائل السياسية[3]» .

ولكن من الضروري القول أن حقّ الإنتقاد كان، في البداية، محصوراً ببعض الحلقات الخاصة التي أطلقتها فلسفة الأنوار و كرس وجودها لوك بقانونه الفلسفي الذي يتيح إصدار الأحكام و التمييز بين الفضيلة و الرذيلة. و هذه الإمكانية ليست بالنهاية سوى حقّ الحلقات الفلسفية (النخبة) أن تصدر حكماً خلقياً وتقوم عمل الحكومة. عرف من هذه الحلقات الماسونية و النوادي الفلسفية. وهكذا تكرّس، و بعكس ما نادى به Hegel و Hobbes حقّ النقد الإيديولوجي والتقويم الخلقي للسلطة. وبالإضافة إلى ذلك بدا أنه من الممكن ظهور قـوى مناوبة للدولة تعمل من منطلقات مؤسساتية. وقـــد كتب De Maistre عن الماسونية قائلاً:« دون أيّ شكّ أنه... يجب إعتبارها حكومة موّسعة[4]".

ومن جهته، أكّد كانت في كتابه Critique de la raison pure ، «إن عصرنا (القرن 18) هو بشكل خاص عصر النقد الذي يجب أن يخضع له كلّ شيء. يريد الدين والتشريع التهرب عادة. الاول بحجة القداسة، والثاني بحجة العظمة. لكنهما عندئذٍ يثيران ضدهما شبهات مبررة ولا يستطيعان أن يطالبا بهذا الإحترام الصادق الذي يوليه العقل فقط لمن خضع لإمتحانه العام والحرّ ».

نجد في كلمة كانت التحوّل الأساسي الذي شهدته السياسة وأدخلها في الزمن المعاصر بعد زوال النظام القديم وحلول النظام الجديد أيّ الإنتقال من مفهوم القانونية legalité إلى مفهوم الشرعية legitimité أيّ القبول والرضى بعد إحكام العقل. الشرعية هي الإعتراف بأن إحتكار الدولة التشريع له أساس صحيح وعادل بمفهوم الثقافة السياسية السائدة. و الشرعية تستدعي إعمال النقد أيّ العقل لإكتشاف الأساس الصحيح و العادل حتى تستطيع الدولة التي تحتكر إصدار القوانين أن تحظى "

---

1. P. Pombeni م. س.ذ. ص 43.

4. P. Pombeni م. س.ذ. ص 48.

بالإحترام الصادق (الشرعية) الذي يوليه العقل فقط لمن خضع لإمتحانه العام والحرّ ". هذا الإحترام يعني بعبارة أخرى التحولّ من الإلزام (القانونية) إلى الإلتزام (الشرعية) وإلتزام أغلبية المواطنين هو الذي يخلق الإجماع حول الدولة. وهكذا تظهر الشرعية كعامل إنصهار وتماسك وحدة الجماعة السياسية. وقد ظهر في المرحلة المعاصرة، أن المؤسسة التي من خلالها يمكن للتنظيم الدستوري السياسي أن يعطي معنى لنفسه و يؤمن تطوّره هي مؤسسة الحزب. تحاول هذه المؤسسة من خلال وجودها وتدخلها على الساحة السياسية والقيام بوظائفها المتعددة أن تشكل عنصراً أساسياً من عناصر شرعية الدولة المعاصرة.

3- الفردية وليدة النظام الجديد:

تستخدم عبارة النظام الجديد للدلالة على التحول الذي ظهر في بنية المجتمع بفعل أعمال فلاسفة الأنوار و مبادىء الثورة الفرنسية. لا بدّ من الإشارة بداية أن المؤرخين لم يتفقوا على تحديد نقطة إنطلاق هذا التحول. فالبعض يحددّ بدايته مع الثورة الفرنسية سنة 1789، و البعض الآخر يحددّها مع ثورة 1848 في فرنسا و قانون الإصلاح الإنتخابي لسنة 1832 في بريطانيا الذي وسع حقّ الإقتراع. رغم هذا الإختلاف يمكن القول أن المجتمع تخلّى في وقت من الأوقات عن نمط تنظيم قديم يقوم على الملكية العقارية، طبقة النبلاء، الإقطاعيين، الأجسام الطبيعية، الإمتيازات وسيطرة حاشية الملك، ليتبنى نمطاً جديداً يقوم، من حيث المبدأ، على المساواة، الحرية، قيمة الفرد، الملكية الرأسمالية، البورجوازية كطبقة إجتماعية، تنقل الأفراد بحرية و الرأي العام. وتجدر الإشارة أن إكتمال عملية التحول بحدّ ذاتها لم يتحققّ قبل منتصف القرن العشرين.

كان المجتمع القروسطي قائماً على (الأجسام الطبيعية و الجماعات الإقليمية) وقد حاولت الدولة المطلقة، كما رأينا، إلغاء شرعية هذه " المؤسسات " الوسيطة التي لا تستمّد سلطتها من إرادة السيّد، فوضعت نفسها بمواجهة مباشرة مع الأفراد. لكن الثورة الفرنسية هي التي أطلقت رصاصة الرحمة على شرعية هذه المؤسسات الخارجية عن الدولة. فقد إعتبر قانون Le chapelier سنة 1791 أن إلغاء الأجسام الطبيعية الوسيطة هو قاعدة أساسية في الدستور الفرنسي ومنع إنشاء أيّ منها من أيّ نوع كان و تحت أيّة حجّة. و أعلن أن المجتمع قائم على مصلحتين فقط: المصلحة الخاصة (الأفراد) و المصلحة العامة (الدولة).

ولا مجال لوجود مصلحة مشتركة تعبر عنها تجمّعات أو إتحادات فئوية. و خلص إلى القول أنه:« لا يوجد شيء بين الدولة والمواطن » Entre l'Etat et le citoyen, il n' y a rien وقد عبر هذا القانون عن الأجواء الفكرية السائدة في ذلك الوقت، والتي جعلت من الفرد قيمة بحدّ ذاته ومحور المجتمع. نشأ نتيجة ذلك جدل طويل إمتدّ حتى أواخر القرن 19 حول طبيعة الشخص السياســـي sujet politique: هل هو الفرد الحرّ ؟

كانت هذه الفكرة مرفوضة في البداية جملة وتفصيلا. وكان منطق المفكرين السياسيين والقائمين علىالسلطة يقضي بعدم اعطاء حق التمثيل الى من لا يستحقه اي الذين لا يحتلون مكانه اجتماعية تحميهم من رغبة استغلال هذا الحق لتغيير التوازنات السياسية لصالحهم. والواضح، ان الهدف كان حماية النظام السياسي القائم والقيمين عليه. وكان البريطانيون يحذرون من اعطاء حق الاقتراع للفقراء الذين يمكن ان يقترعوا للمحسنين اليهم والمفضلين عليهم فيأتي خيارهم مصلحياً وذات منفعة مما يشوه الارادة العامة. وقد تغيرت كل هذه القناعات بعد زوال النظام القديم ومؤسساته التمثيلية والجمعيات بمختلف اشكالها ونشؤ الفردية وانتقال محور الاهتمام والنشاط على شتى الصعد من المجموعات والعائلات الى الافراد. الواقع أن زوال الأجسام الطبيعية و الجماعات وإندثار مبدأ التراتبية أدخل المجتمع في أزمة عميقة، و حوّله إلى حالة تذرية يشكل الأفراد فيها ذرّات متناثرة لا تعرف أيّ شكل من التماسك. هذا الإنتقال إلى الفردية بعد الجماعية أصبح يهدّد فكرة المجتمع و مفهوم الإجتماعي نفسه social وبدل أن يعتبرتطوّر المجتمع نحو الفردية كحالة إنحطاط و تقهقر إجتماعي ظهر و كأنه دلالة على تجديد ثوري. القضاء على فكرة الجماعية هو ثمرة و شرط ظهور الدولة الحديثة، ومفهوم الدولة الأمّة وظاهرة الأحزاب. أشار إلى ذلك أوستروغورسكي في معرض تحليله لواقع المجتمع الذي مهّد لنشوء الأحزاب قائلاً: «الإقتصاد السياسي، مفهوم المنفعة ومبدأ حقوق الإنسان بوجهه الفرنسي أو بحجابه الإنكليزي لفلسفة المنفعية تلتقي بإتجاه غاية واحدة وتنزع لخلق ما يشبه التكوين الإجتماعي الجديد، حيث نقطة الإنطلاق و النهاية هي الفرد و ليس المجموع، و حيث لم تعد الجماعة تعكس حرارتها وضوءها على الفرد، بل هو الفرد نفسه الذي أصبح المركز».

Cité par Pierre Robert dans "les partis politiques dans le monde arabe" 1-Le Machrek. Revue des mondes musulmans et de la méditérranée. 81-82. Edisud 1998 (p: 17)

إعتقد أوستروغورسكي أحد أوائل محللي الظاهرة الحزبية أن ظهور الأحزاب هو الردّ على تفتت وحدة المجتمع العضوية التي كانت قائمة في القرن 18. لكنه ينفرد عن غيره بالقول أن هذا قد تمّ لغاية محددّة وهو إعادة وحدة المجتمع على الساحة السياسية بواسطة "تنظيم منهجي للجماهير الناخبة".

بدت الأحزاب وكأنّها ظاهرة جديدة هدفها تنظيم المواطنين الأفراد الذين فقدوا كل إنتماء إجتماعي والذين، بحكم التشتت الذي أصابهم، يهددّون الوحدة ويدفعون المجتمع إلى حالة من الضياع والإدارة المستحيلة. فالفرد منعزلاً لا يملك أيّ تأثير فعلي على تكوين الإرادة العامّة و ليس له من وجهة النظر السياسية، وجود حقيقي. فكان لا بدّ من تجمّع الأفراد حسب غاياتهم وميولهم السياسية ضمن تنظيمات تلعب دور الوسيط بين الدولة و الأفراد الذين ينضوون تحت لواء هذه التنظيمات ويساندون إتجاهها العام. هذه التنظيمات هي الأحزاب. وقد يبدو متناقضاً أن نربط بين الفردية والحزب لما يمثله من تنظيم وطابع جماعي ونظام ملزم للأعضاء. وأوستروغورسكي نفسه الذي ربط بين الظاهرة الحزبية والفردية أبرز وهاجم النزعة الجماعية للأحزاب. وقد ذهب Hans Kelsen أبعد من ذلك بقوله: « الفردية هي بطبيعتها معادية لنظام الأحزاب». الحقيقة أن الترابط بين الظاهرتين لا يمكن كشفه إلاّ من خلال النظر إلى طبيعة الرابط Lien الذي يجمع بين أعضاء الحزب و إلى القيمة المسيطرة في المجتمع في مرحلة من المراحل.

كان الرابط في المجتمعات القديمة هو عبارة عن شعور بالإنتماء الذاتي subjectif والإنصهار العضوي والألتزام الإلزامي بالجماعة. ولهذا كانت الجماعة أو الطائفة Communauté هي ركيزة المجتمع. أمّا في المجتمعات الحديثة فالعلاقة هي فردية، عقلانية وطوعية. والرابط هو رابط إجتماعي Lien Social. فالطائفة هي مجتمع " نحن "، و لا يسمح بتمييز الأفراد. لذلك كانت المجتمعات تقسم إلى جماعات، طوائف، أسلاك و فئات. أمّا المجتمع المعاصر فركيزته الفرد، وهو مجتمع الأنا.

4-حق الاقتراع، من الفردية الى المواطنية:

إعتبر ماكس ويبر أن مفهوم الفردية وحده لا يفسّر قيام الأحزاب و قال أن العقلانية في كل نشاط إجتماعي (والسياسة هي نشاط إجتماعي) تفرض إلزاماً ظهور مهن خاصة ومعارف متخصصة لذلك إعتبر أن الأحزاب هي تنظيمات يقودها حزبيون ذوو إختصاص ومحترفو سياسة. Professionnels de la politique.

والواقع أن بروز الفرد كقيمة يرتكز إليها المجتمع لا يكفي. لأن الفرد لا يتحوّل إلى قيمة سياسية إلاّ من خلال تحوّله إلى مواطن أيّ تمتّعه بحقوق سياسية من خلال جعله شخصاً سياسياً حقيقيّاً مؤهلاً و قادراً على المشاركة السياسية و أخذ دور رئيسي في عملية التمثيل. بدأ الفرد يكتسب هذا شيئاً فشيئاً حتى أصبح في النهاية العنصر الأساسي في العملية الإنتخابية. ويرى البعض أن نشوء الأحزاب مرتبط مباشرة بمبدأ التمثيل وتوسيع حقّ الإقتراع الذي حوّل الفرد إلى شخص سياسي وبشكل خاص إلى ناخب. إن ظهور هذا الكمّ الهائل من الناخين أبرز الحاجة إلى قوالب تنظيمية لإدارة هذه " الجماهير" على الساحة السياسية وتوجيهها وتثقيفها سياسياً، فكانت الأحزاب.

إكتسب الفرد حقوقه السياسية ومنها حقّ الإقتراع بعد مسار عسير وطويل بدأ بإكتسابه حقوقه في القانون العام والقانون المدني. وقد تكلم Henry Maine في كتابه "القانون الجديد" الذي تناول فيه آلية المؤسسات ومساهمتها في خلق المساحة السياسية الجديدة عن تحوّل الفرد إلى شخص فاعل في المجال القانوني «إن حركة المجتمعات التقدمية... كانت، من وجهة النظر هذه، ذات نمط واحد. وقد تميّزت من خلال الأحداث المختلفة بالإنحلال التدريجي للروابط العائلية، وبنمو الإلتزامات الفردية مكانها. حلّ الفرد بشكل ثابت مكان العائلة كوحدة يرتكز إليها القانون المدني[5]». وأصبحت مسائل الحقوق و الواجبات تحلّ من فرد لفرد، وهذا ما عرف بالعقد.

من البديهي القول أن المقارنة صعبة بشأن وضعية الفرد Statut في الحقل القانوني والحقل السياسي. فالمساواة التي تحققت بين الأفراد على صعيد القانون المدني لقيت معارضة شديدة على صعيد السياسة. أميركا كانت السباقة لربط الحقوق المدنية بالحقوق السياسية، بينما إعتمدت أوروبا فكرة الحقوق السياسية المشروطة من خلال إعطاء حقّ الإقتراع لفئة من الناس يدفعون الضريبة

---

[1]. P.Pombéni م.س.ذ. ص 67

Suffrage censitaire. و هكذا إعتبر القادرون على دفع الضريبة ذات وضع إجتماعي و ثقافي مرتفع يخوّلهم ليكونوا مواطنين صالحين.

تبيّن فيما بعد أن هذا الإفتراض خاطىء. وظهر أن ربط الوضع المادي بالمستوى الإجتماعي والأهلية الثقافية والسياسية غير صحيح. لأنّ المثقفين، بشكل عام، وأصحاب الثقافة السياسية ذات أهلية أكبر من أصحاب الثروات الذين لا يرتقون دائماً إلى مستوى الحقّ الذي منح لهم. شيئاً فشيئاً إختفى حقّ الإقتراع لدافعي الضريبة، وحلّ المستوى العلمي مكان الضريبة كمعيار لحقّ الإقتراع. ثم رفعت كلّ القيود، وأقرّ حقّ الإقتراع للرجال في أوروبا. وكانت ألمانيا و فرنسا السباقتان إلى ذلك سنة 1870. خلاصة، يمكننا القول أن الفردية وحدها ليست العامل الوحيد لنشأة الأحزاب بالمعنى المعاصر. إقتران الفردية بتوسيع الإقتراع هو الذي ساهم بهذه النشأة.

فحقّ الإقتراع حوّل الفرد إلى شخص سياسي، إلى مواطن وأدخل مفهوم الجماهير و الرأي العام إلى الساحة السياسية. هذا الرأي العام لم يكن يعلم شيئاً عن الإنقسامات السياسية المزمنة، ممّا يستدعي إستقطابه وتثقيفه من قبل جماعات منظمّة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات الإنتخابية المتعددّة خلقت آلية معقّدة لتسجيل المقترعين. كان يتوّجب على من يحقّ له الإقتراع أن يثبت للجنة خاصة أنه يؤمن شروطاً محددّة، وأن يكون مسجّلاً على اللائحة المعدّة لهذا الشأن. وكان يمكن لأحد هذه الشروط أن يسقط مما كان يستدعي شطب الإسم عن اللوائح. و بعض البلدان كانت تعتمد الإقتراع المتعدد Vote plural الذي يستوجب الكثير من الإجراءات المعقّدة.

كلّ هذه الأمور أدّت لخلق لجان إنتخابية تابعة للقوى السياسية كانت تهتمّ بالتسجيل، بالإحصاء، بالتنظيم، بتعريف المرشحين و بشرح البرامج الإنتخابية. تحوّلت هذه اللجان، حسب موريس ديفرجيه، إلى أحزاب فيما بعد. قال CHARLES BENOIT للدلالة على أهمّية الإقتراع « إن الإقتراع العام يوازي في علم السياسة ظهور الآلة البخارية في عالم الميكانيك». مهما يكن من أمر فإن حقّ الإقتراع تكرس على مراحل لكل الشعب وأدخل في صلب الدستور. وهذا التكريس أعطى دفعاً كبيراً للأحزاب المنظمة. ولكن مشكلة الدساتير التي تكرّس مبدأها في النظام الجديد كانت كيفية التعبير عن الوضع الجديد وإدخال الشخص الجديد (الفرد – المواطن) الذي برز على الساحة السياسية من خلال عملية التمثيل.

أتى الحلّ من إبتداع مفهوم الشعب Peuple أو الأمة التي يجسّدها مجلس تشريعي مُنتَخَب من أفراد الشعب المنضوين في تنظيمات سياسية طبقاً لإنتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية. وهكذا فرض الحزب نفسه كإطار تنظيمي للجماهير الناخبة وجسم وسيط حلّ مكان الأجسام الوسيطة التي كانت قائمة في النظام القديم. ودخلت التنظيمات (هذه المرّة بشكل أحزاب) إلى الساحة السياسية، وإلى المجالس التشريعية، أيّ إلى صلب الدولة بعد أن كان أخرجها قانون Le ChapeliER. والدستور كقانون أعلى للدولة ينظم عمل السلطات و يوزع عليها الوظائف إستناداً إلى نظرية مونتسكيو التي تمنع تجاوز كلّ مؤسسة سلطتها و تخلق توازناً بينها.أعاد هذا التوزيع الوظائفي، و بطريقة غير مباشرة، حقّ المقاومة و الإنتقاد إلى الشعب بواسطة الأحزاب الممثلة في المجالس التشريعية. فالأحزاب تراقب وتنتقد السلطة التنفيذية (التي حلّت مكان الملك Souverain)، و تقيلها في بعض الحالات.

يمكن الاستنتاج ان الاحزاب هي: نتيجة 3 تحوّلات أساسية بدأت تتبلور بشكل جلي في أواخر القرن 19:

- تغيير الأشخاص السياسيين و ظهور الفردية بعد زوال الأجسام الوسيطة و ضرورة ضبط هذه الظاهرة لتفادي خطرها إجتماعياً.
- تحوّل أشكال المراقبة و شروط المشاركة السياسية: الإقتراع العام الذي أبرز الحاجة لتدخل التنظيمات لإدارته.
- تغيير في بنية الدولة وبروز الدساتير وتطوّر مبدأ البرلمانية المرتبط بمبدأ الإقتراع العام وبروز مفهوم الشعب والأمة.

تزامن كل هذا مع تحوّلات جذرية في الحقول الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية مع تطوّر الصناعة والتجارة وبروز مفهوم السوق. وكلّنا يعلم أن الليبرالية السياسية هي وليدة الليبرالية الإقتصادية القائمة على المبادرة الفردية وحرّية الإختيار. أدّت هذه التحوّلات إلى تغيير في مبدأ وآلية تناوب الطبقات الحاكمة ومبدأ إحتكار الوظائف في المؤسسات القديمة. فشهد العصر نوعاً من إنتقال النخب Circulation des élites التي لم تعد محصورة في فئات معينة (الكنيسة، الجيش، الحاشية). وشهدنا في الوقت نفسه بروز ما سمّاه ماكس ويبر فئة من المثقفين والسياسيين المحترفين ترافق مع تطوّر كبير في العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية التي عرفت إتساعاً كبيراً بفعل شدّة الإقبال والطلب عليها.

ولا شكّ أن الأحزاب تلعب دوراً كبيراً في تكوين و تنقل النخب و تعريف الجمهور و الرأي العام عليها. وقد أشار موريس ديفرجيه إلى ذلك عندما شددّ على كون الناخبين يتجهّون بفعل جهلهم أحياناً وتعلّقهم بإنتماءاتهم التقليدية أحياناً أخرى إلى النخب القديمة لولا تدخلّ الأحزاب ودورها في عملية التثقيف السياسي Acculturation politique وتكوين الرأي العام. الذي يعتبر من وظائف الحزب الاساسية. المعروف ان فكرة الشرعية في الدولة الحديثة ارتبطت بمفهوم الرأي العام الذي لا بد من تهيئته ليلعب دوره في العملية السياسية كمراقب، محاسب، داعم ومنتقد من خلال مؤسسات توجهه وتؤطره.

كتب POMBENI يقول : « إنّ مسألة الشرعية السياسية كان يمكن حلّها بإيجاد مؤسسة قادرة على تأمين التثقيف السياسي الذي يسمح حكم أكبر عدد ممكن من الرجال وكأنهم مواطنون، مؤسسة تسمح بوجود مساحة عامة مع أشخاص مؤهلين للمشاركة بمناقشات سياسية وقادرين على تطويرها وتنظيمها، مؤسسة تضمن ممارسة حقّ المقاومة الذي لا تتخلّى عنه المجتمعات بسهولة، أخيراً مؤسسة تشكّل على الأقلّ قدرة تصحيح الأمور بمواجهة تركز المجموعات القيادية بين البنى التقليدية و المعارف الجديدة المتخصصة. هذه المؤسسة الجديدة هي الحزب[6]». نشأ الحزب كردّ على حاجات وضرورات مختلفة، وتجسّد في البداية في تشكيلات تنظيمية متعددّة. ما هي التنظيمات التي تعتبر منشأ الأحزاب ؟

ثانياً: منشأ الأحزاب:

يربط البعض، كما رأينا، نشأة الأحزاب بنشأة النظام التمثيلي الذي إعتمد مبدأ الإقتراع العام وفتح المسرح السياسي أمام المواطنين كممثلين وكمشاركين أساسيين في الحياة السياسية. ويربط البعض الآخر نشأة الأحزاب بالتعددية الإيديولوجية ويرى أنهّا الترجمة الفعلية لإنقسام المجتمع إلى جماعات فئوية، طائفية، إثنية و سياسية. وإذا راجعنا تاريخ الشعوب السياسي و تاريخ الأحزاب نرى أن هذه الأخيرة تولد من عوامل وظروف مختلفة. هي تارةً تعبير، في إطار الحياة البرلمانية، عن الإنقسامات الناتجة عن التاريخ الدستوري للبلد، وتارةً تجسّد حاجة لتوسّع آليات الشرعنة الإجتماعية في إطار النظام التمثيلي، و حينا تعبر عن ضرورة حماية بعض المؤسسات القائمة في المجتمع (جماعات

---

[1]. P.Pombéni م.س.ذ. ص 91

دينية، إثنية ، طبقية) والتي لا تجد من يدافع عنها في إطار المنتظم السياسي التشريعي وهي تتكوّن أحياناً نتيجة ردّ فعل جماعي بعد حصول تغييرات أساسية في الآليات الإقتصادية المؤسساتية لتوزيع الثروات، وهي أخيراً يمكن أن تنشأ من تداخل بعض هذه العوامل أو عوامل أخرى. من ناحية أخرى، يرى بعض المفكرين أنه من الخطأ و المبالغة، من جهة، ربط الأحزاب بالنشأة البرلمانية و الإدعاء، من جهة أخرى أنه لم يكن هناك « أحزاب » خارج البرلمان في القرنين 18 و19 في أوروبا. وإن ما كان موجوداً بالفعل هي مجموعات للرأي groupes d'ópinion أو تجمّعات وجمعيات ذات أهداف محدودة تضمّ منظرين إيديولوجيين أو رجال سياسة اصلاحيين يطلق عليها إسم شيعة، فئة أو شلّة.

إنّ هذه الإدعاءات تعني، حسب رأي Paolo POMBENI، أن أوروبا بقيت 100 عام ذات نظام سياسي جامد بين ثورات القرن 18 وبداية القرن 20، وإن هذا النظام لم يجد ديناميكيته إلاّ من خلال الطابع التنظيمي الذي إتخذته الأحزاب لتأطير وتعبئة الجماهير. ولذلك فإن بعض المفكرين يرون أن بعض هذه التنظيمات التي لا ينسب إليها صفة الحزب كانت قريبة جداً من شكل الحزب المعاصر ضمن الإطار التاريخي والسياسي والثقافي الذي كانت تعمل فيه. وإن الفكرة الخاطئة السائدة عن تشيّع هذه التنظيمات وفئويتها ناتجة عن سببين:

السبب الأوّل: هو نقطة الإنطلاق الخاطئة في الدراسات التي تناولت الأحزاب والتي رأت في الحزب المعاصر آلة تنظيمية Machine تطوّرت كأداة فعّالة تسمح بتنظيم ديمقراطية الجماهير Démocratie de masse من خلال تنظيمها المحكم للإنتخابات في الأنظمة التمثيلية وذلك بعد تعميم حقّ الإقتراع.

السبب الثاني: نجده في التحديد المرتكز إلى الطابع الإيديولوجي الذي أعطاه بيرك سنة 1770، وبنجامين كونستان 1816 للحزب على أساس أنة فكرة أو عقيدة يعتنقها مجموعة من الأشخاص. رسخ هذا التحديد الإعتقاد السائد أن الأحزاب هي تيارات للرأي ومجموعات من الأشخاص لا يربط بينها أيّ رابط مؤسساتي أو هي لجان إنتخابية تتألف من الأعيان وتتكوّن ظرفياً في أمكنة محددة ولأسباب محددّة. وهذه الخصائص لا تمّت بصلة إلى ما نعرفه من مميزات الحزب المعاصر: التنظيم البيروقراطي، الإستقرار، الديمومة، الإستمرارية والقدرة على قيادة الملتزمين به وجعلهم يفكرون، بشكل خاص، أنه يشكّل كياناً مؤسساتياً يجمعهم لكنّه يتمايز عنهم ويتمتّع بشخصية ووضعية خاصة.

مهما يكن من أمر هذه الأفكار المتباينة، وفي شتّى الأحوال نربط نشأة الأحزاب بمنشأين إثنين: التكتّلات داخل البرلمان أو التنظيمات الأخرى المتعددة الأهداف التي تتكوّن خارجه.

A- التكتّلات البرلمانية:

في المرحلة الأولى من حياة البرلمانات كانت هذه التنظيمات تدعى شيعاً أيّ فئات تتكوّن حول مصالح عملية وفئوية، أو نتيجة تقارب ظرفي. ولم تكن صورة أفراد هذه الفئات قريبة من صورة الرجل السياسي الجيّد. ولذلك إرتبطت الشيع بالسياسيين الذين لا يتمتّعون بمواصفات السياسي صاحب الكفاية، والذين لا يتابعون مبادىء سليمة ويبنون أحكامهم وتصرّفاتهم على المصلحة الخاصة.

تحوّلت هذه الشيع في إنكلترا مثلاً إلى أحزاب لأن البرلمان تحوّل من مؤسسة تحدّ من سلطات الملك و حكومته إلى مؤسسة تقرر وتصنع السياسة الوطنية. كانت الحكومة تقوم بهذه الوظيفة متسلحة بالشرعية التي تمنحها إيّاها الأحزاب المتواجدة في البرلمان. وأصبح هدف الأحزاب المعارضة إكتساب الشعبية وكسب ودّ الناخبين بهدف الإستيلاء على السلطة و الحلول مكان الحزب الحاكم. حدث هذا التحوّل بين سنة 1832 و 1870 وتأسست الأحزاب بفعل خروج التكتّلات (بعضها يدعم حكومة الملك و البعض الأخر يعارضها) من البرلمان إلى الساحة السياسية خارج البرلمان بعد تعميم الإقتراع. إن إرتباط هذه الأحزاب بالتكتّلات البرلمانية و اللجان الإنتخابية المنبثقة عنها جعل السياسيين يتكلّمون عن المنشأ البرلماني. و لكن تجدر الإشارة أن هذه التكتّلات التي كانت تنشأ تحت قبّة البرلمان لم تكن دائماً وليدة ديناميكية وآلية الحياة البرلمانية والدستورية (كما حصل في أنكلترا)، ولا وليدة العامل الإيديولوجي الفكري بل بفعل عوامل أخرى مثل العامل الجغرافي.

في فرنسا وجد الـــ BRETONS أنفسهم في باريس بعيداً عن منطقة الـــ BRETAGNE فشكّلوا حلقة على أساس إنتمائهم الجغرافي. ثمّ حوّلوا غرفة في أحد الأديرة مركزاً لإجتماعاتهم وعرفوا بإسم الـــ Jacobins نسبة للدير الذي كانوا يجتمعون فيه. في بادىء الأمر، كانت أحاديثهم تدور حول مصالح إقليمية و فئوية، فيما بعد أصبح محور أحاديثهم الأفكار السياسية العامّة المرتبطة بمصالح الأمة كلّها. وقد حصل الأمر ذاته مع GIRONDINS من منطقة الـــ GIRONDE في فرنسا.

نذكر أيضاً إلى جانب العامل الجغرافي عامل المصلحة ودورها في تكوين هذه التكتّلات التي كانت تسعى لإعادة إنتخابها و الدفاع عن مصالحها الإنتخابية. وكان هذا التطوّر في أساس فكرة تكوين اللجان الإنتخابية بعد إتساع الإقتراع العام الشعبي وذلك بهدف إقتناص أكبر عدد ممكن من الناخبين. يقول موريس ديفيرجيه أنة عندما كان الإقتراع ضيّقاً لم يكن هناك حاجة لهذه اللجان أو كان دورها ضعيفاً وعندما إتسّع الإقتراع برزت الحاجة لتوجيه الجماهير التي تتزع لإنتخاب القوى التقليدية، ولذا يذكر ديفيرجيه أن اللجان إرتبطت بالتيارات الإشتراكية بهدف تعريف الناخبين بالنخب الجديدة و حثهمّ للإقتراع لصالح هذه النخب و قد إعتمد اليمين فيما بعد هذه الخطة. وكانت الظروف الخاصة تلعب دوراً هامّاً بتكوين اللجان مثل نظام تسجيل الناخبين الذي إعتمد في إنكلترا بموجب قانون 1832.

تطوّرت العلاقات وتكثّف التنسيق بين الكتل البرلمانية و اللجان الإنتخابية وتحوّلت من الإطار الفردي إلى الإطار الجماعي المؤسساتي فنشأت الأحزاب مركزياً في المرحلة الأولى. برزت الحاجة، في المراحل اللاحقة، لتكوين لجان في المناطق النائية وهكذا يقول ديفيرجيه " بتوسيع وجود الحزب تكتسب اللجان إستقلالية وتشكلّ أركان حرب حزبية منفصلة عن الكتلة البرلمانية".الواقع أن البرلمان يعتبر مكان منشأ الأحزاب بإمتياز في إنكلترا. لكن منشأ ألاحزاب كان خارج البرلمان في البلدان الأخرى ومنها فرنسا. في هذا البلد كانت الحركة معاكسة. فقامت هناك تجارب عديدة للتنظيم إنطلقت من الخارج، من تحت، من القاعدة (الحزب الإشتراكي) ولم تكن دائماً مدعومة من النخب السياسية التي كانت ممثلة في البرلمان. الدليل أن الثورة الفرنسية نجحت في تقسيم البلاد إلى مدافع و معارض لهذا الحدث و للتحوّلات الناتجة عنه والتي غيّرت النظام القديم وأرست أسس نظام جديد. غير أن هذا الإنقسام الشعبي لم يتجسّد في البرلمان طوال الفترة الممتدّة من 1789 إلى 1870.

لكن الثورة الفرنسية خلقت جوّاً من الإجتماعية السياسية Sociabilité من خلال الجمعيات والنوادي الثقافية وغيرهما من التنظيمات ذات الأهداف السياسية مما سمح بحدوث نوع من التثقيف acculturation لأعداد كبيرة من الجماهير. ومن الواضح أنه لا يمكن تسمية الجمعيات Associations وغيرها من التنظيمات بالأحزاب بيد أننا نرصد فيها عناصر مهمّة نجدها في الحزب بالمعنى المعاصر للكلمة: إنتشار وطني، شعور بالتضامن الإيديولوجي، الدعاية للنشاط السياسي، التواصل والإتصال والعلاقات.

عرفت الأحزاب التي نشأت داخل البرلمان بالأحزاب ذات النشأة الداخلية بينما عرفت الأخرى التي تتكوّن خارج البرلمان و تنبثق من تنظيمات مختلفة بالأحزاب ذات النشأة الخارجية.

ما هي هذه التنظيمات ؟ و لماذا نعتبرها كمنشأ للأحزاب ؟

B- الجمعيات والتنظيمات:

يقول موريس ديفيرجيه أنه " في الكثير من الحالات، يتمّ إنشاء الحزب بمجمله، بصورة أساسية بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن الإنتخابات وخارج عن البرلمان، وعندها يمكن الكلام بحقّ عن نشأة خارجية". وقد عدد ديفيرجيه الكثير من هذه التنظيمات التي تشمل نشاطاتها مختلف القطاعات وذكر النقابات والأحزاب الإشتراكية في بداياتها. و قدتحوّلت النقابات في بريطانيا إلى حزب بقرار إتخذه مؤتمرها سنة 1899 و قضى بإنشاء تنظيم إنتخابي وبرلماني. وعدد أيضاً التعاونيات الزراعية والتكتّلات الفلاّحية التي كانت تلعب أحياناً دورمنظمات إنتخابية، وكانت أحياناً أخرى تتحوّل إلى أحزاب بعد أن تكون جهازاً إنتخابياً. ثمّ تكلّم عن الجمعيات الثقافية والتكتّلات الطلابية و الجامعية والندوات الفكرية وأشهرها الجمعية الفابية في إنكلترا التي كانت في أساس تكوين حزب العمّال. أشار ديفيرجيه بعدها إلى دور الكنيسة والفرق والجمعيات الدينية المرتبطة بها، والمنفصلة عنها بنفس الوقت.وقد لوحظ هذا الدور في هولندا مع إتباع كالفن والحزب الكاثوليكي المحافظ، وفي بلجيكا مع الأحزاب الكاثوليكية. أنهى ديفيرجيه هذه اللائحة اللاحصرية بذكر الجمعيات السرّية والتنظيمات الممنوعة ذات الإهتمام السياسي، والتي كانت تتحوّل إلى أحزاب عندما ترفع حالة المنع والإضطهاد مثل حزب MRP في فرنسا، الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي المسيحي في أيطاليا.

من المؤكّد أنه لا يمكن المقارنة بين بنية كلّ من هذه التنظيمات ووظائفها وبنية الأحزاب، وجمعها بالتالي ضمن إطار تصنيف واحد. لكن هذه التنظيمات التي تطوّرت وتغيّرت كانت الأشكال الأوّلية للأحزاب وإستطاعت أن تخلق جوّاً ثقافياً وسياسياً مهد الطريق لنشأة الأحزاب التي تأثرت بها وأخذت منها الكثير وهي مدينة لها بمواصفات عديدة. فهذه الجمعيات والتنظيمات التي كان البعض منها موجوداً في فرنسا مثلاً قبل قيام الثورة الفرنسية كانت تتميّز بشكل بنيوي سياسي أقرب إلى الشراكة Societé politique منه إلى الحزب السياسي بطابعه التنظيمي الحديث. وقد بدأ التنظيم المادّي لإتجاهات الرأي العام من خلال هذه الشراكة السياسية خاصة مع نشوء تجمّعات مثل اليعاقبة Jacobins واليعاقبة الجدد Néo Jacobins والملكيين والدستوريين التي برزت في فرنسا.

تصنّف هذه الجمعيات و التنظيمات ضمن 3 فئات:

- التنظيمات التعاونية.
- التنظيمات و الجمعيات التي يمكن تسميتها بالقوى الضاغطة.
- التنظيمات السرّية و المجموعات ذات الأهداف التخريبية و هناك من يضيف إلى هذه التنظيمات الحركة الماسونية.

1- التنظيمات التعاونية والدينية:

كما تشير إليه التسمية، فإن هذه التنظيمات تهدف إلى التعاضد والمساعدة والتعاون بين الأعضاء في مناسبات وأوقات محددة. وهي تشبه إلى حدّ كبير الجمعيات الكوربوراتية في النظام القديم التي نظمت نفسها بوحي من النظام والروح العائليين و التي كان في صميم واجباتها المساعدة. يظهر هذا الطابع التعاضدي " المؤسساتي" في نمط آخر من الجمعيات هي "الأخويات" Fraternités الدينية المنظمة بطريقة علمانية. سمحت هذه الأخويات للعلمانيين بالإضطلاع بالأمور التنظيمية التي كانت حكراً فيما سبق على السلك الديني ligieuxordre re . وقد إستوحت هذه التنظيمات من السلك الديني ثقافة الإدارة الذاتية التي كانت أساس تكـــوين بعض التنظيمات والجمعيات التعاونية في أوروبا مثل الـــ guilds في إنكلترا والـــVereines في ألمانيا.

كانت هذه الجمعيات تملك رأسمالاً وممتلكات عقارية. إستدعى هذا الأمر تأمين ضمانة من قبل من يملك سلطة القرار يقدمّها إلى الأعضاء كي يتمكّن من إدارة هذه الممتلكات. وهكذا دعت الحاجة لخلق بنى وهياكل تتفرّغ للإدارة والمراقبة، ولوضع قواعد وآلية مراقبة لحسن سير الأمور. وهذا يشكّل أساس الطابع المؤسساتي. ظهرت بالإضافة إلى ذلك ضرورة وحاجة لقيام مجموعة من المحترفين يهتمّون بالتنظيم الإداري والسياسي ويهتمّون بتنمية الرابط العضوي الذي يجمع بين الأعضاء، ويسعون لتأمين إستمرارية وتطوّر التنظيم بحدّ ذاته. أصبحت كلّ هذه العناصر فيما بعد من مميزات الحزب التنظيمية. وقد لعبت الناحية الفكرية والخلقية العقائدية الدينية التي كانت في أساس تماسك ووحدة هذه التنظيمات وإندفاعها وعملها الإجتماعي وروح التضامن والتعاون فيها، لعبت دوراً أساسياً في تكوين الأحزاب وبلورة طريقة عملها و خاصة في الجانب التثقيفي والتعبوي.

أشار الكثير من الكتّاب إلى الطابع الديني الذي تتميّز به الأحزاب و يجعلها شبيهة «بالأديان المدنية »، وخاصة الأحزاب الإشتراكية و الشيوعية. في سنة 1896 أصدر GAETANO Mosca كتاباً تحت عنوان Eléments de science politique وخصص فيه فصلاً لعدّة ظواهر جمعها في عنوان واحد "كنائس، أحزاب وبدع sectes ". إن جمع هذه التنظيمات في فصل واحد يدلّ على أمرين: أولهما التأكيد على الطابع المؤسساتي لها. وثانيهما التأكيد على الطابع الديني. وكان هذا بمثابة حكم سلبي على هذه التنظيمات في عصر إتسمّ بأولية الفكر الوضعي Positivisme. قال MOSCA إن الحماس وروح التضحية والأراء الواحدة تكفي لخلق الأديان و الأحزاب، ولكنّها لا تكفي لتأمين نموّها وتطوّرها والحفاظ عليها على المدى الطويل. ولذا كان على الأحزاب العمل، إلى جانب تنمية الأفكار والمشاعر على خلق مراكز إهتمام ومصالح centre d'interêts لتأمين هدف الإستمرارية.

يؤكدّ MOSCA أن التنظيم الحزبي تأثرّ بتنظيم الكنيسة وخاصة الكنيسة الكاثوليكية. ويرى أن قدرة الأحزاب على جمع وصهر الأفراد في بنية منظمة، آسرة تنبع من طابعها الديني. فالأديان والأحزاب، يقول MOSCA متشابهة «لها طقوسها الخاصة وبهرجها الخارجي الذي يستأثر بالخيال. البعض يقومون بالتطواف بالشموع منشدين الأناشيد، والبعض الآخر يسهرون وراء الأعلام الحمراء على صوت المارسيليز أو منشدين نشيد العمّال» PAOLO POMBENI ص 173. ويعتقد هذا الكاتب أن الأديان والأحزاب تدغدغ كبرياءنا وتخلق لارضاء هذه الكبرياء تراتبية تقوم على الرتب وتوزيع المسؤوليات والتمييز بين الأعضاء، وتصنع "الشهداء " وتبتدع أساطير "الرجل المتفوّق " و"البطل الأسطوري " والشخص المنزّه القديس الذي لاغبار عليه حتى تتحلقّ حوله الجماهير. فالرجل العادي بحاجة إلى قائد. وإنتهى إلى القول أن الأحزاب والأديان ذات طبيعة واحدة وهي كليّة totalitaire.

توافق VILFREDO PARETO صاحب نظرية النخب الشهيرة معMOSCA . فشددّ في كتابه حول« المنتظمات الإشتراكية » على الطابع الديني والمؤسساتي للحزب في القرن 19 وبداية القرن20. ربط PARETO ظاهرة تنقّل النخب Circulation des elites بظاهرة الكهنوت الكاثوليكي لينتهي إلى ربط ظاهرة الأحزاب بالظاهرة الدينية. وظاهرة النخب مرتبطة، حسب PARETO ، بنفسية وتصرّف الإنسان الذي يتبع القائد الذي يجسّد بنظره القضية و يبسط له الأمور. فالرجال، برأيه، يحبّون ربط حياتهم بعدد قليل من الأفكار التي يؤمنون بها إيماناً دينيّاً أعمى. وهذا ضروري، لأن غالبية الناس لا يملكون القدرة، ولا الذكاء على ربط الأمور ببعضها و إكتشاف أسبابها

الحقيقية. وحتى الرجال الأذكياء يركزون طريقة عملهم على عدد قليل من المبادىء، فلا وقت للإضاعة في الإعتبارات النظرية. ومن هنا يشبه الظاهرة الحزبية بالظاهرة الدينية.

اتفق PARETO مع ألكسي دو توكفيل وقال أن الثورة الفرنسية عملت حسب الطرق الدينية وأخذت، بشكل ما، منحى الثورة الدينية. لكنه أضاف أن الأمر يتعدّى المقارنة ليصل إلى حدود المطابقة والتماهي. يقول PARETO حالياً (سنة 1901)، "نحن نعيش مرحلة تصاعد قوّة المشاعر الدينية. لكن نموّ هذه المشاعر لم تستفد منه، إلاّ بجزء قليل، الديانات القديمة، هناك ديانة جديدة: الإشتراكية والمعتقدات الإنسانية الأخرى ذات النوع نفسه، الروحانية، وغيرها حصدت تقريباً كلّ الإستفادة". وأضاف أن أساس نجاح الإشتراكية هو النزعة والطابع الديني لإيديولوجيتها. «نجحت الديانة الإشتراكية بإعطاء البروليتاريا الطاقة والقوة اللازمتين للدفاع عن حقوقها. بالإضافة إلى ذلك فقد رفعتها معنوياً. وإذا إستثنينا النقابات الإنكليزية، فلم يكن لديها، في هذا المجال، أيّ منافس جدي، اللهم إلاّ الديانات القديمة التي دفعتها الإشتراكية نفسها لشحذ حماسها لصالح الطبقات الشعبية[7]».

تدل هذه الافكار ان الخلفية الدينية والأجواء الثقافية والتنظيمية للدّين وللجمعيات المرتبطة به لعبت دوراً أساسيّاً في تكوين الأحزاب، وخاصة تلك التي كانت تواجه مسألة القدرة على التمثيل تجاه المجتمع كأحزاب العمّال والأحزاب الكاثوليكية. وهذه الثقافة شكّلت أساس لحمة الأحزاب وصهرهم، وواجب التعاون والتضحية الذي كان يُذكر كبند من بنود بعض الأنظمة الداخلية لجمعيات القرن 19. تظهر ملامح هذا كلّه عند الأحزاب في الإندفاع والإلتزام، في تمويل النشاط الحزبي والمشاركة فيه، في الدفاع عن الأعضاء الحزبيين الذي يخضعون لضغوطات ويتعرّضون لمضايقات وفي مساندة الحزب لأعضائه لإيجاد العمل و التوظيف في دوائر الدولة.

2- القوى الضاغطة:

هذه القوى هي مجموعة من الجمعيات والعصب associations – ligues التي لعبت دوراً مهمّاً في مجال التأثير على المسؤولين و على الرأي العام، ولكنها لم تكن تحمل هذا الإسم في ذلك الوقت. والمعروف أنها لم تكن تسعى (وهي ما زالت كذلك) للدخول إلى البرلمان أو المشاركة بالسلطة. وكانت تنشأ بهدف التعريف والترويج لفكرة أو لهدف محدد والإشارة إلى كون هذا الهدف يستأثر بالدعم الشعبي ويشكّل مطلباً عامّاً.

---

[1]. Pombéni م.س.ذ. 174.

كانت إنكلترا بين عاميّ 1830 و 1870 مسرحاً لمثل هذه الجمعيات ذات الأهداف المختلفة والتي وإن لم تكن سياسية بحتة، إلاّ أنها كانت ذات بعد سياسي ظاهر للعيان، وبشكّل خاص للمسؤولين السياسيين. تنوّع أهداف هذه الجمعيات جعلها تشمل قطاعات إجتماعية كثيرة من مراقبة بيع الكحول إلى إصلاح القوانين الإنتخابية مروراً بالتعليم الرسمي المجاني. أهمّ هذه الحركات على الإطلاق عصبة الميثاقيين Chartistes التي إتخذت إسمها من برنامج عملها الذي عُرفَ بالميثاق Charte. وكانت تسعى لإيجاد ميثاق برلماني دستوري جديد لتطوير الحياة السياسية.

بالرغم من كون هذه الحركة مرتبطة مباشرة بأهداف سياسية إلاّ أنه يمكن تصنيفها في مجموعة القوى الضاغطة. وكان هدفها إجراء إصلاح جذري للمنتظم السياسي. وشكّل الإقتراع العام ودفع أجور النواب المطلبين الأساسيين لهذه الحركة. وهي لم تشكلّ حزباً بكلّ معنى الكلمة، ليس لأنها تفتقر للبنية والتنظيم بل لأنها كانت تمارس ضغطاً على البرلمان من خارج البرلمان. وكان أهمّ إنجاز لها تنظيم عريضة وقعّها مليون و 250 ألف شخص تطالب بإصلاح النظام الإنتخابي والبرلماني قدّمت سنة 1838 ورفضها البرلمان سنة 1839. تابعت الحركة نشاطها لمدّة 10 سنوات بعد ذلك إلاّ أنها جذرت مواقفها و إعتمدت أساليب نضالية قريبة من مفهوم الصراع الطبقي، وإتصلت بحركات المعارضة والرفض الإيرلندية، ممّا أدى إلى عزلها وإبتعاد الطبقات المتوسّطة عنها في مجتمع محافظ يؤمن ويثق بالنظام القائم ويخشى الثوارث. إزدادت العزلة شيئاً فشيئاً إلى أن أدّت لغياب الحركة كليّاً.

لكن هذه التجربة كانت مهمّة وغنية وذات تأثير مباشر على طريقة العمل والدعاية السياسية. فهي التي أدخلت إلى الساحة السياسية تقنيات التعبئة الشعبية Mobilisation والتي أصبحت من الوسائل التقليدية المعروفة في العمل السياسي. كان الميثاقيون أوّل من نظم التجمّعات الشعبية الكبرى كأداة للنضال السياسي، وقد إستعملوا خلالها طقوساً ورموزاً تعبوية عاطفية مثل إضاءة المشاعل أثناء المسيرات الليلية. وقد أصبحت عبارة meeting شائعة في القرن 19 للدلالة على هذه التجمّعات التي كانت تنظّمها الحركة والتي أدخلت في قاموس تعابير النضال السياسي وما زالت مستعملة حتى يومنا هذا. وقد أصبحت سلاحاً ووسيلة فعّالة للتأثير على الشعب من خلال إستعمال الجمل البسيطة الرمزية المشحونة بالأحاسيس، والصور الكلامية البليغة، وعناصر الخطاب العاطفية التي تستحوذ على ذهن الجمهور وتؤمّن بالتالي دعمه العاطفي ومساندته.

كلّ هذا جعل الحزب المعاصر مديناً بالكثير للحركة الميثاقية Chartisme التي كانت تعتَبَر مثالاً للقوى الضاغطة في ذلك الوقت. غير أن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة فقط على إنكلترا. فقد عرفت تطوّراً كبيراً في ألمانيا حيث نشأت حركات وطنية منظمة داعية للوحدة الألمانية أطلقت على نفسها إسم العصب Bund مثل عصبة tugendbund البروسية التي أسست سنة 1808 وغيرها. نشأت إلى جانب هذه العصب حركات طلاّبية منظمة كانت تقيم تجمّعات وطنية للهدف نفسه. و قامت أيضاً حركات رياضية وفرق موسيقية ذات طابع وطني، وحدوي شكّلت الأساس الفكري للإلتزام الوطني الذي تبنّته بعض الإحزاب الوطنية في أوروبا. وقد عرفت فرنسا مثل هذه الجمعيات والعصب وكانت متنّوعة. ونشأت بين عامي 1815 و 1870 وكان منها السرّي والعلني، الثوري والتخريبي. كان بعضها ذات أهداف عامّة تسعى لتعبئة وتثقيف الجمهور والتهيئة لتغيير النظام السياسي أو الإجتماعي وربما الوصول إلى السلطة بشكل سلمي أو تآمري مثل عصبة حقوق الإنسان droits de l'homme 1832- 1834 و عصبة الـ Charbonnerie 1821 - 1823. ومن العصب المعروفة التي بدأت بالظهور منذ 1860 عصبة التعليم 1866، عصبة السلام 1876 وعصبة اللامركزية 1870. وكانت أهدافها محدودة وذات علاقة مباشرة بالأحداث المعاصرة بخلاف الجمعيات الأولى. لذلك كانت مهددّة بالزوال في حال تحقيق الهدف وزوال الظرف.

3- التنظيمات السرّية:

تشكّل هذه التنظيمات بدورها مثالاً للأحزاب التي إستوحت منها الكثير في المجال التنظيمي والدعائي والإيديولوجي. وقد عرفت أوروبا الكثير من هذه الحركات وخاصة في البلدان التي كانت تسعى لنيل إستقلالها وحيث كان المناضلون يلجأون للسرّية نظراً للظروف السياسية السائدة. وقد طبعت هذه الظروف، المختلفة من بلد لآخر، بطابعها الخاص هذه التنظيمات السرّية التي كانت ملزمة بالتكيّف مع الوضع الذي كانت تتواجد فيه و تعمل في إطاره. أثّر هذا الطابع السرّي على موقف الليبراليين الذين إتخذوا منه ذريعة لمعارضة فكرة الحزب المنظمّ، وأثّر أيضاً على بنية الأحزاب الإشتراكية والفوضوية في أوروبا التي إتخذت هذه التنظيمات كمثال تنظيمي.

كان عالم الإجتماع جورج سيمل (1908) أوّل من أشار إلى أوجه الشبه بين التنظيمات السرّية والأحزاب. أمّا السياسي الإيطالي Mazzini (1805-1872) فكان أوّل من أدرك منذ بداية القرن 19 قوّة السرّية وقدرتها على خلق اللحمة بين أعضاء الجمعية السرّية. لذلك كان يشدّد على نوعية

الأعضاء وتماسكهم القوي بفضل الطابع السرّي أكثر من تشديده على العدد كما كان يفعل مسؤولو القوى الضاغطة. فهذه الأخيرة كانت تسعى لتجييش أكبر عدد ممكن من الشعب لدعم مطالبها و للتأثير على أصحاب القرار السياسي.

كتب Mazzini «أن قوّة الحزب لا تقوم على الأهمّية العددية للأعضاء الذين يكوّنونه، بل تكمن في تجانس العناصر Homogéneité والإتفاق الكامل بين الأعضاء على النهج المتبّع. من المؤكّد أنهم سيكونون ساعة العمل موحدين ككتيبة متراصة، جامدة، أقوياء بالثقة المتبادلة، متحدّين بإرادتهم حول عمل مشترك. الجمعيات التي تستقبل عناصر غير متناسقة، وليس لها برنامج يمكنها أن تحافظ على وفاق ظاهري من أجل مهمّة التدمير، ولكنّها حتماً ستكون غير قادرة في المستقبل أن تقود الحركة. وسوف تنفجر بفعل خلاف خطير تكمن أقصى خطورته كونه يحصل في ساعة تستدعي وحدة الهدف والنضال[8]» وقد حقّق مازيني في تنظيمه بعض المواصفات التي سوف نجدها لاحقاً في الحزب المعاصر: برنامج عام معروف ومنشور، إنتساب شخصي للمحازبين، تمويل منتظم بواسطة الإشتراكات، تنظيم وطني يتميّز بالتواصل التراتبي الذي يؤمّن نقل المعلومات من المركز إلى الأطراف والعكس. كان لهذا التنظيم أهداف عسكرية وسياسية. وقد أضاف مازيني عليها أهدافاً أخرى بعد إعادة تنظيم هذه الجمعية و تحويلها لحزب العمل Parti d'action وقد نظم هذا الحزب على أساس مبدأ تقسيم العمل على الفروع التي كانت تكلّف بنشاطات محددة مثل القطاع الزراعي، التنظيم، الجيش، المالية وذلك تحت إشراف السلطة المركزية. كان التطوّر الأهمّ الذي عرفه هذا الحزب هو إستحداث مهمّة جديدة وهي «رسالة» التبشير Apostolat بأفكار الحزب لإقناع وجذب محازبين جدد. وكانت هذه المهمّة مناطة بدائرة من دوائر التنظيم. وقد عرف المسلمون العرب ذلك مع الإسماعيليين والقرامطة.

يشير هذا التحوّل النوعي إلى رغبة بالتركيز على الفكر و تنشئة الحزبيين من خلال عملية تثقيف acculturation، هدفها خلق التناسق الفكري Homogéneité فيما بينهم. كانت هذه العملية تجري لتثبيت الإلتزام و تنتهي بفعل إيمان من قبل الحزبي بعقيدة تنظيمه بشكل يصبح من المستحيل عليه الرجوع عن هذا الإيمان لئلا يتهمّ بالخيانة أو الردّة. وهذا ما يجعل الحزب وعقيدته أشبه بالدين. وهو ما أشار إليه ديفيرجيه لدى تصنيف الأحزاب. وأصبح التثقيف السياسي، فيما بعد، من أهمّ وظائف الحزب المعاصر. فالتنظيم وتقسيم العمل من جهة، والعقيدة – البرنامج من جهة أخرى يخلقان

---

[1] Paolo Pombéni – م.س.ذ. ص 107

الكثير من التماسك والقدرة والإرادة و يعبران بشكل واضح عن هدف المنظمّة بالإستيلاء على السلطة. وقد أشار مازيني إلى ذلك من خلال تركيزه على كون الحزب هو دوله داخل الدولة وعليه أن يتصرّف على هذا الأساس. «... على الحزب، إذا كان يثقّ بمستقبله الذاتي، أن يعتبر نفسه كدولة صغيرة هدفها إستيعاب وتحويل الدولة الكبيرة القائمة: عليه أن يقوم بكلّ واجبات أعضاء الدولة، ومن بينها نجد الضرائب ». تأثرّت الأحزاب الإشتراكية الإيطالية بتنظيم مازيني، وكان الحزب الجمهوري الإيطالي إمتداداً مباشراً له.

نذكر في نهاية هذا العرض الموجز للتنظيمات دور تجربة الحركة الماسونية في تكوين و نشأة الأحزاب. إن بنية هذه الحركة تتميّز بكل مواصفات الحزب ولا تختلف عنه إلاّ بالهدف السياسي والعلنية. إضافة إلى ذلك، فقد ساعدت هذه الحركة الكثير من الأجيال الملتزمين سياسيّاً والمنخرطين في صراعات هدفها تغيير الأنظمة السياسية. إكتسبت هذه الإجيال ثقافة سياسية وتجارب تنظيمية هيّأتها للعمل السياسي المباشر. فأدركت من خلال الحركة قوّة الإنصهار التي تؤمّنها العلاقات التراتبية بين الأفراد، أهمّية الطقوس و تحويل المفاهيم إلى رموز، وآلية تلقين الأسرار initiation التدريجي وربطها بترقّي الأعضاء بقدر ما يستوعبون قيم المنظمّة و يلتزمون بقواعدها. يقول ريمون هيّار أن الماسونية الفرنسية توقّفت منذ العام 1865 عن كونها جمعية أو نسخة مخففّة عن السلك الديني لتصبح جمعية سياسية فلسفية إعتنق أعضاؤها الوضعية العلمية positivisme والعداء للكنيسة Anticléricalisme.وأبرز هذا الكاتب العلاقة الوثيقة بين الماسونية والجمهوريين الذين لم يكونوا قد كوّنوا حزباً في ذلك الوقت. مهدت كل هذه التجارب لقبول الاحزاب كتنظيمات اجتماعية سياسية ضرورية.

C- الاقرار بضرورة الاحزاب:

يسود الإعتقاد أنّ هذه التنظيمات التي ذكرناها و خاصة السرّية منها كانت ذات أثر مباشر على نشأة الأحزاب الإشتراكية فقط، التي كانت أوّل من عرفت شكل الحزب بالمعنى المعاصر منذ ظهورها. لكن الحقيقة هي أن بعض الأحزاب الكاثوليكية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا إعتمدت هذا الشكل من التنظيم. وعندما بدأت الأحزاب تفرض نفسها على الساحة كقوّة تنظيمية أخذت كلّ التيّارات، وخاصة التيّار الليبرالي الذي وقف ضد فكرة التنظيمات منذ البداية، تقتنع بضرورة وجودها أو على الأقلّ بقبولها. وظهر أن قيام الحزب مرتبط بشرطين أساسيين على كلّ القوى السياسية القبول بهما: أوّلاً إن إنقسام الرأي بشكل مستمّر ومهما كان نوع النظام السياسي هو إنقسام طبيعي وشرعي

ولا يجب وصفه بالسلبية بطريقة أوتوماتيكية. والشرط الثاني، هو أن على هذه التجمّعات البرلمانية وغير البرلمانية المنبثقة من هذا الإنقسام والمجسّدة له أن تقوّي وجودها وتنظيمها وتنزل إلى الساحة السياسية وتنتشر في كلّ البلاد. وقد بدأ هذان الشرطان يتحققّان منذ النصف الثاني من القرن 19. بدأت كلّ القوى السياسية تعترف بأن الإقتراع العام هو الحكم الأعلى بالنسبة للحياة السياسية وأنه يتوّجب عليها بالتالي تنظيم نفسها لكسب الإنتخابات.

وكانت الإصلاحات الإنتخابية في إنكلترا التي وسعت حقّ الإقتراع وساهمت بتكوين الأحزاب السياسية الإنكليزية قد بدأت تحدث أثرها في الرأي العام الأوروبي الذي بدأ يطرح مثل هذه الأفكار للتداول. وأخذت الصحافة تعبّر عن هذه الآراء، تساعد على بثّها وتنادي بضرورة وجود الأحزاب. وقد كتب الفرنسي Ernest Duvergier de Hauranne سلسلة مقالات بهذا المعنى سنة 1868. وقال أنه أصبح من الممكن لا بل الضروري تحويل الحياة السياسية إلى "حوار حميم عميق بين المواطنين والحكومة" وتساءل "أوليست الأحزاب هي الوسيلة الوحيدة للدفاع ضد هذه الدولة، هذا العملاق الشره والدائم الشهية ؟ أليست الأحزاب أطراً تجمع وتساند المواطنين في الحياة العامة؟ ألا تشكّل البديل الضروري في حال الأزمات" وأضاف أن هناك طريقة وحيدة لتأمين السلام والأمن داخل المجتمع الديمقراطي وهي أن نسمح ونؤمن بقدر الإمكان تكوين أحزاب سياسية كبرى[9].

طال هذا التحوّل في الموقف من الأحزاب التيّار الليبرالي نفسه الذي بدأ بدوره يقرّ بوجود الأحزاب ويؤكّد على طبيعتها كتنظيم وكمؤسسة مشيراً إلى بعض الشروط التي يجب أن تميّزها عن الشيعة. وقد تكلّم Robert Von Mohl الليبرالي الألماني عن الأحزاب بوحي من التقاليد الإنكليزية التي تربط هذه الأخيرة بمؤسسات الدولة و خاصة التشريعية. و سمّاها أحزاب الدولة Partis de l'Etat وحدّدها على الشكل التالي: « حزب الدولة هو مجموعة الذين يعطون وجهة محددّة لسلطة الدولة، آخذين بعين الإعتبار ضرورات قانونية وخلقية وسياسية تحدّ بعض القواعد والشروط بهدف الإستيلاء على السلطة بطريقة شرعية أو أقله لممارسة ضغط على الحكومة وذلك حسب الدستور". وإعتبر أن الأحزاب هي ظاهرات طبيعية تبرز في مراحل عادية وسليمة، لكنه حصر وجودها في البرلمان حيث لا يجب بأيّ شكل من الأشكال أن تكون عدواً للحكومة.

---

[1] R-Huard م.س.ذ. ص155.

وتطوّر الفكر الليبرالي مع KARL ROSENKRANG من المدرسة الهيجلية الذي فصل وميّز بين الحكومة والأحزاب. ونظر إلى الحكومة كمؤسسة خارج وفوق الأحزاب. لكنه أكّد أن التنظيمات تتحوّل إلى أحزاب عندما تتضامن و تتبنّى مفهوم الدولة والتشريع.

أكّد ROSENKRANG أن الحزب الحقيقي هو الذي يمثّل بأكبر قدر ممكن الآراء المرتبطة بالفكر الذي يتناول مفهوم الدولة. وقال أن الحزب هو كيان يخضع لتحوّل دائم. وتكلّم عن تنظيمه بالإشارة إلى القائد الذي سمّاهLeader، الذي يشكّل المحور التنظيمي. وصنّف المحازبين إلى عدّة فئات: المنظّر، الحماسي والناشط العملي الذي ينفذ.

وكان الحقوقي السويسري JOHANN KASPAR BLUNTSCHLI(1808- 1881) أوّل من حاول إضفاء طابع من الشرعية على الأحزاب في القرن 19 الليبرالي النزعة. إعتبر هذا الحقوقي أن حججه حول الأحزاب متينة جدّاً و لا يمكن دحضها، كونها مرتبطة بطبيعة و بمراحل حياة الإنسان التي لا يمكن تغييرها. تقول هذه النظرية أن حياة المجتمعات شبيهة بحياة الإنسان و المراحل الأربع لهذه الحياة تتمثل بأحزاب طبيعية أربعة: مرحلة المراهقة التي تقترب من سنّ الرجولة تتمثّل بالراديكالية، مرحلة الرجل الشاب بالليبرالية، مرحلة الرجل الكامل التام Parfait بالتيّار المحافظ Conservatisme، ومرحلة الشيخوخة حين تبرز القوى السلبية والأنثوية للنفس بالتيّارات المطلقة Absolutisme. ربط BLUNTSCHLI الأحزاب التي سمّاها طبيعية بمراحل حياة الإنسان كي يؤكّد فكرة عدم إمكانية إلغائها و ضرورتها كظاهرة طبيعية في مختلف الظروف. فكما لا يمكننا إلغاء مراحل حياة الإنسان لا يمكننا إلغاء الأحزاب من حياة المجتمعات. وشرح الحقوقي نظريته قائلاً: « بما أن الأحزاب، في نهاية المطاف، تجد جذورها العميقة في مختلف نزعات الفرد الطبيعية، فكلّ الأحزاب تبدو وكأنها ضرورة طبيعية وعليه فلها الحقّ الطبيعي بالوجود. وكلّ سياسة تهدف لتدمير الأحزاب المعارضة هي حتماً إهانة وتعدٍّ على النظام الخلقي العام: على الأحزاب أن تتصارع حتى تتحقّق دائماً العلاقة العادلة، ولكن لا يجب أن تسعى لتدمير بعضها البعض لأنها ضرورية لحياة الإنسانية الخصبة. فالإعتراف المتبادل للأحزاب هو إذاً ضرورة عادلة تفرضها الإنسانية وسياسة حكيمة[10]».

---

[1] Pombéni م.س.ذ. ص 117.

وكان BLUNTSCHLI يفضّل الأحزاب المرتبطة بسنّ الرجال المتوسّطة homme jeune et parfait لأنّ النموذجين المرتبطين بالمراهقة والشيخوخة تتّسمان بالتطرّف.وإعترف بوجود المواصفات المؤسساتية عند الأحزاب. وتكلّم عن نظامها الذي إعتبره ذات طبيعة عسكرية. وذكّر بأهمية الرموز والطقوس والإعلام وقدرتها على تجسيد تيّارات ومؤسسات إجتماعية. لكنه بعكس بعض الكتاب الذين كانوا يتكلّمون عن أحزاب الدولة partis d'état أراد أن يبعد الأحزاب عن دائرة الدولة.« ليست الأحزاب مؤسسات تخضع للقانون العام، لكنها مؤسسات سياسية. فالأحزاب السياسية ليست أعضاء في هيكل الدولة، لكنها جماعات حرّة مكوّنة من شركاء أحرار بالإنتساب أم بعدمه، يربط بينهم شعور محدّد و يلتزمون بعمل سياسي مشترك. فهم نتاج وممثلو التيارات المختلفة للروح السياسية. هذه الروح التي توجه الشعب في إطار التنظيم الحقوقي والسياسي[11] ». بالرغم من كل هذا فقد ربط هذا المفكر وجود الأحزاب «بروح أو بحسّ الدولة » esprit de l'état مشيراً إلى أنها إذاعملت ضد هذه الروح تتحوّل إلى شيع وتصبح غير شرعية. وقد ذكرنا سابقاً ما قاله BLUNTSCHLI عن كون الأحزاب كلها فيها شيء من الشيعة وشيء من الحزب، و كيف أنه من الصعب على الشيعة أن تتحوّل إلى حزب ومن السهل على الحزب أن يتحوّل إلى شيعة.

تابع MARIO MINGHETI النهج الفكري نفسه، و قال أن الأحزاب هي دليل صحة وعافية في الدولة الحديثة. وشدّد على كونها تطوراً إيجابياً ملحوظاً من الناحية التنظيمية رابطاً هذا الأمر بحالة المجتمع الحضارية. وقال أنه كلما تطوّرت الحضارة تجري الأحزاب تعديلات على نفسها وتصبح أكثر عدالة وقبولاً وإنفتاحاً على الآخر وإستعداداً لإقامة التسويات والإتفاقات، وتبذل طريقة ومجال عملها منتقلة من البيانات التهكمية والتجمّعات إلى الصحف الرصينة و البرلمانات. ثم أنها تصبح أكثر إعتدالاً وصدقية، وتتحوّل من تنظيمات خاصة سرّية، وإحياناً مضرّة إلى تنظيمات عامة، نافعة وعلنية. عندئذٍ يطلق عليها إسم معارضة وهذا يعتبر تقدّماً ديالكتيكياً مهمّاً في عالم السياسة.

وقد حدّد 3 شروط لقيام الحزب بالمعنى الذي قصده و المتميّز عن الفئة:

- عدم نفي الآخر و هذا ما يميّز الحزب و يكسبه معنى وشرعية.
- الحزب الحقيقي يُخضع دائماً المصلحة الخاصة للمصلحة العامة، لأنه من المعروف أن للأحزاب مصلحتين واحدة خاصة و أخرى عامة.

---

[11] المرجع السابق ص 118.

- السعي بالوسائل الشرعية للإستيلاء على السلطة و هذا شرط أساسي و ضروري لقيام الحزب.

D- الحزب_ المؤسسة:

نلاحظ من خلال ما سبق أن مسألة قيام الأحزاب، بالرغم من الإقرار بضرورتها والإقتناع بوجودها، ظلّت مرتبطة بإنخراطها في مبدأ ومشروع الدولة من خلال الوظائف التي يجب أن تؤدّيها. وهذا ما يفسّر لماذا بقيت الأحزاب مثار ريبة و خوف بالرغم من تثبيت وجودها وفرض ذاتها في مجرى الأحداث و تطوّر المجتمع. شيئاً فشيئاً تمّ التحول من النظرة السلبية إلى النظرة الإيجابية بفعل عاملين أساسيين: **الأوّل:** هو التحول في مفهوم المنفعة أو الخير العام، والثاني هو الوظيفة التي يؤدّيها الحزب ومساهمته بحسن سير النظام السياسي وقواعد اللعبة السياسية، خاصة على ضوء مفهوم تمثيل المجتمع والإقتراع العام ومفهوم الفردية وحقوق الفرد السياسية.

1 - النظرة الإيجابية للأحزاب

إنّ التحول الفكري بشأن مفهوم الخير العام بدأ مع مكيافيللي الذي تكلّم عن كيفية تحول صراع الشيع إلى منتظم للأحزاب وذلك من خلال التمييز بين من يخدم مصالح الجماعة أو المصالح الخاصة " بما أنه ليس لديها محازبين عندهم مصالح خاصة لتحقيقها، لا يمكن أن تلحق الضرر بالجمهورية: لكن يجب عليها أن تكون نافعة، وهذا ضروري لها حتى تستطيع التغلّب على خصومها، والعمل على عظمة الجمهورية و خاصة على مراقبة بعضها البعض لكي تسعى لإحترام القواعد القانونية[1]". وقد لاحظ ذلك ألكسي دو توكفيل أيضاً عندما كتب «ساعة يختلف المواطنون فيما بينهم حول مسائل تهم على السواء كلّ فئات البلاد، مثل المبادىء العامة للحكم، عندئذٍ نشهد ولادة ما أسمّيه حقيقة أحزاب. فالأحزاب هي أمر ملازم للحكومات الحرّة ".

المعيار هو المنفعة العامة وبالتالي هو تحوّل التنافس الشخصي أو الفئوي بين الشيع إلى تنافس حول المصلحة العامة التي يسعى الجميع من مختلف إنتماءاتهم الفكرية والعقائدية إلى تحقيقها، يعني هذا التحول حصول تغيير جذري في مفهوم الخير العام الذي يحدد مفهوم الدولة. فالخير العام ليس واقعاً ينبعث من مصدر واحد، إنما هو نتيجة وحدة ديالكتيكية ناتجة عن الصراع والمجابهة. كوّن هذا التحول مساحة فكرية سمحت للأحزاب بالوجود والعمل على تحقيق الخير العام. فالحزب السياسي يتحول إلى شيعة عندما لا يقوم بدوره ضمن إطار مفهوم الخير العام و يسعى للعمل لصالح الجزء على الكلّ والمصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

---

[1] "Essais sur les parties politiques" cite par Pierre Avril. ص 32.

العامل الثاني/ للتحوّل هو إنخراط التنظيمات التي كانت تعرف بالشيع في نظام جديد مختلف (شرحنا مضامينه سابقاً) والذي فرض عليها تغيير تصرفها فتغيّرت بذلك طبيعتها وتحوّلت من الشيعة إلى الحزب. كيف يتمّ ذلك عملياً ؟ كانت الشيعة، كما ذكرنا مراراً، مرادفاً للفوضى والتشرذم والإنقسام والمنفعة الخاصة ومصدر تهديد للدولة والمجموعة، أيّ أنها بتعابير أخرى كانت تعطّل مسار الدولة وتمنعها من القيام بوظيفتها وبالتالي تحقيق أهدافها وهي المنفعة العامة ووحدة الجماعة السياسية.كانت إذاً عاملاً معطّلاً للمسار الوظيفي للدولة Facteur dysfonctionnel أمّا الحزب فأصبح عنصراً ضرورياً ومعززاً لمسار النظام الديمقراطي التمثيلي. أصبح الأداة الطبيعية التي تسمح للناخبين بالتعرّف على المرشحّين، وبالتعبيرعن خياراتهم الجماعية بعد تنقيفهم سياسياً، وهو يؤمّن الدعم للحكومة أو يقوم بدور المعارضة. تأكّدت عملية التحوّل من الشيعة إلى الحزب من خلال طبيعة وظيفة الحزب ومدى مساهمتها في حسن سير النظام وتدعيم أسسه.

فالحزب، من خلال وظيفته، يسعى لتحقيق الخير العام، بينما الشيعة هي ضد هذا وكانت تسعى حصرياً للسيطرة على السلطة. وهذا لا يعني أن الحزب لا يسعى للإستيلاء على السلطة وهذا هدف من أهدافه ويجعل منه إمتداداً دائماً للشيعة. لكن التجديد والتحوّل يكمنان في كون الحزب أصبح عنصراً وظيفياً داخل النظام لأنه عكس الآية وأصبح يسعى للسلطة ضمن قوانين هذه السلطة وقواعد اللعبة السياسية التي يحترمها جميع الأفرقاء.

قيّد الحزب تصرّفه وحصر أهدافه ضمن منطق وآلية النظام، وربما لم يكن هذا عن طيبة خاطر إنما لشعور بضرورة إعتماد ذلك في ظلّ معطيات النظام الجديد. وقد نقل P.Avril عن آدم سميث قوله « نحن لا نتعامل مع لطف القصاب إنما مع الإنتباه الذي يوليه لمصالحه، لا لإنسانيته إنما لأنانيته. ونحن لا نتكلّم عن حاجاتنا إنما عن مصلحته» وقد أصبحت الحياة السياسية أشبه بالسوق الإقتصادي. فرجال الشأن العام هم تماماً مثل المستثمرين والمستهلكين. الفارق بين هؤلاء وأولئك هو الحوافز، وحوافز السياسيين هي مؤسسات السيادة الوطنية والقرار السياسي. أصبحت الأحزاب أدوات تعبئة ضرورية لتحقيق طموحات السّياسيين على إمتداد حقل السيادة الوطنية أيّ الأمّة. هذا الأمر أوجب على الأحزاب أن تتكيّف مع مصلحة الأمة والخير العام وحدة الجماعة. وقد إضطّر كل حزب لإعتماد نفس المنهج والمسار وإلاّ فقد دعم الرأي العام ونبذته الأمة، وبقي شيعة تعلو مصلحتها على المصلحة العامة وتعمل لصالح الجزء وليس الكلّ.

ولئن كانت هذه العوامل أدّت إلى تحوّل النظرة السلبية إلى التنظيمات و ساهمت بقيام الأحزاب إلاّ أنّ هذه الأخيرة نشأت كردّ مباشر أوجده المجتمع على الأزمة التي بدأت تتخبّط فيها الدولة الحديثة. وقد عبّر أحد المفكرين السياسيين عن هذه الأزمة التي بدأت تتفاقم في مطلع القرن العشرين قائلاً :"يمكننا أن نعتبر أن أزمة الدولة الحالية تتمثّل بإلتقاء ظاهرتين، الأولى تزيد الأخرى: تنظيم المجتمع الذي بدأ يفقد طابع التذرية بشكل تدريجي على أساس المصالح الخاصة من ناحية، ونقص الوسائل القانونية و المؤسساتية التي يمتلكها المجتمع نفسه، من ناحية أخرى، ليعكس ويثمّن بنيته الخاصة داخل بنية الدولة[13] ". وهذا يعني ضرورة وجود مؤسسات يفرزها المجتمع المدني الذي بدأ يتمايز عن الدولة، وضرورة مشاركة هذه المؤسسات في إطار مؤسسة الدولة في الحياة السياسية.

وهكذا بدأت عملية تحوّل الأحزاب إلى مؤسسات بعد أن تغيّرت طبيعتها وتطوّرت وظائفها: عملية تكوين الحكومة، تنظيم وتثقيف الرأي العام، مراقبة الحكومة والبيروقراطية، إنتقاء الطاقم السياسي وبدا أن لعب هذه الأدوار يستدعي قيام تنظيمات ذات بنية قوية، وأنظمة وقواعد ثابتة تعطيها قدرة فعلية تمكّنها من إتخاذ القرارات بشأن هذه الوظائف المذكورة وغيرها ضمن مؤسسة ذات شخصية معنوية تتجاوز بإمكانيتها ومفهوم تنظيمها مجرّد عملية جمع للأفراد.

وقد إستطاعت الأحزاب أن تتجاوز مفهوم الإنتسابات الفردية وأكدّت أنها كيانات مجرّدة قائمة بحدّ ذاتها، قادرة على فرض قوانينها وأنظمتها على الأعضاء داخل الحزب، وعلى مساعدتهم خارجه. بالمقابل أقرّ كلّ الأعضاء بذلك و إقتنعوا بعدم قدرتهم كأفراد إن يؤثروا على الكيان الحزبي إلاّ من خلال تحويل وتغيير القرارات السياسية التي تصدر عن هذه المؤسسة كشخص معنوي يتجاوز مجموع الأفراد. وحتى يظهر الحزب كحقيقة مستقلّة تتعدّى وتتجاوز مجموعة الأفراد إستوحى، كما رأينا، الثقافة والتجارب التي عرفتها التنظيمات الأوروبية في عدّة مجالات.

بين هذه نجد التنظيمات الدينية و خاصة الأخويات العلمانية التابعة للأديان التي نشرت ثقافة مؤسساتية طالت المئات لا بل الآف الأشخاص. كانت هذه التنظيمات تعتبر أكثر من مجرّد تجمّع للإرادات الفردية لأنها كانت مرتبطة بحقيقة فائقة الطبيعة تتجاوز هذه الإرادات وهي الحقيقة الدينية. كان هناك أيضاً ثقافة الهيئات الحرفية Corporations المؤسساتية التي كانت تجمع الأفراد بإسم مصلحة مشتركة وتصهرهم لكي تعمل على أساس مؤسساتي يحوّل إرادة الأفراد إلى أعمال لا

---

[1] Pombéni م.س.ذ. ص197

شخصية Impersonnelles صادرة عن مؤسسة و بإسمها. يقول P.POMBENI أن نشأة الأحزاب إرتكزت إلى التجارب التنظيمية التي كان لها طابع المشاركة وغايات سياسية وإن " ظاهرة الحزب تتأكد عندما يصبح هذا الأخير أداة ضرورية للإستمرار في النظام السياسي ذلك أنه خارج إطار الحزب المنظّم، فإن إمكانيات التحرك معدومة. وتترسّخ هذه الظاهرة عندما يصبح الحزب عنصراً ثابتاً يسمح لعدد كبير من الفاعلين السياسيين أن يشاركوا في عملية إدارة النظام السياسي، علماً أن عملية الإدارة تعني أيضاً المقاومة والمعارضة[14]".

- 2 - الظاهرة الحزبية بين الحرية والدستور

يقرّ معظم الكتّاب أن ولادة الأحزاب وتطوّرها وتحوّلها إلى مؤسسات معترف بها حتى في صلب الدساتير تمّ زمنياً بين 1850 و 1950. وقد بدأت المحاولات الخجولة لتنظيم هذه الظاهرة وإصدار قوانين بشأنها منذ نهاية القرن 19 وبداية القرن 20. في فرنسا مثلاً، وبينما كانت الأحزاب في طور التكوين صدر قانون تموز 1901 الذي ينظّم أوضاع الجمعيات. وبالرغم من عدم إرتباط هذا القانون بالأحزاب بشكل مباشر وعدم تسميته لها حرفياً فقد كرّس شرعيتها ولكنه لم يعتبرها أشخاصاً قانونيين. وهو يعكس الحالة السياسية آنذاك وتطوّر الجوّ الإيديولوجي والإقتناع أنه لا بدّ من وضع حدّ لتذرية المجتمع وخلق أطر تنظيمية وذلك دون أن تغيب التحفظّات بشكل كامل والتي ورثها المجتمع من أجواء الثورة الفرنسية. حددّ القانون الجمعية كما يلي: "إتفاق دائم يضع من خلاله شخصان أو أكثر معارفهم أو نشاطهم معاً، ولا يهدف لإقتسام الأرباح[15] » نلاحظ أن ما يميّز الجمعية هو صفة الديمومة وعدم إبتغاء الربح. عدم تحديد الهدف بشكل حصري يجعل من هذا القانون صالحاً للتطبيق على الأحزاب دون ذكرها إسمياً.

أدخل هذا القانون الأحزاب ضمن إطار الجمعيات المعلنة Déclarée حتى تتمكن الإستفادة من مبدأ الشخصية المعنوية. والإعلان هو نوع من إعطاء بعض المعلومات للدولة قبل ولادة الجمعية. وقد حدّد القانون الحالات التي تستدعي حلّ الجمعية وهي العمل ضدّ القانون، الإخلال بالنظام العام ووحدة الأراضي الوطنية بما فيها المستعمرات والشكل الجمهوري للدولة. ويُعتبَر قانون 1901 ليبرالياً ومتقدّماً بالنسبة لعصره. فهو وإن لم يدفع لتأسيس الأحزاب لكنه لا يعيق تأسيسها لأنه يكرّس حركة الجمعيات ويعطي ضمانات لعمل المحازبين والناشطين السياسيين تحت غطاء الشرعية.

---

[1] P.Pombéni م.س.ذ. ص165.

[2] R.Huard م.س.ذ. ص259

تغيّرت الأوضاع مع إندلاع الحرب العالمية الأولى التي أبرزت الكثير من التجارب الإجتماعية والمؤسساتية وخلقت جوّاً ثقافياً ملائماً للتعاطي بالشأن السياسي من خلال تنظيمات تتسمّ بالإستمرارية فقد "أممت" Nationalisation (إذا صحّ التعبير) الحزب الشعب، بعد أن عجزت السياسة عن تحقيق ذلك. وخلقت أجواء تعبوية دون تمييز بين الجبهة والداخل. بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت في صفوف الجماهير ثقافية ساهمت في إبراز دور الأحزاب. إرتكزت هذه الثقافة على مفهوم ومعنى وقوّة التنظيم، الأمر والطاعة، النضال في سبيل قضيّة، والمشاركة في الشأن العام بطريقة غير مباشرة. وهكذا أدرك الجميع أهمّية البعد المؤسسي، ظاهرة التنظيم التي أصبحت أثناء الحرب أمراً يومياً معيوشاً.

ظهرت نتيجة كلّ ذلك وغداة الحرب 3 ظاهرات مؤسساتية منظمّة ومرتكزة بشكل رئيسي إلى دور الحزب: البولشيفية، جمهورية Weimar في ألمانيا و التي عرفت بدولة الأحزاب Etat des partis والأنظمة الفاشية. التجربة الأولى،هي الحزب الديمقراطي الإجتماعي الروسي الذي عرف بالبولشفي نسبة للتيّار الأكثري داخله. لا تكمن أهمّية هذا الحزب بقيادته للثورة الروسية، إنما بفرضه نموذجه الحزبي الخاص سنة 1924 على الأحزاب العمّالية الغربية التي تبعت الحركة الأممية Internationale التي أسسها لينين. و قد أبدت هذه الأحزاب قدرة على النضال السرّي ضد الفاشية، خاصة في إيطاليا، وعلى التعبئة السياسية في فرنسا وإسبانيا، ممّا جعلها تستقطب الرأي العام العالمي.

كانت التجربة الثانية مختلفة تماماً عن الأولى و قد عرفتها ألمانيا في فترة جمهورية Weimar 1918- 1933.شكلّت هذه الجمهورية أول مثال للدولة التي تتكلّم في دستورها عن دور الأحزاب ونموذجاً للدولة التي تقوم على الأحزاب. وقد عرّف Otto Koellreure الحقوقي الألماني دولة الأحزاب كما يلـي:" علينا أن نحددّ دولة الأحزاب كدولة لا يمكنها، كمنتظم يرتكز إلى القانون العام، أن تقوم بوظيفتها دون المشاركة الحاسمة للأحزاب السياسية"[16]. وإعتبر النمساوي Hans Kelsen في كتاباته عن قيمة وجوهر الديمقراطية أن البرلمان الذي يضمّ كلّ الأحزاب هو المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تعبّر عن إرادة متوازنة تعطي شكلاً لما نسمّيه الإرادة الوطنية. ودافع عن شرعية الأحزاب بقوله أن الشعور بالإنتماء لجماعة سياسية ينبع من آلية معيّنة تضمن مشاركة كلّ المجموعات بالتكوين المادّي للإرادة السياسية.

---

[1] P.Pombéni م.س.ذ. ص218.

التجربة الثالثة، تمثلّت بالأنظمة الفاشية التي أتت كردّة فعل على دولة الأحزاب وحاولت الإنتقال من دولة الأحزاب إلى الحزب الدولة. والتناقض الكبير الذي تضمّنته هذه التجربة كونها قامت لتدمّر فكرة الدولة التي تقوم على الأحزاب أيّ فكرة الأحزاب في النهاية، فكرّست فكرة الحزب الذي جعلته يستوعب الدولة. والتناقض الآخر يكمن في التسمية. فهل يمكن تسمية الحزب الواحد الذي يتماهى مع الدولة بالحزب. إنه ربما الحزب – الدولة أو الدولة – الحزب وليس بحزب بالمعنى الصحيح للكلمة. الواقع، أن التجربة الفاشية لم تنجح إلاّ في البلدان التي كانت تعرف مشاكل دستورية على مستوى التمثيل. وقد أكدّت هذه التجربة بالرغم من رفضها و تناقضها الطبيعي مع فكرة الحزب أو منتظم الأحزاب أن الأحزاب أصبحت حقيقة واقعية تتسمّ بالإستمرارية. فالأحزاب التي طردت من الحكم أو منعت من قبل الفاشيين والنازيين إستطاعت أن تبقى على قيد الحياة، وأنّ تحافظ على علاقتها مع الأحزاب الأوروبية الأخرى. وبرزت كتيّارات تمثّل شرائح كبيرة من الرأي العام تمثيلاً يكسبها نوعاً من الشرعية.

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية إستطاعت هذه الأحزاب أن تعطي للصراع العسكري طابعاً إيديولوجياً محوره الديموقراطية التي ترفضها الفاشية وتنادي بها هذه التنظيمات،الحقيقة أن الظاهرة الفاشية أظهرت أيضاً، وبشكل واضح، كيف أن مأسسة الأحزاب قد نضجت وأصبحت أمراً واقعاً وضرورة سياسية فقد إستطاعت هذه المؤسسات أن تعيش في المنفى مقطوعة عن التنظيم الدستوري لبلادها، ولعبت دوراً مهماً كان بمثابة تمثيل مؤسسي لبلادها تجاه المؤسسات والرأي العام في البلدان التي تواجدت فيها. هكذا، ومن خلال صراعها ضد الفاشية والنازية داخل بلادها أو خارجها عززّت الأحزاب طابعها المؤسساتي وإكتسبت شرعية كمؤسسات يجب أن تكون محور الدساتير الديمقراطية والأنظمة المنبثقة عنها. فهي أثبتت من خلال هذا الطابع أنها ليست مجرّد مجموعات فكرية تمثّل الآراء الحرّة أو تجسّد حرّية التعبير، إنما هي تنظيمات ثابتة ذات كيان مستقلّ وذات إستمرارية. أمّا في البلدان التي لم تعرف التجربة الفاشية، فإنّ قوّة الديمقراطية المبنية على فكرة الوساطة والمشاركة اللتين يؤمنّهما الحزب إستطاعت أن تضمن مستوى التنظيم والإلتزام والتضحية المطلوبة في الحرب.

وبعد أن إستطاعت الأحزاب أن تفرض نفسها كمؤسسات ذات كيان مستقلّ وخاص بالنسبة لمجموعة الأفراد الذين ينخرطون فيها، وهذا تأكيد على الطابع المؤسساتي الداخلي. بقي عليها أن تؤكّد هذا الطابع بالنسبة للخارج وبشكل خاص بوجه مؤسسة المؤسسات، الدولة. وهذا يعني بالدرجة الأولى أن تتخلّى الدولة عن فكرة الوحدة الإيديولوجية والتنظيمية للمجتمع وتقرّ بحقيقة إنقسام الواقع

الإجتماعي إلى عدّة تيّارات سياسية لها الحقّ بأن تنظمّ نفسها، وتتحوّل إلى مؤسسات تعبّر عن هذا الإنقسام، وتكوّن كيانات تنظيمية مؤسساتية منخرطة في مؤسسة الدولة، لكنهّا متمايزةعنها ويمكن أن تقوم بوجهها. وقد حددّ السياسي النرويجي Stein Rokkan المراحل الأربعة أو العتبات seuils التي يمرّ فيها الحزب في علاقاته مع الدولة كي يتأكدّ ويتركّز طابعه المؤسساتي الخارجي:

- عتبة الشرعنة أو الشرعية Légitimation وهي مرحلة الإعتراف بحقّ النقد المنظمّ.
- عتبة الإنخراط Incorporation. وهي مرحلة الإقرار بحقّ المشاركة في السلطة السياسية أحياناً بالمشاركة الفعلية، وأحياناً أخرى بالإعتراف بأشكال أخرى من السلطة و المشاركة أيّ حقّ النقض
- عتبة التمثيل Représentation. وهي مرحلة تنظيم عملية الوصول إلى المؤسسات التمثيلية من خلال الإنتخابات.
- عتبة السلطة التنفيذية Pouvoir exécutif. أيّ تنظيم الآلية التي تسمح للجهاز التمثيلي أن يمارس رقابة على الأجهزة التنفيذية.

يمكن القول أن سنة 1945هي التاريخ الذي أكّد شرعية الأحزاب بطريقة نهائية. فالعلوم الإجتماعية والقانونية والسياسية بدأت تنظر إلى هذه الظاهرة بشكل إيجابي، وإقتنعت أن عليها العمل لمنع إنحراف النظام الديمقراطي على غرار الأنظمة الفاشية ونظام الحزب الواحد في الإتحاد السوفياتي السابق. بالإضافة إلى قبول الحزب كمؤسسة أو كشكل تنظيمي، فقد قبلت هذه الأوساط الميزّات التي إكتسبها الحزب من الكنيسة والتي رفضها الفكر الليبرالي وإعتبرها غير مقبولة في الظاهرة الحزبية كونها تتناقض مع مبدأ الوضعية العلمية. إعتبرت هذه الميزّات بأساس قوّة وقدرة الأحزاب على تجاوز محنة الحرب وعلى الصمود و الثبات بالإلتزام.

فالإيمان وحده هو الذي دفع الرجال للنضال والقبول بالسجن والتضحية بحياتهم. وقد تميّزت بهذا الأمر، بشكل خاص، الأحزاب الشيوعية التي تقوم على مبدأ التراتبية النظامية والإلتزام الإيديولوجي الذي يلامس الإيمان الديني ثم الأحزاب الإشتراكية. هذا العمق بالإيمان دفع البعض لتشبيه هذه الإحزاب بالديانات.

عبّر موريس ديفيرجيه عن هذا التغيير في كتابه " الأحزاب السياسية " والذي يُعتبَر أوّل كتاب إيجابي حول الظاهرة الحزبية يتخلّى عن نظرة القرن 19 السلبية ليؤسس لنظرية جديدة. و ربما كان

كتاب ديفرجيه تعبيراً عن الأهمّية القصوى للأحزاب بعدما عظمت المكانة التي أخذت تحتلها في الدساتير و في الحياة السياسية العامّة. وقد جاء الفصل الذي أفرده ديفرجيه للأحزاب السياسية و علاقتها بالأنظمة السياسية التي تدرس في إطار القانون العام تجسيداً لمرحلة عبور الأحزاب من المأسسةInstitutionalisation إلى«الدسترة » Constitutionnalisation.

فبعد المسار الطويل والشاق دخلت الأحزاب في إطار دساتير الدول. فكلّ دساتير مرحلة ما بعد الحرب تعترف بدرجات مختلفة أن تكوين الإرادة السياسية لا يمكن أن يتمّ دون مساهمة الأحزاب المنظمّة بطريقة ثابتة و مستمّرة. صحيح أنه ظهر تردّد لإعتبار الأحزاب، بصورة أوتوماتيكية، كأشخاص قانونيين ذات وظائف معترف بها في إطار القانون العام، وذلك خشية المساس بحرية التجمّع، ولكن تمّ الإقرار أن السياسة الوطنية لا يمكن أن تتكوّن بدونها. وأصبحت الأحزاب في البلدان الديمقراطية المؤسسات الوحيدة على الساحة السياسية ودخلت في صلب عملية ومسار إتخاذ القرار على مستوى الحكومة والبرلمان، وإنتقاء المرشحين للمقاعد النيابية والوظائف القيادية في القطاع العام، وتأطير الرأي العام وتوجيهه. وتجدر الإشارة إلى أن كلّ الدول الي تكوّنت بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي أدخلت الأحزاب ودورها في صلب دساتيرها.

أمّا وقد رأينا كيف نشأت الأحزاب وتطوّرت وتمأسست ودخلت في صلب الدساتير، يجدر بنا النظر، ولو بصورة عارضة، إلى كيفية مقاربة ودراسة الظاهرة السياسية من قبل أهل الإختصاص وغيرهم ومعرفة الدراسات التي تناولت الأحزاب ومحاولة رصد تطوّرها وعبورها من مرحلة إلى أخرى تحمل كلّ منها ميزاتها و طابعها الخاص. إنّ العلوم السياسية تدين بالكثير لدراسة الظاهرة الحزبية، و خاصة في الدول التي إكتمل تكوينها وتمايزت فيها المؤسسات.

بداية، وفي ظلّ مفهوم علم السياسة كعلم الدولة، كانت الظاهرة السياسية تدرس بشكل حصري ضمن إطار القانون العام. و كان هذا الأخير مرتبطاً بتحليل المؤسسات الشرعية أو الدستورية. ولم يكن يعر أيّ إهتمام للمجموعات التي لم تكن أحياناً كثيرة شرعية من الناحية القانونية، و كانت مرتبطة بالقانون الخاص. لكن علماء السياسة الأوائل رأوا في الأحزاب ظاهرة سياسية ملموسة ومحسوسة أيّ ممأسسة كفاية، ولا يجوز معالجتها دون تحضير نظري ومنهجي بعد أن كان إختصاصيو القانون العام يعالجونها بشكل عرضي وفقاً لمعلوماتهم في هذا المجال. وهكذا يمكن القول أن أوّل من راقب و درس الظاهرة الحزبية بشكل علمي ممنهج هم مؤسسو علم السياسة الأوائل؟ وهذا ما دفع البعض

للقول أن علم السياسة إستطاع أن يستقلّ عن العلوم الإجتماعية الأخرى بفضل إنكبابه ودراسته الموضوعية المتخصصة للظاهرة الحزبية.

يرى البعض أن النصف الأوّل من القرن 20 هو عصر الأحزاب ليس لأنها لم تكن موجودة قبلاً، ولكن لأن العلوم الإجتماعية ركّزت على دراستها وتحليلها نظراً لوظيفتها الأساسية في المنتظمات السياسية التي تطوّرت بعد توسيع حقّ الإقتراع. كثرت الدراسات أثناء هذه الفترة، فالحقوقيون وعلماء الإجتماع وإختصاصيو علم السياسة وحتى الصحافيون عالجوا بروز وسيطرة الأحزاب، وكانت وجهات نظر كلّ هؤلاء مختلفة ومتباينة أحياناً: وتناولت الأفكار التالية: تأطير الجماهير، Embrigadement، ظهور أحزاب علمانية نتيجة الطلب الجماعي، أنحسار النخب وسيطرة الخيارات البيروقراطية والإحتراف السياسي، أزمة الدولة ودور الأحزاب الدستوري، تقنيات المراقبة الإجتماعية وعلم نفس الجماعات وغيرها من الأفكار. وقد مرت دراسة الاحزاب بمراحل كثيرة منذ مطلع القرن الثامن عشر وعالجها الكثير من المفكرين اشهرهم:ELDERSVELD- J.CHARLOT — - BLUNTSCHLI-OSTROGORSKI - MICHELS-SIEGFRED- BRYCE G.LAVAU_ DUVERGER_ ROKKAN- SARTORI-HUME

وغيرهم.

الفصـــــــل الثانـــــــي:

الحزب بما هو

الإنتقادات التي تناولت الأحزاب ودورها السلبي متعددة وكثيرة وقد طاولت الحزب بما هو عليه أيّ كفكرة وتنظيم ومشروع تعبئة.

تناولت أولى الإنتقادات الحزب حسب تحديده المجتمعي الإيديولوجي وتركّزت على رفض الأحزاب كونها تجسّد الشرذمة والإنقسام في الوقت الذي يؤكّد الجميع أن هدف السياسة هو تحقيق الإنسجام، الوئام والوحدة. وهناك من يضيف أن بعض الأحزاب الاخرى تبتعد عن جذورها الإجتماعية و الإيديولوجية وتفقد بالتالي ما يبرّر إستمرار تنافسها مع الأحزاب على أساس إيديولوجي. لكنها، بالرغم من ذلك، تبقى قائمة و تتحوّل فقط إلى مجرّد أدوات تثير وتؤجج الإنقسامات و تقوّي التناقضات دون أيّ مبرّر. تناولت الفئة الأخرى من الإنتقادات محور التنظيم في الحزب. إذ رأى البعض أن الحزب من جرّاء تنظيمه المعقّد يتحوّل إلى آلة و إلى جهاز كبير يقضي على كلّ أمل بالمشاركة على صعيد القاعدة. ودفع هذا الأمر المفكّر السياسي روبيرتو ميشلز إلى القول أن كلّ تنظيم ينزع حتماً إلى الأوليغارشية ويناقض جوهر الديمقراطية. طاولت الإنتقادات أيضاً محور التعبئة و كان أشدّها ما عبّر عنه أوستروغورسكي أن الأحزاب قضت على حرية الفرد وسلبته من خلال التكييف الإيديولوجي إرادته السياسية. سوف نتناول في هذا الفصل المحاور الثلاثة: المحور الإيديولوجي، محور التنظيم، ومحور التعبئة.

أوّلاً : المحور الإيديولوجي

A – التعددية الإجتماعية والتعددية الإيديولوجية:

1– الإقرار بالتعددية:

الأحزاب هي إنعكاس لحالة المجتمع و تعدد الأحزاب هو ترجمة للتعددية الإجتماعية. هذه المعادلة تجعل الدولة الداعية و المجسّدة للوحدة (المصطنعة أحياناً) تبدو وكأنها على تناقض و تعارض تام مع المجتمع المدني المتميّز بتعدديته التي ترتكز إلى محاور إنقسام clivages تتجسّد في الأحزاب. السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل تقّر السياسة والدولة بالإنقسام الإجتماعي و التنظيمات السياسية التي تجسّده وتبلوره، فتتصالح الدولة مع المجتمع وتكون تركيبتها الوحدوية منبثقة من قدرتها على إستيعاب الإختلافات الإجتماعية وصهرها من خلال تعاملها العقلاني مع تعابيرها السياسية ؟ أم تبقى الدولة على طلاق تامّ مع المجتمع ترفض تعدديته ولا تسمح لها بالتعبير عن نفسها من خلال تجسيدها في تجمّعات ومؤسسات تدخل في صراعات ومفاوضات وتحالفات وتسويات ينتج عنها ما يُعرَف بـــconsensus الإجماع الذي يخلق ويعزز وحدة الدولة الفعلية وليس المصطنعة ؟

يبدو للمراقب، من خلال ما سبق، أن تطوّر الفكر حول الأحزاب لا يمكن فصله عن التفكير بشرعية وطبيعة الإنقسامات التي تجسّدها هذه الأحزاب. هل هذه الإنقسامات هي إنقسامات طبيعية بالرأي في مجتمع بشري مكوّن من أفراد لديهم قناعات مختلفة أو تعارض شرعي بالمصالح يمكن تجاوزه والتغلّب عليه من خلال التعبير عنه من قبل هؤلاء الأفراد وتجمّعاتهم الحرّة ؟ أمّ أن هذه الإنقسامات تعبّر عن تناقضات إجتماعية عميقة ولا يمكن تجاوزها و هي قادرة على تهديد وحدة المجتمع ؟

نلاحظ أن النقاش حول الأحزاب تتخلّله الأسئلة نفسها التي يطرحها الفكر حول السياسة ودور السياسة. والتفكير حولها قد تجاوز هذه الصعوبة الأولى وهي شرعية الإنقسام التي قلنا أنها سبب أساسي في تكوين الأحزاب. ويبدو أن الفكر السياسي قبل بواقع الأحزاب المعبّرة عن هذا الإنقسام الإجتماعي وذلك بعد إنفتاحه على علم الإجتماع الذي جعله أكثر إلتصاقاً بالواقع الإجتماعي التعددي وأكثر واقعية في مواجهته للظاهرة الإجتماعية التي يعتَبَر الحزب وجهاً من وجوهها. وقد سمح تطوّر الفكر السياسي و خاصة الليبرالي بالتعبير عن الإنقسامات و تجسيدها بتنظيمات سياسية شرط ألاّ تخرج عن مفهوم المصلحة العامة، و أصبح التمييز بين الحزب و الشيعة يتمّ على هذا الأساس. وكان ألكسي دو توكفيل أوّل من كتب حول هذا الموضوع في كتابه عن الديمقراطية في أميركا وتكلّم عن الأحزاب ضمن إطار التعبير الضروري عن الإنقسامات الإجتماعية والإختلافات الملازمة لأمّة حديثة مكوّنة من أفراد يتحلّقون في جماعات لها مصالح مختلفة ومتضاربة. وقال دو توكفيل أن الديمقراطية الأميركية تعمل جيّداً لأنها إستطاعت أن تسمح لعدد كبير من التجمّعات

والإنقسامات والآراء أن تعبّر عن نفسها وذلك ضمن تيارين سياسيين يمثلاّن الحزبين الرئيسيين في أميركا. ويرى أن حسن سير الديمقراطية الأميركية يكمن في العلاقة الوثيقة التي تربط بين التجمّعات المدنية الإجتماعية والتجمعات السياسية. وإستنتج قائلاً أن حرية التجمّع في المجال السياسي أمر جيّد لرفاهية المواطنين Bien-être وحتى لإستقرارهم و تأمين الهدوء لهم.

وقد لاحظ JEAN MARIE و MARC SADOUM في كتابهـــما الديمقراطية الناقصة la démocratie Imparfaite أن أهمّية مقاربة توكفيل للأحزاب السياسية تكمن في كونه إستطاع أن « يحوّل الأنظار الموجّهة إلى الأحزاب من الحياة السياسية إلى الحياة الإجتماعية، من إدانة الشيع والأهواء إلى التعبير عن الإنقسامات و المصالح. فإذا فكرّنا بإنخراط المجموعات في المجتمع وطبيعة التعددية التي تعمل داخله فلا تعود الأحزاب تتطابق مع الشيع أيّ «أجزاء ضدّ الكلّ » لتظهر بشكل واضح «كأجزاء من الكلّ[1]» والنظر إلى الأحزاب كاجزاء من وفي الكلّ يفسح بالمجال أمام مقاربة سوسيو سياسية تركّز على المعايير ومعالم الإنقسام clivages التي تجتاز المجتمع وتراقبها بموضوعية دون إصدار أحكام تقويمية jugements de valeur . وتركز هذه المقاربة أيضاً على العلاقة بين المجتمع والسياسة وترى الأحزاب كتعبير عن التعددية ولذلك فهي تنظر إليها كأجسام وسيطة في إطار الديمقراطية التي لا تعرف بالواقع سوى حقيقتين فاعلتين على الساحة السياسية: الفرد والدولة.

إنّ هذا الأمر يبرز بوضوح أهمّية وظيفة الأحزاب الإجتماعية فيما يتعدّى دورها السياسي الذي هو مجالها الخاص. وكان أوّل من لاحظ دور الحزب كوسيط محرّك وفاعل للجسم الإجتماعي والسياسي هو J.Bryce الذي كتب في مؤلّفه " الجمهورية الأميركية: « التجمّع أو التنظيم الحزبي هما تقريباً، بالنسبة لأجهزة الحكومة، بمثابة العصب المحرّك للعضلات والأوتار والعظام في جسم الإنسان. فهي تنقل القوة المحرّكة، وتحدّد الإتجاهات التي تعمل ضمن إطارها الأجهزة organes». هذه المقاربة السوسيو سياسية تدفعنا لفهم عمل المنظمات السياسية في إطار عام يمكن تسميته بديمقراطية المجموعات أو الأنظمة السياسية حيث تتنافس كلّ الأفكار و المصالح بطريقة شرعية و حيث تجتمع وتلتقي وتفقد حدّتها جزئياً بواسطة منتظم الأحزاب الذي يساهم بتبسيطها والتعبير عنها، وهكذا يتكوّن في النهاية الرأي العام كهيئة أخيرة للقرار.

---

[1] ص 49.

إذا أخذنا بعين الإعتبار كلّ ما ذكر لا نعود ننظر إلى الأحزاب من زاوية تمثيلها للمصالح كدور حصري و لكن من زاوية قدرتها على جمع وتلاقي هذه المصالح وبالتالي على إختزالها وتخفيفها وذلك بجعلها تندرج في برامج سياسية واسعة بدل التعبير عنها في إطار بسيط و كلّ واحدة على إنفراد. من هذه الزاوية، نعتبر الأحزاب أساسية في منتظم Polyarchie لأنها تشكّل إدارة رقابة شعبية على المنتخبين، وتساعد المنتخبين لإتخاذ خيارات عقلانية، وتساهم في حلّ الأزمات سلمياً.

دراسة الأحزاب على أنها تعبير عن التعددية الإيديولوجية وترجمة للإنقسامات الإجتماعية شكلّت بداية المحاولات الساعية لتوصيف وتصنيف علمي للعائلات والقوى السياسية. أهمّ هذه المحاولات على الإطلاق هي محاولة ROKKAN و LIPERT اللذين وضعا لائحة بالإنقسامات الإيديولوجية الأساسية التي كانت سبباً لولادة الأحزاب وشرحا تكوين المنتظمات الحزبية من خلال جدلية الأزمة – الإنصهار conflit-intégration بمعنى أن الأحزاب هي تعبير وتجسيد للأزمات الإجتماعية ولكنها في الوقت نفسه الوسيلة الوحيدة لحلّها على الطريقة السياسية أيّ سلمياً. وقد وصفت السياسة بأنها حقل أو وسيلة لفضّ النزاعات وحلّ الأزمات بطريقة سلمية... وهكذا قبلنا بالأحزاب على أنها وسيلة لحلّ المشاكل الناشئة عن الإنقسامات ولكن قبل أن نعالج مسألة هذه الإنقسامات و تصنيف الأحزاب على أساسها نشير إلى أهمية الإيديولوجيا.

2- أهمّية الإيديولوجيا:

نتكلّم بشكل مقتضب عن أهميّة الإيديولوجيا دون الدخول بدراستها تفصيلياً لأنّ هذا يدخل ضمن إطار دراسة الأفكار السياسية. منذ أن عرّف بيرك وكونستان الحزب على أنه فكرة و مبدأ يتفق حوله المحازبون ويسعون لتحقيقه لم تتغيّر الصورة كثيراً. فالحزب الذي يتأسس على فكرة معيّنة يسعى من خلال تنظيمه وترابطه العام وعمله للإستيلاء على السلطة بغية تنفيذ هذه الفكرة أو على الأقلّ محاولة التأثير والضغط (مع الإحتفاظ دائماً بفكرة الإستيلاء على السلطة) على أصحاب القرار في الدولة كي يعتمدوا بعض مبادئ فكرته. من المؤكّد أن هناك أحزاباً تأسسّت بدون عقيدة أمّ أنها نسيت أو تجاهلت عقيدتها في خضمّ العمل السياسي.

إلاّ أن الإيديولوجيا تلعب دوراً مهمّاً في تكوين الأحزاب وتوجيه نشاطها، ولا يحتلّ هذا الدور نفس الأهمّية عند كلّ الأحزاب. فالدراسة التي أجراها JANDA أظهرت أن 50 ٪ من الأحزاب التي راقبها في كلّ أنحاء العالم هي بلا نصّ مكتوب يعود إليه الحزب ويستوحي منه للقيام بنشاطه السياسي، و25 ٪ منها لديها عقيدة و لكنها لا تلجأ إليها إلاّ في حالات متقطعة ، و13 ٪ تعود دورياً إلى عقيدتها و10 ٪ تعطي نفسها الحقّ الحصري بتفسير العقيدة.

تنبع أهمّية الإيديولوجيا من كونها تشكّل العامود الفقري لخطاب القياديين وآراء المنتسبين وعمل الحزبيين. وقد درس مؤرّخو علم السياسة الحزب كتنظيم عقائدي وتركّزت معظم الدراسات حول الإيديولوجيات المتطرّفة يميناً و يساراً. تُحدّدَ الإيديولوجيا على أنها منتظم من المعتقدات التي يتقاسمها كلّ من يعتنق هذه العقيدة أو يلتزم بالتنظيم الحزبي الذي تكوّن على أساسها.

الإيديولوجيات التي ترتكز إلى عقيدة واضحة المعالم والأسس الفلسفية قليلة، وقد كانت هذه الإيديولوجيات سبباً أساسياً لتكوين أحزاب كلية تعتزم تطبيق نظرتها العامة وتكوين نخبة حزبية جديدة من خلال بناء" الإنسان الجديد" الذي يتحوّل من الداخل قبل أن يحوّل المجتمع كلّه بالعمل و النشاط الحزبيين المرتكزين إلى العقيدة. تشكّل العقيدة في هذه الحالة منتظماً فكرياً مقفلاً لا يقبل أيّ تسوية وأي إعادة نظر في المبادىء وأسسها لأنّ كلّ المسائل الأساسية مقرّرة ومرسومة سلفاً في العقيدة. هذا الطابع الذي تأخذه العقيدة جعل من الأحزاب العقائدية أشبه بالكنائس، فتحوّلت العقيدة ذاتها إلى مجموعة من العقائد dogmes أو الديانة العلمانية وأصبح الحزبيون جيشاً من المؤمنين. هذا ما تكلّم عنه ديفرجيه عندما وصف هذه الأحزاب الكلية بالحزب السلك ordre . لا شكّ أن الأحزاب الإيديولوجية تشكّل الحالات القصوى في هذا المجال. تضعف، في الجهة المقابلة، الركائز والمعايير العقائدية عند بعض التنظيمات إلى حدّ أن المراقب يكوّن إنطباعاً بعدم وجود أيّ عقيدة.

وتتكوّن، في بعض الحالات، الركيزة العقائدية للإيديولوجيا من مزيج من الأفكار التي تعود إلى تيّار أو عدّة تيارات فكرية. يزداد الأمر تعقيداً عندما لا تظهر هذه العقيدة بشكل واضح من خلال الخطاب السياسي. وفي مثل هذه الحالات وغيرها لا تشكّل العقيدة حقيقة واضحة بالنسبة للمنتسبين. غالباً ما تأخذ الإيديولوجيا شكل ثقافة سياسية متناثرة سهلة الدخول إلى نفوس أعضاء التنظيم الحزبي.

وقد تغيّر مفهوم الثقافة السياسية الذي إرتبط لفترة طويلة بمفهوم النخبة القادرة وحدها على إستيعاب الإيديولوجيا وإعتماد خطاب إيديولوجي. أخذ هذا المفهوم ينطبق على جمهور المنتسبين الذين يملكون، همّ أيضاً، وجهات نظر سياسية مهما كان مستواهم الثقافي ودرجة قدرتهم على إجراء مناقشات نظرية. تتجسّد هذه الثقافة بمنتظم من المعايير والرموز التي يتبنّاها ويتقاسمها كلّ أعضاء التنظيم السياسي مثل الذكريات السياسية التاريخية المشتركة، الشهداء، الأبطال الحزبيين، الأغاني، الأعلام، الأعياد، الطقوس والمفردات.

تقوم العقيدة بعدّة وظائف داخل الحزب وهي تختلف باختلاف طبيعة الأشخاص وطبيعة إرتباطهم بالحزب، فهي ترسم وتحدّد صورة الحزب في أذهان الناخبين فيما يتعدّى الخطاب السياسي والبرامج السياسية. وهذه الصورة ليست واحدة داخل الحزب وخارجه لأنها مرتبطة بعوامل ذاتية تختلف مع إختلاف شرائح الرأي العام، وتلعب العقيدة دوراً آخر أكثر تعقيداً بالنسبة للذين يرتبطون بالحزب من مناصرين ومنتسبين أو مناضلين. فهؤلاء الأوفياء يجدون فيها ركيزة عقائدية مشتركة يقرأون ويحلّلون على أساسها الأحداث ويوحّدون بالتالي موقفهم المشترك ونشاطهم التضامني منها. وقد تسمح العقيدة بصياغة بعض القرارات والتعبير عن بعض المواقف اليومية بشكل شمولي عام كي تبدو معبّرة عن المصالح العامّة للمجتمع ومجسّدة وحاملة لخياراته الأساسية، وتشكّل العقيدة فيما يتعدّى كلّ هدف عملي مجموعة من المبادىء التي تسمح بصهر الأعضاء وتحويلهم إلى مجتمع شبه روحي. وتعتبر الإيديولوجيا، كما تظهر في الثقافة السياسية، النواة الأساسية لتماسك التنظيم إذ تؤمّن إستمرارية الحزب وصموده تجاه كلّ الأحداث والمخاطر. لكن الإيديولوجيا هي صورة عن البنى الفكرية للمجتمع التي تعبّر عن نفسها على المدى الطويل، وهذا ما يفسّر إستمرارية وعدم إستمرارية بعض التنظيمات الحزبية.

ك. الشعبوية الإيديولوجية والتصنيف اللاعلمي

3 – التصنيف اللاعلمي للإنقسامات الإيديولوجية:

يبدو أن الجماعات البشرية منذ أن تكوّنت في تشكيلات إجتماعية وأطر سياسية، و خاصة في بلدان الحضارات القديمة،بدأت تعرف كلّ أنواع الإنقسامات و كانت هذه تتمحور حول مسائل مختلفة. في كتابه حول دستور أثينا تكلّم أرسطو عن 3 أحزاب: حزب البحارة والصيّادين، حزب المزارعين في السهل والريف، حزب الحرفيين في المدينة. و كان شيشرون[18] قد أشار بوجود فئتين أو حزبين في روما القديمة: حزب يضمّ الأوليغارشية و الرجعية يتآمر على المبدأ الجمهوري ويمانع في منح

[1] 106-34 ق.م.

الرعوية لسكان البلدان التي ضمّتها روما ويعارض إشتراك المواطنين في الشؤون العامة، وحزب شعبي متطرّف غوغائي ديماغوجي، مكوّن من المشاغبين الدجالين الذين لا يعرفون الأخلاق و يتملّقون الجماهير ويحرّضونها و يستغلّونها لإرضاء شهواتهم ومصالحهم. وسعى شيشرون نفسه لتكوين حزب جديد سمّاه حزب الناس الشرفاء المكوّن من النخبة وأراد أن يكون وسطاً بين أعداء الجمهورية المعترضين وأنصارها المتعصّبين المتزمّتين يدافع عن الجمهورية ويكون إتحاداً مقدّساً لحمايتها.

عرف العالم القديم والحديث تنظيمات وجمعيات متنوّعة ومتعددّة تبعاً لمعايير مختلفة. وتولد هذه التنظيمات من تناقضات كثيرة بين الإثنيات والشعوب، بين الملكيين والجمهوريين حول شكل وطبيعة الحكومة بين فئات المجتمع المختلفة التي تتجمّع حول مصالحها النابعة من التناقضات الإجتماعية والإقتصادية. وقد تولد بعض التنظيمات من التناقضات الدينية. إنّ الإنقسامات قديمة قِدَم التجمّعات البشرية لكن كيفية التعبير عنها وتجسيدها في تنظيمات وتشكيلات ومؤسسات نطلق عليها إسم أحزاب هي حديثة العهد، وما هو حديث العهد أيضاً ضمن هذا الإطار هو محاولة توصيف ودرس وتصنيف هذه الإنقسامات الإيديولوجية طبقاً لأنماط علمية تسمح لنا بتوزيع الأحزاب ضمن فئات بعد دراستها ودراسة طبيعة الإنقسام الذي تجسّده وتنقله من الحيّز الإجتماعي إلى الحيّز السياسي.

وقد ميّز D.L.SEILER بين التصنيفات غير العلمية التي ترتكز الى وهم المعرفة المباشرة Savoir immediat والتصنيفات العلمية. و قال أن الأولى يعتمدها الرأي العام، الصحافيون وبعض الباحثين السياسيين الذين لا تشكلّ الأحزاب الموضوع الأساسي لأبحاثهم وهم يكتفون بالتوصيفات التي تطلقها الأحزاب على نفسها. تقضي هذه التصنيفات التي يتبنّاها الحسّ المشترك Sens commun بتوزيع الأحزاب نسبةً إلى طابعها وتحالفاتها إلى 8 فئات: الشيوعيون، الإشتراكيون، البيئيّون، الديمقراطيون المسيحيون، الليبراليون، الزراعيون Agrarien ،المحافظون واليمين المتطرّف. يُضاف لهذه الفئات بعض الإحزاب الصعبة التصنيف مثل الأحزاب الأميركية والأحزاب الإثنية والأحزاب الوطنية.

يحتوي هذا النموذج التصنيفي على بعض الحقائق و خاصة بما يختصّ بالشيوعيّون والإشتراكيين الذين لديهم الكثيرمن الميزات المشتركة التي أعطت هذه الأحزاب طابعاً دولياً و كونياً. ويمكن أن نقول نفس الشيء عن الأحزاب الزراعية في البلدان السكندنافية لأنها محصورة في إطار ثقافي

وجغرافي ضيّق. أمّا العائلات الأخرى التي ضمّها هذا التصنيف فلا تصمد أمام الدراسة العلمية وتفقد من تماسكها كفئات موّحدة. فأحزاب اليمين المتطرّف تضمّ مثلاً في الفئة ذاتها من يحنّ للنظام الفاشي التسلّطي ومن يحلم بالعودة للنظام القديم في فرنسا، وجماعة الحاقدين على الغرباء والمتعصّبين وطنياً مع الغاضبين من النظام الضريبي من أصحاب المهن الحرّة والقياديين الإداريين.

ويبدو أن تعبير اليمين المتطرّف يجمع حقائق معقّدة و لكنها أيضاً متناقضة، خاصة عندما يخرج الباحث من الإطار الوطني للبحث، فالحركة الفاشية و أتباعها في إيطاليا يؤيّدون اليوم تدخلّ الدولة وهذا ما ترفضه أحزاب دانماركية ونروجية من أتباع مذهب « دعه يعمل ». أمّا من الناحية السياسية فالفئة الأولى ضد مبدأ وجوهر الديمقراطية البرلمانية أمّا الفئة الثانية فمعها. والأحزاب الديمقراطية المسيحية فلا شكّ أن لها وحدة تاريخية وعقائدية، وكلّ الدراسات التي تناولت الديمقراطية المسيحية تشير إلى ذلك. ولكن هل يمكن القول أن كلّ المجموعات التي تنتمي إلى هذا التيّار تحترم إرث الديمقراطية المسيحية و تتشارك به؟ فمن الملاحظ أيضاً أن بعض الأحزاب أخذت إتجاهات متباعدة تفرّقها أكثر ممّا تجمعها وحدة الأصل. فالبرامج الإجتماعية الإقتصادية لهذه الأحزاب تظهر إختلافاً يتراوح بين النزعة الديمقراطية الإجتماعية عند البلجيكيين والليبرالية المحافظة عند الألمان، مروراً بالنزعة التوجيهية عند الإيطاليين.

فئة الأحزاب المحافظة تثير أيضاً الكثير في التحفظات، فكلّ هذه الأحزاب تدافع عن وتتبنّى الليبرالية الإقتصادية، ولكن ما الذي يميّزها غير الإسم عن الأحزاب الليبرالية وبعض الأحزاب الديمقراطية المسيحية (ألمانيا – البرتغال) التي تعتنق نفس المبادىء وكيف ننعت الحزب الديغولي الفرنسي بالمحافظ بينما ننعت الـ U.D.F. بالليبرالية في الوقت الذي يبدو الأوّل أكثر إجتماعية و ذات ميول توجيهية أكثر من الثاني. (فترة الثمانينات).

ويبدو أن تعبير ليبرالي أو ما يشير إليه هو الأكثر تعقيداً فهو يشير إلى أحزاب ريفية في الدانمارك والنروج، وأحزاب مدنية Urbains في فنلندا والسويد، و أحزاب مناهضة للكنيسة في إيطاليا ولوكسومبورغ، وأحزاب قريبة من الكنيسة في البلدان السكندينافية، ويعني مؤسسي «دولة العناية»في كندا وأعداءها في بلجيكا وهولندا، اليمين في أوستراليا، الوسط في ألمانيا واليسار في الولايات المتحدة الأميركية. وفي النهاية، فإن هذا التصنيف الذي وضع أصلاً للأحزاب في أوروبا الغربية يتجاهل الأحزاب الأميركية والتنظيمات الحزبية الإيرلندية، وهذا ما دفع البعض لإعتباره غير علمي.

B- التصنيفات العلمية ذات البعد الواحد

أمّا التصنيفات العلمية فهي تقسم إلى فئتين: فئة ترتكز إلى بعد واحد، و فئة أخرى تقوم على عدّة أبعاد.

1

B- تصنيف البعد الواحد و الثنائية الحزبية :

1- الثنائية الحزبية:

إن بعض التصنيفات التي تُعتَبَر علمية هي جزئية ترتكز إلى بعد واحد و لا تقترح توزيع الأحزاب ضمن عائلات سياسية. ونظراً لكون بعض السياسيين يصنّفون الأحزاب إرتكازاً إلى معيار إنقسامي واحد clivage برز مبدأ الثنائية Dualisme الذي إستعمله البعض في مجال علم السياسة و هو بالأساس مبدأ فلسفي وجودي. ما هي حقيقة الثنائية ؟

الثنائية، التناقض والتضاد(Dualisme, antagonisme et opposition) هي مفاهيم إعتبرها بعض فلاسفة الإغريق و على رأسهم هيراكليت في أساس المبدأ المنظّم للوجود. و يعتقد هؤلاء أن كلّ شيء في حياتنا يقوم على التضاد المتكامل. طُبِّقَت هذه القاعدة على الحياة السياسية حيث لاحظ بعض السياسيين أنها تقوم على مبدأ الثنائية و التضاد. وقد لاحظ موريس ديفيرجيه أن المدن الإيطالية عرفت في القرون الوسطى إنقساماً ثنائياً بين الـــGuelfes و الـــGibelins حول السياسة الخارجية. وعرفت فرنسا أيضاً إنقساماً بين الـــArmagnacs والـــ Bourguignons حول الولاءات السياسية الداخلية. أمّا في عصرنا الحاضر، فالكلّ يعرف أن المجتمعات الحديثة تنقسم ثنائياً تبعاً لتناقضات مختلفة، وتولد التنظيمات الحزبية من هذه التناقضات الكثيرة: تنشأ التناقضات السياسية حول طبيعة النظام السياسي، والتناقضات الإجتماعية التي تدفع الفئات للتجمّع حسب مصالحها : مزارعون، حرفيون، التناقضات الإقتصادية التي تتجسّد بالصراع بين الليبراليين وإتباع الإقتصاد الموجّه و تترجم بإنقسام إجتماعي أكثر عمقاً حيث يجتمع التجّار والصناعيون، المنتجون والوسطاء للدفاع عن الليبرالية التي تعزّز أوضاعهم.

وينبري العمّال والخدم والمأجورون شهرياً والموظفون للدفاع عن الإقتصاد الموجّه الذي يحميهم ويحقّق لهم الأمن الإقتصادي و الإجتماعي، التناقضات الدينية التي تترجم بالصراع بين العلمانيين ومعارضيهم كما في البلدان الكاثوليكية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) والصراع بين البروتستانت والكاثوليك كما في البلدان المتعددّة دينياً كما في هولندا وإيرلندا، التناقضات الإتنية

والوطنية في الدول التي تضمّ جماعات إثنية وسياسية مختلفة (تشيكوسلوفاكيا، قبل التقسيم بين التشيك والسلوفاك، البوسنيون، الصرب والكروات في يوغوسلافيا القديمة، الكاتلاون والباسك في إسبانيا المعاصرة)، التناقضات الديبلوماسية التي تتحوّل إلى خلاف سياسي يجسّد الإنقسام الدولي داخل كلّ دولة: شرقيين و غربيين قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي.

ويبدو أن مبدأ الثنائية والتضاد تمحور في الحياة السياسية حول مفهوم اليمين و اليسار. من المعروف أن هذه الثنائية نشأت في فرنسا من الحياة والتقاليد البرلمانية حيث كان البرلمانيون دعاة الفيتو الملكي يجلسون إلى يمين رئيس المجلس. إنتقلت هذه التسمية التي كانت تشير إلى مكان جغرافي إلى الحياة السياسية و إنتشرت في العالم. وقد تناولت مؤلفات كثيرة هذه الثنائية في فرنسا، ولكن مساهمة موريس ديفيرجيه هي الأكثر علمية ووضوحاً.

كتب ديفيرجيه يقول «في كلّ مرّة يكون فيها الرأي العام بمواجهة مشاكل أساسية ينزع للتمحور حول قطبين متواجهين. تتجه الحركة الطبيعية للمجتمعات نحو الثنائية الحزبية ». لكن ديفيرجيه يؤكّد في الوقت عينه على ثنائية الإتجاهات السياسية tendances و ليس دائماً على ثنائية الأحزاب. «ليس هناك دائماً ثنائية أحزاب، و لكن هناك دائماً تقريباً ثنائية الإتجاهات. وكلّ وضع سياسي يستدعي خياراً بين نمطين من الحلول: الحلول المسمّاة وسيطة ترتبط بأحد هذين النمطين. و هذا يعني أن الوسط غير موجود في السياسة. يمكن أن يتكوّن حزب وسط ولكن ليس نزعة وسط أو عقيدة وسط. نسمّي «وسطاً» مكاناً ما حيث يلتقي المعتدلون من النزعات المتعارضة، معتدلو اليمين و معتدلو اليسار. وكل وسط منقسم على نفسه و يشكّل دائماً نصفين منفصلين وسط اليمين وسط اليسار ".

أكّد D.L.SEILER من خلال قراءته و تحليله لما كتبه ديفيرجيه حول الثنائية بشكل عام و ثنائية اليمين واليسار بشكل خاص أن هذا الأخير برهن على أنها تتميّز بـ 3 صفات: أوّلاً إنها تاريخية وهذا يظهر من خلال مراجعتنا تاريخ فرنسا ومراجعة مؤلفات R.REMOND وJ.SIEGFRED, J.TOUCHARD وF.BON، ثانياً أنها منطقية، فإذا كان التاريخ يظهر ثنائية فلأنّ هذا هو منطق الأزمة والنزاع. فعندما ينشأ النزاع ويتطوّر يصبح دائماً ثنائي الأقطاب. فتعتمد التحالفات وتنظّم المجموعات و يحتدم الصراع دافعاً القوى والأراء للتمحور حول قطبين إثنين، ثالثاً هي طبيعية وهذا يعني أن الأمر مطبوع في مواقف المواطنين، وهذا ما تؤكّد عليه

عمليات سبر الرأي والأبحاث حول السلوكيات السياسية بالرغم من التنبؤ بموت الإيديولوجيات وإختفاء معيار اليمين واليسار.

وُجّهَت لهذا التصنيف المرتكز إلى الثنائية و البعد الواحد عدّة إنتقادات لخصّها D.L.Seiler نفسه بثلاثة: المحورية الإثنية، الغموض وكثرة الحالات الشاذّة: المأخذ الأول هو أن التصنيف ذات منشأ فرنسي ويرتبط بشكل وثيق بالتقاليد وبالحياة السياسية الفرنسية ولذلك يمكن تفسير السلوك الإنتخابي للفرنسيين على مدى عشرات السنين على أساسه، ولا يمكن تعميمه على كلّ البلدان. ولا ترتبط كلّ الثنائيات الحزبية باليمين واليسار.

إن تاريخ الإنتخابات في الولايات المتحّدة الأميركية يظهر تبلوراً واضحاً ومتماسكاً للمواقف مشابهاً للوضع في فرنسا. فالولايات الجمهورية تقليدياً ما زالت جمهورية، والولايات الديمقراطية ديمقراطية. ونلاحظ أن الولايات الـ 13 المؤسسة للولايات المتحدّة الأميركية التي كانت من أتباع جيفرسون هي ديمقراطية. والولايات الأخرى التي ساندت هاميلتون هي جمهورية. نلاحظ إذاً ثنائية ديمقراطية جمهورية متجذّرة في البلاد وفي نفوس الناخبين، لكن لا يمكن بأية حال خلق مطابقة بين هذه الثنائية وبين اليمين واليسار. بالمقابل نجد معيار اليمين و اليسار حسب المفهوم الفرنسي داخل كلّ حزب، فلكل حزب يمينه ويساره، وإذا كنّا نعتبر الحزب الديمقراطي أكثر يسارية فلأنّ دائرة نفوذ اليساريين فيه هي أقوى من بقيّة الدوائر. ففي الحزب الجمهوري يمكن ملاحظة طغيان جناح على آخر، الجناح اليساري أيّام TEDDY ROOSVELT (1858-1919) والجناح اليميني مع ريغان وبوش الأبّ.

الرأي السائد هو أن الأحزاب الأميركية لا تختلف عن بعضها، لا يعترف الأميركيون بذلك، فهم يلتزمون بأحد الحزبيين. بالرغم من كونهم، في بعض الولايات، يرتضون بتسجيل أنفسهم ظرفياً كجمهوريين أو كديمقراطيين بهدف المشاركة بالإنتخابات الأوّلية Primaires. فالثنائية فالثنائية الحزبية في أميركا تظهر ثنائية العائلات السياسية، ولكنها بعيدة عن مواجهات اليمين واليسار.

وهناك نظرية J.BLONDEL حولّ منتظم الحزبين و نصف التي تناقض أيضاً ثنائية اليمين واليسار. نظرياً، وعندما يكون هناك 3 أحزاب، فالأصغر كما كانت الحال في ألمانيا الفدرالية يجب أن يكون في الوسط. إلاّ أننّا نلاحظ عكس ذلك. فنرى حزب اليسار في وضعية

أقلوية وضعيفة بمواجهة حزبين كبيرين لا يتمايزان إيديولوجياً. وهذا ما أسماه BLONDEL نظام الحزبين ونصف. في كندا يتنازع حزبا اليمين: الليبراليون والتقدميون المحافظون السلطة بمواجهة تشكيلة سياسية ديمقراطية إجتماعية مهمّشة دون أيّ تأثير. وهكذا هي الحال في إيرلندا. بالإضافة إلى هذه الإنتقادات التي تطال فكرة الثنائية وإلتصاقها بمفهوم اليمين واليسار، هناك إنتقادات توجّه للمضمون الذي يحمله هذا المفهوم إنطلاقاً من دراسة تاريخية.

2- اليسار واليمين:

تستعمل غالباً تعابير اليسار واليمين دون تحديد واضح وذلك كونها، كتعابير أخرى مثل الديمقراطية أو الأمة، مفاهيم مرتبطة بقيم معيّنة ولا يمكن إعطاءها تحديداً علمياً واحداً يقنع ويقبل به الجميع، لكنها تدخل في اللاوعي الجماعي للشعوب والخيال الإجتماعي وتتخذ لها مضامين مختلفة حسب المواقع والظروف والتطوّر التاريخي. وإختلاف المضامين وتطوّرها لا يخفّف من الشحنة العاطفية والبعد السياسي لهذه المفاهيم. ويبدو أنها تستمدّ قوّتها من الإلتباس الذي يلفها ومن تحوّلها إلى أساطير تشكّل إطاراً للنشاط والعمل السياسي. فإذا إستعرضنا تطوّر معنى مفهوم اليسار في الحياة السياسية الفرنسية نكتشف تحوّلاً كبيراً في المضامين. رأينا أن أصل المفهوم في مرحلة الثورة الفرنسية و بعدها بقليل كان جغرافياً يدلّ على مكان جلوس من كان يعارض حقّ الفيتو الملكي و من كان يوافق عليه. و تحوّلت الخلفية الفكرية لهذا المعنى ليدّل على من يناصر الحكم المطلق للملك Absolutisme (اليمين) ومن يناصر المبدأ البرلماني Parlementarisme(اليسار).

لم يتغيّر المعنى حتى فترة ملكية تمّوزMonarchie de juillet(1830) حيث أصبح الخطّ الفاصل بين اليمين واليسار هو الخطّ الفاصل بين الملكيين ودعاة الجمهورية. و قد إكتسب هذا المضمون أهمّية ولقي رواجاً عمل اليسار على ترسيخه وإنتشاره لأنه نصّب نفسه كمدافع عن الجمهورية وقيمها. وقد إستمرّ هذا التمييز حتى يومنا هذا. اليسار يدعّي الدفاع وحده عن الجمهورية و قد ترشح F.Mitterand للإنتخابات الرئاسية لأوّل مرّة سنة 1965 تحت شعار «مرشح الجمهوريين الأوحد ». وما زال اليسار يصرّ على تماهيه مع الجمهورية بالرغم من أن اليمين أصبح من المؤمنين والمدافعين عن مبادىء الجمهورية.

بعد فترة وخاصةً بعد نشوء مسألة درايفوس (1894- 1906) تطوّر المعنى و أخذ بعداً جديداً بعد أن ساندت الكنيسة الملكيين. وأصبح الدفاع عن المبادىء الجمهورية يعني العداء للإكليروس،

ج ب 8 3 5 ف 07 ذوي

والدفاع عن الدين يعني الدفاع عن الملكية، ثم أصبح تعبير اليمين يعني إكليركي أو كاثوليكي وتعبير يسار يعني ضد الإكليروس أو علماني. وفشلت كلّ المحاولات لكسر هذه المعادلات. ولكن مع ظهور بعض العداء للإكليروس داخل الكنيسة بدأ الكاثوليك يجدون لهم مكاناً على ساحة اليسار.

ومع بروز وتجذّر الحركة العمّالية ظهر تطوّر آخر لمعنى اليمين و اليسار الذي أخذ يتمحور حول الخيار الإجتماعي: اليمين يعني مساندة المجتمع الليبرالي و اليسار يعني مساندة التطوّر الطبيعي أو الثورة للوصول لمجتمع إشتراكي. ومع تشابك المبادىء مع الواقع و ممارسة السلطة من قبل الفريقين تركز المعنى اليوم حول الذين يدافعون عن رأسمالية ذات وجه إنساني و إقتصاد مختلط (الإشتراكيون) ودعاة الليبرالية المتوحّشة (اليمين). لم تتوالَ هذه المعاني بالظهور الواحد بعد الآخر و كانت تتواجد مجتمعة ومتداخلة في حقبات زمنية مختلفة وهذا ما يزيد الأمر تعقيداً و يدفع البعض لطرح فكرة التخلّي عن هذا التصنيف المبسّط والبعض الأخر يقترح تجديده.

بعدما تبيّن أن مفهوم ثنائية اليسار واليمين لا يصلح كأساس متين لنظرية علمية ولكنه ما يزال في الوقت عينه حاضراً في أذهان من يتعاطون الشأن السياسي وفي السلوك السياسي للرأي العام، برزت الحاجة لتعديل المفهوم بغية المحافظة عليه وتحديد معناه. وطالت المحاولة الأولى مسألة التحديد، وكان من الواضح أن التحديد المقبول هو الذي يعبّر عن كلّ مضامين المعاني التاريخية ويستطيع مجابهة كلّ الأراء الرافضة لدى إستعماله. وبدا من الصعب الوصول إلى نتيجة، ذلك أن كلّ تحديد جديد كان يتمحور حول المعنى الأخير المتداول لليمين واليسار. ولذلك حاول البعض شرح هذين المفهومين من خلال التركيز على إرتباطهما بظاهرات إجتماعية أو سياسية عامة كإرتباط اليسار واليمين بالحرية ومفاعيلها في المجتمع. إرتبط اليمين بفكرة التسلّط و أصبحنا نقول اليمين التسلّطيAutoritaire واليسار التحرري Libertaire أو اليسار قاتل الحريات Liberticide واليمين الليبرالي Liberale. ويبدو أن هذين المفهومين تركزا وارتبطا بشكل مباشر بفكرة التغيير في المجتمع ودعمها أو رفضها. فإرتبط مفهوم اليسار بالحركة، بالتغيير وبالتقدمية، ومفهوم اليمين بمقاومة الحركة، بالمحافظة مقابل التقدمية وبالإستمرارية مقابل التغيير.

يمكن إعتماد هذا التحديد المرتبط بالتغيير لتصنيف معظم القوى التي سمّيت منذ القديم و حتى اليوم باليمين واليسار. رغم ذلك، فإنه لم ينجح بإزالة كلّ الإبهام الذي يحيط بهذين المفهومين. فرجال السياسة من الفريقين حاولوا و يحاولون ربط توجهاتهم اليسارية و اليمينية بمفهوم التغيير.« التغيير

دون مخاطرة » مع فاليري جيسكار ديستان سنة 1974 أو «التغيير والأمن » مع جاك شيراك سنة 1981، وحتى J.P.Chevênement اليساري إبتدع معادلة جديدة « التغيير في التغيير ».

إزاء إستمرار الغموض، وفشل معظم المحاولات بإعطاء ثنائية اليمين واليسار قدراً من العلمية رفض بعض العلماء فكرة الثنائية نفسها و إقترحوا إستبدالها بمحور أو بخطّ متواصل continuum لا يحمل معنى المجابهة و يشكّل كلّ تيار فيه طرفاً و تتمركز باقي القوى بين هذين الطرفين. وسواء تحرّكنا من اليمين إلى اليسار أو العكس نبدأ دائماً بالأشدّ تطرّفاً وصولاً إلى الوسط في كلّ التيّارات. ذلك أن هذه النظرية تقول أنه عند بروز يسار جديد أكثر راديكالية من اليسار القديم يؤدّي هذا إلى خلق يسارية في الوسط. ويجري الأمر نفسه بالنسبة لتيار اليمين.

إعتمد جان بلونديل هذه الطريقة وصنّف الأحزاب ضمن 6 عائلات إيديولوجية يبدأ بها من اليسار حتى اليمين: الشيوعيون، الإشتراكيون، وفي الوسط الليبراليون الراديكاليون، وفي اليمين الأحزاب الزراعية Agrariens، الديمقراطيون المسيحيون، والمحافظون. هذا التصنيف، مقبول إذا إقتصر على الشيوعيين والإشتراكيين يساراً والمحافظين يميناً لأنّ خط هؤلاء السياسي وأفكارهم واضحة نسبياً في أذهان الناس. لكن الأمر يزداد تعقيداً عندما نحاول التركيز على العائلات الأخرى، ففكرة إعادة توزيع الثروات التي يتمسّك بها الديمقراطيون المسيحيون تسمح بتصنيفهم يساراً أكثر من الليبراليين الراديكاليين. ومن الواضح أن الليبراليين هم على يسار الديمقراطيين بالنسبة للأمور الدينية وعلى اليمين بالنسبة للأمور الإقتصادية الإجتماعية. ولذلك عاد البعض لإقتراح تجديد ثنائية اليمين و اليسار بالتركيز على ناحية واحدة ومعرفة موقف كلّ من هذين التيّارين بشأنهما وهكذا نقع على مواجهات أو ثنائيات جديدة بين محافظين وتقدميّين، نظام ordre و تقدّم progrès، تغيير وإستمرارية، حركة ومقاومة. وبالرغم من حسنات هذه الصيغة الجديدة ورفعها الإلتباس إلاّ أنها تبقى عرضة للإنتقادات. ألا يمكن مثلاً أن يتمّ التقدّم بوجود النظام؟ وماذا عن التغيير في الإستمرارية ؟

C ــ التصنيف/المتعدّد الأبعاد ومعالم الإنقسام الحزبية clivages:

إعتماد التصنيف المتعدّد الأبعاد لا يعني التخلّي عن مبدأ الثنائية، لا بل يؤكّده ذلك أن هذا التصنيف ينتج عن تراكم و تداخل ثنائيات متعددة. و هكذا لا نعود نمثّل الأحزاب أو العائلات السياسية على خطّ مستقيم إنما ضمن مساحة تتقاطع فيها الأبعاد و معالم الإنقسام. و لعلّ التصنيف الذي حقّقه Stein Rokkan هو الأكثر جدّية و عمقاً في هذا المجال، خاصة و إنه إرتكز إلى عمل ديفيرجيه

حول الأحزاب تكلم هذا الأخير عن تقاطع الثنائيات و تشابكها ممّا يؤدّي بالنهاية إلى التصنيف المتعدد الأبعاد الذي يطرح فكرة تعدد محاور الصراع أو المجابهة.

كتب ديفيرجيه « أن تقنية التراكم هي بالواقع أكثر إنتشاراً من تقنية الشرذمة، وهذا نابع عن عدم إمكانية التطابق بين عدّة فئات ثنائية متعارضة، ويؤدّي تقاطعهما إلى نشوء التعددية الحزبية »ويعددّ ديفيرجيه عدّة تناقضات يمكن أن تتراكم: سياسية (ملكية و جمهورية)، إجتماعية (عمّال، بورجوازيون)، إقتصادية (توجيهيون، ليبراليون)، دينية (علمانيون و غير علمانيين أو كاثوليك ضد بروتستانت)، أو تناقضات إتنية و دبلوماسية.تراكم هذه التناقضات يؤسس لعائلات سياسية جديدة من شأنها أن تخلق تعددية اليسار و تعددية اليمين.

1 – التصنيف ومعالم الإنقسام clivages:

إستعمل RAE و TAYLOR قبل ROKKAN «النظرية الديمقراطية لتصنيف الأحزاب» وساهما بتثبيت مفهوم معلم الإنقسام clivage في علم السياسة مستبدلين بذلك معيار «ثنائية التناقضات» و فكرة الأزمة Conflit التي أطلقها ديفيرجيه. إعتقد هذان الكاتبان أن معالم الإنقسام السياسية تنبثق من مفهوم الديمقراطية بالمعنى الأميركي للكلمة، وهذا يعني أنه في كلّ مؤسسة ديمقراطية ينزع الرأي للإنقسام حسب الخيارات المطروحة، وهذه الإنقسامات تشكّل ما نسمّيه الـ clivages و يمكن لهذه الإنقسامات حسب تقاربها أو تباعدها أنّ تشكلّ سبباً لتحالفات و خلق عائلات سياسية أو لأزمات وتصادم.

2- التصنيف والأبعاد الإيديولوجية عند Arend Lijphart:

بعد أن درس عدّة تصنيفات أجراها عدد من المفكرين مثل MICHAEL TAYLOR و SARTORI و DODD وغيرهم خلص المفكّر الهولندي إلى إستخرج سبعة معالم إنقسام إيديولوجية.

أ-**البعد الإجتماعي الإقتصادي:** تنقسم الأحزاب نسبة لموقفها من هذا البعد. وهذا الإنقسام يتمحور حول عدّة نقاط : الملكية الخاصة أو العامة لوسائل الإنتاج، الإقتصاد الموجّه بدرجة كبيرة أم صغيرة، دعم أو معارضة إعادة توزيع الثروات، دعم و تقوية السياسات الإجتماعية للدولة أو تخفيفها.

ب – البعد الديني: يتمّ الإنقسام في المواقف السياسية تجاه الدين و الأفكار الدينية. صحيح أن هذا البعد لم يحافظ على كلّ قوته لأنه لم يعد هناك إيديولوجيات مرتبطة به. لكن الأحزاب الدينية والعلمانية ما زالت تتعارض حول نقاط مرتبطة بالأخلاق مثل الطلاق، الإجهاض، الولادة والتربية الجنسية.

ج – البعد الإتني الثقافي: لا يظهر هذا البعد كعامل أساسي في الإنقسامات الحزبية إلاّ في البلدان المتعددّة الإتنيات والثقافات.

د- البعد الريفي – المدني: الإختلافات بين المناطق الريفية و المدنية موجودة في كلّ البلدان و لكنّها لا تشكّل سبباً أو معياراً أساسياً في خلق أحزاب في منتظم الأحزاب.

هـ- البعد المرتبط بدعم النظام: يبرز هذا البعد في البلدان التي يوجد فيها أحزاب مهمّة تعارض النظام الديمقراطي أو تناضل لتغيير شكل الحكم بطريقة جدرية مثل الديغوليين في الجمهورية الرابعة.

و- بعد السياسة الخارجية: هذا البعد كان يحددّ موقف الأحزاب الشيوعية من الإتحاد السوفياتي قبل إنهياره ومن الصين.

ز- البعد المادّي والما بعد مادّي: أحزاب البيئة والحكم الذاتي Autogestion بعد السبعينات. يؤخذ على LIJPHART إغفاله البعد القومي.

3 – قاعدة معالم الإنقسام الأربعة الأساسية:

إبتدع هذه النظرية ستان روكان مستوحياً من مفهوم الثنائيات التضادية عند ديفيرجيه ومن نظرية أخرى تتحدّث عن دور الأحزاب في تجسيد الأزمات وحلّها في نفس الوقت في إطار جدلية الأزمة والدمج Conflit et intégration . كان هدفه الأساسي فهم كيفية تجلّي الأزمات في منتظم الأحزاب الذي يلعب دوراً أساسياً في المجتمع.

إستطاع روكان أن يشرح كيفية ولادة الأحزاب إنطلاقاً من معالم الإنقسام التي تخلقها أزمات وأحداث تاريخية تدخل المجتمع في أزمة مع نفسه وتجعله ينقسم ثنائياً وفقاً للمعالم التي أظهرتها مجريات الأمور، وهذه الأحداث هي عبارة عن الثورات التي عرفها العالم الغربي والتي خلّفت أزمات إنبثقت منها معايير كانت في أساس نشأة الأحزاب السياسية ومنتظم الأحزاب. الثورة الوطنية أنشأت إثنين من هذه المعالم الثنائية وهما المركز/ الأطراف/ centre périphérie وكنيسة / دولة Eglise / Etat .وخلقت الثورة الصناعية إثنين آخرين هما المجتمع الريفي/ المجتمع المدني الصناعي Rural / Urbain ومحور آخر هو المالكون وغير المالكين، العمّال. وقد أضاف روكان فيما بعد محوراً شبيهاً بثنائية ديفيرجيه شرقي/ غربي التي نشأت عن الثورة البولشيفية الأممية وإنبثقت عنها الأحزاب الشيوعية.

نلاحظ أن محاولة روكان التفسيرية أكثر شمولية من الناحية النظرية من كلّ المحاولات الأخرى المرتكزة إلى تعداد الأبعاد. إذا تعمّقنا بها نرى أن كلّ التضادّات الثنائية التي ذكرها ديفيرجيه و كلّ الأحزاب تدخل ضمن الإطارالنظري لمقياس معالم الإنقسام الأربعة. ولكن مساهمة روكان الفريدة تبقى في إبتداعه محور المركز/ الأطراف الذي يمكن توسيعه ليشمل الأبعاد الإتنية، اللغوية، العرقية، والإقليمية... وهو يسمح بإدخال كلّ هذه الأبعاد المعبّرة عن ظواهر تبدو متنوّعة ضمن إطار تفسيري نظري واحد وشمولي. كانت مساهمة روكان مهمّة لشرح نشأة الأحزاب من صلب الأزمات و لكنه لم يسعَ من خلال هذا الأمر لوضع تصنيف للأحزاب ضمن عائلات سياسية، ما فعله سهّل المهمّة لغيره من علماء السياسة. هذا ما فعله د.ل سيلر من خلال دمجه لمبدأ التضاد الماركسي مع مقياس روكان ومفهوم ديفيرجيه حول الإنقسام الطبيعي أمام الأحداث في مواجهات ثنائية.

من المعروف أن التناقضات الإجتماعية تخلق أزمات خطيرة وعميقة لا يمكن للمجتمع حلّها إلاّ من خلال طريقتين: الثورة و ذلك بالقضاء على التناقض جذرياً، أو بصهر و إحتواء (Intégration) هذه الأزمات التي تتحوّل إلى معالم إنقسام مؤسساتية نتعامل معها محاولين التخفيف من حدتها وآثارها. ورأى سيلر، مستوحياً من ديفيرجيه، أن كلّ محور أساسي لا بدّ من أن يخلق عائلتين من الأحزاب السياسية وفق الإنقسام الطبيعي الذي تحدثه المجابهات بين أناس مع و آخرين ضدّ. وهكذا ينطلق سيلر من محاور الإنقسام الأربعة لروكان ليحددّ 8 عائلات من الأحزاب يمكن إيجاد 7 منها في أوروبا: محور مالكين/ عمّال خلق أحزاباً بورجوازية و أحزاباً عمّالية محور المركز/الأطراف خلق الأحزاب المركزية الوطنية والأحزاب الإنفصالية المناطقية والفيدرالية، محور الكنيسة / الدولة خلق أحزاباً ديمقراطية مسيحية وأحزاباً ضد الإكليروس، محور مدني / ريفي خلق أحزاباً زراعية ريفية

والجانب الأخر من المحور لم يخلق عائلة مميّزة من الأحزاب. وقد أضاف سيلر إلى هذه اللائحة عائلة الأحزاب الشيوعية التي ولدت بعد ثورة 1917.

اصل الاحزاب السياسية رسم رقم 1

د.ل سيلر "الاحزاب السياسية ص 69

لم يحددّ سيلر مركز كلّ حزب على هذه الشبكة إرتكازاً إلى الإسم أو إلى الخطاب السياسي الذي يعتمده، إنما نسبة للمحور الذي إنبثق منه هذا الحزب و المحور الذي يعبّر عنه في الوقت الذي تمّ فيه التصنيف (أواخر السبعينات). ويحددّ هذا المحور من خلال دراسة البنية و الكتلة الناخبة و إنتماءات أعضاء هذه الكتلة الإجتماعية والمهنية والعلاقات التي يقيمها الحزب مع مجموعات المصالح. و هكذا نجد أن حركة الراديكاليين اليساريين .M.R.G صنّفت مع الأحزاب العمّالية وليس مع الأحزاب المعارضة لرجال الدّين و حركة الديغوليين تصنّف مع المركزيين/ وقد أظهرت بعض الدراسات التي جرت بعد تصنيف سيلر، كما أشار J.CHARLOT ، أن محاولة التصنيف هذه يمكن إعتمادها إلى حدّ كبير في أوروبا.

وذكر أن دراسة تمّت على 137 حزباً في 24 بلداً غربيّاً أظهرت أن 88 حزباً أيّ 64 ٪ مرتبطة بمعيار مالكين / عمّال، و30 ٪ حزباً أيّ 22 ٪ بمعيار مركز/ أطراف، وأقلّ من 13 أيّ 9.5٪ كنيسة / دولة و6 أحزاب أيّ4.5 ٪ بمعيار ريفي / مدني. تظهر هذه النسب تراجع حدّة النزاعات الإيديولوجية المرتبطة بالعامل الديني والتناقض بين الريف والمدينة الذي عرفه المجتمع بشكل حاد بعد إنتشار الثورة الصناعية. نلاحظ، بالمقابل، أن المجتمعات تقسم لمحاور إجتماعية ومهنية وطبقية حسب مصالحها وطبقاً لمحور مالكين / عمّال. أمّا محور مركز / أطراف فتزداد أهميّته لإرتباطه بالنزاعات الإثنية، الإقليمية وحقوق الأقليات و مسألة الثقافة والهويّة.

من المؤكّد أن هذه التصنيفات الذي أطلق عليها سيلر إسم Taxinomie مهمّ جداً و خاصة لدى إجراء دراسات مقارنة عميقة وعلمية. فالتصنيفات التي تعتمد على ثنائية اليمين واليسار أو التصنيف الماركسي حيث الأحزاب لا يمكن أن تكون سوى التعبير والتجسيد على المستوى السياسي للإنقسامات الطبقية هي تصنيفات آحادية البعد. أمّا تصنيف سيلر المرتكز إلى معايير روكان فهو متعددّ الأبعاد ويربط الأحزاب بمعايير مرتبطة بالبنى الفوقية دولة / كنيسة، مركز / أطراف، والبنى التحتية. ومن حسنات هذا النمط التصنيفي أنه يسمح لنا بالتنبؤ وأنه لم يفقد من قيمته حسب الزمان والمكان.

وُجّهت بعض الإنتقادات لهذا التصنيف كونه ثمرة أبحاث حول تجربة بلدان الغرب الصناعية التعددية ذات الثقافة المسيحية. لكن يبدو أن طاقته التجريدية النظرية جعلته قادراً على تفسير نشوء الأحزاب في الغرب وفي الدول في طور النمو. ولذلك نرى أن العالم السياسي جاندا الذي أجرى

دراسة على الأحزاب العالمية وأراد تصنيفها إيديولوجيا إختار 6 أبعاد كان بينها 5 يمكن ربطها مباشرة بمعالم الإنقسام التي إعتمدها روكان: البعد الإجتماعي الإقتصادي (معيار مالكون/ عمّال)، الدين (معيار الكنيسة/الدولة)، الإتنية والعرق (معيار مركز/أطراف) والتناقض بين المدينة والريف (معيار مدني/ريفي).

يدلّ تقاطع المحاور على إمكانية إعتماد تصنيف روكان في بلدان العالم الصناعي الحديث وبلدان العالم الثالث على حدّ سواء، ولكننا في هذه الحالة نكتشف تفاوتاً في أهمّية المحور المعتمد هنا أم هناك. محور مالكون/عمّال الذي يعتبر المعيار الأوّل في تصنيف الأحزاب في الدول الصناعية يفقد مركزه لصالح محور المركز/الأطراف في بلدان العالم في طور النمو. فقد بلغ عدد العيّنة العالمية للأحزاب التي إعتمدها جاندا 147 حزباً وذلك في الفترة الممتدّة بين 1957 و 1962. وقد أتت نتيجة تصنيفه على الشكل التالي: 122 حزباً أيّ 83 ٪ صُنّفت على أساس مناطقي و يمكن إضافة 45 حزباً، 31 ٪ صُنّفت على أساس الإتنية، اللغة أو العرق. وصنّف جاندا 129 حزباً (88 ٪) على أساس البعد الإجتماعي الإقتصادي، 101 حزب (69 ٪) على أساس التناقض مدني / ريفي ، و76 حزباً 52٪ على أساس البعد الديني.

الإنتقاد الآخر الذي وجهّه جان شارلو إلى تصنيف روكان هو إدخال المعيار الخامس كي يصنّف على أساسه الحزب الشيوعي ويميّزه عن الأحزاب العمّالية. ويقول شارلو أن هذا المعيار أضيف على نموذج تصنيفي موجود ولم تبرّر إضافته من الناحية السياسية، والسبب هو أن روكان سيلر لا يركزان على تفسير الظواهر السياسية بعوامل سياسية. ويضيف شارلو أن الأحزاب الشيوعية ذات النمط اللينيني تدّعي إرتكازها إلى إيديولوجية علمية، وتقوم على أساس العلاقات الزبائنية Clientélaire أمامياً و داخلياً مع النقابات والجمعيات. وكلّ هذه الميزات هي ذات طبيعة سياسية كونها مرتبطة بمفهوم شمولي للسلطة. ويعتقد شارلو أن جوهر الحزب الشيوعي، خاصة بعد الدراسات التي أجرتهاH.ARENDT و BERZNSKI حول مفهوم التوتاليتارية، كميزة لا يمكن للحزب أن يقوم بدونها ليس وضعه ونظامه كحزب عمّالي، إنما طموحه للإستيلاء والتمتّع بسلطة مطلقة.

إقترح CHARLOT ، مستوحياً غرامسكي، أن يربط الأحزاب الشيوعية بمعيار جديد إستنبطه لهذه الغاية وهو دولة / مجتمع مدني، وهو يضع تحت عنوان «دولة » الأحزاب التي تعتبر أنّ كلّ

شيء هو سياسي وأن على الدولة أن تبتلع أو تدير، بأقـلّ تقدير، المجتمع المدني، وأن علـى الحزب – الدولة أن يدير كلّ المجتمعات. تُوضَع الأحزاب الكلية اليمينية المتطرفة ضمن هذه الفئة مثل النازية والفاشية. ثم يضع تحت عنوان «مجتمع مدني» الأحزاب التي تدافع بشكل أو بآخر عن المجتمع المدني تجاه الدولة وتجاه السياسة ويمكن وضع الفوضويين الرافضين للدولة في أقصى هذه الفئة.

نعرف أن موريس ديفيرجيه أشار لهذا المعيار عندما ميّز بين الأحزاب المتخصصة Spécialisés والأحزاب الكلية التي يصف عقيدتها قائلاً أنها لا تقتصر على القطاع السياسي والإقتصادي فقط، لكنها تشكّل منتظماً فكرياً شاملاً لشرح العالم بطريقة حصرية. رفض بعض المفكرين معيار شارلو الجديد كونه يجمع في فئة واحدة الشيوعيين والنازيين والفاشيين دون تمييز. ويقول CHARLOT أنه بالإمكان تجاوز هذا الإشكال من خلال دمج عدة معايير وتصنيف الحزب على أساسها. ويعود إلى ديفيرجيه الذي جمع المعايير التالية علماني/ ديني، توجيهي/ ليبرالي، شرقي/ غربي ليصنّف الأحزاب في فرنسا على الشكل التالي: الشيوعيون هم شرقيون، توجيهيون وعلمانيون، الاشتراكيون هم غربيون توجيهيون وعلمانيون، أمّا الراديكاليون فهم غربيون، ليبراليون علمانيون.

إستبدل CHARLOT ثنائيات ديفيرجيه بتصنيف روكان – سيلر مستبعداً معيار مدني/ ريفي ومعتمداً معيار دولة / مجتمع مدني. وحاول إقامة تصنيف خاص به من خلال تراكم المعايير.وهكذا تصنّف الأحزاب الشيوعية في فئة الأحزاب المركزية، العلمانية، الشعبية، الكلية، الحزب النازي في فئة الأحزاب المركزية، العلمانية، البورجوازية، الكلية(أنظر الصورة الملحقة). يعتقد شارلو أن تمييز الأحزاب على هذا الشكل المرتكز إلى عدّة أبعاد يجنّبنا الوقوع في التبسيط المرتبط ببعد واحد حسب طريقة سيلره فحركة الراديكاليين اليساريين التي يصنّفها سيلر كحزب عمّالي مرتكزاً إلى تأسيسه و وضعه ساعة التصنيف يصنّفها شارلو حسب تعددية المعايير على أساس أنها مركزية، علمانية، شعبية ومتخصصة.

رسم رقم 2- عائلات الأحزاب مصنفة حسب معايير الإنقسام.

د.ل سيلر: " الأحزاب السياسية ".

معالم الإنقسام / البلد	مالكون برجواري	عمّال عامل	كنيسة دفاع عن قيم دينية	دولة علمانيون	مركز مركزيون	أطراف إستقلاليون	ريفي زراعيون خضر	مدني
ألمانيا	CDU CSU FDP	SPD			REP	SSV	GR	
بلجيكا	PRL VLD	PS SP	CVP PSC		FN	FDF VU VB	ECOLO AGALEV	
إسبانيا	PP	PSOE PCE				PA PNN HB EE CIU RAP SPP		
فرنسا	UDF RPR	PS PCF				RPR FN	V GE	
إنكلترا	CONS LIB	LABOUR			OUP DUP	SNP PC PSF SDLP		

لائحة شعارات الاحزاب المصنفة

• ألمانيا :

– Christlish - Demokratiche Union : CDU.

– Christlich – Soziale Union : CSU

–Free Demokratische Parter : FDP

-Die grunen : GR

–.Die Republikanen : REP

–.Sozial Demokratische parter : SPD

.Sydslesigok Vallgerforming : SSV

• إسبانيا :

Parti Popular : PP

.Partido Socialisto Obrero Espagnol : PSOE-

.Partido Communiste de Espagne : PCE-

.Euskadiko Ezkena : EE -

.Herri Batarnna : HB

. Partido Nationaliste Vasco : PNV-

. Convergencia I Union : CIU-.

.Partido Aragones Regionalista : PAR-

-Partido Andalunista : PA-

•إنكلترا :

.Conservative And Unionist Party : CONS

.Liberal Democratic Party – Labour : LIB

.Labour Party : Labour

.Official Unionist Party : OUP

.Democratic Unionist Party : DUP

.Scotisch National Party : SNP

.Provisional Sinn Fein : PSF

• بلجيكا :

–Christeligke Volkspartij : CVP

–Parti National Chretien : PSC

-Ecologistes : Ecolo

–Anders Gaanleven : Agalev

-Front Democratique des Francophones : FDF

–Vlaans Blcok : VB

-VOlksunie : VU

-Vlaans Liberaal Demokraten : VLD

–Parti Reformaleur : PRL

–Parti Socialiste : PS

-Socialische Partij : SP

-Front National : FN

• فرنسا :

.Union Partie Democratie Francaise : UDF

.Rassemblement Pour la Republique : RPR

.Parti Socialiste : PS

.Parti Communiste Francais : PLF

.Front National : FN

.Les Verts :V

.Generation Ecologie : GE

رسم رقم 3 ــ صورة نظرية لتصنيف عام للأحزاب السياسية.

تصنيف J. CHARLOT نقلاً عن د.ل سيلر. " الأحزاب السياسية ".

معالم الإنقسام	مركز / أطراف [1]	دولة / كنيسة [2]	عمّال / مالكون [3]	دولة/مجتمع مدني [4]•[19]
تصنيف بسيط	حزب مركزي + حزب أطراف -	حزب علماني+ حزب ديني -	حزب شعبي + حزب بورجوازي-	حزب كلّي + حزب متخصّص-
تصنيف مركّب				
الأحزاب الشيوعية	+	+	+	+
الأحزاب الإشتراكية	+	+	+	-
الأحزاب الفاشية	+	+	-	+
الأحزاب القومية الليبرالية	+	+	-	-
أحزاب اليسار الكلية الدينية	+	-	+	+
الأحزاب الدينية الشعبويةpopulistes	+	-	+	-
الأحزاب الدينية اليمينية الكلية	+	-	-	+
أحزاب الديمقراطية المسيحية	+	-	-	-
الأحزاب الشيوعية للتحرير الوطني	-	+	+	+
الإحزاب الإشتراكية للتحرير الوطني	-	+	+	-
الأحزاب الفاشية للتحرير الوطني	-	+	-	+
الأحزاب الليبرالية للتحرير الوطني	-	+	-	-

[1] بغية تبسيط عملية التصنيف وعلماً أنه لا يوجد عملياً أحزاب مدنية (Ubrains) وقليلا من الاحزاب الزراعية (Agraire) لم ندخل في شبكة التصنيف محور الإنقسام رقم 4 (ريفي / مدني). و لكن يمكن بالطبع توسيع الشبكة و جعلها تضمّ 32 نمطاً من الأحزاب بإضافة المحور المذكور أعلاه.

الأحزاب الدينية الكلية للتحرير الوطني	-	-	+	+
أحزاب دينية شعبوية للتحرير الوطني	-	-	+	-
أحزاب دينية كليّة يمينية للتحرير الوطني	-	-	-	+
أحزاب ديمقراطية مسيحية للتحرير الوطني	-	-	-	-

ثانياً: محور التنظيم:

شكّلت دراسة الأحزاب من الناحية الإيديولوجية، ولوقت طويل، الشغل الشاغل لدارسي الأفكار السياسية. وبقيت دراسة التنظيم مهملة حتى تبنّاها علم السياسة وتفرّد بها فسمحت له أن يتميّز عن العلوم الإجتماعية الأخرى وخاصة التاريخ والقانون. بدأت دراسة الأحزاب كتنظيمات مع ميشلز وأوستروغورسكي في بداية القرن العشرين، وتابعها ديفيرجيه في أواسط القرن نفسه ثم تناولها الكثيرون فيما بعد. و ذهب بعضهم، تحت تأثير المفاهيم الإقتصادية كالسوق، والعرض والطلب، لإعتبارها كمنشأة سياسية تسعى لزيادة الزبائن (الحزبيين والناخبين) ومضاعفة مبيعاتها الإنتاجية و ترويجها (الأفكار).

A ــ أهمية التنظيم:

قال ديفيرجيه « أن الأحزاب تحددّ بطبيعة تنظيمها أكثر ممّا تتحددّ ببرامجها وبطبقة المنتسبين إليها ». فالحزب، حسب رأيه، هو مجتمع ذات بنية خاصة كثيرة التعقيد، فأحزاب القرن الـ 20 هي كائنات معقّدة ومتمايزة بعكس ما كانت عليه الأحزاب سابقاً والتي كانت شبيهة بكائنات الخلية الواحدة. وإعتقد روبيرتو ميشلز بأن كلّ تنظيم يحمل في طيّاته نزعة إلى الأوليغارشية، لكنه شدّد على ضرورة التنظيم ظناً منه أن الديمقراطية لا يمكن تصوّرها بدون تنظيمات، وقد إعتبـــــــــــر «أن التنظيم هو سلاح الضعفاء ضد الأقوياء» وأن اي صراع لا يكتب له النجاح إذا لم يستجمع ويستجلب من خلال التنظيم جهد الأفراد وتضامن المعنيين به. ومن الواضح أن التنظيم يصبح ضرورياً كلما كانت العناصر المتصارعة ضعيفة، وهذا ما دفع العمال إلى تنظيم أنفسهم في النقابات والأحزاب منذ منتصف القرن 19 ليواجهوا أخصامهم الذين كانوا يرفضون حقّ العمال بتكوين قوة فاعلة في المجتمع.

تغيّرت الأحزاب كثيراً من الناحية التنظيمية حتى أن البعض لا يترددون بالكلام عن الحزب الآلة مثل الأميركيين، والبعض الآخر عن الجهاز Appareil مثل الشيوعيين، وعرفت هيكلية الأحزاب تطوّراً ثورياً جعلها تنتقل من إطار البنى التقليدية إلى البنى الحديثة. فبين 1890 و 1900 أبدلت الأحزاب الإشتراكية اللجان الضيّقة التي كانت تتمتّع بشيء من الإستقلالية بفروع شعبية منفتحة ومترابطة فيما بينها. وبين عامي 1925 و 1930 خلقت الأحزاب الشيوعية، مستوحية المبادىء التنظيمية الثورية للينين، بنية جديدة ترتكز على مجموعات المعامل الصغيرة التي يجمع بينها مبدأ المركزية الديمقراطية، ولكنها تبقى غير مرتبطة ومغلقة على بعضها البعض بسبب مبدأ الإتصال العامودي التراتبي. ويرى البعض أن هذا النمط من التنظيم ساهم في نجاح الشيوعية أكثر من فكرة الماركسية أو مستوى معيشة الطبقة العاملة. وفي نفس الوقت، خلقت الأحزاب الفاشية الميليشيات الخاصة وإعتمدت مثل الأحزاب الشيوعية، مبدأ المركزية العام بهدف تحصين الحزب ضد أيّ إنقسام أو إنشقاق.

يرى البعض أن تنظيم الأحزاب مرتبط بظروف ولادتها، و قال ديفيرجيه أن بنية الأحزاب تحمل دائماً بصمات نشأتها. وذهب المفكّر الإيطالي Angelo Passebianco إلى حدّ المطالبة بوضع نوع من الخريطة الجينية génome لكل تنظيم حزبي لكي ندرس و نفهم من خلالها التنظيمات الحزبية، ودعا لإقامة دراسة سوسيولوجية التنظيمات بالعودة إلى تاريخها. مثل هذه الدراسات تمكننا من فهم الكثير من أحزاب الجماهير إذا عرفنا ما كانت تتعرّض له من إضطهادات من قبل السلطة السياسية مثل الحزب الديمقراطي الإجتماعي منذ نشأته في ألمانيا، والأحزاب الشيوعية التي إضطّرت للعمل السرّي والإلتزام بالمبادىء التنظيمية التي وضعها لينين.

وميّز ديفيرجيه بين تنظيم الأحزاب ذات النشأة الخارجية (عن البرلمان) و الأحزاب ذات النشأة الداخلية. فالأولى هي أكثر مركزية لأنها تولد من القمّة، و تنشأ لجانها و فروعها المحلية بقرار من المركز. أمّا الثانية فتولد من القاعدة و تكوّن لجانها الشعبية المحليّة الأصل مؤسسة مركزية لتنسّق وتنّظم نشاطها، لكنها تحدّ من صلاحيات هذه المؤسسة حتى تحافظ اللجان المحليّة على نوع من الإستقلالية.

صحيح أن دراسة نشأة الأحزاب تلقي الأضواء على تنظيمها، إلاّ أن دراسة التنظيم المعقّد الذي تحوّل إلى آلة و جهاز أصبحت صعبة لأن هذا الأخير، كما يقول ديفيرجيه، يرتكز بشكل أساسي على

الممارسات اليومية غير المدوّنة و التي تدخل في إطار العرف أكثر منها في إطار التنظيم المنبثق من النظام الداخلي الذي لا يصف غالباً إلاّ الجزء اليسير في تنظيم الحزب. أضف إلى ذلك السرّية التامة التي تحيط بحياة الأحزاب. فمن الصعب جداً تلقي المعلومات التي لا يدركها تماماً إلاّ القادة والمناضلين القدامى. وهؤلاء لا يتمتّعون بالموضوعية حتى يتكلّموا بتجرّد عن مميّزات تنظيمهم السياسي. لذا يتوّجب على الباحث توّخي الحذر لدى دراسته التنظيمات الحزبية، وعدم الركون لما هو ظاهر ولما يصرّح له القادة الحزبيون.

يُعتَبَر التنظيم في أساس قوّة وسلطة ونمو الجماعات الحديثة، و هو يترجم ضمن تقسيمات تراتبية، جغرافية، وأفقية، وهو يؤمّن، بالرغم من الإنتقادات المرتبطة بالبيروقراطية والأجهزة التماسك، الإستمرارية و التكيّف حسب الظروف، ويرى المحللون أنه أحد أهمّ الموارد التي يمكن أن تمتلكها مجموعة سياسية و تستعملها كسلاح للسيطرة على السلطة.

ترتبط قوّة التنظيم بمدى التمايز بين بناه الداخلية، و طبيعة العناصر الأساسية، تكوين و إختصاص الأعضاء، الرقابة التراتبية للنشاطات ضعفها و قوّتها، و كيفية الترابط والإتصال. يُطلَق على كلّ هذه العوامل إسم بنية أو هيكلية الحزب التي ينضوي في إطارها الأفراد. والبنية هي مؤسسة كبرى، شاملة، على شيء قليل أو كثير من التعقيد، وتضمّ عدّة مجموعات صغرى ترتبط ببعضها وفق آليات محددّة. وهذه المجموعات تشكّل القاعدة.

يقلّل البعض من شأن الهيكلية و أهمّيتها في حياة الحزب، إلاّ أنها تشكّل إطاراً مهمّاً للأحزاب لأنها تكون مجال نشاطهم وتحركهم، وتفرض شكل تضامنهم وإتصالهم ببعضهم البعض، وتحدّد آليات إختيار القادة وسلطاتهم، وهي غالباً ما تفسّر قوّة و فعالية بعض الأحزاب وضعف بعضها الآخر.

B - بنية الأحزاب:

تتميّز بنية الأحزاب بالتنّوع. وتعني هذه التسمية أنماطاً إجتماعية مختلفة تماماً من حيث القاعدة أيّ العناصر الأساسية المكوّنة لها، تمفصلها العام، طبيعة الإنتماء والمؤسسات القيادية.

ظهر النمط الأوّل من البنى في القرن 19 وما زال قائماً حتى الأن على شكل الأحزاب المحافظة والليبرالية. يعتمد هذا النمط على اللجان المستقلّة نسبياً والغير مرتبطة بالمركز أحياناً، وهي لا تعمل

من خلال مؤسساتها لا على زيادة المنتسبين، ولا على تأطير الجماهير في بنى رديفة. ترتكز إلى هيكلية إدارية بدائية مركزّة بيد البرلمانيين، وهي ذات طابع فردي و منقسمة إلى فئات متفاوتة القوّة نسبة للزعيم البرلماني الذي تلتف حوله. الإنتساب لهذه الأحزاب مرتبط بالمنفعة الشخصية ذلك أن الهدف من تكوينها كان أصلاً تأمين إنتخاب البرلمانيين.

تشكّل الأحزاب الإشتراكية النمط التنظيمي الثاني. تسعى هذه الأحزاب لتأطير أكبر عدد ممكن من الجماهير مرتكزة إلى تنظيمها وعقيدتها. الإنتساب إليها منظّم والإشتراكات تؤمّن مالية الحزب وتقوم الفروع التي تضمّ مجموعات من المحازبين أكثر عدداً ممّا تضمّه اللجان في النمط الأول، تقوم بتثقيف المنتسبين وغيرهم سياسياً بالإضافة للعمل الإنتخابي الذي لا يشكّل أولوية بالنسبة إليها. عرفت هذه الأحزاب إنتساب أعداد كبيرة إليها ممّا إضطرّها لتعيين موظفين مداومين يهتمّون بالمنتسبين و بإستيفاء الرسوم وتسيير الأعمال اليومية. أدى هذا الأمر لتكوين طبقة بيروقراطية تنزع للسيطرة على السلطة داخل الحزب. وقد عمدت هذه الأحزاب، خلافاً للأولى، إلى تخفيف التوجّه الشخصي وذلك من خلال خلق الكثير من المؤسسات (مؤتمرات، لجان وطنية، مجالس إستشارية و أمانات سرّ) وإعتمدت مبدأ إنتخاب المسؤولين على مختلف المستويات.

يضمّ النمط البنيوي الثالث الأحزاب الشيوعية و الفاشية التي إعتمدت مبدأ المركزية الصارم الذي يتعارض مع اللامركزية النسبية للأحزاب الإشتراكية. أقامت هذه الأحزاب نظام علاقات عامودية يمنع الإتصال بين وحدات القاعدة ويحقّق الإنضباط التامّ. ترتكز الإدارة على الطرق الأوتوقراطية (تسمية المسؤولين من قبل القمّة – التعيين) ولا وجود لتأثير البرلمانيين داخل الحزب ذلك أن الصراعات الإنتخابية لا تهمّ هذه الأحزاب بقدر ما تهمّها الدعاية والنضال السريّ. وتختلف الأحزاب الشيوعية عن الفاشية بطبيعة عناصر قاعدة كلّ منهما : فهنا الميليشيات وهناك الخلايا، هنا النخب وهناك الجماهير، هنا النزعة إلى المساواة وهناك الأرستقراطية و التفاوت.

يضمّ النمط السوسيولوجي الرابع من الأحزاب أنواعاً كثيرة كالأحزاب المسيحية في أوروبا التي تحتلّ مركزاً وسيطاً بين الأحزاب الليبرالية والأحزاب الإشتراكية. ولا ننسى أحزاب العالم الثالث التي تتكوّن حول أشخاص أو عائلات وتحاول أن تعطي أشكال تجمّعاتها التقليدية من إثنية، دينية أم قبلية حلّة جديدة. إكلّ هذه البنى لها طبيعتها الخاصة وتتكوّن من عناصر أساسية ترتبط ببعضها وفق آليات معيّنة وتتميّز بنمط من العلاقات مع المركز.

1- البنية المباشرة والبنية غير المباشرة:

الحزب ذات البنية المباشرة هو حزب يتكوّن من أفراد إنتسبوا مباشرةً وشخصياً بعد توقيع طلب إنتساب إلى الحزب، وهم يدفعون رسوم إشتراك بشكل منتظم ويحضرون الإجتماعات في الفروع التي يتواجدون في محيطها. أما الحزب ذات البنية غير المباشرة فيتكوّن من النقابات والتعاونيات والمجموعات الثقافية التي إجتمعت لتكوين تنظيم مشترك.

لا يعرف هذا النمط الإنتساب المباشر للحزب وليس هناك من أعضاء حزبيين. هناك منتسبون إلى مجموعات وعناصر أساسية تشكّل حلقة الوصل بينهم وبين الحزب، فهم بالدرجة الأولى أعضاء في النقابات والتعاونيات التي هي بدورها أعضاء في الحزب. ويُعتَبَر الحزب الإشتراكي الفرنسي نموذجاً للحزب ذات البنية المباشرة، وحزب العمّال حتى سنة 1900 نموذجاً للحزب ذات البنية غير المباشرة،تحوّل هذا الحزب فيما بعد إلى نظام إنتساب مشترك: مباشر وغير مباشر. يقول ديفيرجيه أن الأحزاب المباشرة هي القاعدة والأحزاب الغير مباشرة تشكّل حالات شاذّة تكوّنت خلال ظروف سياسية معيّنة، ولعبت الإنشقاقات العقائدية والنظام الإنتخابي دوراً في تكوينها في أوروبا الغربية في وقت من الأوقات. وسواء كانت ذات بنية مباشرة أم لا، فالأحزاب هي وحدات كبيرة شاملة تتكوّن من وحدات أوّلية أو عناصر تشكلّ قاعدتها الأساسية.

2- العناصر الأساسية للتنظيم:

الحزب هو مجموعة وحدات أو عناصر أوّلية منضوية في مؤسسة جامعة لكنها منتشرة على كل أراضي الوطن. وهناك من يجعل من هذا الإنتشار شرطاً أساسياً لتكوين الحزب(Lapalombara). وعبارة وحدات أساسية مرتبطة بمبدأ التنظيم العامودي التراتبي، بينما مبدأ الحزب المباشر والغير مباشر مرتبط بفكرة التنظيم الأفقي. الوحدات الأساسية في كلّ حزب لها بنى مختلفة، وهي بمثابة الخلايا التي يتكوّن منها الجسم الحزبي والتي يجب أن نميّزها عن الأجهزة الملحقة بالحزب مثل- المؤسسات الشبابية أو النسائية. ولكل حزب نوع من الخلايا، وهناك4 أنواع من الخلايا: اللجنة، الفرع، الخلية، الميليشيا. وهذا التنوّع بأنماط الخلايا الأساسية للأحزاب يفسّر كون كلّ حزب ذات بنية مختلفة عن الأحزاب الأخرى.

أ- **اللجنة:** تعني هذه العبارة Caucus بالمفهوم الأنكلوساكسوني. تضمّ اللجنة عدداً صغيراً من الأعضاء ولا تسعى لزيادته، لذلك لا تقوم الأحزاب القائمة على اللجان بالدعاية وهي لا تعرف مبدأ الإنتساب وترتكز إلى مبدأ التعيين. فعاليتها لا تستند إلى العدد بل إلى النوعية و الفعالية، و هي تتكوّن من الوجهاء و الأعيان الذين إختيروا لنفوذهم. تعمل اللجنة في إطار جغرافي محدّد يتطابق غالباً مع الدائرة الإنتخابية. عمل اللجان موسمي يزداد مع فترة الإنتخابات ويتلاشى نسبياً بين الدورات الإنتخابية و هذا يوضح الهدف من نشأتها ونشأة الأحزاب التي ترتكز إليها. وهناك نوعان من اللجان: لجان الأعيان الذين يتمّ إختيارهم بسبب نفوذهم و إمكانية لعبهم دور المفاتيح الإنتخابية. ولجان التقنيين الذين يتمّ إختيارهم نسبة لخبرتهم و معرفتهم بآليات و خفايا العمليات الإنتخابية.

يعتقد ديفيرجيه أن اللجان تشكّل أساس البنى والنماذج التقليدية للتنظيمات الحزبية و هي تطوّرت مع نظام الإقتراع المشروط Censitaire. ولم يقض نظام الإقتراع العام على اللجان التي بقيت أساساً لتنظيم بعض الأحزاب في بعض البلدان ويعود السبب لكون هذه الأحزاب لا تريد لجمهور الناخبين أن يتدخلوا بشكل مباشر بالقرارات السياسية. تتخذ اللجان القرارات بواسطة العملاء الإنتخابيين. خفّت أهمّية هذه اللجان بعد نشأة وتطوّر الفرع Section . لكن بعض الأحزاب الإشتراكية أبقت على اللجان بعد أن طوّرت و كيّفت أسس عملها حسب معطيات العصر مثل حزب العمّال في بريطانيا. وما زالت الأحزاب الأميركية حتى الآن تعتمد على اللجان، و هي الآن تشهد تطوّراً إيجابياً لدورها بعكس ما تنبّأ به ديفيرجيه لجهة زوالها لمصلحة الفرع.

ب- **الفرع:** هو عنصر من العناصر الأساسية التي تتكوّن منها الأحزاب، وهو أكثر مركزية من اللجنة. الفرع جزء ملتصق بالكلّ ولا يمكن تصوّره بعيداً أم منفصلاً عن هذا الكلّ. يتميّز الفرع بالنزعة إلى الإتساع بعكس اللجنة وهو يهتمّ بالكمّية ويسعى وراء الإنتسابات ولكن دون إهمال النوعية. الإنتساب حرّ ولهذا تقوم الأحزاب المبنية على أساس الفروع بالدعاية لأنها تبغي إكتساب الجماهير بعكس أحزاب اللجان التي تهمّها النخب. والرغبة بالإلتصاق بالجماهير دفعت الفروع لتضييق إطارها الجغرافي وتأمين إستمرارية و إنتظام العمل والمداومة.

تختلف بنية الفرع عن بنية اللجنة نظراً لكثرة العدد. يتمّ تنظيم اللجنة على أساس شخصي يرتكز إلى شخصية الرئيس Boss. يُلاحَظ وجود المناصب الإدارية مثل نائب الرئيس وأمين الصندوق، ولكنها غالباً ما تكون شكلية. أمّا في الفرع، فالتراتبية واضحة وتوزيع العمل والأدوار واضح، فالرئيس و

السكرتير وأمين الصندوق يتمّ إختيارهم بطريقة الإنتخاب. الفرع، برأي ديفيرجيه، هو من إختراع الإشتراكيين و إستنباط هذا النمط من التنظيم كان طبيعياً ومنطقياً. فالأحزاب الإشتراكية إكتشفت بعد تأسيسها أن هذا النموذج البنيوي هو الأنسب والأوفق لجذب الجماهير وتأطيرها وتنشئتها و إختيار النخب الشعبية منها، وكما أضحت اللجنة وسيلة وأداة تعبير للبورجوازية السياسية أصبح الفرع أداة تعبير للجماهير.

ج – **الخلية:** هي العنصر الأساسي في تكوين الأحزاب الشيوعية. تختلف عن الفرع بنقطتين: الأولى أساس أو معيار التجمّع و الثانية عدد الأعضاء. تقوم اللجنة و الفرع على أساس جغرافي مهماً كبر أم صغر. أمّا الخلية فتتكوّن بدافع مهني، فهناك خلايا المصانع التي تتميّز بالتنظيم حسب المفهوم اللينيني: نقل العمل السياسي إلى حيث الإستغلال الرأسمالي وهناك أيضاً خلايا محلية.

الخلية الحقيقية هي خلية المشروع في مكان العمل، وهي لا تتكوّن من أعداد كبيرة بعكس الفرع، العدد المثالي يتراوح بين الـ 15 و الـ 20 عضواً. طبيعة الخلية و حجمها يسمحان بالسيطرة بشكل قوي على الأعضاء. فاللقاءات كثيرة، والإتصال مستمّر في مكان العمل ممّا يخلق نوعاً من التضامن الشديد والتعارف الرفاقي العميق، وكلمّا خفّ عدد الأعضاء كلمّا زادت الفعالية حسب الأدب.والعرف التنظيمي الشيوعي وذلك لجهة الإتصال والمراقبة وتمرير المعلومات، إلاّ أن التضامن المهني والإنشغال في مسائل العمل اليومي والتركيز على النضال المطلبي تخلق خطر الإبتعاد عن الأمور السياسية و المسائل الإيديولوجية. تصلح الخلية للعمل المحظور و السرّية و قد نشأت أولاً في المعامل الروسية و إحتفظ بها الحزب بعد الثورة، و قد فرض هذا النوع من التنظيم على كلّ الأحزاب الشيوعية سنة 1924. تلعب الخلايا دوراً مهماً في تكوين سياسة الحزب و تؤمّن تنفيذها و هي تشكّل مكاناً مثالياً لتكوين و تنشئة المناضلين.

د – **الميليشيا:** ذكرنا أن اللجنة تناسب العمل البرلماني الإنتخابي غير الإيديولوجي، والفرع والخلية يهتمّان بالتنشئة الجماهيرية والعمل الدعائي والتعبئة السياسية الإيديولوجية ولكنهما لا ينبذان العمل الإنتخابي الذي لا يُعتبَر من الأوّليات. أمّا الميليشيا فتنأى بالحزب أكثر فاكثر عن مفهوم العمل السياسي المرتكز إلى الأطر والمفاهيم الإنتخابية والبرلمانية.الميليشيا قادرة على القيام بما يقوم به الجيش، أعضاؤها ليسوا نظاميين لكنهم ملتزمون بالإجتماعات والتمارين.

بنية الميليشيا، والتراتبية الهرمية والتقسيمات تؤكّد على الطابع العسكري. لكن الميليشيا، حسب رأي دوفيرجيه، لا تكفي كعنصر أساسي للحزب، و الدليل هو أن الحزبين النازي و الفاشي أقاما في تنظيمهما فروعاً وخلايا. ويضيف دوفيرجيه أن الميليشيا هي إختراع فاشي، أمّا الخلية فهي إختراع شيوعي، ذلك أن العقيدة الفاشية تؤمن بالنخب والأقليات الفاعلة وضرورة سيطرتها،إرتكازاً إلى هذا المنطق، تبرز الحاجة إلى العنف كوسيلة للإستيلاء على السلطة. فالميليشيا هي بمثابة الذراع المسلّح للنخب وللطبقات البورجوازية الذي يبطش ويقف في وجه الجماهير كي يمنعها من الوصول للحكم. الميليشيا، كالخلية، بعيدة عن العمل الإنتخابي والبرلماني، لكنهما، رغم ذلك، يستعملان هذا الإطار للعمل السياسي في البداية ضمن خطة إستراتيجية تقضي بالإستيلاء على السلطة حسب الطقوس المتعارف عليها في المجتمع، ومن ثم إستعمال هذه السلطة نفسها لتدمير قواعد البرلمانية. فالإثنتان لا تؤمنان أصلاً بمفهوم البرلمانية.

3 – الترابط العام Articulation générale:

تلعب طبيعة الوحدات الأساسية التي درسناها دوراً مهمّاً في تنظيم و قوّة و تطوّر الأحزاب وحياتها ككل. لكن هذا الدور مرتبط بما سمّاه دوفيرجيه الترابط العام أيّ كيفية تواصل و إتصال هذه الوحدات الأساسية.

ليست هذه المسألة محض تقنية وبالتالي ثانوية. الحقيقة هي أنها أساسية وذات طابع سياسي، فترتيب وتنظيم العلاقات داخل الأحزاب، وترابط الفروع والخلايا يؤثران على عمل المناضلين ووحدة الحزب العقائدية، ونشاطه، ومبادىء تحركه ومدى إلتزامه بالمبادىء الديمقراطية في الداخل.

غالباً ما يكون هذا الترابط بين الوحدات الأساسية منقولاً عن التقسيمات الإدارية في الدولة، وهكذا يأخذ التراتبية الحزبية شكل هرم يأخذ طابع التنظيم الإداري الرسمي، ولكن ما يهمّ هو معرفة ما إذا كان الترابط قوياً أم ضعيفاً. ضعف الترابط ينعكس على التنظيم ككلّ ويظهر الحزب وكأنه تجمع لجان بدون تناسق تجمع بينها روابط غامضة، غير محددّة ومتغيّرة سببها منافسات ضيّقة وصراع شخصيات وتيّارات. يتميّز الكثير من الأحزاب المحافظة بهذا الضعف ولكن على درجات مثل الأحزاب الأميركية. لا تسمح هذه الأحزاب للقاعدة و اللجان الأساسية بأن تتمثّل بقدر أهمّيتها في مختلف المستويات.

ينتظم الترابط القوي طبقاً لقواعد صارمة تسمح لكل وحدة أساسية في الحزب أن تلعب دورها في حياة هذا الأخير. تنتخب اللجان المحلية مندوبيها سنوياً، يكون هؤلاء مع مستشاري المناطق والنواب الجمعية العامة في المنطقة، تنتخب هذه الأخيرة لجنة تدير شؤون فروع المنطقة.ينضم مندوبون من المناطق إلى المؤتمر الوطني الذي ينتخب اللجنة الوطنية التي تدير شؤون الحزب.

تستطيع هذه اللجنة أن تنشىء مجلساً عاماً يضمّ رؤساء لجان المناطق، إضافة إلى مندوب آخر من كل منطقة. تُكلَّف أحياناً هذه المؤسسة بالقيام بدور وسيط بين المؤتمر العام الوطني واللجنة الوطنية، ويرتكز دورها حول الإتصالات والإستشارات المستمرّة التي تجريها على صعيد الوحدات الأساسية المحلية و المناطقية. (نموذج الأحزاب الإشتراكية).

إتجاه الروابط مهمّ بقدر أهمية قوة أو ضعف الترابط نفسه. هناك نوعان من الترابط: الترابط الأفقي وهو إتصال وتواصل بين وحدتين متساويتين، فرع مع فرع، لجنة مع لجنة. وتبلغ الإتصالات الأفقية ذروتها في الأحزاب ذات الترابط الضعيف، وهي تقوم على مستوى القاعدة والقيادة. أمّا الترابط العامودي فهو عبارة عن إتصال بين وحدتين من الحزب تتبع واحدة منها الأخرى: فرع محلي تابع للجنة دائرة محلية و هذه الأخيرة ترتبط بالإتحاد المناطقي. تتصل الخلايا بين بعضها في إطار المؤتمرات العامة بواسطة المندوبين. إنها إتصالات غير مباشرة و غالباً ما تتمّ بواسطة القمّة.

الحزب الذي يعتمد الإرتباط العامودي يحافظ على هذا النمط في كلّ المستويات ممّا يؤدّي إلى خلق بنى منفصلة حيث لا يمكن للوحدات المماثلة أن تتواصل مع بعضها. ساد الإعتقاد أن الترابط العامودي هو من إختراع الشيوعيين. الواقع أن هذا النمط من التنظيم التراتبي ليس جديداً، لكن الشيوعيين طبقّوه بطريقة كاملة وصارمة، ولذا أصبح هذا الحزب النموذج الصارخ للترابط العامودي.

يُعتَبر الترابط العامودي صمّام أمان يمنع تكوين الإنشقاقات ونشوء الفئات المعارضة أو التيارات داخل الحزب. وفي حال حصول إنشقاقات على مستوى معين تبقى محصورة ولا يمكنها أن تمتدّ وتنتقل عن طريق الإتصال الأفقي. ولا يمكن أن تصل إلى الوحدات الأخرى المماثلة بل إلى الوحدة الأعلى بواسطة المندوب لدى السلطة التراتبية و هنا تحلّ الأمور بسهولة أكثر، ويؤمّن هذا الترابط فصلاً محكماً بين الأجهزة ويسهل العمل السرّي في حال حصول أزمات وملاحقات مما يجعل تدخّل الشرطة محدود النطاق. ويعتبر من يدافع عن هذه الآلية أنها تضمن للحزب وحدته وتماسكه.

الترابط العامودي ليس حكراً على الأحزاب الشيوعية، فقد إعتمدته الأحزاب الفاشية والنازية. ويبدو أن كلّ الأحزاب وخاصة الأحزاب ذات الترابط القوي تتزع لإعتماد الترابط العامودي. قد يبدو الحزب مع مبدأ الترابط القوي وكأنه مجموعة منظّمة من عدّة وحدات أساسية تلعب كلّ واحدة دورها حسب أهمّيتها في سياسة الحزب وذلك دون أي خطر وقوع تيارات أو قيام منافسات شخصية. لكن الواقع أن هذا المبدأ، وخاصة في البلدان التي تعتمد حرية الإعلام، لا يمنع قيام منافسات بين شخصيات وتيارات على صعيد مناطقي أو حتى وطني. ولكن حصول مثل هذا الأمر مستحيل إذا لم يجد البعد والعمق الإستراتيجي له في الوحدات الأساسية نفسها حيث تضطّر الشخصيات التي تبرز على الصعيد الوطني إلى البحث عن الدعم عند المنتسبين على مستوى القاعدة. وهكذا يحصل الأمر الذي حاولت آلية الترابط العامودي تجنّبه أيّ تزايد الإنشقاقات عن الطريق الأفقي، وتنتقل عدوى التيارات والمنافسات بشكل عامودي ولكن من الأعلى إلى الأسفل.

تجدر الإشارة إلى أن الربط الآلي بين الترابط القوي والبنية الديمقراطية غير صحيح، فمن المؤكّد أن الترابط الضعيف الذي يميّز الأحزاب المحافظة ليس ديمقراطياً. فالتنظيم في هذه الأحزاب يرتكز على فكرة تجاوز آراء المنتسبين والقاعدة وحصر السلطة بيد القيادات ذات الطبيعة الأوليغارشية. لكن العكس ليس صحيحاً، أيّ أن التنظيم الصارم لا يعني الديمقراطية فالحزب لا يُعتَبر ديمقراطياً حسب المفهوم السياسي إلاّ عندما يتمّ إنتخاب المسؤولين فيه على مختلف المستويات كما يحصل في بعض الأحزاب الإشتراكية وحتى هذه الأخيرة تفقد من ميزتها الديمقراطية عندما تلجأ إلى التعيين.

آلية تعيين القياديين في الأحزاب الشيوعية ذات الترابط القوي تؤدّي إلى خلق أوليغارشية واقعية. يتحوّل الترابط القوي مع هذه الآلية إلى عنصر أساسي في تكوين هذه الأوليغارشية ووسيلة فعلية لتقوية سلطة القياديين على الأعضاء، وهذا ينفي حسب المحللين السياسيين، الطابع الديمقراطي.

حاول ديفيرجيه شرح الأسباب التي تؤدّي إلى إعتماد الترابط العامودي أو الأفقي فذكر بالفوارق على صعيدي الثقافة و الطباع الوطني، لكنه أشار بالدرجة الأولى إلى دور الأنظمة الإنتخابية:

- نظام اللائحة في الدائرة الكبرى يلزم اللجان و الفروع على إقامة صلات متينة و صلبة داخل الدائرة الإنتخابية الواحدة للتنسيق و الإتفاق على اللوائح.

- النظام الإنتخابي الفردي في دائرة ضيّقة يحول المجموعات المحلية إلى كيانات مستقلّة بحدّ ذاتها، وهذا ما يضعف الترابط.
- إذا إعتمدت اللائحة في نظام تمثيلي نسبي حيث يمنع الشطب و يحترم النظام المفروض من الجميع تكون الحاجة إلى الترابط قوية.
- مع أو بدون النظام النسبي، فالإقتراع حسب اللائحة يعزّز إقامة ترابط يتجاوز الحدود المحلية ويخفّف من تأثير الشخصيات ويزيد تأثير الأفكار ويقدّم البرامج على الخلافات الشخصية وهذا ما يؤسس لتنظيم حزبي على صعيد الوطن. ويقول ديفيرجيه أن دراسته ومراقبته لحياة الأحزاب وتاريخها في أوروبا الغربية جعلته يكتشف كلّ هذا ويستنتج أن هناك عاملاً آخر لشرح سبب قوة وضعف الترابط وهو طبيعة الوحدات الأساسية التي تتكوّن منها الأحزاب: الأحزاب التي تقوم على اللجان تعتمد الترابط الضعيف، الأحزاب ذات الفروع تعتمد الترابط القوي، أمّا الأحزاب التي تُبنى على الخلايا والميليشيات فتعتمد الترابط القوي جدّاً.

يتماشى الترابط القوي مع الهيكلية والبنية المعقّدة complexe بينما يتوافق الترابط الضعيف مع إتصالات الهيكلية البسيطة. تؤدّي الرغبة بتأمين إتصالات واضحة ودقيقة بين مختلف الوحدات الأساسية في الحزب إلى زيادة أجهزة الحزب وتطوير أدوارها وتوزيع المهام فيما بينها. وهكذا تتحوّل السلطة الصغيرة الجنينية الضعيفة التنظيم إلى جهاز دولة بكل معنى الكلمة مع مبدأ فصل السلطات. ويشتدّ التعقيد خاصة عند الأحزاب ذات الترابط القوي لأنها تنزع لتأطير الجماهير الكبيرة العدد أكثر من الأحزاب ذات الترابط الضعيف وهذا ما يجعل من الأولى أحزاباً جماهيرية ومن الثانية أحزاب كوادر.

4 – المركزية واللامركزية:

يتمّ الربط غالباً وبطريقة آلية بين الإتصال العامودي والمركزية والإتصال الأفقي واللامركزية. الواقع أن لهذه المفاهيم محاور إلتقاء إلاّ أن مفهوم الترابط يرتكز إلى أسس مختلفة تحدد كيفية قيام وإتجاه الروابط التي تجمع بين العناصر الأساسية التي يتكوّن منها الحزب. أمّا المركزية واللامركزية فمرتبطان بتوزيع السلطات بين مستويات القيادة. و لئن صحّت المعادلة بعض الشيء فلا يمكن أن تكون مطلقة. يمكننا أن نلاحظ مثلاً سيطرة الإتصالات العامودية في الحزب الإشتراكي الفرنسي بالرغم من وجود اللامركزية الواسعة جدّاً في صفوفه، بالمقابل نلاحظ مركزية الحزب المحافظ الإنكليزي بالرغم من حصول ترابط ضعيف.

بعد هذا التوضيح، حول المفاهيم يمكن القول أن المركزية تتلخصّ، كما هو معروف، بهيمنة المركز على الأطراف وإستئثاره بكلّ القرارات ووجوب عودة العناصر الأساسية إليه في شأن كلّ شاردة وواردة. أمّا اللامركزية فإنها تعني نوعاً من الإستقلالية بالتحرّك وإتخاذ القرارات من قبل الهيئات المحلية التي تبقى رغم ذلك مرتبطة بالمركز. وتبرز اللامركزية من خلال أوجه مختلفة: محلية، إيديولوجية، إجتماعية، وإتحادية.

أ – اللامركزية المحلية

تتوافق اللامركزية المحلية مع المفهوم العام للامركزية، كما ذكرنا، وهي تترجم بكون القياديين المحليين ينبثقون من القاعدة ويملكون سلطات واسعة و يأخذون القرارات بأنفسهم ولا يتمتّع المركز بنفوذ مطلق عليهم. وتتطابق هذه اللامركزية أحياناً مع الترابط الضعيف و أحياناً أخرى مع الترابط القوي. وقد يكون لها تأثير كبير على سياسة الحزب. حسنات اللامركزية كثيرة ومعروفة إلاّ أنها تظهر بعض الأوجه السلبية ومنها خلق وتغذية النزعة إلى التقوقع، والضياع في الزواريب المحلية العديدة والمتناقضة أحياناً. الإهتمامات والمصالح المحلية تبعد الحزب بفعل سياسة وحدانه الأساسية عن وضع خطة سياسية عامة و برنامج يتميّز بالشمولية و النظرة الإستراتيجية اللذين يلزمان الجميع من القمةإلى القاعدة.

ب – **اللامركزية الإيديولوجية:** تختلف بالطبع عن اللامركزية الإدارية المحلية وهي تقضي بالإقرار بشيء من الإستقلالية لبعض التيّارات أو الميول داخل الحزب وذلك بتأمين تمثيلها وإعطائها مراكز وحصص في اللجان القيادية العامة أو الإعتراف بتنظيمها و بوجودها بشكل أو بأخر. عرف

الحزب الإشتراكي الفرنسي هذا النوع من اللامركزية و ظلّ حتى العام 1945 يخصصّ مراكز مسؤلية بالتساوي لمختلف التيارات داخل صفوفه. بالرغم من إلغاء هذا الحقّ من النصوص، إلاّ أنه ما زال معمولاً به عملياً كنوع من العرف أو الأمر الواقع. كلّ الأحزاب الإشتراكية تعرف هذا النوع من اللامركزية الإيديولوجية. و قد عرّفها الحزب الشيوعي الروسي بدوره سنة 1936، فقبل الإستيلاء على السلطة كان الحزب أثناء فترة السرية منقسماً إلى عدة تيارات، أقواها تيار البولشفيك الذي كان يمثّل الأكثرية و تيار المانشفيك الذي كان يمثل الأقلية، و من المعروف أن الصراع إنتهى لصالح التيار الأكثري.

كثيراً ما يساعد تنوّع البنى والتنظيمات الرديفة (الشبيبة، النقابات) التابعة للحزب على خلق هذا النوع من اللامركزية. ويحصل هذا الأمر بشكل خاص مع الشباب بفعل مقولة صراع الأجيال ممّا يؤدّي إلى الإنشقاق. تمثّل اللامركزية الإيديولوجية بعض الحسنات: تأمين روح التفاهم والمناقشة، قبول الأخر و تغليب أجواء الحوار و الحرية و خاصة بشأن القضايا العامة. وأخيراً يمكن القول أن الترابط القوي والمركزية مجتمعين هدفهما الحدّ و ربما القضاء على اللامركزية الإيديولوجية في بعض الأحزاب التي سرعان ما تقضي على التيارات المنشقة بعزلها أو بإقصائها لأنّ إيديولوجيتها الكلية لا تحمل التأويل.

ب – **اللامركزية الإجتماعية:** نجد هذه اللامركزية عند الأحزاب ذات البنية غير المباشرة (النقابات) وهي تقضي بتنظيم كلّ فئة مهنية بشكل مستقل داخل الحزب: المهن الحرّة، المزارعون. تُعطى هذه المجموعات سلطات مهمّة. يشبه هذا الوجه من اللامركزية الوجه المحلي لجهة تركيز الإثنين على منافع فئوية: إجتماعية حسب المهنة ومحلية حسب الإنتماء الجغرافي الذي غالباً ما يندثر أمام الإنتماء المهني في بعض المجتمعات. من حسناتها أنها تحترم مبدأ الإختصاص وتوزيع العمل، إلاّ أنها ترتكز على المشاكل الإقتصادية والمهنية وتطرحها بشكل حاد، لكنها لا تساهم بحلّها. تخلق هذه اللامركزية إنقسامات فئوية داخل الأحزاب، تماماً كما تفعل اللامركزية الإيديولوجية لأسباب أخرى.

ج – **اللامركزية الإتحادية:** هي اللامركزية المتواجدة في الدول الفيدرالية التي تظهر في بنية الأحزاب.

يبقى أن نتكلّم عن المركزية الديمقراطية وهي تعبير إبتدعه الشيوعيون بإضافة صفة الديمقراطية على المركزية وذلك لتخفيف الوقع السيء لها. الديمقراطية المركزية هي مجموعة من المبادىء تحكم مسار وعمل الحزب ذات النمط اللينيني. وقد فرض إعتماد هذه المبادىء على الأحزاب الشيوعية حتى يتمّ قبولها ضمن مؤسسة الأممية الشيوعية. يُعتَبر مبدأ المركزية الديمقراطية من المبادىء التنظيمية الأساسية للأحزاب الشيوعية مع مبدأ الخلايا. وقد تكلّمت المادة 15 في نظام الحزب الشيوعي الفرنسي عن هذه المبادىء التي توثر على التماسك الإيديولوجي والسياسي للحزب. وتشير المادة إلى أن هذا التماسك يرتكز إلى مبدأ الوحدة والنظام، ويمنع تكوين التيارات، وتقضي بالإنتقاد الذاتي داخل الحزب وتقول بفرض قرارات الدوائر العليا على الدوائر الدنيا.

يميّز ديفيرجيه بين نوعين من هذه المركزية: المركزية الأتوقراطية حيث تأتي القرارات من الأعلى ويشرف على تطبيقها مسؤولون يمثّلون المركز و يعيّنون من قبله. والمركزية الديمقراطية المقصود منها حسب ديفيرجيه إبقاء الإتصال مع القاعدة. وقد إعتمد الشيوعيون الكثير من الإجراءات لجعلها اكثر مرونة من خلال التطبيق الذي يهدف إلى الأمور التالية:

- النقاش داخل خلايا القاعدة و نقل المعلومات الدقيقة للمركز كي يتمكّن هذا الأخير من إتخاذ القرارات الصائبة.
- تامين تطبيق القرارات على كافة المستويات و لكن عن طريق التفهّم أيّ مع إقتناع القاعدة.

وهكذا تتأمن المركزية من خلال القرارات التي يتخذها المركز، و تتأمّن الديمقراطية لكون هذه القرارات قد إتخذت بناء على توصيات رفعت من القاعدة و تطبّق بموافقة القاعدة و تقع مسؤولية التطبيق على المسؤولين المحليين الذين هم مسؤولون أمام المركز و يلعبون دور الوسيط بينه و بين القاعدة وتفترض المركزية الديمقراطية، حسب المفهوم الشيوعي، أن تتمّ المناقشات على صعيد القاعدة بحرية قبل إتخاذ القرار ثم إعلام المركز. لا يحدّ من حرية المناقشات إلاّ مبادىء الحزب الأساسية ونظمه ومبادىء الماركسية اللينينية.

في النهاية يمكن ربط المركزية واللامركزية بعدّة أسباب منها توافق النظام المعتمد مع برنامج الحزب وعقيدته ونظرته إلى فعالية العمل السياسي لتحقيق أهدافه. وتؤثر النشأة على تنظيم الحزب. فالأحزاب ذات النشأة الداخلية تنزع إلى اللامركزية والأخرى ذات النشأة الخارجية تنزع للمركزية

لأنها كوّنت من المركز وتلعب طريقة التمويل دوراً هاماً إذ تميل الأحزاب التي يموّل مركزها الفروع للسيطرة على الفروع. والنظام الإنتخابي يعزّز المركزية أو يضعفها لكنه لا يخلقها:

- الإقتراع الأكثري و الدائرة الفردية يقويان اللامركزية.
- الإقتراع النسبي على صعيد الوطن يؤدّي إلى المركزية.

C -التنظيم كمعيار للتصنيف:

يعتبر بعض علماء السياسة أن الحزب هو تنظيم فعّال للنضال والعمل في سبيل الإستيلاء على السلطة، وهو من الوسائل التي تعتمدها السياسة والسياسيون إلى جانب الوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف.

وقد إهتمّ بلوندیل بمسألة تنظيم الأحزاب ودرس الأجهزة الحزبية، ليس بهدف تصنيفها، كما فعل ديفيرجيه وغيره، ولكن ليدرس ميزات التنظيم أيّ الشروط التي تجعل من الحزب تنظيماً جيداً قادراً للوصول إلى السلطة. و قد لخصّها بلوندیل بـــ 4:

- الحجم أيّ العدد ويُعتبَر العدد القليل شكلاً من أشكال الفشل. ويجدر التمييز بين عدد المنتسبين والمناضلين والناخبين فإنحسار الفئة الأولى يؤدّي مع الوقت لإنحسار الثانية. يشكلّ العدد الكبير أحياناً حلاً لكثير من المشاكل مثل المالية.
- الوحدة والمقصود هنا هو التماسك و القدرة على مجابهة الأخرين بشكل تكتّل متراص شديد التضامن. ولا تعني الوحدة توحيد الرأي بشكل حصري،فقد تشكلّ التيارات و النزاعات أمراً مفيداً داخل الوحدة (الحزب الإشتراكي الفرنسي، الديمقراطية المسيحية في إيطاليا).
- الديناميكية و هذا يعني إلتزام الحزبيين بالعمل الحزبي وإندفاعهم وحماسهم له.
- التجاوب: فهم التغييرات التي تحصل على صعيد القاعدة وخاصة الإنتخابية وتلقي الرسائل التي تُوجه إلى الحزب. على هذا الأخير التوفيق بين متطلّبات القاعدة المناضلة ومتطلّبات الناخبين التي تكون متناقضة مع الأولى.

من الملاحظ أن الشروط الأولى تخصّ كل الأنماط التنظيمية والأخير هو للأحزاب بشكل حصري. إجتماع هذه الشروط ضروري لنجاح التنظيم وأيّ شرط بمفرده غير كاف. مسألة التنظيم ضرورية لتأمين فعالية ونجاح أهداف الحزب. ذلك أن الفعالية تستلزم النظام الصارم والقرارات التسلطية وأحكام السيطرة على كلّ أجهزة الحزب وهذا يتناقض مع مبادىء الديموقراطية.

أثار جان شارلو هذه المسألة في الفصل الذي كتبه حول الأحزاب في مجموعة Traité des sciences politiques إرتكز شارلو إلى دراسة الأميركي WILLIAM WRIGHT الذي أراد أن يصنف

الأحزاب نسبة لتنظيمها و ذلك حسب منطقين: المنطق الأوّل، وهو الديموقراطية الداخلية، والمنطق الثاني، هو العقلانية والفعالية. فإذا كانت الفعالية هي الغاية التي يسعى إليها الحزب فهذا يستدعي تكييف البنى والتنظيم حسب مقتضيات هذه الغاية، وهذا يعني قيام تنظيم محترفين في خدمة هذه الغاية. أمّا النزعة للتنظيم الديمقراطي فتقود لنمط تنظيمي للهواة. يعطي الحزب الفعّال العقلاني الأولوية في طريقة عمله للبرلمانيين ويترك لهم فسحة حرية، واضعاً كلّ قطاعات الحزب الأخرى في خدمتهم. وينزع هذا التنظيم لإعتبار مشاركة المنتسبين معطلة لحسن سير العمل ولا يعير إهتماماً لا للتخطيط السياسي ولا للبرامج. أمّا الحزب الديمقراطي فيعطي الأهمّية للوضع السياسي ويضع كلّ أجهزته لهذه الغاية ويراقب مجموعة البرلمانيين ويشجّع المنتسبين على المشاركة ويفتخر بذلك.

يقول شارلو،أن الأحزاب تقع دائماً في حالة من الحيرة بين التنظيم الذي يحترم أسس الديمقراطية والتنظيم الفعّال، ومن الصراع بين الديمقراطية والنظام بين تمثيل المحازبين أو توجيه إدارتهم وبين السلطة للحزبيين أم عليهم. حاول هذا الكاتب خلق تصنيف يرتكز إلى التناقض بين المنطقين ووضع النموذجين المتعاكسين على طرفي خطّ إتصالي continuum يبدأ بالحزب الديمقراطي من الطرف الأوّل للخطّ و ينتهي عند الحزب الفعّال في الطرف الآخر.

الحزب الديمقراطي هو Ideal type:

1 – الحزب النادي: الذي حددّه JAMES WILSON ووضعه بمقابل الحزب الآلة الأميركي القديم وهو بنية تنظيمية للهواة الذين يجتمعون بفضل برنامج موضوع، وهو حركة عابرة.

2 – الحزب الجماهيري كما حدّده ديفيرجيه، ويتميّز بالمركزية والمشاركة القوية.

3 – حزب المجنّدين Parti de conscription : وهو تنظيم ينشأ لهدف معيّن يشبه التنظيمات الإنتخابية التي تنشأ بمناسبة إجراء إستفتاءات الرأي و الإنتخابات الرئاسية.

4 – حزب الطليعة: avant garde يتحدّد فيه الإتجاه من الأعلى. يؤمّن الناشطون الدفاع عن خط الحزب و يكرّسون أنفسهم للقضية. النمط اللينيني.

5 – حزب اللجان: وهو حزب تحييه أوليغارشيات تتحكم بالمبادرة و التنفيذ في نظام لامركزي كلياً وهو قريب من الحزب الستراتارشي(مستويات النفوذ) حيث نرى أن مفهوم الحزب غير محدّد وبنيته مرنة وترابطه ضعيف. يتكيّف هذا الحزب مع كلّ المواقف. السلطة فيه موزّعة على مختلف طبقات التنظيم وهي تؤخذ أحياناً حسب الطلب طبقاً لقدرة كلّ مستوى أو طبقة من طبقات التنظيم.

6 – حزب الكوادر: وهو النموذج الذي إبتدعه ديفيرجيه و الذي يقوده الأعيان وهو غير مركزي.

7 – حزب الزبائن: clientéliste وهو نموذج للآلة الأميركية أيّام الإنتخابات في المدن وذلك في بداية القرن الـ 20 يقابله اليوم مفهوم الحزب الجماهيري الزبائني الحديث clientéliste de masse.

يتعاكس هذان النموذجان من الأحزاب المتواجدان على طرفي نقيض على كلّ الإتجاهات: بنية، طريقة عمل، وظائف. ووظائف الحزب الديمقراطي كثيرة: إيديولوجية إنتخابية وحكومية. تشكّل الإيديولوجيا الهدف الأوّل وبالتالي الإهتمام بالتنشئة السياسية وتثقيف المنتسبين إيديولوجياً. أمّا وظائف الحزب الفعّال فكلّها مرتبطة بالوظيفة الإنتخابية، ووظائفه محدودة. يتمّ التركيز على الناخبين وجذبهم لأسباب مصلحية ولعلّ هذا التصنيف لوليم رايت يشبه تصنيف ديفيرجيه للأحزاب بين أحزاب جماهيرية وأحزاب كوادر إرتكازاً إلى البنية والتنظيم.

1– تصنيف ديفيرجيه:

أ – **أحزاب الكوادر**: إنها تنظيمات ذات بنية ضعيفة وتترك حيّزاً من الحرية للناخبين ولمجموعة البرلمانيين الذين يسيطرون على الحزب كون الهدف من التنظيم إيصال أكبر عدد ممكن من النواب إلى السلطة. تقوم ماليته على التبرّعات ولا يهتمّ بتأطير الجماهير و يتميّز بترابط ضعيف غير محدّد الإتجاه (أفقي / عامودي) وبلا مركزية واضحة. محور التنظيم هو الأعيان الذين يكوّنون القيادة ذات النفوذ الشخصي الذي يشكلّ عامل الثقة السياسي والإنتخابي فهؤلاء هم العامود الفقري للتنظيم الحزبي، ولذلك لا يمكن الكلام عن إدارة حزبية بالمعنى التنظيمي وعن مناضلين. تظهر هذه الأحزاب حساسية بالغة تجاه الإيديولوجيا التي تشكّل أساس التنظيمات الحزبية الجماهيرية، وهي تشكّل تاريخياً أوّل شكل مؤسساتي لمشروع الحزب.

ب – **أحزاب الجماهير**: يرتكز تنظيم هذه الأحزاب و نشاطها على المنتسبين و المناضلين و هي منظمة بطريقة مركزية، تراتبية محكمة، ترابطها قوي ونمط العلاقات عامودي. يتكوّن عندها جهاز إداري كبير ودائم قوامه البيروقراطيين الذين ينظمّون الأعداد الهائلة من المنتسبين. تحرص القيادة على مشاركة هؤلاء بالشأن الحزبي بعد تثقيفهم وتشجيعهم على القيام بالأعمال وحضور الإحتفالات

وإقامة الطقوس. تنزع قيادة هذه الأحزاب للحدّ من حرية البرلمانيين الذين يخضعون لسلطة القيادة الحزبية.وهناك عدّة أنماط من الأحزاب الجماهيرية:الإجتماعي الديمقراطي (ألمانيا) اللينيني، الفاشي.

يقول ديفيرجيه أن هذا النمط من الأحزاب بدأ يتكوّن في الأوساط العمالية مع تكوّن الوعي العمّالي الطبقي في النصف الثاني من القرن 19. إندفع العمّال للإلتحاق بأحزاب منظمة ذات تراتبية صارمة تتطلّب رصّ الصفوف والتضامن كي يتمكنّوا من الصراع ومجابهة الطبقة الغنية المتمثلة بأحزاب الكوادر والسلطة الحاكمة. وهكذا تمّ ربط الطابع التنظيمي بالطابع الإيديولوجي. وذهب ديفيرجيه إلى القول أن أحزاب الأطر والجماهير تتطابق تماماً مع تقسيم اليمين واليسار، وجعلها تجسيداً للطبقات داعياً إيّاها أحزاباً برجوازية وأحزاب بروليتاريا، وهو يقول أن ولادة الحزب الجماهيري توافقت مع توسيع حقّ الإقتراع والسماح للجماهير بممارسة حقها السياسي في الإنتخابات. أمّا أحزاب الكادرات فإرتبط وجودها بالفترة التي سبقت وكان الإقتراع فيها حكراً على بعض الفئات.

تكلّم ماكس ويبر قبل ديفيرجيه بكثير عن نمطين من الأحزاب، فقد ميّز بين الأحزاب قبل نشوء الإقتراع و هو يعتبرها نماذج أوّلية للحزب Proto Parti والأحزاب التي أوجدتها الديمقراطية، الإقتراع العام و ضرورة تجييش وتنظيم الجماهير لكسب الإنتخابات. سمّى ويبر الفئة الأولى شبه أحزاب أو نواد سياسية مرحلية ومجموعات برلمانية. ظهرت الثانية مع نشوء الماكينات السياسية لتأطير الجمهور والعمل المحترف بخدمة رؤساء الأحزاب الكاريزماتيين الذين يسمّيهم ويبر مقاولين سياسيين. وكان هذا التطوّر نتيجة عقلنة الظاهرة الحزبية وظهور البيروقراطية في المجتمعات الحديثة. توازي الفئة الأولى عند ويبر فئة حزب الكوادر والثانية حزب الجماهير. و قد تنبّأ ويبر بموت الفئة الأولى أو بتحوّلها إلى أحزاب جماهيرية تماماً كما فعل ديفيرجيه متأثراً به لكن نبؤتهما لم تصحّ.

يتجاوز بيار أفريل هذا الجدل ويرى أن الأحزاب شهدت تطوّراً مرتبطاً بالواقع الإجتماعي الإقتصادي و السياسي للبلدان التي تعيش فيها و تحوّلت من جيل إلى جيل. فكل نمط حزبي يناسب الزمن الذي وُجِدَ فيه.

2– نقد التصنيف الثنائي: تبقى مساهمة ديفيرجيه لتصنيف الأحزاب حسب بنيتها أساسية ومهمّة وكلّ الدراسات الأخرى إستوحت منها والبعض حاول تجاوزها دون نجاح، وقد وُجّهَت له إنتقادات

كثيرة و لأسباب مختلفة.إعتبر البعض أن هذه النظرية حصرية ولا تسمح بإكتشاف أنماط مختلفة أو معقّدة أكثر من النمطين المذكورين، و هي لا تأخذ بعين الإعتبار تداخل بعض عناصر هذين النمطين على أرض الواقع. فهناك أحزاب قمة تتضمن عناصر جماهيرية و أحزاب جماهيرية تتضمن عناصر كادروية. فالأحزاب الأميركية هي أحزاب كادرات و لكن مفهوم و آلية الـ Bossism تسمح بتأطير الناخبين و تجعل هذه الأحزاب تقترب من أحزاب الجماهير.وهناك أحزاب كوادر مثل حزب المحافظين الإنكليز بدأت تأخذ معايير جماهيرية: بنية، إخلاص للحزب، طابع إيديولوجي (نيو ليبرالية). نجد أيضاً بعض الأحزاب الجماهيرية التي تتحوّل إلى أحزاب كوادر: إبتعاد عن مفهوم النضال، نقص بعدد المناضلين، التركيز على شخصيات الأعيان (ظاهرة غاستون ديفير في الحزب الإشتراكي الفرنسي في الـ 70 و 80 الـ S.F.I.O. التي هي إمتداد لحزب إشتراكي من تأسيس J.JAURES تحوّلت إلى حزب كوادر. وقد نجد احزابا لا تنتمي لاحد هذين النمطين.

أ – **حزب الناخبين:** حزب الـ U.N.R. الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة الذي أسسه الجنرال ديغول سنة 1958 والذي أصبح إسمه U.D.R. سنة 1967 إتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية. درس شارلو هذه الظاهرة الحزبية و إقترح بعدها تصنيفاً جديداً: حزب الأعيان notables (كوادر) حزب المناضلين (جماهيري) ونمطاً ثالثاً هو حزب الناخبين. ويرى شارلو أن تصنيف ديفيرجيه لا يفسّر بعض الجوانب في الظاهرة الحزبية. فهناك أحزاب لجان تضم قنوات عديدة من الأعيان ولا يمكن إعتبارها أحزاب كوادر بحتة. وبالمقابل، هناك أحزاب تتمتّع بدعم حقيقي نضالي ولا تشكّل أحزاباً جماهيرية بالمعنى الذي أطلقه ديفيرجيه. فالمنتسبون والمناضلون يلعبون دوراً ثانوياً لأن هذه الأحزاب تهتمّ بالإنتخابات فقط و هذه الميزة جعلت شارلو يبتدع الفئة الجديدة وهي حزب الناخبين.

يضمّ بعض أحزاب الناخبين عدداً كبيراً من الأعضاء أكثر من الأحزاب الجماهيرية التي تهتمّ أكثر بالمناضلين و لهذا السبب سمّاها شارلو أحزاب مناضلين و سمّى أحزاب القمة أحزاب أعيان. وقال هذا الأخير أن ديفيرجيه أهمل هذا النمط من الأحزاب التي ظهرت في الديمقراطيات الغربية. ويتميّز هذا النمط بإبتعاده عن الدوغمائية الإيديولوجية التي يتّصف بها حزب الجماهير، ذلك أن الدوغمائية تحوّل الحزب إلى كنيسة، وهو لهذا السبب يكتفي بمجموعة من القيم القادرة على جمع أكبر قدر ممكن من المناصرين والناخبين. وهو، على عكس حزب الأعيان، يقبل بديمقراطية الجماهير وتضامن المجموعة ويرفض الفردية، وهو ليس نخبوياً لا بطبيعته ولا بتوجّهاته، إنه شعبي ولا يرفض التجمّعات الشعبية و تنظيم الإحتفالات والأعياد وكلّ أشكال العمل السياسي.

ب _ حزب تجمّع كلّ الفئات: يلتقي شارلو بملاحظاته مع عالم السياسة الأميركية أوتوكير شايمر الذي يقول أنه لاحظ تطوّراً أساسياً في الظاهرة الحزبية بإتجاه تحوّل الحزب إلى حزب تجمّع أو "مؤسسة كلّ شيء " يحاول أن يكسب الإنتخابات بإعتماد توسيع القاعدة الإنتخابية، تخفيف القاعدة المناضلة، تجييش فئات من مختلف الطبقات بهدف جذب أكبر عدد من المناصرين بالإنفتاح على الجميع. وعندما تحتدم المنافسة حول السلطة التي يصبح الإستيلاء عليها الهدف الأوّل تتحوّل الأحزاب الكبيرة، فيما يتعدّى الإيديولوجيات، إلى ماكينات قوية مركزية تتوجه بكليتها نحو جذب الأكثرية الإنتخابية.

أطلق كير شايمر إسم Catch all party – Attrape tout حزب التجمّع للدلالة على سعي الحزب لتجميع الأعضاء و الناخبين و المناصرين. صحيح أن هذه النظرية تستخفّ بتأثير الوزن الإيديولوجي لكنها تلفت الإنتباه إلى تحوّل الأحزاب الأوروبية الغربية بشكل تدريجي إلى مؤسسات سياسية عازمة، بأيّ ثمن، على جمع أكبر الطاقات للسيطرة على السلطة. يُعتَبَر نموذج كير شايمر نموذجاً للحزب المتعدد إجتماعياً، أيّ أنه يضمّ أفراداً من كل الطبقات و هو ليس حصرياً بصفته التمثيلية الإجتماعية و يتميّز بالأمور التالية:

1) طابع إيديولوجي ضعيف جداً.
2) حرية حركة للقياديين البرلمانيين وتهميش المنتسبين والمناضلين.
3) علاقات دائمة مع عدد كبير ومتنوّع من مجموعات المصالح.
4) إرادة إجتذاب وتعبئة الناخبين من مختلف الفئات الإجتماعية بعيداً عن الأطر الطبقية المحدودة.
5) حزب مرن قائم على التسويات وهو يكسب بالإنتشار ما يخسره بالتجانس والوحدة والتماسك.
6) وسيلة لتحقيق غاية.

أُخِذَ على كير شايمر أنه صنّف الأحزاب من منطلقات مختلفة عن منطلقات ديفيرجيه. فالأوّل إرتكز الى القاعدة الإنتخابية والدعاية عند الأحزاب. أمّا الثاني فركّز على التنظيم أيّ بنية الحزب وطبيعة العلاقات بين أفراده ومؤسساته. ومن المؤكّد أن جذرية الخطاب السياسي المنبثق (من حيث المبدأ) من الإيديولوجيا غير مرتبطة دائماً ببرنامج أو بإستراتيجية الحزب أو بطبيعته إنما بعمر

الحزب وممارسته السلطة ونزوعه مع الوقت إلى التخفيف من مثاليته والتعامل بنوع من البراغماتية مع الواقع. و ما نلاحظه أيضاً هو جنوح أحزاب الحكومة (القادرة على توليّ السلطة) نحو الوسط.

ورأى د.ل سيلر أن نظرية كير شايمر تمزج بين مفهوم حزب التجمّع و حزب المتعددّ الطبقاتInterclassistes. فالأحزاب القومية هي أحزاب متعددة الطبقات، فهل يمكن القول أنها أحزاب تجمّع إنتخابية. وإذا توسّعنا بهذا المفهوم يمكن القول أن كلّ أحزاب الأكثرية à vocation populaire هي أحزاب تجمّع Attrape tout .تنبّه برايس لهذا الأمر عندما قارن بين الأحزاب ذات الأصل النقابي والأحزاب الإشتراكية. وقال أن الفئة الأولى هي أحزاب طبقة ، أمّا الفئة الثانية التي تتأسس على أفكار غامضة و ذات طابع تجريدي تتوجّه لكلّ الطبقات.

الإنتقاد الآخر الذي وُجّه لتصنيف ديفيرجيه أتى من آرون ويلدافسكي الذي قال أنه آحادي البعد في محاولة شرحه للتاريخ وأنه ذات طابع حتمي ويرتكز إلى معيار طبقي بالرغم من إدعائه التركيز على التنظيم. فالحزب الكادروي يعبّر تاريخياً عن فترة الهيمنة الفكرية للطبقتين الأرستقراطية والبورجوازية في إطار الإقتراع المشروط والحزب الجماهيري يجسّد الطموح السياسي للطبقات المحرومة في إطار الإقتراع العام. وإعتبر ويلدافسكي أن التصنيف ذات طابع تطوّري حتمي، أيّ أنه يلمّح إلى تطوّر التنظيمات الحزبية من نمط حزب الكوادر إلى نمط حزب الجماهير. والواقع أن الأحزاب المُعتَبَرة كادروية غير متجّهة للإندثار وأن قوّة الأحزاب المحافظة والليبرالية في الديمقراطيات الغربية تظهر عكس ذلك.

يظهر أن الأحزاب الجماهيرية قد طالها تطوّر المجتمعات الحديثة وهي تفقد شيئاً فشيئاً قاعدتها الإجتماعية التقليدية، فإدّعاء تمثيل الطبقة العاملة ليس له نفس البعد ونفس المعنى في بداية القرن 20 وفي نهايته. وبعد التحسّن النسبي لحالة العمّال، وتساوي أنماط الحياة إتجهّت الخطابات ذات الطابع الرسولي والرفضي إلى التخفيف من لهجتها. ويقول بعض علماء الإجتماع أن ما يحصل للأحزاب الجماهيرية مفهوم ومنطقي تماماً لأنّ الأحزاب الجماهيرية ذات الإتجاه الرفضي برزت في فترة معينة من القرن 19 حيث كان التعاطي مع مطالب العمّال سلبياً مما دفع هؤلاء للإلتحاق بأحزاب و مؤسسات جماعية قادرة على مساعدتها لتحقيق طموحاتها. أمّا اليوم وقد خفّ التفاوت الإجتماعي، وإزدادت إمكانيات الحراك الإجتماعي ضعفت أهمية الإستراتيجيات الجماعية و تضاعفت إحتمالات

الحلول الفردية ضمن إطار الخيارات الفردية ومفهوم الإستراتيجية الفردية Individualisme méthodologique

بالرغم من الإنتقادات الموجّهة لتصنيف ديفيرجيه يبقى الأساس الذي تستند عليه كلّ عمليات التصنيف ويبقى المعيار في كلّ كتب تدريس العلوم السياسية. لكن ايّ دراسة مونوغرافية لبعض التنظيمات تنقض هذا التصنيف. و قد دافع ديفيرجيه عن نفسه بقوله أن تصنيفه يشكّل نموذجاً مثالياً Idéal-type (حسب مفهوم ماكس ويبر) أيّ أنه بناء فكري ليس له مثيل على أرض الواقع إنما هو نموذج إفتراضي وضع لغاية الدراسة. و الواقع أن دراسة تاريخية للأحزاب بين الحربين و ما بعد الحرب العالمية الثانية تؤكّد تحليل ديفيرجيه وأن حزب الـ S.P.D. الألماني يشكّل تجسيداً عملياً للنموذج المثالي لحزب الجماهير، والحزب الراديكالي الجمهوري والراديكالي الإشتراكي كانا نموذجاً للحزب الكادروي في فترة الجمهورية الثالثة. بنى ديفيرجيه نماذجه إنطلاقاً من دراسته لهذه الأحزاب، و كلّ الأحزاب التي كانت موجودة في فترة الـ 50 ما عدا الأحزاب الأميركية كانت تصنّف في إحدى الفئتين. أمّا الأحزاب الإنكليزية و حزب الـ U.N.R. الديغولي فتُصنّف ضمن فئة أحزاب الناخبين ولكنها أشكال متطوّرة لحزب الكادر والدليل هو دور الأعضاء وطريقة التمويل، والملاحظ أن عملية الإنتساب عرفت تراجعاً كبيراً وطاول هذا الأمر كلّ الأحزاب التي تعتمد على المنتسبين الذين يساهمون بتمويل الحزب، وحتى الحركات النقابية تعاني منه، والتمويل عرف تراجعاً بفعل تراجع عدد المنتسبين وإرتباط إسم أحزاب الجماهير بالكثير من الفضائح لتمويل عملها (الحزب الإشتراكي في فرنسا وفي ألمانيا). كلّ هذا يدفع للتساؤل إذا ما بقي هناك أحزاب جماهيرية و ما الفرق بينها وبين أحزاب الناخبين.

ثالثاً – محور التعبئة، الأعضاء والقيادة:

من هو العضو الحزبي ؟ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي تحديد مفهوم العضو الحزبي، ويبدو الأمر صعباً ذلك أن المفهوم يختلف من حزب إلى آخر نسبة إلى طبيعة الأحزاب نفسها وتنظيمها، فالتعبير لا يعني نفس الشيء عند أحزاب اليمين واليسار. إذا أخذنا الأحزاب الأميركية مثلاً، فمن هو الحزبي ؟ هل هو المنتسب إلى الحزب أم المناصر أم المناضل في الماكينة الإنتخابية أو مجرّد فرد إشترك في الإنتخابات الأولية و إعتبرت مشاركته مجرّد إنتساب؟

A– الاعضاء:

ينقسم الأعضاء أحياناً إلى فئتين أو فئات متعددة كما في حزب العمّال البريطاني، فهناك الأعضاء المباشرون والأعضاء غير المباشرين. توازي كلمة عضو، بشكل عام، كلمة منتسب adhérent . وهي حسب ديفيرجيه مرتبطة بمفهوم معيّن للأحزاب السياسية وُلد في بداية القرن 20، و تمّ إعتماده في البداية من قبل الأحزاب الإشتراكية و تبعتها الأحزاب الأخرى فيما بعد، ولا يمكن إعتماد هذا التعبير ومضمونه لوصف الحزبيين في القرن 19 لأنه مرتبط بإنتقال الأحزاب من مفهوم حزب الكادر

إلى حزب الجماهير. نجد في الأحزاب المباشرة عدّة حلقات من الأعضاء و من الأشخاص الذين يرتبطون بالحزب بشكل أم بآخر دون أن يكونوا منتسبين إليه.

فدرجة المشاركة، طبيعة العلاقة و مستواها، و الرابط التضامني بين الحزبي و الحزب تختلف و تخلق نوعاً من التمايز بين الأفراد يجعل هؤلاء ينخرطون في حلقات و تصنيفات مختلفة:

1) الناخب الذي يقترع لمرشح الحزب.
2) المناصر الذي هو أكثر من ناخب وأقلّ من منتسب.
3) المنتسب الذي يحمل بطاقة الحزب وهو أقلّ من مناضل و أكثر من مناصر.
4) المناضل و هو منتسب وعضو فعّال يؤمّن تنظيم و نشاط الحزب.

1ــ الناخبون:

يعتقد الباحثون السياسيون أن مفهوم الناخب بعكس مفهوم المناصر ومفهوم المناضل المبهمين و المعقدين هو مفهوم بسيط، فالناخب هو أقلّ من مناصر، كما يعتقد ديفيرجيه، لأنه يكتفي فقط بالإدلاء بصوته للحزب، أمّا الثاني فيعطي صوته ويعلن عن ذلك مظهراً تفضيله للحزب وموافقته على سياسته. فالناخب الذي يعلن عن خياره الإنتخابي ويدافع عنه يصبح مناصراً لأنّ هذا الإعلان هو بمثابة دعاية للحزب.

لا تشكلّ فئة الناخبين جماعة communauté تجمع بين أفرادها علاقة ما، ولا يعرف أعضاؤها بعضهم البعض كما هي الحال مع المناصرين. بالرغم من ذلك تلعب هذه الفئة دوراً مهمّاً في حياة الأحزاب فهي مفتاح الوصول إلى السلطة في البلدان الديموقراطية. وقد رأى بعض علماء السياسة أن الأحزاب قد قامت أصلاً بهدف تجييش الناخبين وتأمين مساندتهم.

تُعتَبَر هذه الفئة من الفئات السهلة التعداد وخاصة في حالة الإقتراع النسبي، ويشكّل تعداد الناخبين السبيل الوحيد لمعرفة قوة أحزاب الكوادر نظراً لكونهم يشكّلون العنصر الأساسي فيه. ويمكن معرفة تطوّر قوّة الحزب من خلال تطوّر عدد الناخبين. لكن هذه القاعدة ليست صحيحة دائماً، ذلك أن الناخبين يصابون بخيبة أمل ويقلعون عن إعطاء أصواتهم لحزب ما يلاحظون أن قانون أو نظام الإنتخاب لا يساعده على تمثيل نفسه بطريقة عادلة. خير دليل على ذلك هو عملية الإستقطاب، أيّ جذب القوى السياسية الكبيرة للقوى الصغيرة، التي تحصل في الأنظمة الإنتخابية ذات الدورة الواحدة،

وهذا ما يُطلَق عليه علماء إجتماع الإنتخابات إسم الإقتراع المفيد vote utile حيث يقرّر الناخب ألاّ يضيّع صوته دون أيّ تأثير على سير الإنتخابات.

تتعقد الأمور في أحزاب الجماهير حيث يُعتَبَر المنتسبون أساس عملية التمثيل الحزبي، فلا بد من تحديد العلاقة بينهم وبين الناخبين. المنتسبون يحاولون دائماً توجيه الناخبين وإخضاع النواب الذين يختارهم الناخبون لقرارات القيادة الحزبية التي يختارها المنتسبون. ويرى البعض أن تحديد العلاقة بين الفئتين لا يكفي بل يجب توضيح علاقة كلّ منهما بالحزب في شتى المناسبات والظروف، ذلك أن سلوك الناخب والمنتسب تجاه الحزب تختلف تماماً. فردّة فعل المنتسبين في فترة الأزمات الداخلية في الحزب هي أقوى ونسبة تخليهم عن الحزب أثناء هذه الأزمات هي أعلى بكثير من نسبة الناخبين. ولكن ردّ الفعل عند الفئتين هو مختلف بمواجهة الأحداث السياسية والإجتماعية ولا يمكن الجزم بأنه أقوى وأضعف عند أيّ منها.

عظمت أهمّية هذه الفئة في الديمقراطيات الغربية التي تقوم أنظمتها على مبدأ الإقتراع ممّا دفع بعض علماء السياسة لإعتبار الناخب معياراً أو متغيّراً لتصنيف الأحزاب فخلق نمطاً جديداً من الأحزاب، وقد رأى جان شارلو في مطلع الستّينات أن نمطي الأحزاب اللذين إبتدعهما ديفيرجيه: – حزب الكوادر وحزب الجماهير – لم يعودا كافيين لرسم صورة حقيقية عن الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية أنذاك وأشار إلى حزب U.N.R الذي أسسه الجنرال ديغول سنة 1958 وإعتبره نمطاً ثالثاً من الأحزاب هو نمط حزب الناخبين. ورأى الباحث أن هذا الحزب الذي يمكن إعتباره نموذجاً للنمط الجديد ليس جماهيرياً، خاصة من الناحية الإيديولوجية والتنظيمية وتعبئة المناضلين بشكل منتظم، وهو ليس حزب كوادر بالرغم من نجاحه الإنتخابي. فهو لم يعمل على تنظيم قوى تقليدية وكسب ثقة الأعيان. وهو حزب ممركز، نظامي، مرتبط بشخص رئيس تاريخي، إهتمامه الأوّل هو الناخبون.

إهتمّ علماء السياسة لمعرفة الأسباب التي تجعل هذا المواطن بالذات يتحوّل لناخب لهذا الحزب أو ذاك، أيّ أنهم حاولوا معرفة وشرح جوانب السلوك الإنتخابي. وقد ساهم علم الإجتماع الإنتخابي الذي درس هذا الموضوع بإضفاء نوع من الإستقلالية على علم السياسة وتمييزه عن العلوم الإجتماعية الأخرى. ومن مهام علم الإجتماع الإنتخابي محاولة ربط بعضّ المعطيات ذات العلاقة

بعملية الإقتراع (المشاركة أو عدمها) مع عدد من العناصر المحددة وذلك بهدف كشف العلاقة بينها ومن ثم وضع بعض المتغيّرات variables التي تساعد على التنبؤ بالسلوك الإنتخابي.

نصنّف هذه المتغيّرات ضمن فئات عديدة:

متغيّرات ديمغرافية: العمر، الجنس، الجيل.

متغيّرات سوسيو- إقتصادية: الإنتماء الطبقي- الحراك الإجتماعي، الوضع الإقتصادي.

المتغيّرات السوسيو ثقافية: منتظم المعتقدات و خاصة الدينية: كاثوليك، إسلام، يهود.

هناك إتجاه للتمييز بين المتغيّرات الثقيلة على المدى الطويل (بنيوية) والمتغيّرات المرتبطة بالوضع الراهن Conjoncturelles. الهدف عزل العوامل التي تفسّر الإنتظام في السلوك الإنتخابي تمهيداً للتعميم، وقد برز 3 قطاعات في هذا المجال: الدين، طبيعة العمل والثروة. لن ندخل في تفاصيل علم الإجتماع الإنتخابي لكننا سنلقي الضوء على بعض الأفكار ضمن إطار هذا البحث عن الأحزاب حتى نتبيّن بعض دوافع الناخب عندما يقترع لهذا الحزب أو ذاك.

ظهر سنة 1960، وبمبادرة من مجموعة باحثين من جامعة ميشيغان، كتاب بعنوان: الناخب الأميركي. يقترح الكتاب تفسيراً عاماً لسلوك الناخبين الأميركيين وهذا ما عرف بإسم Paradigme de Michigan، نموذج ميشيغان. حلل واضعو الكتاب المعلومات الواردة من التحقيقات والمقابلات وحددّوا مجموعة من العوامل قالوا أنها مهمّة و أساسية لتفسير السلوك الإنتخابي للأميركيين:

-إهتمام ضعيف بالسياسة.

-نفور غريزي من التجريد. Abstraction

-سطحية عامة بالآراء.

-تعلّق قوي و طويل الأمد بأحد الحزبين الأساسيين في الحياة السياسية الأميركية.

وركّز المؤلّفون على العامل الأخير لجهة 3 نقاط:

- الدور الأساسي الذي يلعبه التماهي Identification الحزبي ليس فقط بالنسبة لتحديد وجهة الإقتراع إنما أيضاً بتكوين المواقف السياسية.
- الإستقرار الملحوظ للتماهي الحزبي طوال الحياة. و قد لاحظ المؤلفون أن هذه القاعدة غير محترمة دائماً و ذلك نتيجة ظروف و أحداث خاصة.

- إعادة إنتاج الخيارات الحزبية على صعيد الأجيال أيّ التماثل بالإقتراع بين الأجيال القديمة والجديدة.

ويبدو من خلال ما إستنتجه الكتاب أن الطفولة والمراهقة هما المرحلتان الأساسيتان لتكوين الإتجاه والميل الحزبي العميق عند الأشخاص.

ولد نموذج ميشيغان مع مرحلة المدرسة السلوكية وتقرّب من المدرسة الوظيفية. يبرز هذا النموذج أهمية العائلة لنقل الهوية الحزبية وتأمين التنشئة التي تضمن إستمرارية النظام.

أشارت نتائج الدراسات التي أُجريت في فرنسا ضمن إطار سوسيولوجيا الإقتراع إلى وجود تشابه كبير مع إستنتاجات نموذج ميشيغان. وقد أظهر Michel Simon ، Guy Michelat أن إلتزام الأفراد والعائلات والمجموعات الإجتماعية بمنتظمات ثابتة من التصوّرات والمواقف والقواعد هو الذي ينبّىء بالسلوك الإنتخابي، وقد قسّما الجسم الإنتخابي الفرنسي إلى قسمين متساويين بين نمطين متقابلين يتطابق كلّ منهما مع سيطرة منتظم رمزي Système Symbolique :

- قطب الكاثوليكي المعلن Catholique déclaré الذي هو منتظم رمزي مركّب أساساً حول قيم دينية يوجّه نحو الإقتراع المحافظ.
- قطب العامل اللاديني Ouvrier irréligieux هو منتظم رمزي آخر يبني حول قيم طبقية وصراع وأزمات إجتماعية تدفع للإقتراع للأحزاب المعارضة Contestation.

خلص الكاتبان إلى القول بعلاقة حول مستوى الإنصهار الديني والإقتراع اليميني والإنصهار الطبقي والإقتراع اليساري. ويقول المؤلفان أنه عندما يلعب المنتظم الرمزي دوره بشكل كامل فإنه يغطّي على العامل الإجتماعي. فالعامل الكاثوليكي الذي يمارس الطقوس والشعائر الدينية يقترع كما يقترع ربّ العمل وليس كما يقترع العامل غير المؤمن. تتوافق النتائج التي توصل إليها هذان الباحثان مع ما لوحظ على الأرض في فرنسا حيث تشهد المناطق التي تتأثر بالعامل الديني ميلاً للإقتراع لصالح اليمين (الألزاس – لورين – الغرب). ولا تتعارض دراستهما مع دراسات قام بها العديد من الباحثين في مجال علم الإجتماع الإنتخابي. فهي تلتقي مع دراسة Annick Percheron التي أبرزت دور العائلة في تثقيف الأطفال سياسياً، وهي تتماشى أيضاً مع دراسة E.Dupoirier و J.Capdevielle اللذين وجدا علاقة بين مالكي العقارات والإرتباط باليمين و يعزّز هذا الإتجاه كون المالك يتأثر بالقيم الدينية. وهي بالنهاية ليست متناقضة مع دراسة قامت بها NONNA MEYER

وتشير إلى إرتباط السلوك الإنتخابي بمعيار طبيعة العمل (عمل حرّ، مستخدم). فالإستقلالية بالعمل تنمّي نظرة فردية للعالم تجنح نحو اليمين. أمّا الرضوخ لسلطة ربّ العمل، خاصة عند العمّال يرجح كفة اليسار.

نلاحظ أن نموذج ميشيغين والدراسات الشبيهة له بنتائجها تتناول الإقتراع كمعطى أو كموقف ثابت ينتقل من جيل إلى جيل بواسطة عملية التنشئة السياسية التي تؤمن إعادة إنتاج المواقف. لكن هذا السلوك الإنتخابي ليس ميزة كلّ المواطنين خاصة فئة اللامبالين والمشاهدين. ثم إن إثبات وإستمرارية هذا السلوك يرتكزان، حسب هذا النموذج إلى عملية التماهي الحزبي.

ولكن هل يمكن إختزال السلوك الإنتخابي والإقتراع وتفسيرهما فقط بالتماهي؟ فهناك كما رأينا، عوامل بنيوية وعوامل ظرفية. وقد ميّز واضعو نموذج ميشيغين أنفسهم بين القوى الإنتخابية على المدى الطويل و القوى الإنتخابية على المدى القصير واللتين تؤثران كلتيهما على عملية الإقتراع.

القوى الإنتخابية على المدى الطويل هي بنيوية وتتجسّد بالتماهي الحزبي الذي يرتكز بدوره إلى أسباب بنيوية و أسباب ظرفية.

القوى الإنتخابية على المدى القصير هي ظرفية و تؤثر على الناخبين غير الملتزمين أو المترددين.

وتوزّع هذه العوامل أو الظروف على فئتين:

العوامل التي تطال الفاترين، والمترددين، والممتنعين، وعوامل قوّة الجذب الحزبي التي تفيد ظرفياً حزباً من الأحزاب: الدعاية، التجدد، جاذب القائد. وهذا ما دفع البعض لإعطاء تفسيرات أخرى ومن هذه التفسيرات نظرية تحاول شرح السلوك الإنتخابي باللجوء إلى عاملي المنفعة والعقلانية وهي النظرية المنفعية Utilitariste.

تقول هذه النظرية أن عملية الإقتراع لحزب من الأحزاب هي مجرّد عمل عقلاني غائي Rationnel et Finaliste مستبعدة بذلك كلّ العوامل الأخرى من قيم وتقاليد وتأثيرات جانبية. تشبه هذه النظرية الحزب بمؤسسة تجارية Entreprise صاحبة إنتاج معيّن وهي تقوم بعروضاتها

السياسية Offres في السوق السياسي Marché على من يمثّل الطلب Demande أيّ الناخبين. تقسم هذه المدرسة إلى تيّارين:

تيّار الخيار العقلاني ، الذي يركّز على أولوية الطلب الذي يحدّد العرض، وهذا يعني أن برنامج الحزب أيّ العرض يتكوّن ويأتي جواباً لطلب الناخبين وهذا يتطلّب عملية تناغم بين برنامج الحزب وطلبات الناخبين. التيّار الذي يتزعّمه عالم الإجتماع P.BOURDIEU يقول بأولوية العرض على الطلب أيّ بتحكّم الحزب بالناخبين.

تفترض هذه النظرية وجود ناخب عقلاني Electeur rationnel يفكّر، يقارن و يقيم خياراته و يكيّف سلوكه الإنتخابي حسب معايير منفعية مهما كانت طبيعة المنفعة. لكن الدراسات أثبتت أن الناخب العادي يختلف عن الناخب العقلاني الذي تتكلّم عنه النظرية المنفعية، فالناخب العادي يتأثر بالقيم والتقاليد والمؤثرات الجانبية، وغالباً ما تجري الإنتخابات دون وجود أيّ برنامج يستطيع الناخب من خلال دراسته قياس مدى مطابقته مع منفعته الخاصة.

ظهرت نتيجة ذلك كلّه تيارات تخفف من أهمية المدارس والنظريات التي تدعي بإمكانية التنبؤ بإتجاه الإقتراع. تركّز هذه التيارات على كون السلوك الإنتخابي لا يمكن معرفته بهذه السهولة التي تدعيها المدارس فهو متقلّب متغيّر.

أُجريت دراسة في أميركا تحت إشراف البروفسور S.VERDU بعنوان the changing American voter بهدف الردّ وتصحيح نموذج Michigan ولاحظت هذه الدراسة:

- إرتفاعاً نسبياً للوعي الإيديولوجي عند الناخبين.
- ظهور إقتراع دافعه الرهانات الكبرى و ليس البرنامج.
- نزعة مهمّة نحو عدم الإرتباط الحزبي وخاصة عند الشباب. بإختصار،لا الواقع الإجتماعي ولا دور الأهل بالتنشئة يلعبان دوراً بالتنبّوء بالإقتراع.

وفي فرنسا نلاحظ إندثار أهمّية العوامل التي كانت تسمح بالتنبّوء:

- **العامل الديني:**

- صعوبة تحديد طبيعة علاقة الناخب بالدين: كاثوليكي ممارس بإنتظام أو بغير انتظام، مؤمن بالعادة...
- فكّ الإرتباط بين تأثير الدين والإقتراع اليميني (ظهور الحزب الإشتراكي).
- تبقى الظاهرة الأبرز و هي التراجع الدائم للدّين و فقدان الكنيسة لتأثيرها.
- تذبب هذه العوامل النواة الإجتماعية للإقتراع اليميني.

- **العامل الإجتماعي:** ينزع التقسيم الإجتماعي الثنائي المتناقض: البورجوازية و العمال، إلى الإختفاء مع إندثار قطاعات كثيرة من الإقتصاد (الحرفيين، البروليتاريا) وبروز غيرها. وقد رأى عالم الإجتماع H.MENDRAS أن هناك طبقة وسطية قد برزت بين الطبقة الشعبية والطبقة العليا هي طبقة من يعمل بالتربية وقطاعاتها والثقافة.

- **العامل الإيديولوجي:** يرى البعض أن الإنقسامات الإيديولوجية بين اليمين واليسار حول المواضيع الأساسية قد إختفت، مثل النظام الإقتصادي، المدرسة، مؤسسات الجمهورية. وقد فقدت محورية اليسار واليمين الثنائية حصريتها للساحة السياسية وبرزت قوى أخرى مثل اليمين المتطرّف وأحزاب البيئة.

وهكذا وبعد النزوع لتفسير السلوك الإنتخابي إرتكازاً إلى متغيّرات ثقيلة وإتجاهات ثقافية، إجتماعية ثابتة ودائمة، برزت إتجاهات لتفسير السلوك الإنتخابي حسب عوامل خاصة عابرة من مختلف الأنماط.

أ- **العوامل التاريخية:** تشرح الباحثة NONNA MEYER أن أصحاب المحلاّت والتجّار الصغار في فرنسا الذين يتميّز عملهم بنوع من الإستقلالية والذين تنزع النظريات لتفسير سلوكهم الإنتخابي إستناداً إلى وضعهم كمالكين لم يكونوا تاريخياً يقترعون دائماً لليمين.

وقد بدأوا يفعلون ذلك بعد ظهور الجبهة الشعبية وإزدياد أهمية الحزب الشيوعي اللذين دفعا المالكين نحو اليمين واليمين المتطرّف لأنّ اليسار بنظرهم إرتبط بالفكر الشيوعي وبمبدأ الجماعية المساواتية.

ب ــ العوامل السياسية: النظام السياسي، منتظم الأحزاب وقانون الإنتخاب كلها عوامل تحدد السلوك الإنتخابي. ففي أنظمة الحزبين هناك خيارات قليلة ولا يملك الناخب سوى 3 خيارات وهو تحت رحمة حزبين.

- الإمتناع عن الإقتراع و التهميش.
- إقتراع آسر لا يعبّر الناخب من خلاله عن قناعاته بشكل كامل كأن يقترع الشيوعي البريطاني لحزب العمّال واليساري الأميركي للحزب الديمقراطي.
- إقتراع شهادة وإثبات وجود لصالح الفئات الحزبية الإقليمية المهمّشة دائماً.

ج-الوضع السياسي:

- تأثير الرهان الإنتخابي Enjeu. يتمّ الإقتراع نسبة لموقف من حدث أو قضية معينة و ليس لبرنامج (حرب فيتنام – حقوق المرأة).
- تأثير القائد: شخصية كاريزمية تجمع حولها مختلف التيارات وتكسر العوامل التقليدية (ديغول) أو رئيس بلدية مدينة كبرى ناجح يجذب أصواتاً من مختلف التيارات.
- تأثير وسائل الإعلام التي تزيد من أهمّية العاملين الأوّلين.

د- العوامل الشخصية: ينتقد جورج لافو في دراسة له إتجاهات المدارس لتفسير السلوك الإنتخابي ويطرح سؤالاً: ألم يصبح الناخب الفرنسي فردياً ؟ وينتقد التركيز على الجسم الإنتخابي ككلّ وليس على الناخب الفرد، و التصنيفات المعتمدة لوصف غير الحزبيين: متردّد، غير ثابت. ثم يخلص إلى القول أنه رغم أهمية التماهي الحزبي حسب نموذج ميشيغان إلاّ أن الناخب أصبح فردياً متغيّراً و على علم الإجتماع الإنتخابي الإنتباه إلى هذا الأمر.

2 – المنتسبون:

يشكلّ هؤلاء عدداً وأعداداً مادة حزب الجماهير وأساس نشاطه. الإنتماء إلى حزب ينتج بشكل عام عن إنتساب رسمي له. تترجم هذه العملية في معظم الأحيان بتوقيع طلب الإنتساب و الحصول على بطاقة حزبية و دفع رسم منتظم. يكون الإنتساب فردياً و طوعياً و لكنه يتحوّل إلى جماعي مع الأحزاب.غير المباشرة. وفي هذه الحالة يتمّ الإنتماء إلى نقابة أو تنظيم آخر ينتسب هو إلى الحزب. يخلق الإنتساب المباشر نوعاً من الإرتباط النفسي والخلقي الذي لا يعرفه صاحب الإنتساب غير المباشر. فطبيعة العلاقة التي تربط العامل بالنقابة التي تنتسب جماعياً إلى الحزب مختلفة عن تلك التي

تربط العضو بالحزب مباشرة. وقد أورد الكاتب ديفيرجيه مثالاً عن ذلك في كتابه عن الأحزاب. كتب أن حزب العمّال البريطاني طلب من النقابيين أن ينتسبوا مباشرة إلى الحزب سنة 1927 فنزل العدد من 3 ملايين و 200 ألف إلى مليوني عضو. يستنتج ديفيرجيه قائلاً أنه من الصعب الكلام عن مجموعة متماسكة تشعر بالتضامن عندما يكون إلتزامها ضعيفاً إلى هذا القدر. لكن هذه الملاحظة لا تصحّ إلاّ مع فئة صغيرة من النقابات. إرتبط مفهوم الإنتساب، كما ذكرنا، بالأحزاب الجماهيرية، وهو يتطلّب لتحقيقه آلية معينة غير معتمدة في كلّ الأحزاب وخاصة أحزاب الكوادر. والإنتساب نوعان: مفتوح ومنظم.الإنتساب المفتوح لا يتطلّب أيّ شرط سوى التوقيع على الطلب و دفع الإشتراكات لذلك يعتبر الدخول إلى الحزب حراً. الإنتساب المنظّم يقتضي أن يقدّم صاحب العلاقة طلب إنتساب ويتمّ قبوله من قبل الفرع المحلي أو من قبل السلطات العليا في الحزب.

وإعتُمِدَ هذا النظام في الأحزاب الإشتراكية والشيوعية خوفاً من الإختراق، وإعتمدت بعض الأحزاب نوعاً من الضمانة التي يقدمّها شخص أو أكثر من الحزبيين وذلك لأسباب سياسية وأمنية ترتبط بتاريخ النضال السري عند الأحزاب و بطابعها الإيديولوجي ولكنه سقط مع الوقت وأصبح الإنتساب مفتوحاً. يُعتَبَر الإشتراك المادي الذي يدفعه المنتسب عنصراً نفسياً يعبّر عن التعلّق بفكرة الإنتماء والمشاركة. و تشكلّ قيمة هذا الإشتراك والإنتظام بدفعه تعبيراً عن نوع ودرجة إرتباط المنتسب بالحزب.

من الصعب جدّاً معرفة عدد و ميزات المنتسبين لأن هذا مرتبط بصورة الحزب ومدى تقدير الناس لقوّته و فعاليته، و في حال وجود إحصاءات فهي لا تستند إلى أسس متينة، وهناك من يقول أن الأحزاب نفسها تجهل عدد المنتسبين إليها. فبعض الأحزاب تعتمد طريقة التعداد حسب البطاقات الموزّعة فعلياً على المنتسبين و البعض الأخر تعتمد طريقة التعداد حسب البطاقات التي توزّعها مالية الحزب على الفروع المحلية. و يزداد الأمر صعوبة عندما يتعرّض الحزب لحركة دخول و خروج دائمة، فهناك فئة المنتسبين المستقرّين والمنتسبين غير المستقرّين. وقد لُقب الحزب الشيوعي الفرنسي بالحزب المصفاة Passoire نسبة للعدد القليل من المنتسبين الذين يستقرّون في صفوفه.

حاول بعض علماء السياسة فهم تصرّف الحزب وآلية عمله من خلال دراسة الجيل الذي ينتمي إليه المنتسبون إلى الحزب وخاصة القياديون. وقد رأت آني كريغيل في كتابها عن الحزب الشيوعي أن هذا الأخير كيف تصرفه إستناداً إلى تعايش 3 أجيال مختلفة في صفوفه (عبارة جيل تُفهم بالمعنى

السوسيولوجي وليس الديمغرافي). وقد حاول جان شارلو فهم تصرّف وسياسة الحزب الديغولي في كتابه «الظاهرة الديغولية » 1970 إنطلاقاً من مفهوم الجيل وإعتماده كمعيار للتحليل والدراسة.

من المؤكّد أن كلّ حزب يرغب بإعطاء صورة إجتماعية معينة عن نفسه، تعكس هذه الصورة الفلسفة الإجتماعية التي يرتكز إليها عمله، و تشير إلى الطبقة أو الفئة المهنية الإجتماعية التي يتوجّه إليها الحزب لإنتقاء محازبيه أو ناخبيه.

علينا دائماً معرفة إنتماء هاتين الفئتين كي نستطيع تصنيف الحزب. ويبدو الأمر صعباً في الوقت الحاضر لأنّ الأحزاب تسعى وراء تنوّع إنتماءات محازبيها الطبقية. وهي تحاول التوجّه إلى كلّ الفئات لتظهر بمظهر الجامع و تتمكنّ من الوصول إلى السلطة والحكم. بالرغم من هذه الصعوبة يمكن القول أن الأحزاب تمثّل كلّ الفئات الإجتماعية والمهنية للسكّان وذلك بنسب متساوية.بعض الفئات تتمثّل بنسب أكثر عند بعض الأحزاب (المالكين: اليمين – العمّال: اليسار). غير أنه لا يجب الركون لبعض الإقتراحات المبسّطة و المختزلة. فالحزب الإشتراكي الفرنسي ذات الخطاب العمّالي والممركس أحياناً يضم بين محازبيه النسب التالية 51٪عمّال، 14 ٪ مستخدمون، 13 ٪ كادرات متوسطة،14 ٪ كادرات عليا.

3– المناضلون Militants:

المناضل هو منتسب ناشط يعمل بثبات في سبيل الحزب. تتحدر الكلمة من فعل عسكري. إستعملت صفة مناضل في البداية في الأحاديث الدينية: الكنيسة المناضلة تحضّر الكنيسة المتألمة والكنيسة المنتصرة.

أخذت الصفة طابعاً علمانياً في القرن 19 وأصبحت تعني رجلاً فعّالاً ناشطاً في سبيل قناعاته، وقد ظهرت الكلمة قبل عامية باريس 1848 لتعني القياديين السياسيين و النقابيين للحركة العمّالية. أدّى تطوّر الكلمة اللغوي إلى توسيع مضمونها فإنفصلت عن إطار الحركة العمّالية لترتبط بكلّ من يخدم تنظيماً سياسياً أو نقابياً، لكن العمّال ظلّوا يستعملون الكلمة بطابعها المميز. ثم أخذت الأحزاب المحافظة وأحزاب الوسط تستعمل الكلمة للحديث عن النشطاء المتطوّعين دون مقابل، بينما أصبحت الأحزاب و النقابات تسمّي المداومين فيها مناضلين. لعلّ إستعمال الكلمة ضمن هذا الإطار هو للتأكيد بأن الذين يتركون حقل الإنتاج والعمل ليكرّسوا أنفسهم كلياً للحركة العمّالية مرتبطين بها عضوياً.

إن محترفي العمل السياسي والنقابي هم مناضلون لا يختلفون بالنهاية عن مناضلي القاعدة الحزبية.

يمكن تحديد المناضل بأربع صفات، علماً أن النضال ومفهوم النضال ليسا مقتصرين على الحزب، فالمناضل هو شخص يناضل من أجل قضية جماعية بشكل ثابت و بدون توخيّ المنفعة.

- النضال من أجل قضية.
- الثبات : العمل بشكل مؤقت ومتقطّع لا يستوفي الشرط فالنضال يعني الإستمرارية.
- المبدأ الجماعي و ليس لغاية فردية.
- الصفة المجانية: هذه الصفة واضحة للمتطوّعين و غامضة بالنسبة للمداومين.

لم يكتشف علم السياسة بعد الطريقة المثلى لكيفية تعداد المنتسبين، وهذا ما يبقي الكثير من التساؤلات عالقة حول المنتسب و المناضل. ما الذي يميّزهما عن بعضهما ؟ متى يصبح المنتسب مناضلاً ؟ حاول بعض الباحثين معرفة درجة النضال، وقد وضع البعض منهم سلسلة من 9 أسئلة بإتجاه تنازلي ضمن إطار دراسة تحليلية تراتبية Analyse hiérarchique .

1) هل علّقت ملصقات حزبية ؟
2) هل تقيم محادثات سياسية مع زملاء لك ؟
3) هل حاولت إقناع الآخرين بالإلتزام بالحزب ؟
4) هل شاركت بإجتماعات شعبية ؟
5) هل أعطيت نقوداً لأحد الأحزاب ؟
6) هل تحبّ أن تجري نقاشات سياسية ؟
7) هل تعتبر نفسك مطلعاً كفاية في الحقل السياسي ؟
8) هل إقترعت سنة... ؟
9) هل إقترعت سنة... (دورة أخرى) ؟

هذا السلّم من الأسئلة يزيد مفهوم النضال صعوبة، خاصة إذا حاولنا مقارنة المناضلين في أحزاب ذات طبيعة مختلفة. فالمناضلون في الأحزاب الجماهيرية هم فئة خاصة من المنتسبين، ويشكّلون النواة الأساسية في كلّ وحدات القاعدة الحزبية. نجد هؤلاء في الخلايا والفروع ونتعرّف إليهم من خلال نشاطهم الكبير في جميع المجالات: إجتماعات، نشر شعارات وتعليمات الحزب، الدعاية، النقاش والحملات الإنتخابية.

يجب تمييز هذه الفئة عن القياديين. فالمناضلون ينفذون سياسة الحزب، ويدرك القياديون أن التنفيذ لا يتمّ بدونهم، فمشاركة المناضل فعلية وإيجابية، أمّا مشاركة المنتسب فهي سلبية Passive أنه إسم على لائحة المحازبين وإشتراك في صندوق الحزب.

المناضلون في أحزاب الكوادر هم أعضاء اللجان ولا يقومون بنفس الدور الذي يقوم به المناضلون في الأحزاب الجماهيرية، وهم ينشطون فقط في أوقات الإنتخابات لملاقاة الناخبين والتأثير بهم. أمّا في الأحزاب الأميركية، فيشبه النضال عمل الهواة السياسيين و يمكن أن يتحوّل لعمل فجائي ظرفي خاصة في وقت الإنتخابات الرئاسية. من الضروري والمفيد لمعرفة قوّة الحزب إجراء دراسات لمعرفة نسبة المناضلين للناخبين وللمنتسبين ومعرفة من هو المناضل (فئة إجتماعية، مهنية، توزيع جغرافي). ويبدو أن هذا التعداد هو صعب نظراً لصعوبة تحديد المفهوم وأبعاده. أعطى ديفيرجيه مثالاً على ذلك وذكر أن المفكرّ ج. فوفيه قام بدراسة حول " القوى السياسية في فرنسا " سنة 1951 و قدر نسبة المناضلين إلى المنتسبين في الحزب الشيوعي بـــ 50 ٪ ، في حين أن سكرتير الحزب ليكور قدّرهم بنسبة الثلث سنة 1954. تتراوح نسبة المناضلين إلى المنتسبين في الأحزاب الجماهيرية بين 25 و 30 ٪ . ويُعتَبَر الحزب الذي يؤمّن هذه النسبة من الأحزاب الناشطة. تتكوّن داخل جمهور المناضلين فئة أقلية أوليغارشية عفوية يلتف حولها الباقون. وتشكلّ هذه الأوليغارشية المناضلة نواة صغيرة تقود الأخرين، تحضر الإجتماعات والمؤتمرات، تشارك بإنتخابات القياديين وتتشكّل منها القيادات الحزبية.

تتوزّع العناصر على حلقات حزبية مختلفة، دفع هذا ديفيرجيه إلى القول أن الصورة تبدو وكأن المناضلين يقودون المنتسبين وهؤلاء يقودون المناصرين والمناصرون يقودون الناخبين. يبدو الحزب من خلال هذه الصورة وكأنه يضم مجموعات من الأعضاء غير المتساوين و لا يشكلّون مجتمعاً متناسقاً إنما وحدة معقّدة متسلسلة الرتب. وهذا ما يدفع البعض للتساؤل بإسم من يتكلّم الحزب، هل يتكلّم بإسم ناخبيه أم بإسم مناضليه ؟ ومن له الكلمة الفصل في سياسة الحزب ونشاطه.

يبقى السؤال المهمّ : ما هي دوافع المناضل كي يقوم بنضاله ؟ النضال، كما ذكرنا، هو شكل من أشكال العمل الجماعي ويمكن شرح دوافعه حسب المعايير التي وضعها MAX WEBER : عمل منفعي، عمل عقلاني، عمل تقليدي، عمل عاطفي. يتضمّن المعيار المنفعي، حسب د.ل سيلر، تناقضاً، فلا يُعقل الإلتزام بالنضال في إطار العمل الجماعي أملاً بالمنفعة لأنّ المنفعة لا يمكن ان ترتبط كلياً بالعمل والنضال الجماعيين. و لذا يجب أن يكون تأثير العوامل الأخرى كبيراً مثل القيم وخاصة في مرحلة الما بعد مادية Postmatérialisme التي تتميّز بالإبتعاد عن المعايير المنفعية، التقليد العائلي وجاذب القائد. وقد أظهرت دراسات كثيرة أثر القائد على العمل النضالي J.M.LEPEN والجبهة الوطنية، والـــ R.P.R. وجاك شيراك في فرنسا، و F.D.ROOSEVELT في الولايات المتحدة

الأميركية الذي جذب للحزب الديمقراطي جيلاً كاملاً عُرف بإسم ديموقراطيي روزفلت. لكن هذا لا يعني أن منطق العمل المنفعي ينتفي كلياً إذ لا يُستَبعَد أبداً أن يحصل المناضل على منافع فردية فيصبح سياسياً مهنياً محترفاً أو يستفيد من نظام المغانم كما يحصل في الولايات المتحدة الأميركية.

4- المناصرون:

إذا كان مفهوم الناخب بسيطاً وواضحاً، فمهوم المناصر غير واضح ومبهم ويعتبره ديفيرجيه أكثر من ناخب و أقلّ من منتسب، فالناخب يقترع بشكل سرّي، أمّا المناصر فيجهر بإختياره و يناصر الحزب علناً مفصحاً عن تفضيله لسياسته. ولذلك يُعتَبَر الناخب الذي يعلن عن وجهة إقتراعه قريباً من المناصر لأنّ عمله يشكّل نوعاً من الدعاية والدعوة للآخرين للتمثّل به.

لا يشكلّ الناخبون جماعة متماسكة Communauté ولا يعرفون بعضهم بعضاً، أمّا المناصرين فتنشأ معرفة فيما بينهم، وتتخذ المناصرة عدّة أوجه وهي على درجات: إعلان الإقتراع للحزب، قراءة الصحافة والمنشورات، المؤزارة والمشاركة في التظاهرات والإجتماعات، دفع التبرّعات، القيام بحملات دعائية. نتبيّن من كلّ هذا أن هناك خيطاً رفيعاً يفصل المناصر عن المنتسب و حتى عن المناضل، لكن المناصر لا يعتبر، وليس منتسباً أيّ أنه غير مرتبط شكلياً ورسمياً بالحزب. ويشبّه ديفيرجيه المناصرة بالمساكنة بين الرجل والمرأة والإنتساب بالزواج الرسمي.

لا تثير مسألة إنتساب المناصر إلى حزب الكوادر أي تساؤلات، وهي غير مطروحة أصلاً لأن الإنتساب لهذه الأحزاب ليس عملية رسمية مقوننة. ولكن لماذا لا ينتسب المناصرون في الأحزاب الجماهيرية ولا يرتبطون بالحزب رسمياً ؟ يثير البعض منهم الظروف الموضوعية المرتبطة بالمهنة والوقت وعدم التوافق بين الوظيفة والإنتساب الحزبي. يمتنع البعض الآخر لأسباب ذاتية: الخوف من الإلتزام بإطار رسمي وخسارة الحرية والإستقلالية وهذا ما يخشاه بشكل خاص الفلاحون، البورجوازيون، المثقفون والفنانون. ينبع رفض الإنتساب أحياناً من خلاف إيديولوجي. فالمناصر يفضّل هذا الحزب على غيره من الأحزاب ولكنه لا يتبنّى كلّ أفكاره فيعبّر عن تضامنه بشكل جزئي.

يتمّ تعداد المناصرين من خلال قراءة صحيفة الحزب، ولا يُعتَبَر هذا معياراً دقيقاً، في أميركا يتمّ التعداد من خلال الإشتراك في الإنتخابات الأوّلية. يمكن إعتماد التحقيقات وسبر الرأي كوسيلة لمعرفة العدد، وهذا بدوره ليس دقيقاً نظراً لإبهام المفهوم والإختلاف في درجات المناصرة وعدم دقة الإجابات التي يعطيها المستَجوَبون.

كانت الأحزاب تحتقر المناصرين وتتعتهم بالفاترين، لكنها أدركت أهمّيتهم لإيصال صوتها وبث رسائلها في كافة القطاعات والتخفيف من تطرفّ إيديولوجيتها، وقد سعت لجمعهم ضمن أجهزة ومؤسسات رديفة ومتنوّعة: جمعيات نسائية، شبابية، جمعيات رياضية. وتظهر فعالية هذا العمل وإدراك الأحزاب لأهمّيته لأنّ الأحزاب وخاصة الإيديولوجية منها ذات نظرة شمولية وهي منظمات كاملة، متماسكة تسعى لتنظيم شامل للحياة وهذا يبعد عنها الكثير من الأفراد [illegible]

وهنا تلعب التنظيمات الرديفة التي تضمّ إلى دائرتها أفراداً ذات إهتمامات خاصة تتأثر شيئاً فشيئاً بأفكار الحزب (تجمّع المستأجرين). و يقول ديفيرجيه أن وجود هذه التنظيمات المتخصصة يؤدّي ربما إلى تغيير مفهوم الحزب وينزع به نحو الأوليغارشية، فيتألف حينئذٍ من حلقتين مختلفتين: حلقة المخلصين (المنتسبين والمناضلين)، و حلقة المناصرين الذين يكونون جبهة إحتياط وحقل دعاية ودعم لبعض الأفكار الحزبية.

يعّبر د.ل سيلر في كتابه عن الأحزاب السياسية عن رأي مخالف وجديد في موضوع المناصرين ويقول أنه يجب ربط مفهوم المناصر بمفهوم التماهي الحزبي Identification .و يقترح نظراً لإبهام مفهومي المناصر والمنتسب، إن تجمّع هاتين الفئتين في فئة واحدة يطلق عليها إسم «الحزبيين» Partisans أيّ الأشخاص الذين يتمتّعون بالكفاية السياسية ويمتلكون الكلمة ويتماهون بالحزب ولا يترددون بتأكيد خيارهم على الملأ و يساندون الحزب و يدعمونه مادياً. ويقول سيلر أن التمييز داخل هذه الفئة يتمّ بين الملتزمين فكرياً و المناضلين الذين يشاركون بحياة الحزب.

B- القيادة:

تدّعي كلّ الأحزاب، بإستثناء بعض القوى السياسية مثل الأحزاب الفاشية، أنها ديمقراطية وهذا يعني أنها، من جهة تسعى ضمن إطار المنتظم السياسي الذي تتواجد فيه لتحقيق الديمقراطية والدفاع عن أسسها وعدم المساس بمبادئها، ومن جهة أخرى أن تجهد هي نفسها لتكون قلباً و قالباً ديمقراطية، أيّ أن تكون السلطة الفعلية فيها بيد أغلبية المنتسبين. ومن المعروف أن هذا يتحقق، أما بالقيادة المباشرة من قبل هؤلاء المنتسبين، إما بإنتخاب القياديين ديمقراطياً من قبلهم. والديمقراطية المباشرة صعبة التحقيق في أيامنا سواء كان هذا على مستوى الجماعات أوالقوى السياسية. وقد أوجدت هذه الفكرة نفسها القياديين الحزبيين على رأس المؤسسات الحزبية.

لكن التجربة أظهرت أن مجرّد وجود حزب، أيّ حزب، ذات بنية وتنظيم يعزّز بشكل طبيعي قيام قيادة أوليغارشية محترفة يصعب تبديلها. وتمثّل هذه القيادة الحزب تجاه الرأي العام وتقوده بدون أي مشاركة.

يقول ديفيرجيه أن قوّتين تتنازعان بنية السلطة، أي سلطة، المعتقدات والأفكار التي تكوّنها هذه السلطة نفسها حول طبيعة بنيتها من ناحية، وضرورات الواقع الذي تعيش فيه من ناحية أخرى. ويستنتج قائلاً أن سلطة وقيادة الأحزاب يتنازعها تيّاران: تيّار معتقدات ومظاهر ديمقراطية وواقع أوليغارشي.

وفي شتى الأحوال، يرتبط مفهوم السلطة بنية وطبيعة وقيادة بمفهوم الشرعية. ويتغيّر مفهوم السلطة وشرعيتها حسب الزمان والمكان. فهناك الشرعية الثورية، الشرعية الوراثية والشرعية الديمقراطية... ولا يقتصر مفهوم الشرعية هذا على الدولة فقط، بل هو مرتبط بكل التنظيمات الإجتماعية وبشكل خاص بالأحزاب لأنها تعمل في الإطار السياسي وتشكّل مؤسسات وسيطة بين المجتمع المدني والدولة. وقد إرتبطت نشأة الأحزاب وتطوّرها بظهور التمثيل الديمقراطي وفكرة شرعنة سلطة الدولة، فمن غير المنطقي ألاّ تعتمد الأحزاب وقيادتها مفهوم الديمقراطية والشرعية الديمقراطية في عملها وتنظيمها لأن تاريخها ونضالها السياسي يقومان على المطالبة بالديمقراطية وإضفاء نوع من الشرعية الديمقراطية على سلطة الدولة.

هل يمكن الكلام عن شرعية القيادة الحزبية ؟ وهل تبقى هذه القيادة شرعية حتى عندما تنزع إلى الأوتوقراطية ؟

سوف نركّز في دراستنا هذه على قيادة الأحزاب الديمقراطية وما يعتريها من شوائب، وما يشوهها ويبعدها عن الأسس الديمقراطية في الممارسة والواقع مثل النزعة الأوليغارشية وتنامي سلطة القيادة وشخصنتها. ثم نعالج فكرة الصراع على السلطة، صراع يؤدّي، ربما، إلى التخفيف من نزعة الأوليغارشية. ونذكر عرضاً في النهاية الأشكال الأخرى للقيادة.

1-القيادة الديمقراطية وشوائبها حسب ميشلز:

لن نتوسّع كثيراً بشرح طبيعة وكيفية تكوين هذه القيادة التي ترتكز من حيث المبدأ إلى الشرعية الديمقراطية. يمكننا القول أن القيادة الديمقراطية هي القيادة التي توصلها القاعدة إلى مراكز المسؤولية حسب مبدأ الإقتراع والتمثيل. لكن هذه القيادة كانت موضع إنتقادات ليس أقلّها تناقض ما تدعيه من إحترام لمبادىء الديمقراطية ونزعة فعلية للأوليغارشية. حاول ديفرجيه تبرير نزعة الأحزاب إلى الأوليغارشية بقوله أنها غالباً ما ترى نفسها ملزمة بإعتماد أسلوب القيادة السلطوية autoritaire أو الأوليغارشية. فاذا تواجد على الساحة السياسية حزب أو أحزاب تعتمد على هذا النمط من القيادة تضطر بقية الأحزاب أن تحارب بنفس الأسلوب وإلاّ فتكون مواجهتها للأحزاب ضعيفة و فرصتها بالنجاح ضئيلة.

لكن روبيرتو ميشلز سعى ليبرهن غير ذلك من خلال دراسته للحزب الإشتراكي الألماني في مطلع القرن 20، مؤكّداً أن كلّ الأحزاب، لا بل كلّ تنظيم، تنزع بطبيعتها للأوليغارشية وقد سمّى هذه الظاهرة القانون الفولاذي loi d'airin للدلالة على قوة هذه النزعة. وقد رأى البعض أن نظرية ميشلز في القيادة لا تصحّ إلاّ مع الأحزاب الجماهيرية التي يؤكّد ديفيرجيه أنها كانت رائدة مبدأ الديمقراطية. فما هي هذه النظرية ؟

لاحظ ميشلز لدى دراسته و مراقبته الحزب الإشتراكي الألماني، عشية الحرب العالمية الأولى أن مبادىء هذا الحزب تخوّله، من حيث المبدأ، الإدّعاء أنه أكثر الأحزاب ديمقراطية. لكن الواقع كان عكس ذلك، فقد نشأت داخل الحزب حفنة من القياديين الذين صادروا قرار الحزب وتماهوا مع الحزب متسلّحين تارةً بكفاءاتهم وتارةً بتقديس المنتسبين لفكرة القيادة وشخص القائد. ويؤدّي منطق ميشلز، كما توسّع به هو، للوصول إلى نتيجة تقول بأن مبدأ تنظيم الأحزاب السياسية لا يتناسب مع مبدأ الديمقراطية لأن التنظيم يؤدي إلى تمركز السلطة ومبدأ التمثيل والوكالة. وينتهي إلى التقرير بأن التنظيم مرادف للنزعة الأوليغارشية المناقضة لفكرة الديمقراطية.فالتنظيم يقسم حكماً كل حزب وكل نقابة وكل جمعية إلى أقلية قائدة وأكثرية تنقاد لها، وكلّما تمايزت الوظائف والأعضاء كلما إبتعدت القيادة عن القاعدة ويمكن تسمية هذه الظاهرة بالقانون الفولاذي.

هذا القانون الذي يُعتَبَر نظرية ميشلز في التنظيم يمكن تعميمه على كلّ التنظيمات الكبرى التي لا يمكن بحكم العدد الكبير الذي تضمّه أن تحكم بطريقة ديمقراطية. تحتكر السلطة داخل هذه التنظيمات نخبة قليلة العدد من القياديين المهنيين الأرفع شأناً من غيرهم إجتماعياً، ثقافياً أو إقتصادياً. ويربط

قانون ميشلز مبدأ توزيع المهام والمناصب داخل التنظيم بنشوء وتعزيز النزعة الأوليغارشية، ويقول ميشلز الذي يرى في التنظيم سلاحاً بيد الضعيف لمحاربة القوي، إن الأحزاب الإشتراكية التي تحترم مبدأ الديمقراطية تتحول كغيرها من التنظيمات و تبتعد عن الديمقراطية، و بدل أن يبقى الحزب وسيلة لتحقيق غاية ويمثّل طبقة معيّنة أو فئة إجتماعية يصبح غاية بحد ذاته ويعطي نفسه أهدافاً خاصة به، و ينفصل شيئاً فشيئاً عن القاعدة التي يُفتَرَض به أن يمثّلها و ينتهي الأمر بوضع أقلية معينة يدها على الحزب والتماهي معه. لاحظ ميشلز أن الأوليغارشية هي ظاهرة ملازمة للقيادة بحكم مفهوم التنظيم لكنه أضاف أن القيادة تتميّز أيضاً بإرتباطها بظاهرتين أخريين هما شخصنة السلطة ونموّها المتزايد. فما هي العوامل التي تؤدّي، حسب ميشلز، لإرتباط مفهوم القيادة بهذه الظاهرات الثلاث.

أـ الأوليغارشية: يربط ميشلز تلازم مبدأ الأوليغارشية بالتنظيم بعدّة عوامل يمكن تقسيمها إلى نوعين: موضوعية وذاتية.

a – العوامل الموضوعية:

– **البيروقراطية:** يلجأ كلّ تنظيم حزبي جماهيري لتكوين طاقم ممتّهن من المنتخبين والمداومين الذين يتمتّعون بالكفاءة ويملكون الوقت ويركّزون، مع مرور الزمن، السلطة بين أيديهم. يقول ميشلز أن الحزب الإشتراكي الألماني تأسسّ ليسقط السلطة المركزية البيروقراطية للدولة. وقد إنطلق من مفهوم واضح وهو أنه حتى يستطيع الحزب السيطرة على الدولة فعلى الطبقة العاملة أن تنظّم نفسها بشكل واسع ومرن. لكن حزب الطبقة العاملة أصبح ذات تنظيم مركزي، بيروقراطي قوي يقوم على نفس الدعائم التي تقوم عليها الدولة: السلطة و النظام، و أصبح حزب حكومة بمعنى أنه منظّم مثل حكومة صغيرة و يأمل يوماً أن يكون الحكومة الحقيقية، «فالحزب السياسي الثوري هو دولة في الدولة ». وقد عمل الحزب الإشتراكي سنوات ليخلق لنفسه تنظيماً يؤمّن له النصر وبعد أن أصبح تعداده 3 ملايين حزبي كون بيروقراطية تضاهي بيروقراطية الدولة وإمتلأت صناديق الحزب وأصبح له علاقات ومصالح مادية ومعنوية،« لم يعد التنظيم مجرّد وسيلة، أصبح غاية». فالمؤسسة الحزبية والأمور التنظيمية التي كان هدفها تأمين حسن سير الآلة الحزبية من تنسيق وعلاقات تراتبية أصبح همّها الوحيد تأمين الفعّالية.

وقد أكد ديفرجيه دور عامل البيروقراطية بقوله أن المجموعات الأوليغارشية تتكون بفعل هذا العامل الذي ولد مع الأحزاب الجديدة ذات البنية القوية والتنظيم المعقد. وهو يرى أن البيروقراطية

تطورت مع نشأة الأحزاب التي إرتبطت بالنقابات والتعاونيات حيث تدعو الحاجة لموظفين ومداومين. وأعطى مثل الحزب الإشتراكي الألماني الذي كان يعد ثلاثة آلاف موظف عام 1910وقال أن هذه الفئة تلعب دورا" مهما" بحكم تواجدها وحضورها اليومي وإتصالها المباشرمع القاعدة من جهة والقيادة من جهة أخرى وإمساكها بكل شاردة وواردة في الحزب مما يميز وضعها عن الفئات الأخرى.

يقول ديفرجيه أن بعض الأحزاب تحاول أن تخفف من دور هذه البيروقراطية وذلك بالنصوص التنظيمية والحد من عدد البيروقراطيين في المؤتمرات. ويرى البعض الآخر العكس وينظر الى الحزب على أنه مكان للموظفين والمداومين. فقد دعا لينين في كتابه Que faire الى تنشئة أشخاص يمتهنون العمل الثوري ويعيشون على حساب الحزب. ولم يقتصر تفكيره هذا على القياديين إنما على المناضلين أيضا". وهكذا تنشأ فئة من المهنيين القياديين الثوريين أي الأوليغارشية. وأحيانا" كثيرة يكوّن الحزب نفسه هذه الأوليغارشية من خلال مدرسة الكادرات التي ينشىء فيها القياديين.

ـ **الإختصاص والكفاءة:** يعتقد ميشلز أن التخصص التقني وتوزيع العمل الذي يعتمده بطريقة حتمية كل تنظيم يسعى وراء الفعالية يجعل من الضروري إسناد إدارة الأعمال لأشخاص ذات كفاية وإختصاص. وهكذا تبتعد سلطة القرار شيئا" فشيئا" عن الجماهير وتتركز في يد القيادة. فتنعكس الأدوار، فمن كان سابقا" مجرد منفذ لإرادة القاعدة الجماعية يصبح المقرر ويستقل وينأى عن إرادة ومراقبة الجماهير.

يحتكر هذه الإدارة قادة مهنيون ميزتهم وسبب تفوقهم هو الخطابة والتفوق الفكري الذي يوازيه عدم كفاءة الجماهير. فالتنظيم المعقد وكبر حجم الحزب وتشعب مهامه ووظائفه كلها عوامل تبرز الحاجة لأشخاص دائمين يتمرسون بالعمل الحزبي. وهكذا يحل العمل المهني مكان النشاط الطوعي الايماني. و مع حلول الطابع المهني للقيادة، تتوسع الهوة بين القيادة والقاعدة وخاصة أن القيادة تتمتع دائما" بالتفوق الإقتصادي، الإجتماعي والفكري. يقول ميشلـــــز: «عندما يختار العمال قادتهم، فإنهم يخلقون بأنفسهم أسيادا" جدد سلاح هيمنتهم الوحيد يكمن في مستواهم العلمي الأكبر». ويضيف أن القادة يبررون سيطرتهم الفعلية على الجماهير بعدم كفاءة هؤلاء.

ويؤكد ديفرجيه في كتابه عن الأحزاب هذا الأمرويشير إلى أن قيادة الأحزاب لا تنبثق من القاعدة. وقد دلت الدراسات أن الأحزاب البورجوازية تؤول قيادتها غالبا" للأطباء والمحامين وأصحاب المهن الحرة وبنسبة أقل للصناعيين والتجار. ونلاحظ عددا" كبيرا" من المثقفين والمفكرين على رأس الأحزاب العمالية. جرى الإعتقاد أن القادة المنتخبين بعكس المعينين ينتمون دائما" لطبقة الجماهير الحزبية. ويقول ديفرجيه أن هذا ليس مؤكدا". فالعمال لا ينتخبون عاملا" والمزارعون لا ينتخبون مزارعا" بل يقترعون لمحام أو لمثقف يعتقدون أنه أكفأ وأجدر بالدفاع عنهم.

ـ **الوكالة:** ينطلق المفكر الألماني من قناعة خاصة تقول بإستحالة قيام حكومة الجماهير كما في الديموقراطيات المباشرة وذلك لأسباب عديدة. تولد من هذه الإستحالة فكرة توكيل بعض الأشخاص القيام بذلك. ويعتقد ميشلز أنه بمجرد وجود هؤلاء في الحزب،في الدولة أو في أي تنظيم يعني سيطرة الوكلاء على الموكلين، «التمثيل الدائم يوازي دائما" هيمنة الممثلين على الممثلين»، ويستنتج، كما رأينا، أن التنظيم هو السبب الذي يولد سيطرة المنتخَبين على الناخبين والمندوبين على الذين انتدبوهم. ويذهب ميشلز أبعد من ذلك بقوله أن القيادة تتذرع بالديمقراطية وفكرة الوكالة لتزيد من تسلطها وتمعن بالنزعة الأوليغارشية وتتفرد بالسلطة. وحجتها أنها منتخبة من القاعدة وأنها شرعية، وأن كل معارضة أو إنتقاد لها هو معارضة وإنتقاد لمن أوصلها أي لمن إنتخبها. ولذلك تطلب القيادة الطاعة العمياء لأنها طاعة للذات، طاعة للإرادة الجماعية التي أوصلتها وليست طاعة لشخصها.

وهكذا تتحول الديمقراطية للعب الدور الذي كان يلعبه مفهوم الحق الإلهي في الأنظمة القديمة. يؤدي هذا المنطق إلى نحر الديمقراطية بإسم الديمقراطية ذلك أنه يحرم إنتقاد من إنتخب ووُكِل وهو حر أن يفعل ما يريد بين الوكالة والأخرى.

يرى ديفرجيه أن تكوين حلقات النفوذ والدوائر الداخلية الأوليغارشية مرتبط بعدة عوامل ومنها النظام الإنتخابي. إختيار قيادة الحزب للمرشحين يتيح لهذه القيادة لعب دور مهم ويعزز النزعة الأوليغارشية. ولكن في حال كان المرشح حرا" وذات شخصية تساعده على النجاح فهو يؤثر على القيادة ويفرض نفسه ويفسح بالمجال أمام تجدد النخب وكسر النزعة الأوليغارشية. فإقتراع اللائحة ذات الطبيعة الجماعية الحزبية يعزز الأوليغارشية، بينما الإقتراع الفردي يعزز النزعة المعاكسة. الإقتراع النسبي على اللائحة المقفلة يعزز الأوليغارشيةلأن الأسماء وترتيبها على اللائحة توضع من قبل قيادة الحزب.

وتسعى القيادات الحزبية من خلال التجنيد والتنشئة السياسية لتأمين دم جديد وسياسيين مهنيين يتولون القيادة ويحافظون على النزعة الأوليغارشية.

b- العوامل الذاتية: نقصد بالعوامل الذاتية تلك المرتبطة بنفسية وتفكير الأشخاص المعنيين بالظاهرة الحزبية من قياديين وأعضاء القاعدة وكيفية تمثلهم لمفهوم القيادة والسلطة.

- حاجة الجماهير لقائد: يرى ميشلز أن المواطنين الذين يهتمون بالشأن العام قلائل. والمنتسبون إلى الأحزاب مواطنون مثل غيرهم ولذلك نرى أن الذين يأخذون القرارات في الحزب هم أقلية. والواقع أن الحزبيين يتقاعسون عن ممارسة الديموقراطية إلا في حالات إستثنائية وهذا عائد للتنظيم. والجماهير لا تهتم إلا بالأمور المبهرجة والمظاهر والخطب الرنانة. ولذلك يعتبر ميشلز أن الخطابة فن يجب أن يتقنه رجل السياسة والقائد الحزبي. لكن هذا التقاعس يولد حكما" حاجة الجماهير القوية للتوجيه والقيادة. وهذه الحاجة تؤمن ظروف هيمنة القيادة وتعزز النزعة الأوليغارشية.

بالإضافة إلى ذلك يعتقد ميشلز أن هناك عاملا" آخر ذات طبيعة أخلاقية يجعل الجماهيرتنقاد للقائد إظهارا" للعرفان بالجميل لأشخاص دافعوا عنهم وتلقوا الضربات أوقات المحن وضحوا في سبيل الحزب في السابق.

- حب السلطة: لا يضاهي حاجة الجماهير لقائد إلا العطش اللامحدود السلطة عند القائد. وهذا يدفع للقول أن ميزات الطبيعة البشرية تغذي النزعة الأوليغارشية. فالميل للقيادة عند البعض يوازيه ميل للطاعة عند البعض الآخر. فالقائد الذي وصل يفعل المستحيل ليبقى مكانه ويحافظ على مركزه. ويعتقد ميشلز أن القائد الذي يخرج من الشعب ومن صفوف العمال في الاحزاب اليسارية يتعلق بالسلطة أكثر من غيره وينفصل عن القاعدة التي انبثق منها. ذلك أن السلطة تغيّر الانسان وكل سلطة، كما قال ديفرجيه، هي بطبيعتها اوليغارشية. ولذلك تستيقظ عند العامل الذي يصبح قائدا" النزعة الى الاوليغارشية أكثر من القائد ذات الاصل البورجوازي.

فالعامل السابق يطمع بالتمتع بسلطة كبرى وغير محدودة وهو يعتقد أنه تحرر إلى حد ما من سلطة الرأسمال وهو غير مستعد للخضوع لسلطة أخرى: سلطة الجماهير. إنه، على العكس، يتوق

لحرية أكثر تتحول أحيانا" الى هوس واستبداد لأنه حديث العهد بالوصول وغالبا" ما يرفض أن نذكره بأصله العمالي. كان ميشلز يردد قول باكونين« أن السلطة تحول أكثر محبي الحرية إلى طاغوت أو مستبد tyran».

يبرز حب السلطة والتشبث بها في رغبة وسعي معظم القياديين للتجديد لانفسهم وذلك باعتماد شتى الاساليب الديموقراطية وغير الديموقراطية. وقد يفهم المرء ذلك في الانظمة السلطوية والديكتاتورية حيث لا احترام للمبادئ الديموقراطية ومفهوم تداول السلطة. ولكن ما يجري في الانظمة الديموقراطية من محاولات يقوم بها القياديون للبقاء في مراكزهم لا يمكن أن يفسر إلا بالطمع وحب السلطة الجارف. وما الصراع على القيادة بين المسنين والشباب ومحاربة الأوائل لهؤلاء سوى دليل آخر على التعلق بالكرسي وعدم الرغبة بالتخلي عنها للغير مهما كانت الاسباب.

وقد يدفع حب السلطة الوافد اليها من المعارضة لإعادة النظر بالعقائد والمبادئ الاصلية للحزب. ولاحظ ميشلز أن هذا الامر كان في اساس ولادة النظريات الإصلاحية التي اعادت النظر بالعقائد على ضوء التجارب وممارسة السلطة وضرورة القبول بالتسويات على حساب النقاوة الايديولوجية حتى يبقى الاصل بالمحافظة على السلطة.

ب- **النمو المتزايد للسلطة**

لاحظ ميشلز في بداية القرن العشرين أن سلطة القياديين تنمو. يعزز هذا الامر حب السلطة اللامحدود عند القياديين الذين يعملون بشتى الوسائل لتقوية سلطتهم من جهة، ونزعة الجمهور لتقديس القائد وهو يعتقد أنه بحاجة ماسة إليه.

تصوير القائد نفسه على أنه الشخص الذي لا غنى عنه، ونزعة الجماهير لتقديس القائد يتحولان إلى نوع من العبادة الحقيقية للقياديين الذين يعتبرون مثل الابطال والقديسين مما يعزز الاتجاه لزيادة سلطتهم. يذكر ميشلز أن القياديين الحزبيين كانوا يستقبلون "كالالهة"-في المانيا وفي إيطاليا. كانوا يعتبرون مثل الملائكة الذين هبطوا من السماء. وكان الاهالي يطلقون على أبنائهم اسماء القياديين الشيوعيين والاشتراكيين المحليين والعالميين مثل Marxima و Lassala. هذا دليل لولادة إيمان جديد حل مكان الأيمان القديم بالديانات ودفع الجماهير لتسمية الابناء باسماء القديسين مثل بطرس

وبولس. وقد ذكرنا أن الايديولوجيات أعتبرت كنوع من الاديان الجديدة وكان من الطبيعي أن تتحول الاحزاب الايديولوجية إلى كنائس وتتعزز سلطة القياديين كأنبياء جدد.

تحول الرابط بين الحزبي والقيادي إلى نوع من الايمان والعبادة وترجمت هذه العبادة بطاعة عمياء من قبل الحزبيين مما ساهم بنمو السلطة وتغذية الروح التسلطية والتفرد عند القائد.

يربط ديفرجيه ظاهرة نمو سلطة الاحزاب بظهور الجماهير وظهور الاحزاب الجماهيرية الاشتراكية التي اضطرت لتكون ذات نزعة سلطوية كي تتمكن من تأطير الجماهير وفرض هيبة الحزب وقياديه. ويذكر الكاتب أن معظم المنتسبين إلى هذه الاحزاب هم من العمال أي الاشخاص الذين يرضخون بطبيعتهم وطبيعة عملهم للاوامر الصادرة عن القيادة.

من المؤكد أن الانضباط والنظامية والرضوخ لسلطة القائد الحزبي هي التي جعلت هذه الاحزاب تنجح وتحقق بعض المبادىء التي كانت تنادي بها وتصل إلى السلطة أحيانا".

. قابلت ورسخت نزعة العمال للطاعة نزعة القيادة لتأمين طاعة كلية حبا" بالسلطة وسعيا" وراء المزيد منها. ولا يشذ القائد القادم من المحيط العمالي عن هذه القاعدة ، كما ذكر ديفرجيه وميشلز من قبله، فهو سلطوي أكثر من غيره لانه يعرف أنه لا يسيطر على نظرائه إلا بميزة وممارسة السلطة بعكس الارستقراطي الذي يعرف أنه ذات أصول نبيلة تخوله للقيادة.

هناك سبب آخر يدفع القيادة نحو السلطوية وهو تأمين الفعالية والنجاح بالعمل واللذين لا يؤمنان إلا بالنظام والطاعة الكلية للقائد والانصياع للاوامر الواحدة التي تجعل من المجموعة كتلة متحدة، متماسكة وقوية.

وقد تلجأ الاحزاب لاساليب وتقنيات هدفها تقوية الطاعة ونمو السلطة وهذا يتم، حسب ديفرجيه، باعتماد الاكراه والاقناع. يتم الاكراه بواسطة عمل لجان النظام التي تحاسب الافراد والفروع وتفرض عقوبات تصل لحد الطرد. وتتم أيضا" عملية نمو السلطة وتقوية الطاعة من خلال محاربة التيارات والقضاء عليها وتطهير الحزب من كل فرد ينزع لخلق ما يسمى انشقاقات قد تضعف سلطة القيادة. بهذه الطريقة يتأمن التناسق والانضباط الحزبي الذي يؤمن بدوره حسن سير الامور للقيادة. بالاضافة

إلى الاكراه، تلجأ الاحزاب الى الاقناع من خلال جلسات وندوات تؤكد على النظام وتعمل على تنشئة الحزبيين وتأمين الطاعة.

وتنجرف بعض الاحزاب وراء مفهوم السلطة والطاعة مما يؤدي الى تراجع المستوى الايديولوجي ويصبح الاساسي والمهم عندها هو تأمين الطاعة والنظام. فالاحزاب الفاشية مثلاً" والتي لا ايديولوجية لها بالمعنى الصحيح للكلمة تجعل من الطاعة والنظام وتقديس السلطة نوعاً" من الايديولوجية.

في النهاية، لا بد من الاشارة إلى أن التقدم التكنولوجي وضع الكثير من الاساليب والتقنيات الحديثة بيد المسؤولين والقياديين الذين استغلوها لزيادة نفوذهم وإنماء سلطتهم واستمرار بقائهم في المراكز القيادية.

ج- **شخصنة السلطة**

لا تعاني الاحزاب فقط من النزعة الى الاوليغارشية ومن النمو المتزايد لسلطة القياديين، فهي تعاني أيضاً" من النزعة الى شخصنة السلطة. وقد لاحظ ميشلز أن رؤساء الاحزاب والقياديين لا يترددون بالقول: الحزب هو أنا على غرار لويس الرابع عشر. فالقائد البيروقراطي يتماهى تماماً" مع التنظيم ويخلط بين مصالح الحزب. والقائد الحزبي يعتبر أن ما يوجه من انتقاد للحزب هو موجه له شخصياً" والعكس. يأتي هذا التماهي، حسب ميشلز، من الحب الاعمى للسلطة ومن قناعة راسخة عند القياديين بقيمتهم وضرورتهم القصوى للحزب والتضحيات الجلى التي قدموها للقضية المشتركة.

وقد رأى ديفرجيه أن شكل السلطة تغير مرتين: من القيادة الفردية إلى القيادة المؤسساتية، ثم تطور بالإتجاه المعاكس حيث بدأت السلطة تأخذ طابعاً" شخصانياً" ضمن إطار المؤسسات. وقد حاولت الاحزاب الاشتراكية إحتواء هذه النزعة لشخصنة السلطة من خلال تعزيز دور المؤسسات، ولكنها لم تستطع الغاءها. أما الأحزاب الفاشية والنازية فقد كرست مفهوم شخصانية السلطة من خلال تقديسها للقائد الذي لا يخطىء ويجب أن يطاع شخصياً". فلا تكون الطاعة لمؤسسة ذات طابع تجريدي. وقد تأثرت الاحزاب الشيوعية بهذا. وبدأت عبادة الشخص culte de la personne مع ستالين. ونزعت بعض الاحزاب الشيوعية نفس النزعة. في فرنسا، طُبعت طلبات انتساب للحزب الشيوعي الفرنسي كتب عليها: إنتسبوا لحزب موريس توريز (الرئيس).

2ـــ الاشكال الاخرى للقيادة

أ- القيادة الأوتوقراطية: عرفت نظرية القيادة الأوتوقراطية في الأوساط الفاشية. وهي تنطلق من مفهوم مختلف للشرعية مفاده أن القائد هو مجسد الأمة.

رأينا أن القيادة الديمقراطية تكون ظاهرة في بعض الأحيان، لكنها بالفعل أوتوقراطية غير ظاهرة وغير معلنة. أما الأوتوقراطية فتبرز جليا" بشكل ظاهر ومعلن عند الأحزاب الفاشية وشبه الفاشية. لأن مفهوم الزعيم أو القائد يحل مكان الإنتخاب كأساس للشرعية. فالقائد الذي يعين نفسه في معظم الأحيان يؤمن القيادة على طريقته وبالشكل الذي يتلاءم مع أفكاره وإيديولوجيته التي تجعل منه بالذات لولب كل شيء.

يرى ديفرجيه أن هناك نوعين من مفاهيم القيادة عند الفاشيين: المفهوم الألماني الذي يرى في الفوهرر رجل العناية الإلهية الذي يجسد الشعب الألماني وهو بهذه الصفة يكتسب الشرعية ويمارس السيادة. وتُعتبر هذه النظرية الشكل الحديث لمفهوم الحق الإلهي في علم السياسة. المفهوم الثاني الذي يفضله اللاتينيون يعتبر أخف وطأة من الأول لأنه يخفف قليلا" من هالة القدسية عن القائد ويؤسس لإمكانية صغيرة بإنتقاده.

يتمتع القائد في النظريتين بصلاحيات مطلقة وهو الذي يعين كل القياديين في مختلف المستويات الأخرى. لكن بعض هذه الأحزاب تتعمد إظهار شيء من الأساليب الديموقراطية نظرا" لما يمثله هذا المفهوم من شرعية في عالم اليوم. وهي لذلك تلجأ على مستوى حلقة محلية ضيقة لإنتخاب مسؤولين محليين. لكنها على مستوى أوسع قليلا" تلجأ بنفس الوقت للإنتخاب والتعيين على أن يملك المسؤول المعيّن، ممثل السلطة المركزية، حق الفيتو. أما على المستويات الأعلى فلا وجود للمسؤولين المنتخبين.

يشرح ديفرجيه في كتابه عن الأحزاب كيف يمكن إكتشاف الأوتوقراطية المقنعة التي تعتمدها تقريبا" كل الأحزاب حتى تلك التي تعتبر نفسها ديموقراطية. وتتجسد هذه الظاهرة حسب رأيه في أمور كثيرة منها:

- الإنتخابات "المزورة" بمختلف الأساليب أو المحوَرة.

- القيادة الفعلية والقيادة الظاهرة.

ب ــ القيادة الستراترشية **Stratarchique** :من المفارقات أن هذه النظرية التي تتحدث عن القيادة تتركز على مبدأ اللاقيادة إذا ما إعتبرنا أن مفهوم القيادة مرتبط إلى حد ما بمفهوم المركزية سواء تجسّدت هذه المركزية في الأشخاص أو المؤسسات.

قد يكون هذا الإختلاف في المفاهيم عائدا" لإختلاف حقل الأبحاث. فالنظريات الأولى للقيادة مصدرها أوروبا. ووضعت بعد دراسة مؤسسات حزبية أوروبية أما نظرية القيادة الستراترشية فهي ذات مصدر أميركي.

الواقع ان ELDERSVELD ينقض نظرية الأوليغارشية والقيادة الممركزة بعد دراسته الأحزاب الأميركية وهي أحزاب كوادر ضعيفة الإرتباط وغير مركزية. ويتكلّم هذا الباحث عن نموذج قيادة أسماه ستراترشيك (ذات مستويات) مستعيرا" مبدأ المستوى من هارولد لاسويل يصف Eldersveld الحزب على أنه بنية مفتوحة أمام الجميع من القاعدة حتى القمة، وهي ضعيفة الترابط والإتصال. أما السلطة في هذه البنية فهي غير محتكرة من قبل حلقة داخلية موجودة على القمة، إنما هي موزعة وتتشارك فيها عدة مجموعات على كل المستويات وهذه المجموعات هي التي تشكل الحزب.

وهكذا يرى Eldersveld أن السلطة لا تتمركزفي يد الأوليغارشية، إنما هي على مختلف الدرجات والمستويات، ويتمتع كل مستوى بقدر من السلطة يستولي عليه و يستحقه. والحزب، برأيه لا يشكل طبقة قائدة إنما هو تجمع لفئات قائدة تقوم بوظائف متمايزة في بنية الحزب ولكن دون أن تشكل منتظما" تراتبيا من النخب الثانوية sous-élites تتحدد سلطته من القمة حيث توجد الحلقة القائدة، مهما كانت اشكال القيادة، يشكل الصراع على السلطة داخل الاحزاب محورا" اساسيا" في حياتها. ويرى البعض ان هذا الصراع من شأنه ان يخفف النزعة الى الاوليغارشية لاضطرار المتصارعين للعودة الى القاعدة الحزبية.

C ــ الصراع على القيادة:

يعتقد ميشلز أن ما يحد من سلطة القياديين الكبرى هو صراعهم على السلطة داخل الحزب ويبرز هذا الصراع بأشكال وظروف مختلفة.

1- الصراع بين القدامى والشباب:

يشكِل هذا الصراع، حسب المنطق السوسيولوجي، ما يُعرف بصراع الأجيال، ولكن في حالة الأحزاب يتحول هذا الصراع إلى رغبة الفريقين بالإستيلاء والمحافظة على القيادة والسلطة. من المعروف أن العنصر الشاب يشكل في الأحزاب محور النضال. ويحارب هؤلاء الشباب على شتى الجبهات، ولكن القيادة لا تعطى لهم في معظم الأحيان بل للقدامى والموظفين والمداومين في الحزب. يُحارَب الشباب ويُتهمون بعدم القدرة وقلة الكفاءة والتجربة. ويحصل أن تعارض القاعدة الشعبية مجيء الشباب للقيادة وذلك لسببين: الأول هو عدم ثقتها بالشباب الذين لا تتوسم فيهم الصفات اللازمة للقيادة، والثاني هو نزعة القاعدة غلى المحافظة على الأمور وهي ترى أن لا شيء يدعو لتغيير قيادي حزبي.

ينعكس هذا الصراع على مسألة تجديد القيادة ومن المعروف أن كل اوليغارشية تنزع إلى التعمير وأن تمسُك القدامى بمراكزهم القيادية يغذي النزعة الأوليغارشية. هناك بعض الأحزاب التي تشترط فترة معينة تدوم لعدة سنوات من الحياة الحزبية حتى يحق للمنتسب الترشيح لمركز قيادي. ومن المفارقات الغريبة أن عملية تجديد القيادة تتم بشكل أفضل وأوسع في الأحزاب التي تعتمد التعيين والأساليب الأوتوقراطية باختيار القياديين بعد التنشئة والتدريب على القيادة في مدرسة الحزب.

2- صراع التيارات داخل السلطة:

تتكون في بعض الأحزاب التي لا تعتمد مبدأ المركزية الإيديولوجية بعض التيارات ذات الحساسيات السياسية والإجتماعية المختلفة. يطلق ديفرجيه على هذه المجموعات التي تتكون ضمن القيادة لأوليغارشية دوائر داخلية أو تجمع نافذين. وهي مجموعات تتميز بالتضامن الشخصي الضيق وتتكون بهدف ممارسة ضغط او تأثير وغالبا" ما تتكون حول قائد. يحتل أفراد هذه المجموعات المراكز القيادية ويشكلون نزعة اوليغارشية داخل القيادة نفسها. وقد عرفت الأحزاب الإشتراكية مثل هذه التيارات التي تتنافس على المراكز القيادية. وهناك مجموعات أخرى تتكون من تلقاء نفسها داخل الإدارة. وهي لا ترتبط بقائد ويكون أعضاؤها متساوين يجمعهم نوع من التضامن الأفقي لا العامودي

التراتبي. وقد يكون عامل التضامن أو السن أو العامل الجغرافي أو الموقف الواحد من قضية معينة (مجموعة الشمال...).

يرى ميشلز في هذا الصراع على القيادة داخل الحزب طريقة للحد من سلطة القياديين. ويرى بعضهم أن هذا الصراع بالذات هو الذي يحد من آثار النزعة الأوليغارشية. وقد لاحظ سيرج برستين بعد دراسة الحزب الراديكالي في فرنسا أن القياديين الذين يتنافسون حول بعض القضايا وحول المراكز القيادية هم بحاجة لدعم القاعدة كي يستطيعوا أن يحسموا الوضع لصالحهم. والواقع أن القائد في الأنظمة الديموقراطية ومؤسساتها لا يستطيع أن يستمر ويحافظ على قوته من دون القاعدة.

3- صراع قيادة الحزب والبرلمانيين المرتبطين بالحزب:

رأينا أن هناك بعض الأحزاب ذات نشأة برلمانية، فمن الطبيعي أن تؤول القيادة فيها للبرلمانيين وخاصة أن هؤلاء هم أنفسهم أحيانا" قادة الحزب. لكن الوضع يختلف مع الأحزاب ذات النشأة الخارجية والتي لم يكن هدفها الأساسي أصلا" الحياة البرلمانية لكنها عادت ودخلت اللعبة السياسية من باب البرلمان. ففي هذه الأحزاب، عندما لا يكون القياديون الحزبيون هم أنفسهم البرلمانيين يقع الصراع على قيادة الحزب بين هؤلاء وأولئك. الملاحظ، بشكل عام، أن البرلمانيين يسيطرون على القياديين في أحزاب اللجان والأحزاب البورجوازية التي ينحصر هدفها بالإنتخابات النيابية لإيصال أكبر عدد ممكن من النواب. هذا الواقع يحدد مركز القيادة، والحقيقة أن لا سلطة حقيقية للحزب الذي ليس في صفوفه الكثير من المناضلين ولا يرتكز إلى إيديولوجيا معينة. لكن هذه الملاحظة ليست صحيحة في كل الحالات.

يقول موريس ديفرجيه أن الحزب الراديكالي الفرنسي يشكل خير مثال على سيطرة البرلمانيين على القياديين الحزبيين وذلك حتى منتصف القرن العشرين. ويضيف أن التنافس بين هاتين الفئتين بدا واضحا" مع تطور الأحزاب البريطانية أواخر القرن التاسع عشر. عندما بدأ تنظيم الأحزاب يقوى، بدأت سلطة البرلمانيين تخف أمام القيادة الحزبية. أما في الأحزاب الكلية، فالنواب هم مجرد منفذين والقيادة الفعلية هي داخل الحزب.

الأحزاب الإشتراكية التي إعتمدت في البداية على دفع الرسوم والتنظيم الحزبي أكثر من أحزاب الكوادر أعطت القياديين داخل الحزب أهمية أكبر على حساب نواب الحزب، لكن الأمر تغير فيما بعد

نتيجة التطور الذي لحق بالفئات المرتبطة بالحزب والتي توصل القياديين الحزبيين والبرلمانيين إلى مراكزهم. ينتخب المناضلون قياديي الحزب الداخليين، بينما يوصل الناخبون النواب إلى البرلمان. وعندما قبل الإشتراكيون بمبدأ البرلمانية والتمثيل البرلماني، وتحولوا إلى ديمقراطيين إجتماعيين إضطرت الأحزاب الإشتراكية أن تعطي النواب أهمية أكبر من القياديين الحزبيين.

أصبح وضع الأحزاب الإشتراكية حاليا" في موقع وسط. فالقياديون الحزبيون هم بأغلبيتهم الساحقة من النواب. يحتفظ هؤلاء بشيء من الهيبة والإستقلالية بالرغم من كونهم تابعين للقيادة الحزبية حسب القوانين الحزبية. وقد رأى ديفرجيه أن الصراع بين القائد الحزبي والنائب هو بالواقع صراع بين المناضل الحزبي الثوري الذي يفضل الرفض وعدم المشاركة والناخب الذي يفضل الإصلاح والمشاركة. وتحرص القاعدة الحزبية المناضلة على مراقبة النواب والمستوزرين خوفا" من تحوّلهم بعد وصولهم إلى السلطة وإمكانية إرتدادهم أو إفسادهم ماديا" وسياسيا".

تعتمد بعض الأحزاب أساليب معينة كي تحافظ على سيطرتهاعلى النواب: دفع قسم كبير من معاش النائب للحزب (إشتراكي، شيوعي)، الإستقالة البيضاء، وهي عبارة عن رسالة إستقالة موقعة دون تاريخ، تقنية الترشيح خارج منطقة المرشح خوفا" من التجذر المحلي والطموح بالتخلي عن الحزب بعد إكتساب شعبية شخصية، إنتقاء الأشخاص الذين يستطيع الحزب توجيههم بسهولة، عمل مكاتب الحزب للدراسات على تحضير ملفات النائب ومشاريع القوانين التي يقدمها.

ولكن هناك عوامل خارجية تعزز هذه السيطرة مثل النظام الإنتخابي. فالإقتراع النسبي وإقتراع اللائحة يعززان سيطرة الحزب والنزعة الأوليغارشية. لأن المرشح ليس له حظ بالنجاح إلا إذا نال موافقة لجان الحزب. قياديو الحزب يلعبون دورا" مهما" في إختيار المرشحين.

4- الصراع بين القيادة الظاهرة والقيادة الفعلية.

لا يظهرهذا الصراع كما تظهر الصراعات الأخرى المذكورة سابقا". لكن هذه الظاهرة تبرز بأوجه مختلفة في الأحزاب. وكان أول من اشار إليها على صعيد الدولة هم الماركسيون الذين يعتبرون الديموقراطية بإنتخاباتها ونوابها وأساليبها ليست إلا مظاهر لسلطة شكلية، أما السلطة الفعلية فهي بيدّ أرباب العمل من تجار وأصحاب بنوك وكبار المالكين... تظهر الإزدواجية أحيانا" داخل القيادة نفسها حيث يتواجد الأعضاء المنتخبون والمعينون الذين يمارسون السلطة فعليا" وتكون عملية

إنتخاب القياديين المتواجدين معهم هي مجرد رغبة بإظهار بعض الأساليب الديمقراطية نظرا" لما تمثله في عالم اليوم على صعيد الشرعية. يطلق ديفرجيه على هذا الشكل من القيادة إسم الأوتوقراطية المقنعة.

تتعقد الأمور في بعض الأحيان عندما لا تظهر القيادة الفعلية بوضوح. فبعض الأحزاب تتلقى تمويلها من بعض الفئات أو الأشخاص الذين تلتقي مصالحهم وأفكارهم مع الحزب ويصبحون هم بالفعل من يوجهونه والقيادة شكلية. بعض الأحزاب ترتبط فعليا" بحلقات فلسفية او نواد ثقافية مثل الحزب الراديكالي الفرنسي والحركة الماسونية 1900-1910 ، حيث شكلت الحركة القيادة الفعلية فوجهته سياسيا" وأشرفت على تنظيمه. النوع الآخر من القيادة الفعلية هو الطاقم الذي يتكون حول جريدة ما وصاحبها بحيث تؤثر الصحيفة على القيادة الفعلية للحزب (صحيفة Dépéche du midi والحزب الراديكالي في فرنسا في منتصف القرن العشرين). أخيرا" هناك بعض الأحزاب التي ترتبط بقوة إقليمية او أممية خارجية تشكل سلطة ثانية تكون هي بالفعل القيادة الحقيقية في الحزب(الأحزاب الشيوعية والإتحاد السوفياتي سابقا"...).

الفصـــــل الثالـــــــث:

وظائف الحزب ومنتظم الاحزاب

يرتبط الصراع على القيادة داخل الاحزاب بالتنافس والقدرة على توجيه هذه الاحزاب ودفعها للقيام بوظائف وادوار واعتماد استراتيجيات تعتبرها القيادة السبيل الوحيد لتعزيز مكانة الحزب، ومضاعفة حظوظه للاستيلاء على السلطة. ما هو دور الاحزاب؟ ما هي وظائفها؟ وما هي الوسائل التي يعتمدها الحزب للقيام بها؟ وهل يستطيع الحزب ان يلعب دوره بمعزل عن الاحزاب الاخرى، غير مهتم بالعلاقات معها او بالتحالفات ضمن ما يعرف بمنتظم الاحزاب؟ يعالج الفصل الثالث كل هذه النقاط.

أولاً: دور الاحزاب

A - النظرية الوظيفية والأحزاب:

1- الاحزاب والمقاربة الوظيفية:

ظهرت النظرية الوظيفية في الستينات مع إستقلال بعض الدول وإنكماش حركة الإستعمار. لجأ علم السياسة لهذه النظرية ليحلل على ضوئها المنتظمات systèmes . وتحولت الأسئلة التي كانت تُطرح حول الدولة والمؤسسات خاصة" في الدول النامية من: ما هي الأحزاب؟ إلى: ماذا تفعل؟ وما هي النتائج والتداعيات الظاهرة والمستترة لنشاطها؟

تركزت الأسئلة بشكل خاص حول معرفة ما إذا كانت هذه التداعيات وظيفيةFonctionnelles أي إنها تساعد على إستقرار وتنظيم وتكييف المنتظم، أو غير وظيفية Dysfonctionnelles أو حيادية ليس لديها إي وظيفة A Fonctionnelles أي أنها لا تقوي ولا تُضعف. وهكذا أصبحت بمرور مقاربة الأحزاب مقاربة وظيفية إلى جانب المقاربات الأخرى الإيديولوجية والتنظيمية وغيرها.

وقد توسّعت دراسة وظائف الأحزاب بعد أن توسّعت دراسة الأحزاب نفسها، فشملت أحزاب العالم الثالث ولم تعد حكرا" على الدول الصناعية. ففي الدول الصناعية التي ظهرت فيها الأحزاب أصلا" إرتبطت هذه الأخيرة منذ نشأتها باللعبة الإنتخابية والبرلمانية. وكان لا بد أن ترتبط وظائفها من قريب أو من بعيد بالإنتخابات وما يتعلق بها وما ينتج عنها. أما في البلدان التي ما زالت في طور النمو، والتي نشأت فيها الأحزاب قبل أن تتمايز فيها المؤسسات وتتحدد أدوارها (برلمان، حكومة، رئاسة، مجتمع مدني، أحزاب)، فتقوم فيها الأحزاب بعدة وظائف متنوعة.

ويرى D. APTER أن هذه الأحزاب تكيفت مع المحيط وطوّرت وظائف تقوم بها مثل البوليس، الإدارة، العدالة والتربية إلى جانب وظائفها الإنتخابية والبرلمانية. وهو يضيف أنها تقوم بوظيفة تحديث المحيط الذي تعمل فيه، ولذلك تتعدد أدوارها وتشبه في بعض الأحيان الأحزاب الكلية. لهذه الأسباب، يجب دراسة الحزب ووظائفه ضمن الإطار الذي يتحرك فيه. وهذا ما أكّدت عليه نظريات التحليل الوظيفي المنتظمي.

إن أهمية المحيط وكيفية تأثيره المباشر على طبيعة وظائف الحزب جعلت APTER يقول ان الأحزاب أصبحت متغيرات مرتبطة بمتغيرات وعوامل أخرى أي Variables dépendantes.

2- الاحزاب في محيطها: ذكر جان شارلو في دراسته «المجموعات السياسية في محيطها» التي نشرت في كتاب علم السياسة تحت إشراف مارلين غروفيتز و جان ليكا أن البنى السياسية لايمكن فصلها عن محيطها فهي تتأثر به وتتحمل ضغوطاته، وهو يتأثر بها لأنها تحاول أن تكيّفه كي يلائمها تماما".

وبعد أن رأى الأميركي FRANK SORAUF أن وظائف الحزب هي مرهونة فعلا" بالمحيط، قال إنها تتدرج تحت ثلاثة عناوين:

- الوظيفة الإنتخابية
- وظيفة مراقبة وتوجيه المؤسسات السياسية
- تحديد والتعبير عن المواقف السياسية.

وشدد أيضا" على كون الطريقة التي يقوم بها الحزب بهذه الأدوار مرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه ويتكيف مع مقتضياته. والمحيط يعني، بالنسبة له، البنى الدستورية، النظام الإنتخابي، قواعد اللعبة السياسية، التقاليد والثقافة السياسية، البنى الإقتصادية والإجتماعية. ويذهبFRANK SORAUF إلى أبعد من ذلك بقوله أن طريقة قيام الحزب بهذه الوظائف تحدد بنيته وتركيبه طبقا" للمعادلة التالية:

محيط ← وظائف الحزب ← البنية.

وهذا يعني أن متطلبات المحيط وحاجاته تحدد وظائف الحزب، وطريقة قيامه بهذه الوظائف تحدد بنيته. فالحزب هو بالتالي وليد المحيط.

بالرغم من أهمية هذا الطرح، يؤخذ علىSORAUF أن تحليله بقي مرتبطا" بالمحيط الأميركي، وبدا وكأنه يتكلم عن وظائف الأحزاب الأميركية وليس الأوروبية ذات التنظيم القوي والايديولوجيا الثابتة. حيث تكون تنشئة الحزبيين وتنظيم الحزب وظيفتين أساسيتين. كما أنه لم يأت على ذكر الوظائف المتنوعة والكثيرة التي تقوم بها الأحزاب في البلدان في طور النمو. ووظائف الأحزاب لا تتأثر فقط بالمحيط إنما ترتبط إرتباطا" وثيقا" بطبيعة النظام السياسي.

فالأنظمة السياسية الكلية والتسلطية التي لا تعترف ولا تسمح بالتعددية ترتكز إلى الحزب الواحد الذي لا يواجه أية منافسة، وهو حكما" يتسلم مقاليد السلطة. ومن الطبيعي أن ينبثق مفهوم وظائف الحزب في هذه البلدان من الوضع القائم فيها. ويرتبط هذا المفهوم، حسب APTER بدورين أساسيين: الأول هو خلق التضامن في الجماعة والثاني هو دور القيادة.

3 -الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية :

لا بد قبل الكلام عن وظائف الأحزاب من الإشارة إلى التصنيف الذي أجراه عالم الإجتماع K.Mertonبين الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية. الوظائف الظاهرة هي التي يريدها الحزب والمنتظم. أما الوظائف الخفية فهي وظائف غير إرادية وغير مرغوب بها، ولكنها في صلب تداعيات النشاط الحزبي وتلعب دورا" بموازاة دور الوظائف الظاهرة . لذلك يرى Merton أنه يجب دراسة الوظائف الخفية بنفس الإهتمام. وقدأعطى مثالا" عن ذلك الماكينة الإنتخابية في أميركا Bossism ووظيفتها الإجتماعية التي لا تشير إليها التحليلات التقليدية.

يقول Merton أن الحزبين الرئيسيين في أميركا يعتبران بكل بساطة كآلات يتم تشغيلها بقدر قليل او كثير من الفعالية بمناسبة الإنتخابات وخاصة الرئاسية. ويضيف أنه بالرغم من الإنتقادات الموجهة لهذا المفهوم ورغبة الجميع بزواله إلا أنه يقوم بوظائف مستترة لا يؤمنها المجتمع وهي ضرورية لإستمراريته. وهو يصنفها على الشكل التالي:

- أنسنة العلاقات وجعلها شخصية وتأمين نوع من المساعدة الإجتماعية (Assistance) في مجتمع تجريدي وغير شخصي. العميل الإنتخابي الذي يعمل باسم الماكينة يفهم أن الناخب هو إنسان يعيش في محيط مادي، وله حاجاته ومشاكله فيسعى لمساعدته من خلال إتصالات ملموسة.

- وظيفة مساعدة إقتصادية بالتدخل لدى السلطات العامة لتسهيل المعاملات وتأمين حاجات الشركات الصناعية والتجارية.

-وظيفة الحراك الإجتماعي بسماحها لطبقات اجتماعية فقيرة او مهمشة أتنيا" بالوصول إلى مراتب عليا.

ولكن ما هي هذه الوظائف التي يمكن ان تكون ظاهرة او خفية؟

B-وظائف الأحزاب:

نعتمد في هذه الدراسة التصنيف الذي إعتمده D. L Seiler في كتابه "الأحزاب السياسية، والذي إرتكز فيه إلى دراسة المفكر الأميركي P.H.MERKL ووزع وظائف الحزب على ستة عناوين تغطي جملة الأدوار التي ينسبها علماء السياسة إلى الأحزاب، وقد تم التركيز على وظائف الأحزاب في البلدان النامية.

1- تجنيد وإختيار Recrutement et selection الطواقم القيادية السياسية

يبرز في هذا العنوان دور الاحزاب في تعزيز الديمقراطية. من المعروف أن الإنتخابات تلعب دورا" مهما" في الأنظمة الديمقراطية بعد تثبيت حق الإقتراع وتعميمه وذلك ضمن محورين أساسيين:

أ- تلعب الإنتخابات دورا" كبيرا" كمبدأ شرعية تستمد منه السلطة رصيدها والثقة التي يمحضها إياها الناخبون.

ب- تلعب الإنتخابات دور مؤسسة او هيئة ضبط وتنظيم كونها تسمح في البلدان الديمقراطية وبشكل دوري، بتعيين أو بخلع السلطات السياسية.

وبما أن الأحزاب هي التي تلعب الدور الأكبر في الإنتخابات فتنتقي المرشحين وتؤطر الرأي العام وترشده وتوجهه تكون الأحزاب نفسها هي التي تلعب هذين الدورين وتعتبر ضرورية لقيام الديمقراطية. الأحزاب، كما ذكرنا هي وليدة الأنظمة الديمقراطية. ولا ننسى أن هذه الأنظمة ترتكز إلى مبدأ أساسي هو إختيار الحاكمين من قبل المحكومين، حسب نظرية التمثيل والوكالة النيابية. وقد تغير مبدأ الإنتخاب بعد ظهور الأحزاب. ذلك أنه لم يعد عملية حوار بين الناخب والمنتخب لأن الحزب قام وسيطا" بينهما.

أصبح الحزب يختار المرشح الذي يقترع له الناخب. ويرى ديفرجيه أن هذا التطور أدخل إلى مبدأ التمثيل وكالتين: وكالة الحزب الذي يختار المرشح، ووكالة الناخب الذي يقترع للمرشح الذي رشحه الحزب.وهو يعتقد أن وكالة الحزب أقوى لأن الإختيار الذي يقوم به الحزب يبدو وكأنه تعيين أو إنتخاب أولي Préscrutin يطغى على ويقرر مصير الإنتخاب الفعلي الحقيقي.

تؤمن الأحزاب الطاقم السياسي بانتقائها المرشحين وهي وظيفة ظاهرة تقوم بها الأحزاب في معظم البلدان الديمقراطية حيث تحتكر إختيار المرشحين الذين يتقدمون للإنتخابات ويصلون عادة" للحكم. ويرى البعض، كموريس ديفرجيه، أن الأحزاب ساهمت من خلال هذه الوظيفة بتحديث العمل السياسي وصححت بعض العيوب الملتصقة بأنظمة الأوليغارشيات السياسية ذلك أنها رفعت بمقابل نخب المال والوراثة نخبة منبثقة من طبقات الشعب. وهو يذهب أبعد من ذلك ويقول أن الوظيفة الأساسية للحزب هي خلقه للنخب الجديدة من خلال تفاعله مع الرأي العام. ربط ديفرجيه الحزب بتكوين النخبة ورأى أن مفهوم الديمقراطية قد تغير نتيجة لذلك.

فالديمقراطية لم تعد حكومة الشعب بواسطة الشعب، إنما حكومة الشعب بواسطة نخبة من الشعب تؤمنها الأحزاب. وهو يرى أن الأنظمة بدون أحزاب توصل بإستمرار نخبا" تقليدية لأنها محافظة والرأي العام هو محافظ أيضا". وقد رأينا أن ولادة الأحزاب إرتبطت تاريخيا"بظهور الإقتراع العام.

وعندما بدأت الجماهير تلعب دورا" في الحياة السياسية من خلال الإنتخابات شكّلت الأحزاب الأطر التي تسمح لهذه الجماهير أن تختار من صلبها نخبها الخاصة.

تتم عملية إختيار المرشحين في معظم الأحزاب الحديثة حسب آليات على قدر قليل او كثير من الشفافية. وهي تختلف، حسب ديفرجيه، طبقا" لطبيعة وبنية الحزب. فأحزاب الكوادر تبحث عن أناس متمولين نظرا" لحاجتها للمال. وهكذا يكون الشخص هو الذي يفرض نفسه ويجعل الحزب يتبنى تعيينه. لا يحصل مثل هذا الأمر في الأحزاب الجماهيرية اليسارية لأنها ترشح، في معظم الأحيان، أشخاصا" حزبيين ذات أقدمية والتزام. ويتم تمويل الحملات من صناديق الأحزاب. تلعب المركزية واللامركزية الحزبية دورا" في عملية الإختيار. ففي الأحزاب اللامركزية يتم الإختيار على الصعيد المحلي. أما في الأحزاب المركزية فيتم في المركز الوطني. إن طرح هذه الأفكار حول المرشحين يجعلنا نتساءل: هل حق التسمية هو حكر على الأحزاب أم يمكن لأي كان أن يترشح دون تغطية حزبية؟

يرى ديفرجيه أن هناك إحتكارا" من قبل الأحزاب إذا سمح القانون الإنتخابي بذلك أو القانون الذي ينظم نشأة وعمل الأحزاب. ولكن هناك حالات إحتكارية واقعية لا يكرسها القانون وذلك عندما لا يكون لأي مرشح خارج الإطار الحزبي أي نصيب بالنجاح. وهو يعتقد أن دور الأحزاب يبرز بقوة في بعض الحالات: الحالة الأولى هي حالة الحزب الواحد أو الحزب الحاكم حيث ينجح مرشحو الحزب دون أي شك. ويعتبر هذا نوعا" من التعيين بكل معنى الكلمة. والحالة الثانية هي حالة النظام الإنتخابي النسبي حسب اللائحة، لنأخذ مثالا": يرشح كل حزب لائحة بعدد مقاعد دائرة إنتخابية ما وهو يعرف أن نسبة حظه الأقصى هي بإيصال عدد من المرشحين لا يتعدى ثلاثة او أربعة مقاعد. ولذلك يضع هؤلاء في المراكز الأولى على اللائحة. وهكذا تشوه العملية الإنتخابية برمتها.

فالحزب يعرف أن من سينجح هما الأول والثاني على اللائحة وأن حظوظ الثالث ضعيفة. وهكذا يبدو الأمر وكأن النظام الإنتخابي والسياسي أعطى هذا الحزب بطريقة غير مباشرة حق تعيين إثنين أو ثلاثة من النواب. وأعطى الحزب الآخر كذا. وتصبح العملية كلها عملية تعيين يلعب فيها كل حزب الدور الذي يخوّله حجمه للعبه. ويبدو أن هذا الأمر جعل ديفرجيه يقول أن الإنتخاب هو بالواقع عملية تعيين تجنح إليها الأنظمة الديمقراطية وتجسد قمتها أنظمة الحزب الواحد. وكثيرا" ما يتبنى الحزب شخصا" غير معروف وغير حزبي ويرشحه وذلك لأسباب مختلفة. وهناك عدة عوامل تجعل من

الضروري ترشيح وتبنّي ترشيح بعض الأفراد من قبل الاحزاب: كبر الدوائر الانتخابية، النظام النسبي، نظام الحزبين والتكاليف.

لا يتوقف دور الاحزاب عند اختيار المرشحين لكنه يتعدّى هذا الحد فيتابع الحزب العملية حتى النهاية، أي دعم المرشح في حملته الانتخابية معنوياً ومادياً. وقد تخالف بعض الاحزاب قوانين الحد من النفقات الانتخابية بوضع اعلانات للحزب ولشعائره داعمة بطريقة غير مباشرة مرشّحي الحزب. ويشكّل هذا الدعم للمرشح وسيلة للدعاية للحزب لنشر أفكاره وتجنيد المناصرين حتى في الدوائر التي لا وجود له فيها. وهكذا يتحول الحزب من وسيلة لاحياء عملية الانتخاب التي تشكّل الهدف إلى هدف وغاية بحدّ ذاته من خلال الدعاية لنفسه وطرح شعاراته. فتنقلب الآية وتصبح عملية الانتخاب ودعم المرشح وسيلة للعمل والدعاية الحزبيين. فالحملة الانتخابية تؤمن للمرشحين وللحزب من خلالهم صالات عامة مجاناً، استعمال وسائل البث، طبع المناشير من قبل الدولة. وهذا ما يفسّر ترشيح الحزب لأعضائه في بعض الامكنة التي لا يتواجد فيها بهدف طرح أفكاره ومشاريعه واكتساب المناصرين.

يرى بونتيه J.M. PONTIER أن تأثير الاحزاب على المرشحين يظهر بشكل خاص مع المرشحين للمجالس النيابية. فحظ المستقلين بالنجاح في الانتخابات النيابية قليل جداً في الانظمة الديموقراطية التي تعقدت فيها العملية الانتخابية، وأصبحنا بحاجة إلى مجهود وتكاليف وتنظيم كي نخوض غمارها. وهذا ما جعل من المستحيل على الافراد المستقلين التقدّم بدون دعم حزبي. وقد يكفي أحياناً أن يترشّح مجهول تحت راية الحزب ويفوز. ويكفي أن يتخلّى حزب عن أحد النواب حتى يخسر هذا الأخير الامل بإعادة انتخابه.

ويرى بونتيه J.M. PONTIER أن هذا التأثير للأحزاب يخفّ مع الانتخابات البلدية المحلية التي تشذّ بعض الاحيان عن هذه القاعدة. فنرى حزبيين يتركون أحزابهم ويترشحون كمستقلين وينجحون. وقد يسمح النظام السياسي أحياناً بالتخفيف من هذا التأثير. ففي النظام الفرنسي مثلاً ــ حيث يُنتخب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لا يستطيع أي حزب أن يؤمن الاكثرية لإنجاح مرشّح ما للرئاسة. وهذا ما يدفع المرشحين لإظهار بعض الاستقلالية والتخلّي عن التزمّت الحزبي. وقد تلعب شخصية المرشح في الانتخابات الرئاسية دوراً كبيراً في انتخابه بغضّ النظر عن التأثيرات الحزبية.

يرى البعض أن اختيار الاحزاب للمرشحين يؤدي إلى تعزيز نزعة الاوليغارشية في الاحزاب. لذلك أدخلت الاحزاب الاميركية مبدأ الانتخابات الأولية Primaires كي يختار الناخبون المرشحين فلا تفرض القيادة الحزبية من تشاء. وتنظّم الادارة العامة في مكاتب الاقتراع العادية هذا الاقتراع الاولي داخل الاحزاب نفسها كي يختار الناخب بين المرشحين من حزبه الشخص الذي يراه مناسباً لتمثيله. يجب التمييز بين الانتخابات الاولية المغلقة التي تعني تسمية المرشحين الحزبيين من قبل المناصرين فقط والانتخابات الاولية المفتوحة التي تعني تسمية هؤلاء من قبل الناخبين من الحزبين. وقد وُضع هذا النظام الذي نصّ عليه القانون في بداية القرن العشرين لكسر تأثير القياديين الحزبيين على تعيين مرشحي الحزب، ولم يرق للاحزاب في البداية لأنها رأت فيه ما يؤدّي لانحسار ماكيناتها الانتخابية كأجهزة ادارية. وهذا ما حصل بالفعل وسمح للقاعدة باختيار المرشحين بشكل ديموقراطي.

2- وضع برامج وسياسات للحكم:

إنها من الوظائف المهمّة التي تقوم بها الاحزاب. وقد أطلق عليها علماء السياسة أسماء مختلفة مثل "هيكلة الرأي العام" Structuration أو «تحديد والتعبير عن البرامج السياسية»، أو «هيكلة الحياة السياسية». ومن الواضح أن هذه الوظيفة هي من الوظائف الظاهرة. فالأحزاب السياسية في الانظمة التعدّدية التنافسية تلعب دوراً في سيرورة وضبط الصراعات ضمن الاصول القانونية للدخول إلى السلطة. فهي تقدّم البرامج وتحيي النقاش السياسي، وتسيّس الخيارات وتكون حولها ومعها شرائح الرأي العام. ولذلك يميّز ديفرجيه DUVERGER بين الرأي العام "الخام" والرأي العام «المشغول». الثاني هو الاول الذي اشتغلت به الدعاية الحزبية وقولبته المنتظمات السياسية. فالاحزاب تخلق الرأي العام أكثر مما تعبّر عنه. فهي لا تكتفي بتوجيهه وتشويهه بل تكوّنه. دون أحزاب، ينساق الرأي العام في اتجاهات غريزية، غير محدّدة ومرتبطة بالامزجة والوضع الاجتماعي وعوامل أخرى.

الاحزاب تخلق رأي الجماهير. إنها تحدّد وتجمع الآراء الفردية، تطوّرها، تغنيها، تجعلها تثق بنفسها وتكتسب سلطة أكبر وتستقرّ بعد أن كانت متغيّرة متردّدة غير ثابتة. وهذا العمل الذي تقوم به الاحزاب خالقة مجموعات من الرأي العام من الآراء المتفرّقة يسمح بإقامة الانتخابات. وعندما يتكوّن الرأي لا تتوقّف الاحزاب عن توجيهه، واعلامه وقولبته من خلال الحملة الانتخابية والبرامج المطروحة التي يكون هدفها جذب أكبر عدد ممكن من الناخبين.

وقد أطلق ابستن على هذا العمل وظيفة البرمجة Programmation بهدف تنظيم الاقتراع. فالاحزاب تعطي خيارات انتخابية لأنها، بعد أن تساهم بالحفاظ أو بخلق الوعي السياسي، تؤمّن المعلومات للرأي العام. وهي تؤمّن أيضاً إطاراً ايديولوجياً أو على الاقل ثقافة سياسية للناخبين وللمرشحين. وفي حال نجاح هؤلاء يشكّل هذا الاطار أساساً لعملهم السياسي الذي تؤطره الاحزاب كما سنرى لدى بحث الوظيفة التالية للاحزاب.

نلاحظ أنه، وبفضل هذه الوظيفة للاحزاب، يتحوّل الاقتراع من كونه تعبيراً عن تبعيّة لشخص ما إلى خيار سياسي مرتبط ببرنامج. هذه البرمجة للرأي ضرورية وإلاّ بقي الاقتراع قائماً على أسس تقليدية فيتحوّل التمثيل إلى فعل إيمان وثقة بشخص المرشح الذي يستطيع، فيما بعد، أن يعمل على هواه وحسب إرادته لأنه لا يلتزم ببرنامج أم بحزب. أما في حال وجود الاحزاب فتتنوّع الخيارات ويختار الناخب ما يراه مناسباً ومنطقياً أو متماشياً مع توجّهاته السياسية.

وقد أشارت بعض الدساتير إلى وظيفة تأطير الراي العام (الناخبين) معترفة بذلك بدور الاحزاب في العملية الانتخابية وفي الحياة السياسية التي أضحى الرأي العام ركناً من أركانها تسعى الحكومات (الاحزاب في الحكم) والاحزاب في المعارضة لنيل رضاه. فالدستور الفرنسي لعام 1958 نصّ في مادّته الرابعة على ان الاحزاب تشارك بعملية التعبير المرتبطة بالانتخابات. أما دستور المانيا الغربية قبل التوحيد فنصّ في مادّته الـ 21 أن الاحزاب تساهم في تكوين الارادة السياسية للشعب. وأقرّت المادة 49 من الدستور الايطالي بدور الاحزاب بتحديد السياسة الوطنية.

يضع بونتيه J.M. Pontier الوظيفة الاعلامية للاحزاب Fonction d'information ضمن إطار وظيفة تكوين الرأي العام. فالمعلومة أصبحت ضرورية لا بل حياتية في المجتمعات الحديثة المعقّدة حيث تُؤخذ القرارات، وتُناقش المواضيع الصعبة، وتُستعمل التعابير التقنية التي لا يفهمها المواطن العادي. تتكفّل الاحزاب بعملية الشرح، كل حزب، حسب وجهة نظره. وهذا كله يصبّ في مصلحة المواطن الذي يمكنه من خلال الندوات، المؤتمرات، الخطابات، وسائل الاعلام المختلفة وصحف الاحزاب نفسها أن يكوّن فكرة عمّا يجري قبل أن يكوّن مواقفه السياسية.

تستطيع الاحزاب إطلاع المواطنين على قرارات الحكومة ونواياها، ويكون هذا باتجاهين:

الاول للدفاع عن سياسة الحكومة وهو دور تقوم به الاحزاب الموجودة في السلطة وأحزاب الدول ذات الحزب الواحد حيث يكون الحزب والسلطة واحد.

والثاني انتقاد الحكومة وقراراتها وفضح الاخطاء. وهذا هو دور المعارضة وأحزابها في الدول الديمقراطية حيث تتصدّى الاحزاب للحكومة ولخطابها السياسي المنمق. ولا تكتفي أحزاب المعارضة بالانتقاد بل تضع البرامج والسياسات وتطرحها على الرأي العام لكسب ودّه، آملة إقناع الناخبين بقلب المقاييس في الانتخابات المقبلة كي تجد نفسها في السلطة.

يعتبر البعض المعارضة وظيفة قائمة بحدّ ذاتها. لذلك لابدّ من الكلام حول طبيعتها وأشكالها. فالمعارضة وطبيعتها مرتبطة بشكل مباشر بالاطار العام للصراع بين الاحزاب الذي يبقى محوره الوصول إلى السلطة مهما اختلفت طبيعة المعارضة.

يميّز ديفرجيه Duverger أنماطاً ثلاثة من الصراع:

صراع بدون مبادئ، صراع حسب مبادئ ثانوية وصراع حسب مبادئ أساسية.

النمط الاول: من الصراعات نجده حتى الآن في الولايات المتحدة الاميركية. وهو صراع على السلطة ذلك أن برامج الحزبين الرئيسيين في أميركا لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض. ونجد مثل هذه المعارضة أيضاً في الكثير من الدول في طور النمو ويطلق عليها معارضة "قم لأجلس مكانك".

قد تلغي هذه الحالات دور المعارضة وتمنع من تكوين رأي عام محدّد وواضح يأخذ مواقف صريحة حول المواضيع المهمة. ويبدو الصراع صراعاً شخصياً، لا طابع سياسي له مما يعيدنا إلى الحقبة السابقة لوجود الاحزاب التي هيكلت الحياة السياسية حول أطر ايديولوجية وبرامج حكومية.

النمط الثاني: نجد هذا النمط في بريطانيا وشمال أوروبا حيث تشكّل الاحزاب تعبيراً صادقاً عن الانقسام العقائدي والاجتماعي. نجد في هذه البلدان أحزاباً محافظة وأحزاباً عمالية. تتبنّى كل مجموعة نظرة مختلفة حول الانتاج، توزيع الثروات، المداخيل، بنية وتنقل النخب. وبالرغم من الاتفاق حول

النظام السياسي إلا أن كل مجموعة تمثّل فئة معيّنة في التراتبية الاجتماعية. فالمعارضة هي عقائدية وواضحة وتنعكس جلياً في برامج عمل كل فئة.

النمط الثالث: وجد هذا النمط في فرنسا وايطاليا والدول التي كان يتواجد فيها حزب شيوعي قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. في كل هذه الحالات السابقة، كانت المعارضة قائمة حول أسس الدولة وطبيعة النظام. فالاحزاب الشيوعية كانت ترفض مبادئ الديموقراطية الغربية والتعدّدية، أما الاحزاب الاخرى فكانت ترفض مبدأ الحزب الواحد، والمفهوم الكلّي للدولة، وإلغاء الحريات والمعارضة. نجد هذا النوع من المعارضة والصراع في كل البلدان التي يتواجد فيها حزب يرفض أسس الدولة والنظام وبعض الاحيان الكيان.

ويرتبط شكل المعارضة بمنتظم الاحزاب في الدولة. ففي نظام الحزب الواحد تنتفي المعارضة الخارجية. وتأخذ المعارضة الداخلية شكل فئات منشقّة، أقلوية أو تيارات هامشية إذا سُمح لها بالوجود. لكن السائد في الاحزاب الشيوعية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي كان مبدأ الانتقاد الذاتي والمركزية الديموقراطية.

أما في نظام الحزبين حسب النموذج البريطاني، تشكّل المعارضة وظيفة أساسية لأن النظام البرلماني الانكليزي الذي يشكّل لولب الحياة السياسية تسيطر عليه أكثرية حزبية من لون واحد ويكون الحزب الخاسر في الانتخابات هو المعارض. وتأخذ المعارضة طابعاً مؤسساتياً، وتبدو وكأنها تقوم بوظيفة عامة تجعلها بأهمية الحكومة نفسها. ويرى ديفرجيه Duverger أن الامر، في هذه الحالة، يشبه عملية توزيع عمل بين الحكومة والمعارضة التي تشكّل حكومة ظلّ يحمل رئيسها لقباً رسمياً "قائد معارضة حكومة صاحبة الجلالة"، ويتقاضى أجراً. وهي تتصرّف بعقلانية تامة كونها تفكّر أنها قادرة على الحكم وحدها في يوم من الايام من خلال إمكانية التناوب على السلطة.

ويمكن أن تنعكس الآية ويشوّه هذا الدور ويُستغل بطريقة مغرضة تدفع بعض الاحزاب المعارضة التي يهمّها الكسب الانتخابي أن تضخّم الامور، وتشوّه المعلومات، وتنقلها حسب وجهة نظرها وبالشكل الذي يخدم مصالحها وتلجأ إلى النقد المنظّم مهما كان القرار المتّخذ من قبل الحكومة. وهي تستغلّ أحياناً الصعوبات المرحلية التي تمرّ فيها الحكومة لتحقّق بعض المكاسب. ويعتبر هذا ضرباً من ضروب الديماغوجية ويشكّل تضليلاً للرأي العام. وهذا ما تقع فيه بعض الاحزاب التي

تعرف أن لا أمل لها بالنجاح والوصول إلى السلطة. فتتحول إلى صندوق دعاية ووعود للفت الانظار وإثارة حشرية المواطنين وكسب بعض الشعبية على حساب الجدية والصدق.

المعارضة في الانظمة المتعدّدة الاحزاب نجدها في الداخل وفي الخارج. يحتفظ الحزب المشارك في الحكومة بحقّه بانتقاد القرارات التي تكون غالباً نتيجة تسويات. وتقول هذه المعارضة الداخلية أنها تشارك على أساس تلبية حاجات يومية وليس لإقامة اصلاحات على المدى الطويل وهي تعارض على هذا الاساس. وهذا النوع من المعارضة قد يفجّر الحكومة من الداخل عندما تجد نفسها أمام قرارات لا تحتمل التسويات ومراعاة خاطر كل الاحزاب المشاركة فيها.

3- مراقبة الاجهزة الحكومية والتنسيق بينها:

رأينا كيف تسمّي الاحزاب المرشحين وتدعمهم. لا شكّ أن هذا الدعم لا يتمّ دون مقابل. فدعم الحزب يقابله التزام المرشحين باعتماد سياسته، والدفاع عنها في حال نجاحهم. تجري الامور كأن هناك عقداً بين الحزب والمرشح. صحيح أن هذا العقد ليس له قيمة من الناحية القانونية ولكنه ذات معنى سياسي إذ قد يؤدّي عدم احترامه إلى طرد النائب من الحزب وإقفال الطريق أمامه في الانتخابات المقبلة. وحتى يؤمّن الحزب هذا الدعم من قبل المنتخبين يلجأ إلى تأطيرهم ويسند إليهم مراقبة الاجهزة الحكومية كي يستطيع من خلالهم المشاركة باتخاذ القرارات ومراقبة مساراتها.

وهذه الوظيفة الظاهرة تسمح للاحزاب الاحاطة بالمنتخبين فتجعل منهم إطاراً ومجموعة برلمانية واحدة، متّحدة ومتماسكة تتكلّم باسم الحزب وتمثّله.

يشير جيرار شوارتزنبرغ Gerard SChwartzenberg في كتابه "مدخل إلى علم السياسة" إلى هذه الوظيفة ويقول أنها تتمّ على مستويين: تأطير وضبط المنتخبين، وتأمين التواصل بين المجموعة البرلمانية والناخبين. فهي تشرح لهم سلوك وخيارات ممثّليهم وتنقل ردّة فعل الناخبين على العمل النيابي محافظة بذلك على الروابط بين المنتخبين والناخبين، الوكلاء والموكّلين.

يشكّل كل حزب تجمّعاً نيابياً يطلق عليه إسم "كتلة" يضمّ كل منتخبي الحزب. تبرز مع تشكيل هذا التجمّع مشكلة الالتزام بقرارات الحزب من قبل المنتخبين واحترام تعليماته ساعة الاقتراع على

القوانين. لذلك فإن هذا التأطير الفكري والمؤسساتي للمنتخبين يتّخذ، طبقاً لطبيعة الحزب والنظام الانتخابي، أشكالاً مختلفة: صارمة ومرنة Rigides et Souples.

المقياس هو حرية الاقتراع داخل المجلس النيابي. الاحزاب المرنة تترك حرية الاقتراع. أما الاحزاب ذات النظام الصارم فتلزم المنتمين إليها بالتقيّد حرفياً بتعليمات الحزب تحت طائلة العقاب الذي يمكن أن يصل إلى حدود الفصل من الحزب وإقفال الطريق أمامهم في الانتخابات المقبلة. وقد تميّزت أحزاب اليسار بالاقتراع الالزامي، وأحزاب اليمين بالليونة مع بعض الحالات الشاذّة. وهناك من يرى مطابقة بين الاحزاب المرنة والاحزاب الجامدة من جهة وأحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير، حسب تصنيف ديفرجيه Duverger، من جهة ثانية.

ويرى البعض أنه فيما عدا الاحزاب الاميركية، فأن معظم الاحزاب الحديثة تنزع، يمينية أو يسارية، لفرض خط ونظام صارمين على المنتخبين المنبثقين من صفوفها.

تجدر الاشارة غلى أن G. Lavau يدخل هذه الوظيفة ضمن إطار دور الحزب بتأمين الشرعية والاستقرار للنظام. فهو يرى أن الاحزاب تلعب، من خلال المراقبة التي تمارسها، دور الوسيط بين قمّة الدولة والقاعدة المؤلفة من المحكومين مؤمنة بذلك الشرعية لهذه السلطة.

4- الدمج المجتمعي:

يتمّ هذا الدمج بواسطة التوفيق بين طلبات المجموعات والفئات المختلفة وإرضائها أو بواسطة خلق منتظم مشترك للمعتقدات أو للايديولوجيات. توازي هذه الوظيفة عند مركل وظيفة الداخل Intrant في المنتظم السياسي حسب نظرية G.Almond و B. Powell. وهي تقوم على إضفاء طابع الشمولية على الطلبات الخاصة والمصالح الفئوية. ويعتقد هذان المفكّران أن العالم المتطوّر النامي جعل الاحزاب تحتكر هذه الوظيفة. فهي تجمع وتنسّق بين المتطلبات الخاصة وتجعلها إجمالية. كيف يتمّ ذلك؟ المنتظم السياسي هو جزء من المنتظم الاجتماعي وهو يتلقّى دعماً وطلبات تجسّد حاجات المجتمع. على المنتظم أن يحوّل الطلبات إلى قرارات واعمال كي يلبّي هذه الحاجات. وهذا الأمر يمرّ بثلاث مراحل:

ـ يتمّ التعبير عن المصالح والحاجات من قبل جماعات المصالح والقوى الضاغطة.

ـ تجمع المصالح والطلبات من قبل الاحزاب وينسّق بينها. وينظّم، وتدخل في ترابية معينة حسب أهميتها، وتقدّم بشكل مقبول إلى السلطات.

ـ الحكّام يقرّرون.

تعتبر هذه الوظيفة التي تقوم بها الاحزاب أساسية في المجتمع لأنها تؤمّن الاتصال بين الناس المنتظمين ضمن أُطُر وجمعيات وفئات من جهة، والسلطة من جهة أخرى. وهي تسمح لهذه الاخيرة أن تكون فكرة واضحة وتتعامل مع مشاريع "موضّبة"، منظّمة وعامة فلا تضيع في بحر المصالح الفئوية المتضاربة. وهكذا تساعد الاحزاب المنتظم السياسي على القيام بدوره والردّ بفعاليّة قصوى على مطالب الناس، مما يؤمّن له الدعم والاستقرار. ويذهب ألموند Almond أبعد من ذلك معتبراً أن الحزب هو البنية الجامعة المتخصّصة في المنتظم السياسي الحديث وان وظيفتها الاساسية هي الجمع والربط بين المصالح الفئوية وتقديمها بصفة شمولية للسلطة آخذة بعين الاعتبار المصلحة العامة التي يغيبها غالباً أصحاب المصالح الفئوية.

وقد رأى جان شارلو أن وظيفة القوى الضاغطة في الانظمة الديموقراطية هي التعبير الشعبي عن المطالب السياسية بالصراخ وعرض المطالب على السلطات السياسية. أما الاحزاب فوظيفتها هي الانتقاء والتعبئة وتأمين الدعم وتجميع المطالب قبل تحويلها إلى سياسات أو مطالب مقبولة سياسياً. وعندما تصل الاحزاب إلى السلطة يمكن أن تحوّلها إلى قرارات سياسية وتنفّذها.

5- الدمج الاجتماعي للافراد من خلال التعبئة والتنشئة السياسية:

تؤمّن هذه الوظيفة من خلال مشاركة الافراد في المنتظم بعد أن تتمّ تعبئتهم من قبل الحزب، ومن خلال الدور التربوي للاحزاب التي تساهم بتنشئة الافراد سياسياً. ويلعب الحزب دور عامل تنشئة مثل بقية المجموعات الاجتماعية كالعائلة والمدرسة والنوادي. ودور التثقيف والتنشئة الذي يلعبه الحزب يجعل المواطنين وخاصة الذين ينتمون إليه يعون القاسم المشترك الذي يجمع بينهم، وتساعد الاحزاب المواطنين كي يفكّروا من جهة نظر جماعية (مجموعة الحزبيين) بأمور المجتمع وليس من خلال

تفكير فردي معزول. وتلعب الاحزاب هذا الدور التثقيفي خاصة مع الشباب وتحاول الاهتمام بالمؤسسات الرديفة لتأطير الشباب ومحاولة تكييفهم مع أفكار الحزب.

ويستمرّ الدور التربوي للحزب مع بعض الفئات الخاصة حيث تثقّف الاحزاب الذين يصلون إلى مراكز المسؤولية من أعضائها على الصعيد المحلي والوطني.

ويرى ألموند Almond أن المحافظة على المنتظم والسماح له بالتكيّف تتمّ من خلال عملية التنشئة Socialisation التي تؤمّنها الاحزاب. ويرى أن هذه الاخيرة تلعب دوراً مهماً على مستويات الثقافة الثلاثة التي تدخل في عملية التنشئة وتسمح للافراد بالمشاركة والانصهار في المنتظم.

ـ الثقافة المعرفية Cognitive من خلال تنوير الافراد وإعطاء المعلومات حول المسائل الوطنية.

ـ الثقافة العاطفية Affective من خلال المشاركة بنشاط الحزب التي تقوّي الشعور بالانتماء للوطن. وهنا تدخل لعبة الرمزية من خلال الشعارات والطقوس والاعياد التي تدغدغ المشاعر.

ـ الثقافة التقويمية Evaluative. يحدّد الحزب أهدافاً ومعايير لتقييم الحقائق السياسية والاقتصادية. وهو يقترح ايديولوجيا ومنتظمات فكرية تشكّل ركناً أساسياً في عملية تنشئة الافراد.

6- وظيفة التنظيم المضاد Contre-organisation

تجدر الاشارة إلى أن معظم الوظيفيين Fonctionnalistes يشبهون النزاع الذي يمكن أن ينتج عن التنظيم المضاد بالخلل الوظيفي Dysfonction. أما Merkl فيعتبره كوظيفة ايجابية في المنتظم. وشاركه G. Lavau عندما قال ان من شأن الاعتراض على النظام أن يساهم باستقراره والمحافظة عليه. كيف؟

درس G. Lavau الاحزاب وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي منذ الستينات حتى الثمانينات في القرن العشرين. وركّز G. Lavau على الوظائف الخفية والوظائف الظاهرة. وسمحت له هذه الدراسة أن يبيّن كيف أن بعض الاحزاب التي تعتبر ضد النظام أو خارجه يمكن، في نفس الوقت، أن تشكّل إزعاجاً قليلاً له ولكنها تساهم، بطريقة غير مباشرة بالمحافظة عليه. وهنا تكمن وظيفة الحزب الخفية، أي القيام بدور دون أن يكون له رغبة بالقيام به.

ويعطي مثالاً الحزب الشيوعي الفرنسي ضمن المنتظم السياسي الفرنسي الذي يرفضه. كان هذا الحزب يلعب دور الـ "Tribun" المدافع عن حقوق الشعب وهو الدور الذي كان يلعبه بعض الاشخاص عند الرومان في عهد الجمهورية وكان يطلق عليهم هذا الاسم. ولذلك أطلق على هذه الوظيفة إسم Fonction tribunitienne. يساهم الحزب، من حيث لا يدري، بدمج جماهير الشعب الفقيرة والطبقة العمالية التي يمثّلها، يتكلّم عنها وينصب نفسه وكيلاً شرعياً وحصرياً عنها في المنتظم. وهو، لأنه يدافع ويطالب باسم هؤلاء، يدفعهم للتعامل مع النظام ويجعل النظام يتعامل معهم مما يقوّي المنتظم ويعزّز الاستقرار. يمتصّ هذا التعامل والانخراط في اللعبة السياسية النزعة والزخم الثوريين اللذين يمتلكهما هؤلاء ويشكّل قمعاً غير مباشر. فيكون الحزب، وبطريقة خفية، يساهم باضفاء شرعية على النظام.

ويستنتج G. Lavau أنه، وبشكل غريب ومفارقة واضحة، يتحوّل الحزب الشيوعي إلى حزب مؤسّس، حسب المفهوم الاميركي، ويصبح داعماً له ويتحوّل إلى عنصر من عناصره المندمجة ، ذلك أن الحزب التأسيسي Constituant هو العنصر الذي يشترك بطريقة ظاهرة أو مستترة بتكوين أم بتسيير عمل منتظم معيّن.

هذه الوظائف الست يختصرها G. Lavau بثلاث: تغيير وتجديد الطاقم السياسي Relève politique التي توازي الوظيفة الاولى عند Merkl؛ الشرعنة وتثبيت الاستقرار Légitimation-stabilisation والتي يمكن جمع عناوين الوظائف الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في إطارها؛ والوظيفة الثالثة Fonction tribunitienne الدفاع عن حقوق الفئات المهمّشة وهي توازي الوظيفة السادسة عند Merkl.

C- الاحزاب بين الاستراتيجيا ووسائل العمل:

السؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذا العرض لوظائف الحزب هو: كيف يقوم الحزب بهذه الادوار؟ وهل هناك من أولويات؟ وما هي الوسائل المتاحة للقيام بهذه الوظائف؟

1 -الاهداف وخطة العمل :

لا بدّ أن لكل شخص أو مجموعة منظّمة خطّة عمل للقيام بدوره وبوظيفته، وبالتالي لتحقيق الهدف المرجو من هذا الدور. وغالباً ما يطلق على هذه الخطة اسم "استراتيجيا". والاستراتيجيا هي فنّ أو خطّة علمية وتصوّر للوصول إلى الاهداف وذلك باستعمال الوسائل المتاحة بأحسن طريقة ممكنة. من المؤكد أنه إذا لم تستغل موارد الحزب جيداً ضمن إطار خطّة مرسومة ومحدّدة الاهداف حسب امكانيات ووسائل الحزب فأنها تهدر هدراً ولا يستفيد منها الحزب.

يتكلّم موريس ديفرجيه في كتابه "مدخل إلى علم السياسة" عن استراتيجيا الاحزاب ويميّز بين الاهداف والرهانات، الفاعلين، الساحة، الوقت وقواعد اللعبة والمجابهة. ويركّز على دور الشخصيات، اختيار الوسائل، وزن وعمق العقيدة. ويشدّد على مسألة التحالفات وملابساتها. هل يذهب الحزب إلى المجابهة وحيداً أم مع أحد؟ مع من؟ بأي ثمن أو بأية شروط؟ على أي مستوى؟ انتخابي، نيابي، حكومي، مطلبي؟ وبأي درجة: ارتباط وخضوع، ذوبان كلّي أو احتواء؟

يبدو جلياً أنه قبل وضع الاستراتيجيا والعمل بها علينا تحديد الاهداف والوسائل ووضعها ضمن إطار الاستراتيجيا العامة للحزب. وقبل البدء بدراسة الاهداف، من المهم معرفة الفارق بين الاهداف المعلنة والاهداف الخفية الحقيقية (مساومة، أهداف ايجابية، سلبية، غير معلنة؛ متطلبات غير معقولة ولا يمكن التفاوض بشأنها ولكنها تطرح لخلق البلبلة في صفوف الخصم).

تسمح لنا دراسة الاهداف بمعرفة تماسك ووحدة الغايات التي يسعى الحزب لتحقيقها، وتحديد العمل أو الدور الذي يجب على الحزب التركيز عليه لتأمين ذلك. وقد نقل جان شارلو Jean Charlot عن Gunar Sjöblem تصنيفه للاهداف التي يمكن أن تعتمدها الاحزاب في الديموقراطيات الغربية ووضع سلم أولويات من التكتيكات الملائمة لتحقيق هذه الاهداف:

ـ تحقيق البرنامج — هدف ايديولوجي

ـ تأمين أكبر عدد ممكن من الناخبين — هدف سياسي

ـ تأمين أكبر عدد ممكن من المنتخبين — هدف سياسي

ـ تأمين وحدة الحزب — هدف تنظيمي

إن الوصول لتحقيق أي هدف يستتبع اعتماد تكتيك معيّن، له كلفة معيّنة ويتطلّب وجود موارد محدّدة. وهكذا يكون على الحزب أن يختار الهدف والطريقة آخذاً بعين الاعتبار الموارد. الطريقة والوسائل تبقى مرتبطة طبعاً بمتطلبات الاستراتيجيا أي المحيط والتفاوت بالموارد السياسية للمجموعات. ومن الضروري جداً معرفة تقدير كل لاعب لموارده وقدراته الموضوعية، ومقارنتها مع قدرات الخصم. ان أي مبالغة أو إفراط بالتفاؤل وسوء التقدير للنفس وللعدو تؤدي لنتائج سلبية وربما للهزيمة. وعلى اللاعب أن يناور محاولاً الاستفادة إلى أقصى حدّ من كفاءاته، واختيار الوقت والمكان المناسب للمبادرة معتمداً الكرّ والفرّ متجنباً الوقوع في مواقع تبرز فيها نقاط ضعفه.

2- وسائل العمل:

استعار جان شارلو Jean Charlot من جنرال عسكري فكرة وسائل العمل العسكري للوصول إلى الاهداف. وهو يعدّدها قائلاً أنها تنطبق تماماً على عمل الحزب السياسي.

أ ـ **الهجوم الجبهوي Frontale**. تتحقّق هذه الحالة عندما تواجه مجموعة قوية مجموعة مماثلة لها. وقد تستعملها الاحزاب الكبيرة ذات الاكثرية الحكومية في المنتظم الحزبي الثنائي. وتقضي بتركيز الجهود على المظاهرات الكبيرة والاضرابات العامة التي تنظّمها الاحزاب بالتعاون مع القوى الضاغطة.

ب ـ **التهديد المباشر**. يستعمله القوي ضدّ الضعيف لاقناعه، ردعه وإخافته بالتهديد فقط. يقوم على ممارسة الضغوط تمهيداً للحصول على شيء ما.

ج ـ **الضغط المباشر**: وسيلة يستعملها الضعيف ضد القوي وتقضي بالانفصال والتلاعب والتفلّت لتحضير الردّ بطريقة أحسن مع تغيير الساحة. فالمعارضة التي لا تستطيع المواجهة سياسياً تختار

المجال الاجتماعي والاقتصادي، وتحرّك الفئات الضاغطة تلجأ الاحزاب الصغيرة لهذه الطريقة كي تحقّق بعض المكاسب سواء على صعيد تشكيل الحكومة أم بالاقتراع في البرلمان. الاحزاب الدينية في اسرائيل لجأت في السنوات الماضية، وما زالت، للمناورة كي تستفيد من وضعها كأقلية ضرورية لتشكيل أي أكثرية، سواء مع حزب العمل أو مع حزب الليكود.

د- الاعمال المتتابعة (الاستنزاف): يقوم بها ضعيف ضدّ قوي. يعوّض عن الضعف النسبي للوسائل، ليس بتغيير مكان أم حقل المجابهة إنما باللعب على الوقت، باشغال، انهاك، مفاجأة، خداع وملاحقة الخصم. وهي مجابهة غير مباشرة لخصم نعرف أنه أقوى فنلجأ للأنشطة غير المنتظرة، والمواجهات الجانبية والمواقع غير الحاسمة حيث يتعطّل ميزان القوى غير المتكافئ. المجموعات السياسية الرافضة، والاحزاب الصغيرة تلجأ لهذه الطريقة.

هـ- الجهاد الشامل بواسطة حرب الـ Guerilla: وسيلة الضعيف بمواجهة القوي، تقضي باللعب على الوقت والمكان حسب نمط ماوتسي تونغ، أي التقدّم عند تراجع العدو والعكس. وهي استراتيجيا الشخص ضدّ خمسة أشخاص وتكتيك خمسة ضدّ واحد. يتمّ التموين من مخازن العدو والتآخي مع الشعب أو الجيش في حالات خاصة مثل لا شرعية السلطة.

3- الموارد: في جميع الحالات، ان اعتماد إحدى هذه الوسائل أو أكثر مرتبط بموارد الحزب السياسية أي طاقاته. وقد حدّد روبرت دال ROBERT DAL مفهوم الطاقة السياسية قائلاً أنها كل وسيلة يستطيع بواسطتها شخص أو مجموعة من الاشخاص أن يؤثر على تصرّف الآخرين. وتضمّ هذه الوسائل عدّة عناصر منها: المال، الروح القتالية، العدد، التنظيم، الكفاءة، المعلومات، العلاقات والصورة الاجتماعية. سوف نركّز على بعض العناصر بعد أن تكلّمنا سابقاً عن أهمية الايديولوجيا والتنظيم.

أ- المال: هو عنصر مهم جداً وهو عصب الحرب والمجابهة كما نعرف. ومن الواضح أن رسوم الاشتراك لا تكفي لتمويل الاحزاب. وتلجأ هذه الاخيرة لمصادر أخرى غالباً ما يكون الكشف عنها سبب إحراج للحزب. ومن الصعب جداً تحديد واثبات شرعيتها. ومن الصعب أيضاً على الباحث أن يكتشف مصادر تمويل الاحزاب فلا يبقى له سوى الافتراض.

ترتبط بعض الاحزاب بجماعات المصالح وفئات الضغط لتمويلها. ومن الصعب هنا معرفة ما إذا كان التمويل يتمّ بدافع الترابط الفكري والتوافق العقائدي، أم كنوع من الرشوة لدفع الحزب لتغيير قناعاته وتأمين مصالح الممول على حساب عقيدته. وهناك دلائل كثيرة على دعم أصحاب المصالح للاحزاب وللمرشحين الذين يتوسّمون بهم النجاح كي تكون المبالغ المدفوعة و"المستثمرة" مضمونة المردود. تعاونيات الحليب في أميركا دفعت مبلغ 650 ألف دولار أميركي لنيكسون أثناء حملته الانتخابية. ولما أصبح رئيساً ازداد سعر الحليب فجأة. لكن لا يجدر بنا مبالغة هذا الأمر. لأن رضوخ الاحزاب بشكل كلّي للجهات الممولة ليس صحيحاً.

إن توزيع هذا المورد المهم ليس عادلاً بين مختلف الاحزاب. فالمال هو مورد سياسي مباشر وغير مباشر عندما نستعمله مكان مورد ووسيلة أخرى. مثلاً حزب المحافظين في بريطانيا إشترى حاسوباً بمبلغ ثمانين الف ليرة استرلينية مكّنه من إرسال نصف مليون رسالة شخصية. وفّرت عليه هذه العملية جهداً ووقتاً وجعلته يفرّغ عدداً كبيراً من الناشطين، جنّدهم لأمور أخرى.

ب ــ العدد: العدد هو مورد أساسي أكثر شرعية من النقود. ولكن، بالرغم من ذلك، فإن عملية التعداد تشكّل صعوبة. فالاحزاب تقلّل أو تخفي مصادر مواردها المالية وتزيد وتبالغ بقوّتها العدديـــة. الاعداد ترمز إلى قوة الاحزاب التمثيلية (عدد المنتسبين ــ المشتركين في المظاهرات). إن قوة أي تنظيم تقاس بالاعداد التي يمكن أن يحرّكها ويعبئها وذلك في حقول مختلفة "البرلمان، الانتخابات، الحكومة، المناصب". فعدد النواب يعبّر عن قوّته البرلمانية، عدد الناخبين عن قوّته الانتخابية، عدد المناضلين عن قوّته للتحريك والتجنيد والتعبئة والعمل السياسي وعدد المراكز التنفيذية عن قوّته في المشاركة في الحياة والقرار السياسي.

ج ــ **الروح القتالية:** هي العنصر الاساسي لقيام واستمرار أي تنظيم. وغياب هذا العنصر يؤدّي مع الوقت إلى انهيار الحزب. كما أن الارادة والمعنويات ضرورية للفرد فهي أيضاً ضرورية للمجموعات والاحزاب السياسية. إنها تسمح للحزب باستغلال طاقاته، وحتى لو كانت محدودة وضعيفة، إلى أقصى الحدود. والروح القتالية هي قضية شعور ومزاج وقناعة أي ايديولوجيا. ويمكن أن ترتبط وتتأثر بالوضع العام وبالرهانات. فالمجموعة التي تكون مصالحها أو حياتها على المحك هي أكثر قتالية من غيرها. وتقاس الروح القتالية بقدرة التنظيم على مقاومة الضغوطات في

المفاوضات والمواقف الصعبة، وفي متابعة العمل الذي يباشر به وخاصة بعد فشل أولي. ومن الصعب جداً دراسة هذا المفهوم من قبل الاختصاصيين لأنه يصعب قياسه.

د ــ صورة المجموعة: هي مورد يحسب له حساب. صورة الحزب تعني الاحساس الاول أو ردّة الفعل العاطفية أو الايحاءات الأولية لدى ورود اسم هذا الحزب أو ذاك. وتعني الصورة المركز السوسيو سياسي للحزب. وهي تتكوّن نتيجة مسار تراكمي تاريخي، وتثقيف وتنشئة سياسية. وقد تستغلّ بعض المجموعات صورتها الحسنة تجاه الرأي العام أو دوائر السلطة. وتعمل مجموعات أخرى لتحسين الاثر السيء لصورتها.

ثانيا: منتظم الاحزاب

لا يمكن أن نعي مفهوم الحزب إذا لم ندرسه من خلال منتظم الاحزاب، أي الكل الذي يكون الحزب جزءاً منه. لا ننسى أن عبارة Parti، حزب كانت تعني Partie أي جزء.

تزامنت الدراسة العلمية للمنتظمات الحزبية مع دراسة الظاهرة الحزبية، أي أن عمرها من عمر علم السياسة. وكان BRYCE، وهو من مؤسّسي علم السياسة، قد اهتمّ بها ودرس الاحزاب السياسية من زاوية منتظم الاحزاب. وقال أن المنتظم الحزبي يسمح للمراقب فهم المنتظم السياسي، لأنه يشكّل منه العصب.

ما هو المنتظم الحزبي؟ وما هي خصائصه؟

A ــ ما هو المنتظم؟

المنتظم الحزبي هو منتظم ذات بنية، يتكوّن من علاقات متعارضة أحياناً ومتعاونة أحياناً أخرى تقوم بها الاحزاب المتواجدة على الساحة السياسية في مجتمع سياسي معيّن. يشدّد هذا التحديد على الكل البنيوي الجماعي من ناحية وعلى العلاقات والتفاعلات Interactions بين أجزاء هذا الكلّ من ناحية أخرى. هذا التحديد يستبعد نظام الحزب الواحد. لماذا؟ عندما نقول الكلّ والاجزاء نتصوّر حكماً توزيع الاجزاء داخل هذا الكلّ وعلاقاتها مع بعضها. لذلك نتكلّم عن الثنائية الحزبية والتعددية

الحزبية. لكن الثنائية والتعددية لا يُفهمان إلاّ في إطار منتظم تنافسي حيث يسعى كل حزب للوصول إلى السلطة بطريقة قانونية وشرعية. يرى ديفرجيه DUVERGER أنه فيما عدا البلدان ذات الحزب الواحد نجد دائماً حزبين أو اكثر في البلد الواحد. ويضيف أن أشكال وعلاقات هذا التواجد المتنوّع هي ما يسمّى منتظم الاحزاب.

تنشأ المنتظمات الحزبية من الآلية الدستورية كما حصل في فرنسا منذ 1958، حيث رأى البعض أن الجنرال ديغول، بالرغم من عدم محبّته للاحزاب، أسّس حزب R.P.F وساهم، كمؤسّس للجمهورية الخامسة، في خلق أول منتظم للاحزاب متوازن ومستقر في فرنسا. وقد تعود نشأة المنتظمات الحزبية، حسب ديفرجيه DUVERGER ، إلى عدّة عوامل معقّدة ومرتبطة بتاريخ البلد وتقاليده، والمعتقدات الدينية، والتركيبة الاتنية، والنزاعات الداخلية ومتطلبات الاطار الاجتماعي ـــ الاقتصادي.

الثنائية الحزبية بين الحزب الديموقراطي الذي ولد سنة 1830 والذي ورث تقاليد الجمهوريين الذين كانوا بقيادة جفرسون والحزب الجمهوري الذي نشأ سنة 1854 والذي استعار تسمية حزب جفرسون للدلالة على أهمية الامة بالنسبة لحقوق كل ولاية ورفض العبودية، هذه الثنائية في اميركا تعود إلى الاختلاف بين جفرسون (الحزب الجمهوري) وهاميلتون HAMILTON (الحزب الفيدرالي) في مؤتمر فيلادلفيا 1774-1775.

يرتبط بقاء وولادة الاحزاب الزراعية الريفية في البلاد الاسكندنافية بتاريخ هذه البلدان، وتعود بالتحديد إلى أواسط القرن التاسع عشر حيث كانت القرى والمناطق الريفية الديموقراطية تقوم بمواجهة نبلاء المدينة المحافظين.

يقول موريس ديفرجيه MAURICE DUVERGER أنه خارج الاسباب المحلية المرتبطة بتاريخ كل بلد فإن العوامل المشتركة لكل البلدان، والتي تؤثّر في نشأة منتظم الاحزاب هي ثلاثة: سوسيو ـــ اقتصادية، إيديولوجية وتقنية.

العامل الاول، هو إنعكاس البنية الاجتماعية على الاحزاب كما حصل في أوروبا في القرن التاسع عشر حيث انقسمت الاحزاب بين محافظين وليبراليين. وكان هذا ترجمة لمواجهة اجتماعية بين الارستقراطية العقارية والبورجوازية الصناعية والتجارية.

العامل الثاني، تبلور مع نشأة الاحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين عندما دخلت الطبقة العمالية إلى الساحة السياسية. لا يصحّ اعتماد هذا العامل في اميركا التي لا تعرف هذا التقاطع بين الطبقات الاجتماعية والتوزيع الحزبي.

العامل الثالث، يتمثّل بالنظام الانتخابي الذي يؤثّر على المنتظم الحزبي، والعكس صحيح.

تصنّف منتظمات الاحزاب بالارتكاز إلى العدد، كما فعل ديفرجيه DUVERGER ، عندما قال بالثنائية الحزبية، وبالتعددية الحزبية. وربط هذا بنمط الاقتراع. وقد أضاف الباحث بلوندل Blondel منتظم الحزبين ونصف. كما أنها تُصنّف نسبة لطبيعة العلاقات القائمة بين الاحزاب. وهذا ما فعلهُ SARTORI الذي استوحى نظرية ديفرجيه DUVERGER لكنه قال أن القاسم المشترك للمنتظم الحزبي ليس العدد إنما ديناميكية الحزب وفعاليته في شبكة العلاقات، وقدرته على التناقس وفرض نفسه كقطب Pole. لا يبقى المعيار، في هذه الحالة، عدد الاحزاب الممثلة في البرلمان.

فالبرلمان الذي يضم خمسة أحزاب يمكن أن يتكون فيه ثنائية حزبية. فالمنتظم لا يرتكز فقط إلى العدد بطريقة حسابية ميكانيكية، إنما إلى تأثير دور الاحزاب في اللعبة البرلمانية التي يجب أن يحسب حسابها لدى تأليف الحكومات. من الواضح أن SARTORI يستعين بمفهوم الاستقطاب Polarisation كي يشرح مفهوم المنتظم الحزبي. ولكن كيف تنتظم الاحزاب داخل هذا المنتظم؟

1ــ الحزب الواحد:

ذكر سيلر D. L. SEILER في كتابه عن الاحزاب السياسية أن عبارة "Parti" حزب كانت تعني بالفرنسية «Partie» جزء، وهي ناتجة عن تقسيم الكل السياسي. هذا الكل المكوّن من مجموع الاجزاء يختلف عنها، ولكنه لا يستطيع أن يخفيها. أما إذا حصل هذا واختفت الاجزاء في الكل، فإن الكل ــ بالمفهوم الاول ــ أي المكوّن من مجموع الاجزاء يختفي بدوره. فالجزء الباقي من الكل القديم أصبح يشكّل الكل الجديد. وهذا يعني أن الاحزاب السياسية التي تشكّل المنتظم الحزبي، وبالتالي الكل السياسي هي في حالة تنافس أو تعاون مع بعضها البعض.

وفي الوقت الذي لا يعود فيه للحزب منافسين تتغيّر طبيعته. ونحن نعرف أن بعض السياسيين ومنهم كارل شميدث يربط وجود السياسي بمقولة خصم / صديق، Ami / Ennemi. فالسياسة لا تقوم على الاحادية والكلية. ولهذا السبب، فإن البعض لا يدخل الحزب الواحد في منتظم الاحزاب. فالعبارة، حسب سيلر D. L. SEILER، تحتوي بحدّ ذاتها على تناقض. فهي تجعل من الجزء الكل والعكس.

وكان ماكس ويبر قد اشار في دراسته عن تاريخ ايطاليا أنه عندما يلغي فريق ما أخصامه، ولا يعود يتميّز عن الحكومة فلا يبقى حزباً. أما ريمون آرون الذي درس تجارب الانظمة الاشتراكية، ودول العالم الثالث التي ظهرت بعد زوال الاستعمار فاقترح تسمية الحزب الواحد بالحزب الاحتكاري. وتضمّ هذه التسمية الاحزاب التي تسعى لتحتكر التمثيل السياسي والتي، إن استطاعت إلغاء خصومها، تتغيّر طبيعتها. واحتفظ جان بلونديل بمفهوم الحزب الواحد كفئة دراسية لأنه أراد أن يُدخل العالم الثالث وأحزابه في نظرياته السياسية. وقال أن الحزب الواحد هو حزب التعبئة في الدول السلطوية أو الكلية. ولم تُقنع هذه الحجّة الباحث الفرنسي D. L. SEILER الذي ذكر أنه، في هذه الحالة، نجد أنفسنا أمام جهاز دولة متخصّص وليس أمام حزب. وأشار إلى أن الاحزاب الواحدة في العالم الثالث خلقها مؤسّسوها بعد وصولهم إلى السلطة. ولذلك لا يمكن الكلام عن منتظم أحزاب بل عن دولة حزبية.

إذا كانت الاحزاب تتنافس بطبيعتها، والسياسة لا تقوم بدون أخصام فإن الحزب الواحد الذي يقضي على منافسيه لا يعّد حزباً كون طبيعته قد تغيّرت وهو لا يعود يلعب دوره كحزب، ويتحوّل إلى حزب ــ دولة أو إلى دولة ــ حزب. وهو يشكّل قوّة سياسية تتجسّد في مؤسّسة الدولة وليس في تنظيم ما. وفي كل الاحوال، فهذه القوة السياسية هي ذات طبيعة مختلفة عن طبيعة الاحزاب وذلك بالمفهومين الحديث والقديم للحزب. وقد أورد الباحث الايطالي PAOLO POMBENI في كتابه "مدخل إلى تاريخ الاحزاب السياسية" ما قد يُعتبر كإشارات أولى لنشأة الحزب الواحد. وقال أن كلمة حزب لها معنى وبُعد خاص كان متداولاً في الاوساط الفلسفية في أوروبا وخاصة في المانيا. ونقل عن المؤرّخ الألماني THOMAS SCHIELDER أن عبارة حزب تعني "حزب الحقيقة" الذي يناضل للانتصار على الخطأ.

وربما كان هذا ذات تأثير كبير على نمو مفهوم الحزب فيما بعد. فبعض الاحزاب أكّدت أنها تحمل حقيقة فلسفية ولا تستطيع أن تتعايش مع أحزاب أخرى لأن الحقيقة لا تتحالف مع الخطأ. وقد

أشار ديفرجيه DUVERGER ، في هذا السياق، أن نظرية الحزب الواحد تمّ وضعها في المانيا وفي ايطاليا، بعكس الانطباع السائد بأنها ظهرت في روسيا. ترتبط ظاهرة الحزب الواحد بأوضاع وبأنظمة مختلفة يمكن جمعها بثلاثة:

ـ **الانظمة المرتبطة بالماركسية ـ اللينينية:** حيث تعتبر الاحزاب كتنظيمات طبقية. فالحزب الشيوعي هو الحزب الأوحد الذي يتبنّى مصالح الطبقة العمالية. وهو الترجمة الفعلية لديكتاتورية البروليتاريا.

تجدر الاشارة أن بعض الاحزاب الشيوعية الاوروبية الغربية استبعدت، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، فكرة الحزب الواحد في حال وصولها إلى السلطة كالحزب الشيوعي الفرنسي.

ـ **الانظمة الفاشية والديكتاتوريات المحافظة:** حيث يعتبر الحزب الواحد كتجسيد لوحدة الامة وليس للطبقة وهو يبدو كأداة في يد القائد وسلطة الدولة.

ـ **بعض دول العالم الثالث وخاصة في الفترة التي حصلت على استقلالها (الستينات):** وحيث كان الحزب هو التنظيم الوحيد أو الأقوى الذي قاد معركة الاستقلال (جبهة التحرير الوطني في الجزائر). وكانت وظيفته أن ينظّم مرحلة ما بعد الاستقلال ويشكّل عاملاً للتوحيد بين الاتنيات وتثبيت الوعي الوطني.

يرى البعض أن ابتعاد هذه الأنظمة المذكورة عن مبدأ حياد الدولة السياسي هو الذي دفع بها لاعتماد الحزب الواحد. وقد نقل ديفرجيه DUVERGER عن Michaîl Manoîlesco الذي وضع كتاباً سنة 1936 عن "الحزب الواحد" أنه فسّر هذه الظاهرة بقوله أن مفهوم الدولة المحايدة إندثر وحلّ محلّه مفهوم الدولة حاملة المثل والافكار والتي تجسّد رسالة خلقية. فالتعددية الحزبية السياسية تنشأ في ظلّ دولة محايدة تحترم الكل، وتبقى على مسافة واحدة من الجميع، وتحميهم، وتسعى لعدم امتصاص أحد الاحزاب الاحزاب الاخرى. وفي حال اعتنقت الدولة نفسها فكراً محدّداً ترفض القبول أو الدفاع عن فكر آخر ضمن إطار سلطتها، لأن هذا يعني معارضة الفكر الذي تقوم عليه. تظهر التعددية الحزبية في الدول الديموقراطية التي تدعي الحياد السياسي. أما الدول التي ابتعدت عنه واعتنقت ايديولوجيا معيّنة فتعتمد الحزب الواحد.

يعلق ديفرجيه DUVERGER على هذه الفكرة قائلاً: "إن تطوّر الحزب الواحد توافق مع نهضة ديانة الدولة تحت الشكل الجديد الذي اتّخذته في العالم المعاصر. حتى إنه يمكن الكلام عن الدولة. الدين بدل دين الدولة. فالدولة لا تعتنق إيماناً خارجياً، متعالياً Transcendant، يضع الموضوع والغاية خارجها. فهي ذاتها الموضوع والغاية[20]".

يرفض هذا الكاتب القول أن هناك تطابقاً وتماهياً بين الحزب الواحد وبين الكلية. ذلك أن هناك أحزاباً واحدة غير كلّية، وهناك أحزاب كلية في منتظم تعدّدي. وهو يرى أن الطبيعة والبنية الاوتوقراطية المركزية ولدت مع الاحزاب التي نشأت في ظلّ الانظمة الديموقراطية. ولما توصّل البعض منها إلى السلطة لم تغيّر من طبيعتها التي بقيت كلية. ويخلص ديفرجيه DUVERGER إلى القول أن الصفة الكلية هي التي تنزع بالحزب إلى الآحادية، وليس العكس، وهذا يعني أن النظرية الكلية تنشأ قبل الحزب الواحد ويكون نظام الحزب الواحد هو أداة تقنية لهذه النظرية.

أ- لماذا الحزب الواحد؟

تكثر الافكار لتبرير اعتماد الحزب الواحد من قبل الانظمة الكلية وتتنوّع حسب عقيدة الحزب نفسها. فالبعض يرى فيه صورة عن الوحدة الوطنية والبعض الآخر عن الوحدة الاجتماعية.

ترى النظرية الفاشية أن التعددية تشوّه وتضيّع المصلحة العامة بصراع المصالح الخاصة، وتضحّي بمصلحة الشعب لمصلحة هذا أو ذاك من الفرقاء المتصارعين. يرتبط هذا الامر بفكرة روسو ROUSSEAUعن الارادة العامة التي لا تتجزّأ، ولا يمكن أن تتحوّل إلى إرادات جماعية خاصة. ونعلم عدم ثقة الثورة الفرنسية بالاجسام الوسيطة والذي دفع بها إلى إلغائها.

وتمسّكت البلدان التي نالت استقلالها بعد زوال الاستعمار بحجّة تقول أن التعددية الحزبية تتعارض مع فكرة متابعة الشأن العام وتوحيد الجهود للبناء والتقدّم الذي يسعى لتحقيقه الحكّام دون المرور والتلهّي بالاحزاب وصراعاتها الفئوية.

---

[1] موريس ديفرجيه MAURICE DUVERGER ــ "الاحزاب السياسية" طبعة عربية ــ 1981 ــ ص359.

أما الحزب الشيوعي فيبرّر أحاديته من خلال الارتكاز على عقيدته. فالحزب الواحد هو نتيجة مباشرة للعقيدة الماركسية والمجتمع الذي يقوم عليها الاتحاد السوفياتي سابقاً. تعتبر الماركسية أن الاحزاب هي تعبير سياسي عن مختلف الطبقات الاجتماعية وليست مجموعات ايديولوجية. وكان الروس يعتبرون أن التعدد الطبقي ألغي في روسيا بعد تحقيق المسار الذي رسمه ماركس لمجتمع دون طبقات أو لمجتمع ذات طبقة واحدة.

وغياب التعددية الطبقية يعني غياب التعددية الحزبية. وعندما يذكّر المنتقدون بالمفارقة التالية: ان المجتمع الماركسي يجب أن يكون بلا طبقات إذاً بلا أحزاب. ذلك أن الحزب هو تنظيم نضالي لطبقة دون أخرى ولما لم يعد هناك صراع طبقات، كيف نبرّر بقاء الحزب الواحد؟ يجيب الماركسيون أن بقاء الحزب هو لتحصين وتثبيت المجتمع اللاطبقي والحيلولة دون عودة البورجوازية عدوة البروليتاريا.

وإذا كان لكل من الماركسية والفاشية حججها لتبرير قيام وبقاء الحزب الواحد، فإن وضع الحزب مختلف في هذين النظامين. يؤكّد الخطاب السياسي في النظام الفاشي أولوية الحزب وتبعية الدولة له. لكن هذا لا يعني أن الحزب احتلّ المركز الذي كان يحتلّه الحزب في الاتحاد السوفياتي. ولا يعني بنفس الوقت أن الحزب كان يلعب دوراً صغيراً بالرغم من احتلال مسؤوليه للمراكز الأولى في الدولة على الصعيدين الوطني والمحلي، يرى ديفرجيه DUVERGER، أنه لم يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية. وقد خفّت أهمية الحزب الفاشي في إيطاليا حتى ابتلعته الدولة سنة 1937. يخلص ديفرجيه DUVERGER إلى القول أن عملية إضعاف الحزب الواحد بدات مع استلام السلطة في إيطاليا والمانيا. وقد تمّ ذلك لإبراز هيبة الدولة التي استوعبت الميليشيات لصالح الجيش. الملاحظ أن دور الحزب في هذه الانظمة يتحوّل بعد نجاح الثورة واستلام السلطة، ويصبح الحزب حارساً أميناً للدولة ووصياً على استقرارها. وهذا ما يجعله محافظاً بعد أن كان ثورياً فيتقلّص دوره وتمتصّه الدولة كونها التجسيد الحقوقي للأمة.

أما في الانظمة الشيوعية فقد كان دور الحزب أكثر أهمية ولعب دوراً كبيراً في إدارة الدولة سياسياً بالرغم من عدم ظهور ذلك في الخطاب السياسي والمناسبات. ولم يلق الحزب الشيوعي نفس مصير الاحزاب في الانظمة الفاشية بعد استلامه السلطة، لأن الحزب، حسب العقيدة الماركسية، هو

طليعة الطبقة العاملة ويبقى ليدافع عن ما حقّقته ويحصّن المجتمع اللاطبقي. وهو أيضاً وسيلة دعاية ووسيلة تغيير طبقاً لمعتقدات ومبادئ الماركسية.

يحرك الجماهير ويخلق فيها الحماس وروح النضال والحركة. ويقول ديفرجيه DUVERGER أن الحزب هو نوع من "الثورة الدائمة" الذي يمنع النظام من التحجّر. لكن هذه المطابقة بين الحزب والدولة، لا بل هذه السيطرة للحزب على الدولة في الانظمة ذات الطابع اللينيني والتي تؤدّي حكماً إلى غياب المعارضة تخلق نوعاً من البيروقراطية وتحوّل الحزب إلى وسيلة للحصول على الوظائف. وهكذا يعزّز نظام الحزب الواحد فئة اجتماعية جديدة ذات امتيازات كان يطلق على أفرادها اسم رجال الجهاز.

ب- دور الحزب الواحد

يلعب الحزب الواحد دورين: إبراز النخبة وتأمين التواصل بين الجماهير والقيادة. فبعد بروز الجماهير أصبح من الضروري خلق نخب جديدة. والحزب الواحد يفعل هذا من خلال آلية محدّدة تبدأ بانتقاء الافراد المنتسبين وتثقيفهم وترقيتهم من خلال مؤسّسات رديفة ومراكز تراتبية حتى الوصول إلى أعلى المراتب الحزبية ويصبحون مؤهّلين لقيادة البلاد. لا يتميّز الحزب الواحد عن غيره من الاحزاب بإدائه هذه الوظيفة، لكن الفرق هو أن نخبة الحزب الشيوعي تنشأ على مبادئ صارمة وايديولوجيا مركزية، وتشكّل فيما بعد من خلال وجودها في السلطة الحرس الملكي الذي يحمي النظام ويتحوّل لطبقة جديدة مميّزة وذات امتيازات كثيرة.

الوظيفة الثانية هي تأمين الاتصال بين الحكومة والشعب. ففي الانظمة الديموقراطية، يتأمّن الاتصال من خلال المشاركة السياسية والانتخابات. أما في الديكتاتوريات التي لا تعرف الانتخابات فهي مهدّدة بالعزلة والانقطاع عن الشعب والاعتياد على مديح الحاشية. انها بحاجة إلى صلة وصل بينها وبين الجماهير من خلال مئات الخلايا والفروع. وهكذا تبقى الحكومة على اتصال دائم بالجماهير بواسطة الحزب الذي ينقل صوت الشعب للقائد وصوت القائد للشعب.

يقول منتقدو الشيوعية أن هذه الصورة المثالية ينقلها الشيوعيون أنفسهم. أما الحقيقة هي أن الاتصال يتمّ باتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل. ونادراً ما تصل الحقيقة التي يعرفها المناضل الحزبي

إلى الكوادر العليا. واذا وصلت، فتصل مشوّهة وهي تزداد تشوّهاً كلما ارتفعنا تراتبياً. هذا يجعل وضع رئيس الدولة شبيه بوضع الملوك القدامى المنعزلين في قصورهم دون اتصال مع الجمهور.

أما بلونديل BLONDEL فيرى أن الحزب الواحد هو حزب تعبوي de Mobilisation. ويقول أن هذا النمط من الاحزاب يشكّل فئة قائمة بحدّ ذاتها. وهي بحكم وحدانيتها لا تعرف المنافسة وتعبأ الجماهير لأي أمر أو فكرة: النمو، الاشتراكية، محاربة البورجوازية، الحرب على الامبريالية أو العدو الخارجي. ويصبح الحزب أهم واقوى وسيلة دعاية سياسية منظّمة قادرة على قولبة الراي العام. ولا يكتفي الحزب بالدعاية والاقناع بل يقوم بدور البوليس مراقباً داخل الحزب وخارجه، ويتحوّل إلى أداة ارهابية من خلال الوشاية والدعاية على الزملاء الحزبيين وعلى المواطنين«المشتبه بهم».

2ـ الثنائية الحزبية:

الثنائية الحزبية هي منتظم يقوم على تناوب حزبين أكثريين على الحكومة بطريقة منتظمة. يتنافس الحزبان ديموقراطياً ويتولّى المنتصر الحكم، ولا يكون بحاجة لدعم حزب ثالث، مهما صغر حجمه، حتى يحكم.

الواقع أن الثنائية البحتة المطلقة هي ظاهرة نادرة الوجود. فهي موجودة في أميركا على الصعيد الوطني لأننا نجد أحزاباً صغيرة تنال نسباً معيّنة من الأصوات ضمن إطار الولايات، لكن نجاحاتها مؤقتة. ونجدها أيضاً في زيلندا الجديدة وفي بلدان صغيرة مثل مالطا.

لم تواجه الثنائية الحزبية في اميركا خطر الزوال كما حصل ذلك في انكلترا. وقد تطوّر نظام الحزبين منذ نشأته نتيجة خلاف هاملتون HAMILTON وجفرسون الذي جسّد الخلاف بين الجمهوريين والفيدراليين. الأوائل يدافعون عن حقوق الولايات والآخرون مع صلاحيات الاتحاد. وبعد زوال الفيدراليين عادت الثنائية سنة 1828 بمناسبة الانتخابات الرئاسية بين الديموقراطيين اتباع جاكسون والجمهوريين اتباع آدامز Adams ورثة حزب جفرسون الفيدرالي. وقد فشلت كل المحاولات لخلق حزب ثالث حتى أثناء الحرب الأهلية.

أما في انكلترا، فالثنائية موجودة منذ زمن طويل. سنة 1906 بدا حزب العمال يبرز قوّته مع المحافظين والليبراليين. وكادت هذه الثنائية تتحوّل إلى ثلاثية حزبية مع انتشار تيار الاشتراكية. لكن

الثنائية عادت وترسّخت بقوّة وخاصة بعد أن أخذ حزب العمّال مكان حزب الاحرار منذ الثلاثينات. ولم يختفِ حزب الاحرار كلياً وهو يحصل على نسب أصوات تتراوح بين 5 و11٪ دون أن يغيّر هذا شيئاً في منتظم الحزبين. ذلك أن تمثيله البرلماني المحدود بسبب اعتماد نظام الاقتراع الاكثري لدورة واحدة لا يصل إلى أكثر من 2٪ من المقاعد ولا يسمح له بالتالي بالتأثير سلباً أم إيجاباً على الصراع الدائر بين المحافظين والعمّال.

عملياً، يمكن القول، حسب بعض المحلّلين، أن هناك تنظيماً حزبياً ثنائياً على الصعيد الانتخابي عندما ينال الحزبان الأولان على 75٪ من الاصوات. ويُترجم هذا برلمانياً بحصول الحزب الأول على فارق بالمقاعد يفوق عدد مقاعد كل المجموعات الاخرى الممثّلة في البرلمان. تتكوّن الحكومة، في هذه الحالة من الحزب المنتصر. ولكن إذا حصل ولم ينل أي من الحزبين الأكثريين الأكثرية المطلوبة بسبب كسب نسبي للاحزاب الصغيرة، يُكلَّف الحزب ذات الأكثرية النسبية بتشكيل الحكومة. لكن هذه الحكومات لا تعمر طويلاً فيعمد رئيس الحكومة إلى حلّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة مستفيداً من الاجواء الملائمة بعد تشكيل الحكومة الائتلافية. في هذه الحالة، وفي البلدان المتميّزة بثقافة منتظم الحزبين، يعطي الناخبون النصر للحزب صاحب الأكثرية النسبية. وهذا ما حصل مع Harold Wilson العمّالي سنة 1965 في انكلترا.

خلاصة القول أن المنتظم الثنائي لا يفسح بالمجال أمام الاحزاب الصغيرة المتمثّلة بالبرلمان بأن تلعب دوراً مهماً لأنها لا تؤثّر بمسار السلطة ولا تأمل بالاستيلاء عليها. لكن المحلّلين السياسيين يرون أن هذه الاحزاب تلعب دوراً بامتصاص النقمة الشعبية. فالمحافظون المستاؤون من حزبهم لا يجيّرون أصواتهم لحزب العمّال بل يعطونها لحزب صغير لا أمل له بالوصول. وهم يسجّلون بذلك موقفاً ويرسلون إشارة لحزبهم. والدليل على ذلك هو الانتخابات الفرعية حيث يربح معظمها الحزب المعارض.

الثنائية هي مفهوم أساسي في منتظمات الاحزاب، ولكن يمكن أن يتكوّن داخل الحزبين مجموعات طبقاً للانضباط والتماسك في الحزبين. وهذا ما تعرفه الولايات المتحدة الاميركية حيث يختلف منتظم الحزبين عن منتظم انكلترا التي تعتبر نموذجاً لهذا النمط من المنتظمات الحزبية. ويظهر الاختلاف على صعيد البنى، والمركزية والأسس الاجتماعية والايديولوجية للاحزاب في كلا البلدين.

يرى ديفرجيه DUVERGER أن الثنائية الحزبية هي أمر طبيعي لأنها تجسيد للخيارات السياسية التي تظهر عامة بالشكل الثنائي. فكل سياسة تفترض خياراً بين حلّين. والحلول الوسيطة هي دائماً مرتبطة بأحد هذين الحلّين. لذلك ينشأ أحياناً حزب يمثّل الوسط، ولكن ليس هناك تيار اسمه تيار الوسط. فالوسط هو المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه معتدلو التيارات المتناقضة، المتواجهة.

وغالباً ما تكون الانقسامات ثنائية، يضيف ديفرجيه DUVERGER، كما يُظهر التاريخ ولذا فالتطوّر الطبيعي للمجتمعات يجنح نحو الثنائية.

قد يفسّر هذا الجنوح نحو الثنائية الالتباس الذي يحصل بين مفهوم القطبين ومفهوم الثنائية الحزبية في منتظم تعدّدي. فمفهوم القطبين المختلف تماماً عن الثنائية يعني تطوّر الوضع السياسي من حالة تعدّدية حزبية وقطبية إلى ثنائية الاقطاب Bipolarisation. وهو نمط من الانظمة تنزع فيه التعددية الحزبية لتنتظم حول قطبين. يختلف منتظم الحزبين عن منتظم القطبين لأن هذا الأخير يفترض مواجهة بين كثير من التنظيمات السياسية لكن البعض منها يلتفّ حول قطب بمواجهة البعض الآخر الذي يجتمع حول قطب آخر.

وتُستقطبُ القوى السياسية حول قطبين أساسيين يقفزان إلى الواجهة مما يدعو للتفكير بوجود ثنائية حزبية. إستُعملَ هذا المفهوم كثيراً في فرنسا في فترة 1965-1970 حيث تحوّل منتظم الاحزاب المتعددة فيها إلى منتظم ثنائي يضمّ من جهة الديغوليين، ومن جهة أخرى اليسار. ودفع هذا التقارب بين المفهومين F. Mitterand، رئيس قطب اليسار سنة 1966 إلى تكوين ما يسمّى حكومة مضادة Contre-Gouvernement على غرار ما يحصل في انكلترا ويُعرف بحكومة الظل. وقد فشلت المحاولة لأنها لا تنبع من صميم منتظم الحزبين كما هي الحال في انكلترا.

3ـ التعددية الحزبية:

يقول ديفرجيه DUVERGER أن التعددية تنشأ عن تجزئة وانقسام الاحزاب على بعضها ومن تقاطع الثنائيات. فكل حزب ينقسم بين الحمائم والصقور، الراديكالي ومحب التسوية. وطالما أن هذه التيارات تتعايش داخل الاحزاب تبقى الثنائية الحزبية قائمة. ولكن عندما تنفصل، تتكون مجموعات أخرى وتنشأ التعددية. وهكذا تظهر أحزاب الوسط وليس رأي الوسط أو عقيدة الوسط. العقيدة هي

اليسار أو اليمين ونزعة الوسط فيهما تعني تخفيف الطابع الايديولوجي. ويرى ديفرجيه DUVERGERأن تقاطع أو تراكم الثنائيات يسبّب التعددية أكثر من التشرذم.

فنحن نجد أن تناقض رجال الدين / علمانيين لا يتطابق مع تناقض غربي / شرقي أو ليبرالي وتوجيهي. يمكن للفرد أن يكون علمانياً، شرقياً وتوجيهياً أو غير ذلك جامعاً صفة من ثنائيات مختلفة. وهكذا تتكوّن التعدديات. والتعدديات كثيرة منذ بداية المجتمعات حتى الآن. وهي تنشأ حول أمور اجتماعية، اقتصادية، عرقية، لغوية، دينية. والتعددية الحزبية هي منتظم أحزاب يرتكز إلى غياب أو ندرة قيام حكومات أكثرية آحادية الحزب. تقوم الحكومات على أحزاب متعددة ضمن ائتلاف يشكّل قاعدة العمل السياسي.

يمكن أن تكون التعددية ثلاثية، رباعية أو أكثر. وهي تعود لظروف كل بلد. نرى هذا في البلدان المتعددة الجنسيات، الاتنيات أو الأديان حيث تتراكم المعايير الاجتماعية والاقتصادية، الاتنية، الدينية والوطنية. يصنّف ديفرجيه DUVERGER الاحزاب التي تكون المنتظمات الحزبية حسب حجمها وقوتها استناداً إلى معيار التمثيل في البرلمان، أي أحزاب أكثرية، أحزاب كبيرة وأحزاب صغيرة. والحزب الأكثري هو كل حزب حاصل، أو يمكن أن يحصل على الأكثرية في البرلمان. يصعب حدوث هذه الحالة في البلدان ذات التعددية الحزبية، عكس ما يحصل في بلدان الثنائية الحزبية. ينعكس حجم الاحزاب على نظرتها لنفسها وتصرّفها وتعاطيها مع الدولة والرأي العام.

فأحزاب الأكثرية هي أكثر واقعية، وتلتصق بقضايا الشعب بعيداً عن الديماغوجية والوعود الرخيصة. أما الاحزاب التي لا تعتبر أحزاب أكثرية تتحوّل في الانظمة التعددية إلى العمل الديماغوجي الغير محدّد المعالم. تعرف أنها لن تصل إلى الأكثرية وحدها، وهي لا تستطيع أن تحدّد برنامجاً لأنها إذا وصلت سوف تصل من خلال تحالف يرتكز إلى برنامج مشترك يتطلّب الكثير من التنازلات من كل الفرقاء المتحالفين ويقوم على التسويات.

غالباً ما يتمّ الخلط بين التعددية الحزبية وغياب الاحزاب كلياً. يحصل هذا في البلدان التي ينقسم فيها الرأي إلى عدّة فئات غير ثابتة، مؤقتة وعابرة. وتشبه هذه الحالة بالواقع حالة ما قبل نشأة الاحزاب وهذا يعني أن لا وجود فعلياً للأحزاب.

يطابق هذا الوضع أوضاع الكثير من البلدان في افريقيا والشرق الأوسط. وهذا لا يعني عدم وجود بعض الاحزاب التي اكتسبت شيئاً من التنظيم.

يبقى أن نقول أن هناك مفهوما" غير واضح في منتظم الاحزاب هو مفهوم الحزب المهيمن. يرى ديفرجيه DUVERGER أنه منتظم وسط بين الحزب الواحد والتعدّد الحزبي. يُترجم هذا المنتظم بوجود تعددية حزبية في بلد ما نجد فيه حزباً أقوى من الاحزاب الأخرى. يطغى هذا الحزب ايديولوجياً فترة طويلة من الزمن ويسيطر على كل التشكيلات الحكومية. ولا تستطيع الاحزاب إزاحته أو مضايقته في ممارسة السياسة. لكن هذا لا يمنع الاحزاب الأخرى من الانتقاد ومعارضة الدولة في الانتخابات والصحافة والبرلمان.

يقول ديفرجيه DUVERGER في كتابه مدخل إلى علم السياسة أن عدم وضوح منتظم الحزب المهيمن يتأتّى من تأرجحه بين حالتين: أن تكون المعارضة قوية وجدّية تهدّد بإنهاء الهيمنة، وهذا الوضع قريب من التعددية؛ أو العكس حيث يكون الحزب المهيمن قوي جداً والمعارضة ضعيفة وغير فاعلة، وهكذا يكون أشبه بوضع الحزب الواحد. كما كانت الحال في عدد من الدول الافريقية في الستينيات والسبعينيات. وحالة الهيمنة مرتبطة بالنهاية بإمكانية خصوم الحزب المهيمن بالاتحاد ضده أو البقاء منقسمين.

B_ التحالفات:

عرّفنا المنتظم بأنه مجموعة من العلاقات التي تقوم بين الاحزاب. وهذه الاحزاب تتّسم بطابع المنافسة. فكل الاحزاب تتنافس لأن هدفها هو الحصول على أكبر عدد ممكن من الاصوات. وتقوم بينها، بسبب ذلك، علاقات تصادم أو تعاون. وتتعاون الاحزاب إذا كان هناك تقارب بالاهداف بينها، أو إذا تواجدت أمام عدو مشترك. قد يؤدّي التعاون إلى خلق اتحادات أحزاب Fédération مثل الـ U.D.F. في فرنسا في السبعينيات والثمانينيات، أو كونفيدرالية مثل الـ C.D.U و C.S.U في المانيا. وكما أن هناك شركاء مميّزين، يوجد خصوم متنافرون وتضاد بين الاحزاب تفسّره الانقسامات الايديولوجية.

للتحالفات بين الاحزاب أشكال وأنواع مختلفة. البعض منها مؤقت وغير منظّم كونها تحالفات عادية، وقتية لظرف معيّن انتخابي أو بهدف المعارضة. البعض الآخر تعمر ولها بنية أقوى وهكذا يبدو التحالف وكأنه حزب واحد كبير.

تصنّف التحالفات حسب عدّة معايير زمنية ــ وهو معيار غير دقيق– انتخابية، برلمانية ووزارية.

التحالفات الانتخابية تتغيّر حسب النظام الانتخابي وحسب درجة الرغبة بالاتحاد. يتمّ ذلك عن طريق مرشّحين مشتركين أو لوائح مشتركة في الدورة الأولى أو في الدورة الوحيدة، انسحاب لصالح مرشّح في الدورة الثانية، اتفاق على توزيع البقايا في التمثيل النسبي.

التحالفات النيابية تؤدّي إلى تحالف نواب الاحزاب مع أو ضدّ الحكومة. وتأخذ هذه التحالفات أشكالاً مختلفة. تقوم حياة الدول البرلمانية ذات التعددية الحزبية على مثل هذه التحالفات وخاصة وقت تشكيل الحكومات. من المؤكّد أن الاتفاق على بعض الامور يجعل التحالف أسهل، ولكن غالباً ما يكون هذا الاخير مبهماً، مرتكزاً إلى الشعارات والشعائر ويحدّد الاهداف دون الكلام عن الوسائل. والحكومة والحكم هي وسائل قبل كل شيء. ولا ينفع التشديد على الرغبة ببلوغ الهدف دون تحديد الوسيلة ومعرفة مدى واقعيتها.

يشبه تحالف وزراء الاحزاب التحالف البرلماني. وقد يتمّ حول اتفاق ما أو نتيجة تقارب موضوعي بشأن الامور المطروحة على الساحة السياسية.

تبدو التحالفات استثنائية في المنتظمات الثنائية إلا في حال الوحدة الوطنية. أما في المنتظمات التعددية فتبدو التحالفات صعبة في حال وجود حزب أكثري إلا اذا أراد هو أن يتشارك بمسؤولية الحكم. وتلعب بعض العوامل دوراً في تكوين التحالفات كتقاليد البلاد مثلاً (تقليد فرنسي بتحالف الاحزاب التي تؤمن بمبدأ الجمهورية). وتؤدّي بعض الظروف الخاصة لولادة بعض التحالفات. لكن تأثير النظام الانتخابي يبقى، حسب ديفرجيه DUVERGER، صاحب الدور الأساسي في قيام التحالفات. وقد شرح هذا التأثير على الشكل التالي:

ــ نظام الاقتراع الأكثري لدورتين يخلق تحالفات قوية.

ـ نظام الاقتراع الأكثري لدورة واحدة يؤدّي إلى تحالفات مختلفة.حسب عدد الاحزاب. فهو يخلق استقلالية تامة في المنتظم الثنائي، أما في المنتظم التعددي فهو يؤدّي إلى قيام تحالفات قوية.

ـ التمثيل النسبي يخلق، على العكس، استقلالية تامة.

وإذا كان النظام الانتخابي يؤثّر على منتظمات الاحزاب وتحالفاتها، فهذه المنتظمات ذات علاقة وثيقة بالنظام السياسي وطبيعته وتطوّره.

C ـ منتظم الاحزاب والنظام السياسي: العلاقة بين النظام السياسي والاحزاب هي وثيقة. فالاحزاب هي بنى تنظيمية للتمثيل السياسي للأمة الذي من مهامه انتاج القرار السياسي أو إعطاؤه شرعية. وهذه العلاقة تنبع من دور الاحزاب كأدوات لاختيار الطاقم الحكومي، للتوعية السياسية ولوظائف أخرى.

جرت العادة قبل انهيار المعسكر السوفياتي على وضع الحزب الواحد مقابل التعددية. وكان الرأي العام يرى في هذه المقابلة المعيار الذي يجب أن يعتمد لتصنيف الانظمة السياسية والمعسكرين: معسكر الشرق ومعسكر الغرب. وبالرغم من أن هذه المقولة غير صحيحة كلياً لأن الحزب الواحد سيطر في الكثير من الدول خارج المعسكر الشرقي مثل إسبانيا فرنكو ودول أميركا اللاتينية. ولكن هناك، بشكل عام، تطابقاً بين المنتظم الكلي والحزب الواحد والتعددية والديموقراطية. ولا بدّ من القول أنه كان لتطوّر الاحزاب ومنتظماتها أثر كبير على تحويل بنى الانظمة السياسية. فقد تغيّرت الانظمة الديكتاتورية ذات الحزب الواحد ولم تعد تشبه الديكتاتوريات الفردية قديماً.

وتغيّرت الديموقراطيات القائمة على الاحزاب فلم تعد تشبه الديموقراطيات الفردية في القرن التاسع عشر التي لم تعرف الاحزاب والمنتظمات الحزبية، بل قامت على تصرّف البرلمانيين الشخصي والمستقل. فولادة الاحزاب وتطوّر منتظماتها يؤدّيان بنا لمراجعة تقنية وكيفية دراسة الانظمة السياسية. فالتمييز بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني يصبح غير ذات جدوى، إذا قابلنا بين بعض الانظمة البرلمانية والنظام الانكليزي البرلماني والنظام الرئاسي الاميركي. فالنظام الانكليزي أقرب إلى النظام الرئاسي الاميركي منه إلى الانظمة البرلمانية.

تتأثّر أيضاً مسائل تشكيل الحكومة وحلّها، الثقة والمسؤولية السياسية بالمنتظم الحزبي. لم يعد لكل هذه الامور نفس المعنى في الانظمة السياسية ذات الثنائية الحزبية والانظمة ذات التعددية الحزبية. ولا بدّ من التذكير بما يحصل في الانظمة السياسية البرلمانية ذات نظام الحزب الواحد مثل النظام البرلماني في الاتحاد السوفياتي حسب دستور سنة 1936 المعدّل سنة 1946. فوجود الحزب الواحد يغيّر كل معادلات النظام البرلماني.

إن مبدأ فصل السلطات نفسه يرتبط بمنتظم الاحزاب أكثر من ارتباطه بالدستور. فالحزب الواحد يؤدّي إلى تركيز السلطة حتى ولو كان الدستور يفصل مبدئياً بين السلطات. وينزع منتظم الثنائية الحزبية لتركيز السلطات في حزب واحد له الأكثرية المطلقة في البرلمان وله كل الحقائب الوزارية. مثال بريطانيا خير دليل: النظام ديموقراطي، برلماني، ولكن الواقع يخالف كل معالم النظام البرلماني: فصل السلطات، الاستجواب، طرح الثقة وحلّ الحكومة، كل الاعمال التي نشهدها عادة في الانظمة البرلمانية يقوم بها حزب الأكثرية في المنتظم الثنائي.

وهكذا يصبح الحال شبيهاً بنظام الحزب الواحد. ويرى ديفرجيه DUVERGER أن الالتحام بين السلطات المرتبط بالمنتظم الحزبي متعلّق أيضاً بشكل النظام: برلماني أو رئاسي. فالتعاون بين السلطات الذي يفرضه النظام البرلماني يعزّز الالتحام في حال الثنائية الحزبية، أما في النظام الرئاسي الذي يفصل بين السلطات فسوف يتعزّز الفصل. ويُحترَم فصل السلطات في الانظمة البرلمانية ذات التعددية الحزبية. فالحكومة تكون نتيجة ائتلاف وتبقى عرضة في أي وقت للحل. وهنا تلعب معايير النظام البرلماني دورها بكل فعّالية. وقد تتحوّل الاسئلة إلى استجوابات تشكّل خطراً على الحكومة. يتعزّز فصل السلطات بفصل آخر أفقي هو الفصل بين القطاعات العامة الذي تقوم به الدولة: اقتصاد، خارجية واجتماع والذي يحقّقه كل حزب من الاحزاب المؤتلفة لتكوين الحكومة.

وكما يؤثّر منتظم الاحزاب على النظام البرلماني ومعاييره، فهو يؤثّر على الحكومة ودورها وهيبتها. تقوى سلطة الحكومة في الانظمة ذات الحزب الواحد. فالبرلمان يلعب دوراً ثانوياً ويتحوّل دوره إلى توجيه الانتقادات التقنية والسطحية دون أن تهدّد مصير الحكومة والسياسة العامة. الواقع أن هناك تناقضاً كبيراً، في هذه الحالات، بين المظهر الديموقراطي والحقيقة الديكتاتورية التي قد تختلف حسب بنية الحزب.

أما في المنتظمات الثنائية فقد قوّت وعزّزت الاحزاب سلطة الحكومة. ينزع هذا النوع من المنتظمات إلى تركيز السلطة بيد الحكومة وذلك على حساب البرلمان. يصبح الحزب وسيلة في يد الحكومة للسيطرة على البرلمان لأن رئيس الحزب هو رئيس الحكومة، ويتحول التضامن الحزبي إلى تضامن وزاري وهذا ما دعا البعض للكلام عن «ديكتاتورية الوزارة».

التعددية الحزبية تضعف الحكومة في النظام البرلماني. فغياب الحزب الأكثري يدفع لتشكيل حكومات ائتلافية غير منسجمة، منبثقة من الاحزاب المتعددة. فالمعارضة موجودة داخل الحكومة نفسها لأن كل حزب يسعى لتأمين مصالحه، والتضامن الحزبي يطغى على التضامن الوزاري. فالنظام الأكثري هو نظام الحكومات ذات الحلول الوسط وحكومة تصريف الاعمال. وضعف الحكومة من الداخل يعني ضعفها أمام البرلمان الذي يتمتّع بهذه الحالة بكامل صلاحياته وتجري اللعبة البرلمانية بكل معنى الكلمة وتتعرّض الحكومة لخطر الحل في أي لحظة ولذلك تكون كل الحكومات في وضع غير مستقر.

D ــ منتظم الاحزاب والنظام الانتخابي: رأينا سابقاً أن العامل التقني المتمثّل بالنظام الانتخابي يؤثّر على الاحزاب بإعدادها وبنيتها وتحالفاتها. والعكس صحيح. فمنتظم الاحزاب يلعب دوراً مهماً في إختيار النظام الانتخابي. فالثنائية مثلاً تشجّع على اعتماد نظام انتخابي أكثري لدورة واحدة. وفي معظم الاحوال، فمنتظم الاحزاب والنظام الانتخابي يرتبطان ببعضهما بطريقة لا يمكن فصلهما عن بعض، والتمثيل السياسي في البلد مرتبط هو أيضاً بهما.

التمثيل النسبي، حسب ديفرجيه DUVERGER، يخلق منتظماً متعدداً، جامداً، مستقلاً ومستقراً. التمثيل الأكثري لدورتين يعزّز قيام منتظم متعدّد، مرن، غير مستقل ومستقر نسبياً. التمثيل الأكثري لدورة واحدة يعزّز الثنائية الحزبية وتناوب الحزبين الكبيرين.

ويقرّ ديفرجيه DUVERGER أن هذه النزعات عامة ولا تعبّر بدقّة عن تأثير الانظمة الانتخابية على منتظم الاحزاب. ويعترف أنه ركّز في كتابه عن الاحزاب على هذا التأثير، لكن هذا لا يعني أن العوامل الأخرى لا تلعب دوراً مهماً في نشأة وتطوّر منتظم الاحزاب.

يرفض بعض المفكّرين ربط مفهوم منتظم الاحزاب بالانظمة الانتخابية ويرى باولو بومبيني PAOLO POMBENI أن هذه الأخيرة لم توضع بالبدء لخلق مساحة دستورية للاحزاب، إنما لحلّ مشكلة تمثيل الأمة بينما كانت هذه لا تزال مؤلفة من مؤسّسات تؤطر المجتمع المدني. وفي وقت من الأوقات تحوّلت الانظمة الانتخابية إلى آلية لاختيار الاحزاب التي ارتبط تطوّرها بشكل أم بآخر بالقيود أم بالتسهيلات الموجودة في القوانين الانتخابية. فيما بعد، أخذت الاحزاب نفسها تضع التشريعات الانتخابية وفقاً لأهداف محدّدة يرمي إليها واضعوها. لنأخذ مثالاً مدى سلطة الذي يقرر في الجغرافيا الانتخابية التي لا تكون وليدة الصدفة. فالذي يقرّر بهذا الشأن يمكنه أن يرهن مستقبل البلد السياسي ويجعل الوضع يتطوّر لصالحه. يضيف PAOLO POMBENI أن الفكرة السائدة بشأن ارتباط الاحزاب الكبيرة بالاقتراع الأكثري كما يحصل في انكلترا هي خاطئة، ويشدّد على الظروف التاريخية والثقافية. وهو يرفض إصدار أحكام قاطعة بشأن العلاقة بين النظام الانتخابي والمنتظم الحزبي. يفضل POMBENI إصدار ملاحظات مثل القول أنه من حيث المبدأ أن النظام النسبي يفسح بالمجال لتمثيل أفضل للأحزاب دون إضافة أي استنتاج آخر. ولا يجب، برأي هذا الكاتب، أن نفتّش دائماً عن علاقة ارتباط ثابتة بين المنتظمين وأعطى مثال المانيا الامبراطورية وجمهورية ويمار WEIMAR اللذين لم يكن لهما نفس الانظمة الانتخابية والدستورية وبالرغم من ذلك لم نجد فرقاً كبيراً بين منتظمات الاحزاب في هاتين الفترتين. وحتى هذه الفروقات لم تكن بسبب الانظمة الانتخابية.

الفصـــــل الرابـــــــع :

الجماعات الضاغطة

كان علم السياسة الاميركي أول من تداول عبارة الجماعة الضاغطة. ثم دخلت فرنسا في الخمسينيات لذلك يرى البعض أن الجماعات الضاغطة كفئة دراسية هي وليدة الواقع والفكر الاميركي، ومن الصعب نقل المفهوم وزرعه في المجتمعات في طور النمو. إن هذه المجموعات برأي هذا البعض، لا يمكن أن تكون حقيقة إلا في البلدان المصنعة. حتى أن هناك من يتساءل إذا كان بالامكان اعتبارها حقيقة خارج الولايات المتحدة الاميركية نفسها. أما علماء السياسة الاميركيون فقد عملوا جهدهم للتأكيد أن جماعات الضغط ليست فئة دراسية ولدها الفكر والواقع الاميركي. من بين هؤلاء غبريال ألموند الذي يرى أن هناك أربع مساحات سوسيو-سياسية تنشأ فيها جماعات ضاغطة ويمكن دراستها شرط الأخذ بعين الاعتبار مكان نشأتها ومحيطها وهي: الانكلو-اميركية، السكندنافية، الاوروبية (أوروبا الغربية قبل سقوط الاتحاد الاسوفياتي) والبلدان في طور النمو. وقد وُضع هذا التصنيف في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين.

أما ديفرجيه فيرى أنه، بعكس الاحزاب التي ارتبط مفهومها بنمط من الانظمة: الغربية، وبزمن محدد: القرن العشرين، فهذه القوى الضاغطة موجودة في كل الانظمة وفي كل المراحل التاريخية. وهي منظمات سياسية وأدوات هامة في الصراع السياسي. بالرغم مما قاله ديفرجيه فان فئة الجماعة الضاغطة غير محددة تماما" كفئة الاحزاب السياسية، وهي تنطبق على نمط واسع وغير واضح من التنظيمات، ولكنها ذات ميزة مشتركة: إنها تشارك في الحياة السياسية بطريقة غير مباشرة.

إن الاحزاب تسعى للاستيلاء على السلطة ولايصال المنتسبين إليها إلى المجالس النيابية والبلدية والرئاسية، وادخالهم في الوزارة، وتعيين كبار الموظفين في قطاع الدولة. أما القوى الضاغطة فلا تسعى مباشرة للاستيلاء على السلطة وممارستها. إنها تؤثر على السلطة من الخارج، وتمارس نوعا" من الضغط ولذلك هي تحمل هذا الاسم. إنها تسعى للضغط على الرجال السياسيين في السلطة ولا

تعمل لوضع رجالها في السلطة. تبدو هذه الملاحظة صحيحة من حيث المبدأ، والحقيقة أن لبعض هذه القوى رجالا" يأتمرون بأوامرها في السلطتين التشريعية والتنفيذية ولكن بطريقة غير معلنة أو سرية.

ويرى موريس ديفرجيه في كتابه "مدخل إلى علم السياسة" أن الاحزاب السياسية هي تنظيمات مخصصة حصريا" للسياسة وهي ليست شيئا" آخر غير الاحزاب. أما القوى الضاغطة فمعظمها هي منظمات غير سياسية، ويذهب إلى حد القول أن اساس عملها ليس التأثير والضغط على السلطة بشكل حصري. فكل منظمة، كل نقابة، وكل تجمع يمكن أن يضطر لاستعمال الضغط السياسي في لحظة ما من قيامه بالنشاط دون أن يكون هذا العمل سبب وجوده. فالاكاديمية الفرنسية تدخلت في فرنسا لتخفيض الضريبة على الكتب والكتّاب، وحتى الحلقات الفلسفية والمثقفون يحاولون الضغط على الحكومة.

ظاهرة الجماعات الضاغطة معقدة وتبدو عصية على الفهم لأن هذه الجماعات متعددة ومتنوعة كثيرا": النقابات العمالية، الحركات النسائية، تنظيمات أرباب العمل، جمعيات الدفاع عن العلمانية أو التعليم الحر، نوادي وجمعيات فكرية، تنظيمات مزارعين، تجمعات دينية، حركات شبابية، رابطات للعائلات، جمعيات أهالي تلاميذ ... إلخ. لذلك من المهم تحديد مفهوم جماعة الضغط قبل أن نصنف هذه الجماعات ونستعرض وظائفها.

أولاً: ماهية الجماعات

A – تحديد المفهوم :

الجماعة الضاغطة هي تنظيم يتأسس للدفاع عن مصالح معينة، ويمارس ضغطا" على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تتطابق مع هذه المصالح. ينطوي هذا التحديد على ثلاثة عناصر: وجود جماعة منظمة عندها مصالح محددة، الدفاع عن المصالح وممارسة الضغط.

1- الجماعة المنظمة :

من المعروف أن كل تجمع اجتماعي لا يكتسب هذه الصفة لمجرد ضمه عدة افراد. فالتجمع ليس مجرد مجموعة اشخاص يتكون منهم، إنه كيان مستقل قائم بذاته ويؤثر على تصرفات الافراد الذي يتشكل منهم. يفترض التجمع

التفاعل بالدرجة الاولى. ويعرّف بكونه مجموعة تربط بينهم علاقات اكثر مما تربطهم بالآخرين، وهذه العلاقات ليست علاقات شخصية، فهي تنشيء بين الاعضاء روابط من نمط آخر يعبر عنها بالمصلحة المشتركة: مادية، ايديولوجية اتنية أو مهنية. وقد ترتبط طبيعة الروابط ومستوى التفاعل بتحديد الجماعة. فالجماعة بالمفهوم الضيق تقوم على مستوى عالٍ من التفاعل وهذا يعني التنظيم القوي والروابط المتينة الواعية أي الذاتية وليس الموضوعية.

أما المصالح فيُعبَّر ويدافع عنها أحيانا" بطريقة عابرة وغير متماسكة، وأحيانا" أخرى يستدعي ذلك تنظيما" حقيقيا" وذات استمرارية يأخذ على عاتقه الدفاع عن المصالح، وقد ميز غبريال ألموند بين أنواع أربعة من جماعات المصالح نسبة إلى عنصر الاختصاص والتنظيم:

- جماعات المصالح اللانظامية وهي عبارة عن تجمعات عفوية عابرة ويمكن أن تكون عنيفة (مظاهرة) .
- جماعات المصالح دون ترابط تراتبي Non associatifs جماعات غير رسمية غير دائمة وغير إرادية وتتكون على قاعدة القربى العائلية أو الدين وهي لا تتسم لا بالاستمرارية ولا بالتنظيم.
- جماعات المصالح المأسسة وهي تنظيمات رسمية مثل الاحزاب، والادارات، الكنائس (بالمعنى الاداري)، الجيش. وهي تقوم بوظائف أخرى غير التعبير والدفاع عن المصالح.
- جماعات المصالح ذات الترابط Associatifs وهي تنظيمات ارادية متخصصة في الدفاع عن المصالح مثل النقابات، تجمعات رجال الاعمال أو الصناعيين، رابطات اتنية أو دينية وتجمعات مدنية. تتمتع هذه المجموعة بدرجة من التنظيم والتخصص التي تمتاز بها جماعات الضغط الفعالة. إن معظم الاختصاصيين بعلم السياسة يحصرون مفهوم الفئة بهذه المجموعة المنظمة على اساس من الوعي لمصالحها المشتركة.

2- الدفاع عن المصالح :

إن تعبير مصالح لا يدل على المصلحة المادية فقط، إنما يشمل ايضا" المصلحة المعنوية. وقد ذكر جان ماينو في كتابه «جماعات الضغط» انه بالامكان تقسيم الجماعات إلى فئتين: الاولى تهدف لتحقيق مكاسب لاعضائها أو للحفاظ على المكتسبات وهي تنظيمات مهنية، والثانية تجعل من سبب وجودها الدفاع عن مواقف روحية وخلقية، أو عن قضايا محقة. وهي تجمعات ذات غايات ايديولوجية وهو يعترف أن هذه الفئة هي مبهمة ولكنها مرنة. وهذا ما دفعه للتمييز بين جماعات المصالح وجماعات الافكار.

3- ممارسة الضغط :

عملية الضغط والتأثير تميز جماعة المصلحة عن جماعة الضغط. وهذا يعني أن جماعات المصلحة لا تلجأ حكما" للضغط، لكنها تتحول إلى جماعة ضغط عندما تحاول، بواسطة الضغط، التأثير على السلطات العامة. وهذا ما أكد عليه دافيد ترومان. فجماعة المصلحة هي كل جماعة تسعى لتنظيم مصالحها والدفاع عنها – مادية كانت هذه المصالح أو معنوية. وتتحول جماعة المصلحة إلى جماعة ضغط عندما تحاول أن تضغط على الجهاز الحكومي دافعة إياه لاتخاذ

قرارات تحقق مصالحها أو تسهل تحقيقها. يتم هذا التحول إبتداء" من اللحظة التي يحاول المسؤولين عن الجماعة التأثير على الحكومة. إن أي نقابة تتصرف كجماعة مصلحة إذا عملت بوسائلها الخاصة على تنظيم المهنة وضبط القواعد المهنية للمنتسبين إليها. لكنها تصبح جماعة ضاغطة إذا حاولت الضغط والتاثير على السلطة الحاكمة للحصول على نص ينظم دخول الاعضاء الجدد الى النقابة وهذا يعني أن فئة « جماعات ضغط » تغطي قطاعا" من نشاط جماعات المصلحة أي أنها تعالج هذه الفئة تحت مظهر معين وهو ممارستها للضغط من أجل تحقيق مطالبها.

لا يوافق البعض على هذا التمييز ويراه مثاليا"، لانه لا يوجد جماعة مصلحة لا تلجأ في وقت من الاوقات للضغط. وعندما يستدعي الامر يحاول أي تنظيم ممارسة الضغط أو يضطر لفعل ذلك وهكذا فكل جماعة مصلحة هي جماعة ضغط محتملة ولهذا يستعمل البعض العبارتين دون تمييز. ويرى Bently أن المصلحة Intérêt لا بد بأن تظهر أو تتحول إلى عملية ضغط. ويقول أن المصلحة هي نشاط ضاغط، والنشاط الضاغط هو الجماعة. يبدو هذا التحديد واضحا" محددا" وهو يحل إشكالية التمييز بين جماعة الضغط وجماعة المصلحة لانهما يتماهيان، فجماعة المصلحة هي جماعة ضغط والعكس.

B – الجماعات الضاغطة في محيطها :

إن إشكالية التمييز بين جماعة المصلحة وجماعة الضغط لا تحل الاشكالية التي ذكرناها سابقا" وهي إمكانية وجود وتنامي جماعات الضغط – حسب التحديد الذي اعتمدناه – في مجتمعات العالم الثالث ومنها لبنان.

يربط علماء السياسة نشأة وتطور الجماعات السياسية اي الاحزاب والقوى الضاغطة بمرحلة معينة من تطور المجتمعات تتميز بمواصفات محددة ذات علاقة بعملية التحديث: التخصص المهني الذي يخلق منتظما" اجتماعيا" مهنيا" Socio-professionnel يرتبط بالتقدم الاقتصادي، تشكيل مجموعة وطنية ووعي وطني من خلال توسيع السوق الداخلية وتقدم وسائل الاعلام، توسيع وسائل النقل وخاصة عملية الحراك الجغرافي والاجتماعي، نمو عملية التمدين Urbanisation، استقلالية المنتظم التربوي، تطور وتوسع مفهوم سلطة الدولة واستقلالية السلطة السياسية بالنسة للجماعات الدينية والاجتماعية.

يشدد بيار أفريل على كون الجماعة السياسية لا يمكن أن تولد إلا في مجتمع تتواجد وتنمو وتترسخ فيه المؤسسات التي تسمح من خلال عملها وحسن سيرها بنشأة الاحزاب والجماعات. أما جان شارلو فيقول أن الجماعات السياسية لا يمكن فصلها عن محيطها وأن نشأتها وتكيفها وتفاعلها وارتباطها بمحيطها يمكن أن تحلل وتدرس من خلال محاور اربعة.

- إن ممأسسة الجماعات الضاغطة ترتبط بدرجة النمو السياسي للمنتظم السوسيو-سياسي وبالمقابل فإن هذه الجماعات نفسها – حينما توجد- تساهم بتحديث هذا المنتظم.
- إن مجموعة الاحزاب والقوى الضاغطة وقوتها مرتبطة بانقسامات سوسيو سياسية موجودة سابقا"، وتحول الجماعات السياسية هذه الانقسامات إلى مؤسسات، ومن جهة أخرى، فإن مأسسة هذه الانقسامات وتحولها لجماعات سياسية يقويها ويرسخها في المجتمع.
- إن شرعية الجماعات السياسية وغايتها ووسائلها هي رهن بثقافة المنتظم السياسية، وبالمقابل فإن هذه التنظيمات تساهم بتطوير هذه الثقافة.
- إن وجود ونمو الجماعات السياسية مرتبط بقواعد اللعبة السياسية في المنتظم، لكن هذه الجماعات تسعى في بعض الحالات لتغيير هذه القواعد.

وقد تكلم غبريال ألموند عن الجماعات الضاغطة في البلدان في طور النمو، ووصف الاوضاع في هذه البلدان بالتشرذم وعدم وجود ثقافة سياسية واحدة وبغلبة المعايير التقليدية (الاتنية، القبلية، الدين وتناقض مدنية / ريفا)، وما عدا ذلك من مقاييس تقليدية تعيق تطور الجماعة Communauté نحو مفهوم المجتمع Société. وهذا التطور بالذات هو شرط نشأة الجماعات السياسية. يضيف الموند أن هذه المعايير تتقاطع في هذه المنتظمات غير المتمايزة حيث يغيب التنظيم البنيوي وغالبا" ما تتجمع المصالح بيد شلل Cliques عسكرية وإدارية وبنى تقليدية للقربى والطبقية Castes والدين. في هذه الحالات يمكن أن تقوم جماعات مصالح جماعية ترابطية وحقيقية Assiciatifs ولكنها تهمش كليا" وتخرق من قبل البنى التقليدية (النقابات في لبنان).

رأى البعض أن ألموند لم يميز بين أوضاع دول العالم التي في طور النمو التي اعتبرت كفئة دراسية واحدة تضم الامم القديمة في أميركا اللاتينية، الدول الافريقية التي نالت استقلالها في الستينيات في الوقت الذي كتب فيه ألموند، وبلدان جديدة صناعية وبلدان في العالم الرابع.

ويحدث أن تمر البلدان في مرحلة انتقالية من حال إلى حال حيث تتواجد الاشكال القديمة والاشكال الحديثة للتنظيم الاجتماعي. وقد ذكر ماينو حالة لبنان في الستينيات في كتابه « الجماعات الضاغطة » ، وقال أنه يلاحظ فيه جماعات تقليدية ضاغطة (عائلات إقطاعية كبرى، مجموعات دينية) وجمعيات منبثقة من الاوضاع الاجتماعية الجديدة (التجار، الصناعيون والعمال) وقد ذكر هذا الكاتب مصالح موجودة ولكنها غير متأطرة في بنى تنظيمية ولا تملك وسائل تعبير خاصة. ويعطي الطلاب كمثال

(لنتذكر دور الطلاب في لبنان في السبعينيات حيث تماهوا مع الاحزاب السياسية وقاموا بسلسلة مظاهرات أثرت جذريا" على مسار البلد السياسي وكانت سببا" من اسباب حرب 1975). ويشير ماينو ايضا" إلى مجموعات القرويين الذين تجتذبهم المدينة ولا يجدون فيها وضعا" مستقرا" ويشكلون عناصر مستعدة للانضمام إلى أي حركة جماهيرية. في لبنان، جرت عملية تأطير هؤلاء إجتماعيا"، دينيا" وسياسيا" من قبل حزب الله (يراجع كتاب وضاح شرارة عن حزب الله).

لا شك أن الاوضاع في لبنان تغيرت ونحن نشهد تطورا" جذريا" في أوضاع التنظيمات والجماعات التي تجتذبها أكثر فأكثر بنى تقليدية ذات علاقة بالدين، وبعيدة عن المصالح السوسيو مهنية. لذلك وجب اجراء دراسات ميدانية لمعرفة ما هي حال الجماعات الضاغطة في لبنان اليوم. ويمكن إعتبار هذه المحاضرات كإطار نظري لمثل هذه الدراسات. ولنتذكر دائما" أن شرعية الجماعات السياسية، لا بل نشأتها واستمراريتها مرتبطة بثقافة سياسية معينة، وبنية إجتماعية معينة وحقبة تاريخية معينة.

إن تحديد المفهوم لا يحل إشكالية الجماعات الضاغطة ولا يضيء كل جوانب الموضوع. كيف يترجم هذا المفهوم على أرض الواقع؟ ما هي الجمعيات والتنظيمات والمؤسسات التي يشملها ويسمح باعتبارها فئات دراسية؟ بمعنى آخر، هل تعتمد النزعة التي تسعى لتوسيع المفهوم أو التي تعمل لتضييقه؟ وما علاقة كل هذا بالتصنيف؟

C – تصنيف الجماعات:

لا بد من الاشارة بادىء ذي بدء أن الجماعات تتنوع من بلد لآخر. إنها تعكس البنى الاجتماعية والاقتصادية وتترجم المنازعات الايديولوجية، وهي ترتبط بقطاعات النشاط الاقتصادي في البلاد وقد تشكل الهجرة الداخلية والخارجية عامل تنوع. ذلك أن السكان الذين ينتمون لبلد واحد أو منظمة جغرافية واحدة يحاولون التوحد ضمن إطار تنظيمي معين. وقد يكون الدين أو اللغة وعوامل أخرى سببا" لتنوع هذه الجماعات في البلد الواحد. ويرى علماء السياسة والاجتماع أن الدول المشابهة بالمستوى الثقافي والنمو الاقتصادي والنظام السياسي فيها الكثير من التشابه بالنسبة لحالة الجماعات الضاغطة (أوروبا الغربية سابقا" والولايات المتحدة الاميركية) ولكن هل يعتمد هؤلاء الاطار الضيق للمفهوم أم الاطار الواسع؟

1- المفهوم الضيق والمفهوم الواسع للفئة :

أتباع المفهوم الحصري الضيق يعتبرون الجماعات الضاغطة كأجهزة خارجية عن الآلة الحكومية. أي أنها تقوم باعمال من الخارج باتجاه الاجهزة المؤهلة دستوريا" وقانونيا" لاعداد واصدار وتنفيذ القرارات. فالادارات الحكومية تتلقى الطلبات وتوحي بالرفض أو القبول ولكنها بالنهاية تقوم بمهمة هي من صلاحياتها بالرغم من الضغط الذي تتعرض له، وبالرغم من بعض التدخلات التي تقوم بها هي نفسها ولهذا، من الصعب اعتبارها جهازا" ضاغطا".

أما أتباع نزعة توسيع الفئة لتضم أجهزة حكومية -مثل وزارة الزراعة التي تدافع عن المزراعين أو الجيش فيرتكزون بقناعتهم إلى النظرية الاميركية التي تجعل من الجماعة اساس الحياة السياسية. ويعتبر A Bently أن العمل السياسي هو عبارة عن مجابهة بين القوى الاجتماعية المتصارعة الهادفة إلى فرض مفاهيمها بشتى الوسائل. ولا فرق في ذلك بين مؤسسة عامة ومؤسسة خاصة. والسياسة، بشكل عام هي محصلة الضغوط التي تمارسها الاجهزة العامة والاحزاب والجمعيات الخاصة بعضها على بعض.

يدافع اتباع هذه النزعة عن رايهم بالقول أنه يؤمن منافع كثيرة:

- يسمح بدراسة الاجهزة ذات الطبيعة العامة والتي تتدخل لدى السلطات بنفس أساليب الجماعات والاحزاب (الجامعات)
- يسمح بتحرير التحليل السياسي وتقلته من المجموعات والفئات الدراسية التجريدية كالسلطة والدولة.
- يشير إلى التداخل الظاهر والمتزايد للنشاطات العامة والخاصة بين الحاكمين والمحكومين.

يرى من يعترض على هذا التوسع أن إختصاص المؤسسة العامة هو فرض القرارات وتنفيذها بالقوة في بعض الحالات وهذا يكفي للقول بعدم التشابه بينها وبين الجماعات الضاغطة.

يقول فريق آخر في محاولة لايجاد حل وسط أن المؤسسات العامة (الادارة والجيش) هي حكما" قطاعات عامة ولكنها تتحول إلى جماعات ضاغطة إذا ما خرجت عن طبيعتها وعن وظيفتها الاصلية وحاولت توجيه القرارات الحكومية أو تجميدها. ويرد البعض على هذه الحجة قائلا" أنه من المستحيل الفصل بين تكوين وصنع القرار (أي إختيار سلوك معين) وتطبيق هذا القرار اي استحالة الفصل بين السياسة والادارة. فلا يمكن القول مثلا" أن الجيش والادارة ينفذان فقط وهما لا يتدخلان بالسياسة فهناك تأثير متبادل بين الادارة والسياسة. ومهما كان هذا الامر يمكن اعتبار الادارة والجيش كفئات ضاغطة في بعض نواحي نشاطهما ومشاغلهما. وهناك من يتوسع بهذه الحجة للقول أن كل الادارات التي تتعدى مهامها الخاصة هي جماعات ضاغطة، مثل البرلمان، رئاسة الجمهورية والقضاء. وفي مثل هذه الحالة يصعب التمييز بشكل دقيق بين مختلف الجماعات المشتركة في اللعبة السياسية كما قال A Bently .

تتعقد الامور أكثر عندما تقوم أجهزة وسيطة بين العام والخاص ويصعب تصنيفها أو عدم تصنيفها ضمن فئة الجماعات الضاغطة. يذكر جان ماينو المشاريع العامة أو المجالس التي تنشئها الدولة ولا تعتمد صيغة الادارة المباشرة، بل تشكل اجهزة ذات شخصية مستقلة. وبالرغم من إخضاعها لمراقبات مختلفة إلا إنها تتمتع باستقلال واسع

وهي تستعمل اساليب خاصة. وتتمتع هذه المجالس والمشاريع بطاقات عمل وتأثير عظيمين. يقول البعض أن هذه المؤسسات تشكل دولا" داخل الدولة (كهرباء فرنسا، مجلس الانماء والاعمار في لبنان، مجلس الجنوب).

وتبرز مشكلة التصنيف أيضا" لدى دراسة الدوائر التي تنشأ بشكل مؤسسات عامة تديرها شخصيات خارجة عن الادارة يُستفاد من كفاءاتها بهدف إنجاز مهام كان باستطاعة الادارة تحقيقها مباشرة (المكتب الوطني للملاحة في فرنسا، مكتب الحبوب في لبنان). من يعتمد المفهوم الضيق لفئة الجماعات لا يضع هذه الاجهزة ضمن فئة الجماعات أو أنه يتردد ويعتبرها في الحد الوسط. ويبدو التشبيه منطقيا" ومعقولا" خاصة بالنسبة للمشاريع التي تعتمد لعبة السوق واسس الادارة الخاصة. كيف يتم التصنيف بعد شرح المفهوم؟

2- التصنيفات :

تختلف التصنيفات حسب المعيار الذي يتخذه الباحث لعملية التصنيف. اعتمد جان ماينو مثلا" معيار الهدف أو الغاية التي تسعى الجماعة لتحقيقها وصنف الجماعات الضاغطة على هذا الاساس تحت عنوانين رئيسيين:

- المنظمات المادية التي يتمحور غرضها الاساسي حول الحصول على مكاسب مادية للمنتسبين أو حماية المكاسب المادية، المهنية أو الاجتماعية.
- المنظمات التي يرتكز سبب وجودها إلى الدفاع عن الاوضاع الروحية والاخلاقية وهي تقوم بعملها بروح مترفعة ويطلق عليها الكاتب اسم جماعات ذات نزعة ايديولوجية ويعترف بأنها تسمية وصيغة غامضة.

قد نرى بعض الجماعات التي تدعي النضال بدافع خلقي أو ايديولوجي لا ارتباط له بالدوافع المادية تسعى أحيانا"، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، لتحقيق مكاسب مادية. جمعية المبرّزين Agrégés تسعى لتحسين مستوى البرامج المدرسية وطرق التعليم، لكنها في الوقت عينه تسعى لتأمين رفاهية الاعضاء. فهي تعارض مثلا" فكرة تقصير العطلة المدرسية. وتتداخل، بشكل عام، الايديولوجيات والامور الخلقية بالمسائل المادية وذلك على مستوى المنظمات المادية وتُقدَّم الاولى كتبرير للثانية.

وقد تكون هذه الاخيرة السبب الوحيد لوجود الاولى ويرى البعض أن الجماعات في كثير من الاحيان تستغل وتتلاعب بالايديولوجيات والافكار الدينية كي تحقق مكاسب مادية: جماعات الضغط الاقتصادية التي تدافع عن عقيدة الاقتصاد الحر بهدف تأمين مكاسب مادية فقط، استغلال الدين الغايات شخصية ومادية.

مرتكزا" إلى معيار مادي / ايديولوجي، أعطى جان ماينو توصيفا" لاربع عشرة جماعة ضغط:

- تنظيمات أرباب العمل للمنشآت الكبيرة.
- تنظيمات أرباب العمل للمنشآت الوسطى والصغرى.
- تنظيمات خاصة بالاستثمارات التعاونية.
- تنظيمات زراعية.
- تنظيمات الدفاع عن الملكية.

- تنظيمات خاصة بالمهن الحرة.
- تنظيمات عمال.
- تنظيمات الطلاب.
- تنظيمات قدامى المحاربين.
- التنظيمات النسائية.
- التنظيمات العائلية والاجتماعية.
- التنظيمات ذات الاهداف الايديولوجية.
- التنظيمات الدينية.
- تنظيمات نطابق تضم عددا" من المهن التي لديها صفة مشتركة .

ويلاحظ J Leca ، في الاطار ذاته، أن علم السياسة يعتمد تصنيفات يسميها مجردة مثل: جماعات مصلحة كالتي تدافع عن مكاسب مادية وجماعات معنوية تروّج للافكار وللايديولوجيات، أو جماعات إقتصادية أو غير اقتصادية حسب المقاربة الماركسية وأخيرا" جماعات فئوية (مادية) أو جماعات مواقف معنوية وايديولوجية. ثم يقترح هذا الكاتب أن يتم التمييز بين الجماعات الخاصة – groupe ad hoc التي تتاسس لغاية وهدف واحد (ضد المحطات النووية) والجماعات الدائمة ذات الاهداف المتعددة، المبعثرة والمتجددة.

أما موريس ديفرجيه فيعتمد تصنيفين الاول يميز فيه القوى التي يسميها حصرية Exclusifs والقوى الجزئية Partiels الفئة الاولى تهتم فقط بالعمل في الاطار السياسي والتدخل مع السلطات العامة، مثل التنظيمات المتخصصة بالاتصالات مع النواب والوزراء وكبار الموظفين مثل اللوبي في الولايات المتحدة الاميركية.

أما الفئة الثانية فهي تقوم بالضغط الذي يشكل جزءا" من نشاطها بالاضافة إلى نشاطات أخرى تكون سبب وجودها وهي لذلك، تعتمد وسائل أخرى للعمل: نقابة عمال تلتقي بالمسؤولين أحيانا"، لكن اساس عملها هو قضايا العمال. والقوى الضاغطة جزئيا"، حسب ديفرجيه، هي كثيرة ومتنوعة، ولكنه يشدد على عدم المبالغة بهذا التمييز بين الفئتين. لان هناك القليل من القوى الضاغطة الحصرية التي يكون هدفها الوحيد هو المشاركة بالمعارك السياسية. فهناك قوى تعتبر نفسها ضاغطة جزئيا" وهي فعلا" حصرية ويعطي مثالا" لجنة الدفاع عن المنشأة الحرة والمبادرة الفردية في فرنسا.

التصنيف الآخر الذي اعتمده ديفرجيه شبيه بذلك الذي اعتمده عند تصنيفه الاحزاب السياسية إلى احزاب جماهيرية وأحزاب كادرات. وهو يضع النقابات وتجمعات المزارعين وحركات الشباب والمحاربين القدامى في الفئة الاولى، وفي الفئة الثانية الجماعات التي تتوجه لفئات اجتماعية قليلة العدد ولكنها مؤثرة وفاعلة مثل جمعيات القطاع الصناعي، كبار الموظفين، نقابات التعليم العالي. ويقول ديفرجيه أن هناك فئة ثالثة بين هاتين الفئتين. وهو يضع ضمن هذه الفئة بعض جماعات اللوبي في

الولايات المتحدة الاميركية التي تخلقها بعض الجمعيات ذات المصالح والتي تصبح مثل المكاتب المتخصصة في عمل الضغط، والتي تتقاضى مبالغ لقاء عملها مثل بعض مكاتب المحامين ومكاتب الدعايات.

التصنيف هو عملية أكاديمية لتسهيل الدراسة ولكن ما هي عمليا" العناصر التي تتكون منها الجماعات وتكسبها قوة وشهرة.

D- عناصر القوة عند الجماعات:

من المعروف أن علم السياسة ليس علما" حسابيا" وبالتالي من الصعب عليه تقدير بعض الظواهر الاجتماعية تقديرا" دقيقا". فلا يملك هذا العلم مثلا" اداة أو وسيلة تسمح بتصنيف الجماعات الفاعلة في الحياة السياسية وفقا" لقدرتها الخاصة والفعلية ولذلك تبقى عملية تقويم عناصر القوة عند هذه الجماعات عملية تقريبية وتستند ربما الى معايير تختلف من باحث لآخر. لكن هذه العملية ترتكز، بشكل عام، إلى عدة عوامل نذكرها فيما يلي:

1- العـــــدد :

العدد هو من الموارد الاساسية للجماعات السياسية كالاحزاب والقوى الضاغطة وهو يشكل عامل قوة في الانظمة التي تطلب دوريا" ثقة الناخبين. فالنقابات الكبيرة، كما هي الحال في انكلترا، التي تستطيع أن تجيش عددا" كبيرا" من اعضائها في خدمة قضاياها تعتبر جماعة ضاغطة قوية وفاعلة خاصة اثناء الانتخابات لكن قضية العدد وخاصة عدد المنتسبين لا يجب أن تجعلنا نغفل نوعية الانتساب اي النضالية التي يتمتع بها المنتسب إلى نقابة ما. فلا يمكن مقارنة نقابات العمال مثلا" بنقابات أرباب العمل من حيث الالتزام والاندفاع للدفاع عن القضايا. وقد يعني العدد فقط مجرد مجموعة منتسبين لا يدفع الكثير منهم اشتراكاتهم ولا يلبون نداءات القادة. وقد يكون العدد كتلة متراصة، واعية، قادرة ومستعدة لتطبيق التعليمات الآتية من المركز. يستطيع القادة أحيانا"، بحسن ادارتهم ومتابعتهم لقضايا الجماعة تحريك عدد أكبر بكثير من عدد أعضائها العاديين وهذا يشكل ورقة رابحة بالنسبة لقدرة الجماعة على التأثير.

يلعب العدد دورا" كبيرا" في تحسين صورة الجماعة إجتماعيا" ويساعد باحداث التأثير على السلطات وعلى الرأي العام ويشكل أيضا" موردا" ماديا" مهما" وأساسيا" بالنسبة لبعض الجماعات.

2- المـــــــال :

قد يؤمن العدد الكبير من المنتسبين موردا" ماليا" مهما" للجماعات، كما ذكرنا، إذا ما دفعت جميع الاشتراكات. فغالبا" ما لا يتناسب تضخم العدد مع المردود المالي.

يضاف ألى الاشتراكات المساعدات التي يقدمها المنتسبون طوعا" والدفعات الاستثنائية التي تطلب منهم بمناسبات معينة. الحصول على مثل هذه المساعدات ليس يسيرا" مع كل الجماعات. يرتبط الامر بالظروف وبالقطاع الاقتصادي

المعني. وقد يكون هذا بغاية الاهمية والخطورة ذلك أن بعض الجمعيات قادرة على جمع مبالغ طائلة تعطيها قدرة هائلة. لذلك صدرت قوانين في الولايات المتحدة الاميركية تلزم اصحاب اللوبي بالتصريح عن المبالغ المقدمة.

تساعد الدولة مباشرة بعض الجماعات من خلال دفع إعانات من الموارد العامة، كالجماعات التي تهتم بشؤون عامة مثل التعليم، أو من خلال منحها تسهيلات مادية (إعفاء جزئي من الضرائب) أو اقتطاع مبالغ من الموارد المخصصة كمساعدات للقطاع الذي تعمل في إطاره الجماعة مثلاً" جمعيات عائلية تستفيد من نسبة معينة ترصدها الدولة والمؤسسات المختصة بمساعدة العائلات على الصعيد الوطني. تكمن في هذا العمل مفارقة كبرى، ذلك أن الدولة تساعد أحيانا" بعض الجمعيات التي تمارس الضغط عليها.

يسمح العدد والطاقة المالية، في بعض الحالات، بالحصول على خدمات بديلة. فالجماعات كثيرة العدد تحصل أحيانا" على خدمات باسعار منخفضة أو على معاملة خاصة وتسهيلات بالدفع. أما الجماعات الثرية، فيمكنها شراء الخدمات والتجهيزات التي تسهل العمل وتوفر الجهد حتى أن بعض الجماعات تمول بعض الاحزاب ويكون هذا التمويل بهدف ايديولوجي أو بهدف التأثير على مواقف الحزب ونوابه لدفعهم لدعم الجماعة.

3- التنظيـــــم :

إن التنظيم مختلف حسب قوة وحجم وطبيعة الجماعات. والتنظيم ليس حالة خاصة بجماعات الضغط فهو ظاهرة نلاحظها في كل الجمعيات والمؤسسات الخاصة والعامة. التنظيم مهم بالنسبة للجماعات الضاغطة كما هو مهم لسائر المجموعات سياسية كانت أم غير سياسية، التي تسعى لتحقيق أهداف معينة.

التنظيم يعني قبل كل شيء عقلنة العمل الجماعي وتأمين استمراريته وتوجيهه في الاتجاهات المناسبة وتصويبه في بعض الاحيان. وهو يساعد على الاستفادة بشكل كامل من الموارد المتوفرة آخذا" بعين الاعتبار ما يمكن الحصول عليه ويقرر الوسائل والتكتيك الذي يجب اعتماده نسبة للموارد والاهداف.
يرتبط التنظيم بصفة القيادة واتساع شبكة العلاقات التي يقيمها هؤلاء.

لابد من الاشارة إلى أن فكرة التنظيم وتطبيقه ربطت مفهوم القيادة والادارة بالاقليات العاملة داخل الجماعات. وهذه الظاهرة لوحظت في كل التجمعات البشرية. فلا مبالاة جموع المشايعين والقاعدة والجماهير تتيح للبعض الامساك بزمام القيادة والاحتفاظ به لمدة طويلة. ويبدو، حسب ما أشار إليه ميشلز، أن فكرة التنظيم لا تتناسب مع فكرة الديموقراطية وتعزز مفهوم الاوليغارشية (راجع نظرية القيادة عند الاحزاب).

إذا كان التنظيم عامل قوة فهو لا يحقق الغاية المرجوة منه إذا غابت الوحدة عن صفوف الجماعة وتشرذمت القيادة إلى تيارات. في مثل هذه الاحوال فإن قيمة القيادة تقاس بقدرتها على إيجاد تسوية تقبل بها التيارات المختلفة.
بعض الجماعات ذات التنظيم الضعيف والتي لا تستطيع الامساك بجميع المشايعين أو لا تملك عددا" كبيرا" منهم يُجيش لغايتها تحظى أحيانا" باهتمام السلطات بالرغم من ضعف بنيتها وعدم قدرتها الضغط والتأثير على أصحاب

القرارات. ويحصل هذا عندما تكون القضية التي تتبناها هذه الجماعات مهمة، وتحظى بدعم آلي من الرأي العام: جمعية تدافع عن منكوبي الحرب أو المعاقين.

4- صورة الجماعة وسمعتها :

السمعة التي تتمتع بها الجماعة في اوساط الجمهور هي انعكاس لصورة المجموعة في ذهن هذا الجمهور، وهي مورد مهم يُحسب له حساب. وصورة الجماعة تعني الاحساس الاول أو ردة الفعل العاطفية الاولى أو ما يتبادر إلى ذهن الافراد عندما يذكر إسم هذه الجماعة أو تلك وما هي الايحاءات الاولى وهذا يعني المركز السوسيو-سياسي للمجموعة. بعض المجموعات يمكن أن تستغل صورتها الحسنة تجاه الرأي العام أو دوائر السلطة والبعض الآخر يجب أن يعمل للتعويض عن الاثر السيء لصورته. أهمية الصورة تدفع الاحزاب والجماعات للعمل على تحسين صورتها وتشويه صورة الآخرين الذين يعاملونها بالمثل.

ترتبط الصورة بعدة عوامل فهي تتكون نتيجة مسار تاريخي تراكمي، وتثقيف وتنشئة سياسية. فالقدم يلعب دورا" ويساعد على ارساء هيبة وصورة الجماعة ويبقى العامل الاساسي هو التقويم الذي يقوم به الجمهور وهو يختلف حسب الزمان والمكان. فارباب العمل الكبار في فرنسا ذات سمعة غير جيدة وخاصة في الاوساط الفكرية، وللتجار عامة، سمعة سيئة لان إسمهم إرتبط بالجشع المادي على حساب كافة طبقات الشعب. وقد يرتبط الامر أحيانا" بأعمال الجماعات التي لا تفكر بردة الفعل السلبية عند الرأي العام: إقفال الطرقات أيام الاعياد، إضراب المطارات أوقات العطل، عدم تسليم المواد الغذائية ... والسمعة ليست معطى ثابتا" إنها لا تكتسب لمرة واحدة وبشكل نهائي فهي تتغير وتتطور.

5- الروح القتاليـــة :

تعتبر هذه الميزة مهمة جدا" لأنها هي التي تدفع الافراد والجماعات للالتزام والعمل والنضال. وغياب هذه الروح يؤدي لانهيار المجموعة لان الإرادة والمعنويات تجعل الجماعة تستغل طاقاتها، وحتي إذا كانت ضعيفة ومحدودة، إلى اقصى الحدود. ترتبط الروح القتالية بالشعور والمزاج والقناعة التي تضفي عليها طابعا" ايديولوجيا". ويمكن أن ترتبط بالوضع القائم والمصالح المراهن عليها والمتضاربة. فالمجموعة التي تجد مصالحها أو حياتها في دائرة الخطر أو الزوال هي أكثر قتالية من غيرها. وتقاس قتالية الجماعات بقدرتها على مقاومة الضغوطات والمواقف الصعبة، وفي متابعة العمل الذي بدأته وخاصة بعد فشل أولي.

كيف تستثمر جماعات الضغط عناصر القوة عندها كي تقوم بوظائفها؟ سوف نرى ما هي هذه الوظائف أولا" ثم نبحث في طرق العمل التي تسمح لهذه الجماعات بالقيام بوظائفها.

ثانيا" : نشاط الجماعات

A – وظائف الجماعات :

لا بد في البداية من التمييز بين الوظائف والانشطة فالوظائف هي الغاية التي نشأت من أجلها الجماعة، أما الانشطة فهي التحركات والاعمال والاتصالات التي تقوم بها الجماعة بهدف القيام بوظيفتها الاساسية ولعب الدور.

1- التعبير عن المصالح وشرحها :

إن المسؤولين عن جماعات الضغط هم خير من يعبر ويشرح طبيعة المصالح. فهؤلاء المسؤولون سعوا أصلاً لانشاء جماعات هدفها الدفاع عن هذه المصالح وتأمينها.

يتم التعبير عبر أشكال مختلفة من خلال خطابات واضحة، علنية ومحددة. وقد تاخذ شكل تحرك جماعي، نقابي تعرض اثناءه مشاكل الجماعة ومطالبها. وقد تكون هذه المطالب ذات صفة كاملة كالمطالبة بالعدالة الاجتماعية أو بضمان الشيخوخة، أو ذات صفة خاصة مرتبطة بموضوع معين كالمطالبة برفع الحد الادنى للاجور.

ويشمل شرح المطالب ايضاً تقديم المعلومات للمسؤولين حتى يستطيع هؤلاء إتخاذ القرار المناسب ويكونوا على بينة من أمرهم بشأن المواضيع المطروحة وطرق تنفيذها. وهم يبقون على إتصال بالمسؤولين عن الجماعات لمراقبة التنفيذ وربما تعديل المخططات بعد التنفيذ إذا ما تبين ضرورة ذلك. والواقع أن قادة المنظمات ومسؤولو الجماعات هم أجدر من يقوم بهذه المهمة وتقديم المعلومات المتعلقة باوضاع ومواضيع يعملون عليها. ولا تقتصر مهمة هؤلاء القادة فقط على الاتصال فهم يلعبون دوراً أساسياً في نقل هموم افراد جماعاتهم الذين هم على إتصال مباشر معهم الى السلطات، ثم شرح القرارات المأخوذة من قبل المسؤولين بشأنها، وحض الاتباع على العمل على إحترامها وتطبيقها.

2- المطالبة والدفاع عن مصالح :

من المؤكد أن الدفاع عن مصالح المجموعة بواسطة جماعة منظمة، يقوي طاقة ضغط المجموعة. فالتنظيم يوحد الجهود، ينسقها ويوجهها كلها باتجاه تحقيق الهدف. لكن هذا التنظيم يوجه هذه الطاقة بالوقت عينه نحو المساومة والتسوية السلمية ذلك أن قيادة الجماعة تلعب دوراً في تركيز وترتيب وعقلنة المطالب والتحركات التي قد تأخذ طابعاً عنيفاً إذا ما ترك أمرها للقواعد الشعبية غير المنضبطة. وهكذا يلعب جهاز الجماعة دور الوسيط الملطف والمفاوض من أجل إنهاء النزاع على قاعدة التسوية. قد يكون روسو على خطأ عندما قال بالغاء الاجسام الوسيطة بين الافراد والسلطة، لأن هذه الطريقة بمعالجة الامور قد تكون الوسيلة الوحيدة المؤمنة للمواطن في المجتمعات الحديثة والمعقدة ليُسمع صوته ويعرض همومه وشواغله. فنحن لم نعد افراد مجتمع صغير يصلح فيه إعتماد الديموقراطية المباشرة.

ويرى البعض أن هذا الشكل من العمل المنظم والمطالبة المنظمة الهادئة تجعل الشرائح المنتمية إلى الجماعات تنخرط في النظام وتقبل بقوانين لعبته السياسية بعيداً عن ممارسة العنف لنيل المطالب. وتقوم الجماعات بهذه الوظيفة

اسوة بالاحزاب. فهي تمتص الاحتقان وتستوعب غضب أفراد الجماعات وتجعلهم يقتنعون باسلوب عمل الضغط على القيادة السياسة. وهذا يعني دمجهم بالنظام الذي يحاولون التاثير عليه وسعيهم لتحسينه من الداخل، فلا ينقلبون عليه لتقويض أركانه عن الخارج. وهكذا تدخل الجماعات في منطق الضغط السلمي والمعارضة والتفاوض والمساومة والتسوية وهي كلها من أدوات العمل السياسي في الأنظمة الحديثة.

B- عمل الجماعات وطرائقه:

يمكن القول أنه حيث تكون الاحزاب ممنوعة، محاربة أو محددة النشاط، والراي العام مخطوفا"، تلقى الجماعات الضاغطة نفس المصير وخاصة النقابات (نقابة سوليدا رنسك البولونية في الثمانينات قبل إنهيار الاتحاد السوفياتي) وربما يكون نجاحها فيما بعد (كما حصل في بولونيا بالذات) مؤشرا" لبداية نهاية أنظمة الحزب الواحد في العالم من المؤكد أن الجماعات الضاغطة تختار طريقة ووسائل عملها طبقا" للظروف والإطار الذي تحدده المؤسسات. وبما أن هذه الجماعات (حيثما وجدت) تسعى للتأثير على السلطة فإنها تدور بشكل عام حول المؤسسات التي تملك سلطة القرار والتي تتوزع بشكل مختلف حسب النظام السياسي.

ونعرف أن عمل الجماعات يتكون حول البرلمان، الحكومة والادارة بالنسبة للقطاع العام، والاحزاب والرأي العام ومن يؤثر عليه بالنسبة للقطاع الخاص. وعلى الجماعة أن تختار وسائل عملها حسب الجهة التي تحاول التأثير عليها.

هناك تنوع كبير في سلوك الجماعات وطرائق عملها وقد يختلف السلوك من بلد لآخر نظرا" لطبيعة الأنظمة والاجهزة المعنية بمصالح الجماعات وما تجدر الاشارة إليه أنه رغم كثرة الوسائل التي تملكها الجماعات لبلوغ أهدافها، فإن معظمها لا تستطيع إستعمال هذه الوسائل العديدة معا" لاسباب مختلفة مرتبطة بالواقع وبالامكانيات الموضوعية.

1- الجماعات والسياسة :

تدعي الجماعات عدم الاشتغال بالسياسة. لكن هذا الادعاء غير كاف حتى نقر لها بذلك ومن الواضح أنها تتصل، واحيانا" بشكل يومي، بالمسؤولين والسياسيين لمتابعة الاهتمام بمصالحها ومحاولة الضغط في إتجاه تحقيقها. وقد ساهم تطور الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتعقيدات المجتمعات الحديثة بمضاعفة وتكثيف هذه الاتصالات. ونحن نعترف أن عملية إتخاذ القرار وتنفيذه ومراقبة التنفيذ تتطلب الكثير من المراحل والعبور في الكثير من المكاتب والمصالح. ولذلك قد تبدأ مساعي الضغط مع بدء إتخاذ القرار وتُتابع مع التنفيذ.

تجدر الاشارة إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي وتعقيداته والنظام الاداري تجعل التدخل ضروريا". وتجد الجماعات نفسها مضطرة للعب دور الجسم الوسيط للدفاع عن مصالح اعضائها بالوسائل والطرق التي يفرضها عليها الواقع.

إن إرادة التأثير والضغط على مراكز القرار واضحة وليست موضع مناقشة. وهذا هو سبب وجود الجماعات الضاغطة لكن هذه الارادة لا يُعبّر عنها، لاسباب مختلفة، بنفس الطريقة والقوة من قبل الجماعات المختلفة. فالمنظمات الجماهيرية (مزارعين، عمال) لا تخفي هذه الارادة ولا تخفي حقيقة تدخلها مع السلطات. لكن المصالح المالية الكبرى

تعمل في جو الكتمان لأن المال يعتبر من المواضيع المحرمة في بعض المجتمعات. في النهاية، يمكن القول أن التدخلات ترمي إلى التأثير على القرارات، وتوجيه عمل الحكومة في سبيل تقوية قطاعاتها والدفاع عن مصالحها. وما السياسة سوى إدارة الشأن العام من خلال إتخاذ قرارات بإتجاه أم بأخر فهل يمكن القول بعد اليوم أن الجماعات لا تشتغل بالسياسة؟

2- الجماعات والاحزاب:

يذهب البعض إلى القول أن السياسة بالمعنى الحقيقي مرتبطة بلعبة الانضواء الايديولوجي والحزبي. ولذلك فإن الجماعات الضاغطة لا تشتغل بالسياسة كونها تقدم إلى الحكومة مطالب تقنية بحته دون أن تلجأ إلى مصادقة الاحزاب والارتباط بأحدها لتحقيق أهدافها. وتحاول الجماعات كلها أن تظهر موقفها المستقل عن كل الاحزاب ويرى جان ماينو أن علاقة الجماعات بالاحزاب تتميز بأوضاع ثلاثة:

- الوضع لاول يترجم بإرادة الحياد الكلي حيال الاحزاب المعارضة. وتحرص الجماعة على التدخل في الانتخاب بالحدود نفسها مع أحد الحزبين. وقد يتحول هذا الحياد الى التدخل في اللعبة السياسية فيطلب من أعضاء الجماعات والانصار الاقتراع لصالح المرشح الذي يدعم أم يعد بدعم مصالب الجماعة بغض النظر عن إنتمائه الحزبي. أحيانا" كثيرة تحدد طبيعة المصالح والايديولوجيات التي تدافع عنها الجماعة هوية الحزب الداعم وطبيعة دعمه. وهنا قد تنشأ روابط خاصة بفعل وحدة الرؤية بين الحزب والجماعة فلا تستطيع أن ترفض الدعم المقدم لها.
- الوضع الثاني يقضي بإقامة علاقات ممتازة بين الجماعة والحزب. ويبدو هذا سهلا" في البلاد ذات المنتظم الحزبي الثنائي وصعبا" في البلدان ذات المنتظمات التعددية. وقد تساعد الجماعة الحزب بشتى الوسائل: دعم انتخابي، عمل دعائي، اعانات مالية أو مشاركة في كتابة برنامج الحزب. قد تسعى الاحزاب للحصول على مساعدة الجماعات التي تظهر قريبة لها، ولكنها لا تحصل عليها دائما". وقد تسعى الجماعات لكسب ود الاحزاب وقد ينجح ذلك في أوقات الانتخابات. هناك حالة خاصة في هذا الوضع يجب الاشارة اليها وهي حالة الانتساب الجماعي إلى الاحزاب من قبل النقابات (حزب العمال البريطاني). هنا يصعب التمييز بين مناهج وشعارات الحزب والنقابة ولكن هذا لا يعني انتفاء وجود مواقف خاصة في بعض الاحيان.
- الوضع الثالث وهو الذي يتكلم عنه ديفرجيه وسماه المنظمات الملحقة Annexes حيث يستولي الحزب على الجماعة بعد أن يكون قد كونها، ويراقبها، ويسعى لتحقيق مطالبها ويستعملها دون حرج لاغراضه السياسية الخاصة: الاتحاد العمالي العام في فرنسا والحزب الشيوعي الفرنسي.

هذه العلاقات بين الجماعات والاحزاب تجعل من الصعب القول والادعاء أن الجماعات لا تتعاطى السياسة. كتب جاندا الباحث الاميركي بعد التحقيق الذي أجراه في نهاية الستينات حول الاحزاب في العالم أجمع أن نسبة ستين بالمائة من الاحزاب العالمية مرتبطة بجماعات ضاغطة. وقد أكد علم السياسة أن بعض التنظيمات والجمعيات التي تكونت في بداية القرن التاسع عشر والتي كانت بمثابة جماعات ضاغطة دون أن تحمل هذه التسمية مهدت لنشؤ الاحزاب وكان أهمها على الاطلاق تنظيم الميثاقيين Chartistes الذي سعى لاصلاح القانون الانتخابي في الثلاثينات من القرن

التاسع عشر. لم يكن هدف التنظيم الاستيلاء على السلطة، إنما الضغط عليها كي تتخذ قرارات معينة. تأثرت الاحزاب فيما بعد بهذه الجماعة التي أدخلت على العمل السياسي مفهوم التعبئة وتقنياتها وخاصة التجمعات الكبرى كوسيلة للعمل السياسي Meeting ، واللجوء إلى الرمزية في العمل السياسي والدعاية المنظمة على اسس حديثة كسرعة الانتشار والتوجه إلى العاطفة والتبسيط للتأثير على الجمهور.

3- المشاركة السياسية:

لا تستطيع الجماعات، بالرغم من كل إدعاءاتها بعدم اشتغالها بالسياسة، أن تنكر أن عملها يعتبر شكلا" من اشكال المشاركة السياسية. وقد ذهب ديفرجيه إلى حد القول أنها أداة من أدوات العمل السياسي. إن الجماعات تساهم بشكل غير مباشر بتعزيز مفهوم المشاركة في المجتمعات الديموقراطية. يلاحظ المراقبون أن المشاركة الحقيقية الفعلية التي تترجم بالعمل الحزبي والاقتراع قد ضعف. فلم يبق أمام المواطنين سوى هذه الجماعات التي تغطي كل قطاعات الاقتصاد ومجالات الحياة والتي تسمح لهم بالمشاركة بشكل أم بآخر ولذلك هناك من يعتبر هذه الجماعات كممثل رئيسي للمواطنين والمحور الفاعل للحكومة وتزداد نسبة هذه المشاركة عندما ينتمي المواطن إلى عدة جماعات يسعى من خلال كل منها إلى تحقيق مصلحة ما في حياته الاجتماعية ولذلك نجد عشرات الالاف من هذه الجماعات في البلدات المتطورة.

وخلاصة القول أن الجماعات الضاغطة تسعى للتاثير على السلطة لا للسيطرة عليها ولذلك ليس عليها أن تتسلح ببنى ايديولوجية كما تفعل الاحزاب. ولكن الامور بالواقع تختلف فبعض الجماعات يمكن أن تحمل هي أيضا" برنامجا" سياسيا"، كالنقابات، مما يحتم عليها عدم الاكتفاء فقط بمطالب عامة لا لون ايديولوجي لها. كما أن هناك جماعات قامت أصلا" لتدافع عن أفكار محددة. فعندما تناضل نقابة ما لتأميم معمل على وشك الاقفال أو ضد عمل عسكري أو نظام عسكري فهي تدخل مباشرة حقل النضال الايديولوجي. أحيانا" كثيرة لا يمكن التمييز أو وضع حد بين النشاط المهني البحت والنشاط السياسي الذي يتضمن بعدا" أيديولوجيا". فنشاط أرباب العمل بهدف الدفاع عن مؤسساتهم لاسباب بحت مهنية كما يدعون لا يمكن فصلها عن البعد الايديولوجي الرأسمالي الذي يؤمن به ارباب العمل بأنفسهم.

4- الجماعات والرأي العام:

يشكل التأثير على الرأي العام نشاطاً مهماً من انشطة الجماعات الضاغطة. وقد تظهر إرادة التأثير بوضوح وقد لا تظهر. تعمل الجماعات لتعطي صورة إيجابية عنها وعن أهدافها وتسعى لحمل الناس على قبول مفاهيمها كقيم إيجابية. وهي، طبقاً لهذا، تغير مواضيع دعايتها وفقاً للظروف التي تتواجد فيها. وهي تلجأ لتحقيق هذا باستعمال جميع وسائل الاعلام التقليدية والحديثة كي تصل الى صانعي الرأي العام وتكوين رأي عام إيجابي بالنسبة لها ولقضاياها.

قد يكون الهدف المباشر للتأثير على الرأي العام هو تربية الجمهور في إطار حملات توعية مستمرة (حوادث سير، الادمان على الكحول). كل هذا يفترض قيام علاقات جيدة بين الجماعات وأجهزة الاعلام. فهي ترسل الى هذه الوسائل معلومات ومواد تتحدث عن مطالبها العادية ووجهات نظرها. وقد تلجأ ايضاً لتنظيم مؤتمرات صحفية أولاعتماد حملات منظمة. الخدمات التي تؤديها وسائل الاعلام للجماعات قد تكون مجانية إذا رأت هذه الوسائل مصلحة لها في ذلك. وقد تدفع الجماعات لقاء هذه الخدمات خدمات مقابلة أو مبالغ مالية.

تتقن بعض الجماعات الضاغطة القادرة الاساليب الدعائية المعقدة التي ترمي إلى الاقناع الخفي واللاواعي. وهكذا تتطور الامور من عملية إعلام شبه موضوعي إلى عملية إغتصاب فكري يهدف إلى إلغاء إمكانية التفكير المستقل والقدرة على الاختيار والتمييز.

إن عملية التأثير على الرأي العام لاكتسابه لصالح قضايا الجماعة يكون المقصود منها في معظم الحالات التأثير على موقف السلطات العامة وقراراتها نظراً للعلاقة الجدلية القائمة بين الرأي العام والسلطة. من الواضح أنه سيكون من الصعب على السلطات اتخاذ تدابير ضد جماعة تتمتع بتأيد الرأي العام. يهدف عمل الجماعة، بعض الاحيان، لتحسين الوضع الإجتماعي بشكل عام مما يجذب الرأي العام. ويحدث ايضاً أن ترمي الجماعة للتأثير على الرأي العام بهدف الضغط على السلطات لمنعها من اتخاذ تدابير معينة بشأن أمر ما.

يظهر مما سبق أن الجماعات تريد خلق ما سماه البعض " رأي حول الرأي العام" في ذهن المسؤولين الحكوميين. والمقصود بالتحديد هو إقناع هؤلاء بأن الجمهور متعاطف مع المطالب المقدمة أو القضايا المدافع عنها.

يرى البعض أن تقنيات اللوبي الجديد وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية التي تتضمن بث المعلومات، تربية الرأي العام واقناعه وكسب تأييده لامر ما حلت محل التقنيات القديمة للوبي القديم وهي التاثير المباشر على رجال السياسة والموظفين الكبار وبوسائل غير مشروعة عند الحاجة مثل الافساد والرشوة.

5- الجماعات والمؤسسات :

من المؤكد أن نمو السلطة واتساع مجالات تدخل الدولة جعل من الضروري على من يريد أن تأخذ السلطة قرارات ملائمة لمصالحه أن يلجأ إلى المؤسسات في محاولة للضغط والتأثير عليها. ويختلف العمل بالطبع حسب تكوين النظام السياسي ولذلك كان على الجماعات أن تكيف عملها ووسائله حسب الاطار السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه. ما هي المؤسسات التي تتعامل معها جماعات الضغط؟

أ-المجالس البرلمانية :

بالرغم من تضاؤل دور البرلمان في الانظمة الديموقراطية البرلمانية إلا أن المجالس –التمثيلية والحرة – تلعب دورا" أساسيا" في إدارة القضايا العامة وتحديد سياسة البلاد ومراقبة السلطة التنفيذية والإدارية. لذلك لا بد للجماعات وخاصة منها الجماهيرية إلا أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع.

تتوقف العلاقات التي تقوم مع البرلمان على عوامل عديدة: طبيعة النظام الانتخابي، بنية الاحزاب، طرق عمل المجلس النيابي. وقد ترتبط أيضا" بطبيعة وحجم الخدمات التي أدتها وتؤديها الجماعات للاحزاب التي ربحت الانتخابات ووصلت إلى البرلمان. وهي بالطبع تتأثر بنوع العلاقات الايديولوجية بين الجهتين. وتسعى بعض الجماعات، بهدف تأمين مصالحها، لانتخاب عدد من أعضائها للحصول على تمثيل مباشر.

وقد توصلت بعض النقابات العمالية إلى ذلك نظرا" لارتباطها بالاحزاب الاشتراكية. لكن الكثير من الجماعات، وربما معظمها، تعجز عن إرسال أحد اعضائها إلى البرلمان. ولذلك فهي تبحث لاقامة

إتصالات وعلاقات متنوعة مع أعضاء في البرلمان أو مع كتل برلمانية تمثل أحزابا" تقيم الجماعات معها علاقات طيبة.

يذكر جان ماينو في كتابه حول الجماعات أن أعضاء البرلمان قد يكونون بطريقة ارادية تجمعا" برلمانيا" يناصر قضية أو مصلحة ما تتبناها جماعة من الجماعات. وذكر أن عصبة حقوق الانسان استطاعت أن تلهم تجمعا" من مجلسي الشيوخ والنواب في فرنسا بلغ عدده مائتان واربعين نائبا" وشيخا". ويذكر أنه في الجمهورية الرابعة تكونت عدة تجمعات برلمانية مثل الجمعية البرلمانية للدفاع عن التعليم الحر، والجماعة البرلمانية الحرفية والتي كان هدفها توحيد الاصوات حول مشكلة أو سياسة ما.

وتلجأ الجماعات إلى استمالة اللجان الفرعية في البرلمان لانها تلعب دورا" كبيرا" في تحضير القرارات تمهيدا" لعرضها على المجلس مجتمعا" بهيئته العامة. وغالبا" ما تتبنى هذه الهيئة القرار كما ورد حرفيا" من اللجنة. وأحيانا" أخرى تتبناه مع بعض التعديل. ولذلك تسعى الجماعات لانتخاب بعض الاعضاء المناصرين لها في اللجان التي تبحث فيها مواضيع تهمها وتحقق مصالحها.

ب-السلطة التنفيذية :

من المعروف أن صلاحيات وامتيازات السلطة التنفيذية في كل المجالات المالية والاقتصادية ازدادت كثيرا" وذلك على حساب البرلمان وتختلف طريقة اختيار وعلاقات أعضاء هذه السلطة حسب طبيعة النظام.

قد يكون الوزير نائبا" وفي هذه الحالة يتعرض لنوعين من الضغوط. فهو كرجل سياسي منتخب يتعرض كبرلماني لضغوط الناخبين وفي الوقت نفسه لضغوط الحزب إذا كان حزبيا"، وهو في كلتي الحالتين لا يرفض التعاطي مع المسؤولين عن الجماعات الذين يسعون للتأثير عليه بصفته وزيرا" وبصفته رئيسا" لادارة وزارية هو مسؤول عنها وهي تضم موظفين كبار يتاثر بهم ويؤثرون على موافقته.

وفي حال كان الوزير فنيا" أو موظفا" كبيرا" فهو لا يرفض الاتصال بالجماعات لأن الكثير من هؤلاء ينجذبون للعمل السياسي أثناء قيامهم بمهام وزارتهم ويفكرون بترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية المقبلة.

لا تتم كل الاتصالات بالوزير مباشرة إنما بالمساعدين الشخصيين له وتحرص الجماعات على إقامة علاقة جيدة مع هؤلاء لعلم مسؤوليها أنهم يؤثرون كثيرا" على الوزير.

ج- الادارة :

إزدادت صلاحية الإدارة ودورها كثيرا" وأصبح الموظفون الكبار يلعبون دورا" كبيرا" في الوزارات التي يعملون فيها. خاصة وأن بعضهم يحتلون مراكزهم لفترات طويلة تمتد لسنوات بينما الوزراء يتغيرون مع تغيير الاوضاع السياسية. هؤلاء الموظفون يتابعون القرارات من لحظة الاعداد إلى التنفيذ لا بد إذن للجماعات من الاتصال بكبار الموظفين في الادارة لتحقيق أهدافهم.

من المعروف أن هناك موظفين كبارا" يتركون القطاع العام، ويعملون في شركات أو مصارف أو مؤسسات خاصة يمكن إعتبارها كجماعات ضاغطة ويلعب هؤلاء دورا" مهما" في خلق الاتصلات الايجابية مع الادارة لأنهم يعرفون تماما" سير العمل فيها ويبقى لديهم داخلها الكثير من الاصدقاء. وقد يحدث أن تكون الهجرة بالاتجاه المعاكس. بحيث ينتقل من يعمل في القطاع الخاص إلى القطاع العام مما يسهل الاتصالات بينهم وبين الجماعات الخاصة التي سبق وعمل فيها هؤلاء. ليس من السهل دائما" ممارسة الضغط على الادارة لأن هذه بالواقع هي إدارات وقد يتطلب إتخاذ القرار أو دخوله حيز التنفيذ الموافقة من عدة إدارات وخاصة المالية منها.

فالإدارة لا تشكل كتلة وحيدة متراصة يمكن أن توافق أو ترفض بكليتها أمرا" ما. وقد تتنافس الدوائر فيما بينها مما يعطل أو يعرقل عمل الجماعات ويجعله أكثر تعقيدا" وصعوبة.

هـ-القضاء والجيش :

يعلق علم السياسة في أميركا أهمية كبرى على دراسة السلطة القضائية وتحليل ما تتعرض له من ضغوط من قبل بعض الجماعات. يختلف الأمر في أوروبا حيث ينصب الاهتمام فقط على القضاء الاداري. من الصعب أن يتصور المرء أن القضاء يمكن أن يتأثر بالضغوطات لكن البعض يقول أن مهمة القاضي ليست ولا يجب أن تكون أبداً مجرد تنفيذ حرفي للاحكام التي يسنها المشرع. للقضاة دور كبير في تكوين قواعد السلطة ولذلك يجب معرفة الاعتبارات الخارجية التي تؤثر في عملهم اليومي مثل تدخل رجال السياسة المباشر، دور الدوائر الوزارية وضغط الجماعات وتحريض الاوساط الاجتماعية.

ما يصح قوله عن القضاء يصلح أيضا" للجيش الذي يعتبر أداة تنفيذية طيعة خاضعة للسلطة المدنية. وهو لذلك يخرج عن دائرة السياسة بالمعنى الحقيقي. وهذا تفسير خاطىء لما للجيش من دور مهم في مختلف قطاعات العمل الحكومي. نعرف جيدا" أن الجيش يستولي على السلطة في بعض البلدان، وهو يديرها بشكل خفي في بلدان أخرى، وفي أماكن أخرى يراقب مراقبة دقيقة مزاولة السلطة. وهو بقيامه بهذه الادوار يتعرض كغيره لضغط الجماعات.

ويكون للجيش، في بعض البلدان، إمتداد مباشر في المجتمع المدني مثل جنود وضباط الاحتياط أو قدامى المقاتلين الذين يشكلون جماعات تبقى على إتصال دائم مع الجيش دفاعا" عن حقوق مكتسبة أو لتثبيت حقوق أخرى.

في نهاية هذه الفقرة لا بد من القول إن طبيعة العلاقات بين الجهاز الحكومي والجماعات تتطور وتتغير. ومن المعروف أن هذه العلاقات ليست رسمية وهي تقوم على هامش العمل الرسمي للحياة السياسية إلا أنه من الملاحظ أن هناك ميلا" لاضفاء طابع رسمي على هذه العلاقات. تحرص اللجان البرلمانية في الولايات المتحدة على إقامة جلسات ويستدعي خلالها الناطقون باسم جماعات ضاغطة تتعرض مصالحها للخطر. يأتي هؤلاء فيقدمون المعلومات المفيدة ويعرفون وجهات نظرهم ويجيبون عن أسئلة أعضاء اللجان. وتعقد هذه الاجتماعات دائما" عندما تعالج المجالس النيابية مسائل قيد النزاع مما يوفر للجماعات الضاغطة منبرا" تستطيع من خلاله التعبير عن أرائها ومخاوفها وكسب عطف وتأييد أعضاء اللجان.

ويذكر جان ماينو أنه جرت العادة في السويد أن تتألف لجان تضم بين اعضائها ممثلين عن الجماعات الضاغطة مكلفة بإعداد القوانين. مما يدل أن الجماعات تلعب دورا" مباشرا" ورسميا" في حقل التشريع. أما في بريطانيا فيستعمل أسلوب الاستشارات، وفي فرنسا تتكون مجالس أو هيئات بالقرب من الادارات المركزية تضم موظفين وخبراء وممثلين مصالح تعينهم الجماعات، وقد تتضمن أحيانا" برلمانيين. تلعب هذه الهيئات دورا" استشاريا" يكون في معظم الاحيان اختياريا" وأحيانا" لا تستطيع الإدارة تجاهل بعض الاستشارات التي تصبح بحكم الملزمة خاصة إذا أطلع عليها الرأي العام.

فتح هذا الاسلوب بابا" جديدا" بطريقة الاتصالات التي تجريها الجماعات، لكنه لم يلغ الاتصالات التي تجرى بشكل غير رسمي وعلى الهامش وأحيانا" بشكل سري وغير شرعي. ومن المؤكد أن الاتصالات والتعبير عن المطالب ونشاط الجماعات يعتمد وسائل معينة تندرج ضمن استراتيجيا عامة، فما هي الوسائل والاستراتيجيا؟

C- وسائل الضغط والاستراتيجيا.

1-الوسائل :

أ-الاقناع :

ربما كان الاقناع الوسيلة المنطقية والطبيعية التي يجب أن يرتكز إليها عمل الجماعات في سعيها لاقناع السلطات بعدالة مطالبها. وتسعى هذه الجماعات لاقناع أكبر عدد ممكن من أصحاب العلاقة في مختلف قطاعات السلطة لتكون منهم حلفا" يدافع عن قضاياها. تعتبر هذه الطريقة الفضلى بالنسبة للجماعات التي تسعى لأن تكون صورتها جيدة ومحترمة لانها تقوم على عرض البراهين العقلية وتقديم النصح.

تلجأ الجماعات لإعداد الوثائق وتقديمها بكل ترتيب واعتناء وباسلوب منطقي هادىء يرتكز إلى الموضوعية. وقد تساعد مثل هذه الوثائق على التأثير على المسؤولين عن القرار الذين لا يكون بحوزتهم في حالات كثيرة سوى هذه الوثائق للاطلاع عليها بموضوع خلاف ما (مثل النواب). وتقوم عملية الاقناع على الاتصال المباشر بالافراد المسؤولين الذين يقضون قسما" كبيرا" من وقتهم للاستماع إلى مطالب أصحاب المصالح.

وتعتمد وسيلة الاقناع أيضا" للتاثير على الرأي العام ولكن باشكال أخرى غير الاتصال الفردي المباشر. في هذه الحالة تستعمل وسائل الاعلام التقليدية والحديثة وأساليب الدعاية التي تمكن الجماعات من النفاذ إلى نفوس الناس والتأثير على تصرفهم. وهي تحاول، من خلال إقناع الرأي العام، أن تقنع السلطات بعدالة قضاياها.

ب-التهديـــــد :

تستعمل هذه الوسيلة في حال فشل الاولى وعدم تجاوب السلطات مع الجماعات.

يأخذ التهديد مظاهر مختلفة. بالنسبة للبرلمانيين، فأن التهديد يتم بالاعلان عن الرغبة بعدم انتخابهم من جديد. وتعمل بعض الجماعات على تحريض أعضائها على مقاطعة هؤلاء والقيام بحملات دعائية محلية ضدهم. وتلجأ أحيانا" لتنظيم حملات تتضمن إرسال رسائل وبرقيات ومخابرات هاتفية وجمع تواقيع وتنظيم مظاهرات وإعتلاء المنابر في بعض الحالات لتمرير الخطاب المناوىء. ويمكن للجماعات التهديد باسقاط الوزارة إذا كانت تستطيع تأمين عدد من النواب المنتسبين إليها أو الداعمين لقضيتها. والتهديد بإسقاط الوزراة يشمل أيضا" تحريك الشارع ضمن مظاهرات حاشدة ومتكررة أو تنظيم إضرابات لها أثر كبير على سير الادارات التي تؤمن الخدمات العامة مما يؤلب الرأي العام ضد الحكومة.

ويلقى الموظفون الكبار نصيبهم من التهديد الذي يطال سير مهنتهم أو تدرجهم أو مناقلاتهم. لكن فعالية هذه التهديدات تبقى مرهونة بالحصانات التي يتمتع بها الموظفون وقدرة الجماعات على تأليب الجهات السياسية المسؤولة تراتبيا" عن هؤلاء الموظفين. وقد يذهب أصحاب المصالح أحيانا" إلى حد التهديد بفضح بعض نواحي الحياة الخاصة للمسؤولين الذين يهمهم التأثير عليهم.

ج-المـــــال :

رأينا كيف يكون المال عنصرا" من عناصر القوة لدى الجماعات. فالموارد المادية تتيح للجماعات إمكانيات هائلة لتقوية وإتقان وسائل عملها العادية: إعلام ودعاية ويستعمل المال لشراء الهدايا لبعض المسؤولين أو تقديم خدمات عينية كالرحلات السياحية. وهذا ما يجعل الاشخاص المستفيدين يشعرون وكأنهم مدينين لمن أغدق عليهم النعم أو على الاقل ملزمين معنويا" بالاعتراف

بالجميل على قاعدة ما يعرفه اللبنانيون من خلال القول المأثور «أطعم الفم، تستحي العين » ويستعمل المال على مستويين : جماعي وفردي. يتعلق الأول بتمويل الأحزاب السياسية وخاصة أثناء الحملات الانتخابية. كانت النقابات العمالية في العديد من البلدان تساعد الاحزاب الاشتراكية دون أن تخفي هذا الأمر. وقد تساعد بعض المصالح أحزابا" معتدلة أو تنظيمات تضالية قادرة على حمايتها من أخطار تظن أنها قد تتعرض لها. (الصناعيون والخطر الشيوعي) والبعض الآخر يساعد تنظيمات متشددة في سبيل إقامة أنظمة استبدادية (المحاربون الفاشيون في ايطاليا في العشرينيات من القرن العشرين).

أما الوجه الثاني لإستعمال المال فهو على الصعيد الفردي ويأخذ شكل الرشوة المباشرة أو غير المباشرة عن طريق تقديم الهدايا وغيرها. كما ذكر سابقا" في حال الرشوة يكون المقابل دعما" واضحا" من قبل المرتشي دون قيد أو شرط. وتأخذ الرشوة أحيانا" أشكالا" أخرى مثل توظيف أحد أقرباء المسؤول أو أحد المفاتيح لبرلماني ما ...

د-عرقلة العمل الحكومي :

تترجم هذه العرقلة برفض التعاون مع السلطات العامة التي تجد نفسها في موقف حرج. وهذا الأمر إن لم يمنع العمل الإداري فهو على الأقل يعرقله. مثال على ذلك رفض النقابات عمليات الانتقال أثناء تاميم صناعة من الصناعات ومنع ممثليها من المشاركة في المجالس الجديدة التي تشكلها الدولة للادارة الجديدة. وقد حصل هذا في خمسينيات القرن العشرين في بريطانيا مع «اتحاد الحديد والصلب » الذي كان قويا" وفاعلا" جدا" في ذلك الوقت. وقد ترفض بعض التنظيمات تنفيذ قرارات حكومية مثل جمعيات المستأجرين التي لا تقبل بالاخلاءات بعد إصدار قوانين إيجار جديدة تستدعي ذلـــــك.

تأخذ هذه العرقلة اشكالا" أخرى: منها رفض دفع الضرائب أو حث المواطنين المشايعين للجماعة لسحب ودائعهم من مؤسسات الدولة المالية مثل صناديق التوفير والشيكات البريدية. فقد تذهب عملية العرقلة إلى أقصى حدود بإعتماد المظاهرات والاضرابات والتي لا يفصح منظموها عادة عن نيتهم بهذه العرقلة متسلحين بمفهوم حرية التعبير والتظاهر. وتعتبرهذه الوسيلة فعالة جدا" لأن السلطات لا يمكن أن تبقى مكتوفة الايدي أو لا مبالية تجاه حركة تجمد صناعة مهمة من الصناعات الوطنية أو تعيق تحقيق خدمة عامة من الخدمات الحيوية: المواصلات، الكهرباء. وقد توسع مفهوم

الأضراب ولم يعد مقتصراً على علاقات العمل وحدها، لكنه يستعمل في كل القطاعات: الطلاب، التجار والمزارعون الذين يرفضون تسليم منتجاتهم للمدن.

في كثير من الاحوال يكون الجمهور هو الضحية الرئيسية وربما يكون هذا، أي مضايقة الجمهور، هدف المسؤولين عن الجماعات المنظمة للاضرابات لأنها تعتبر أنها خير طريقة لتحقيق مصالحها. فالسلطة تجد نفسها مجبرة على الخضوع كي تجنب المواطنين تضحيات كبيرة. وقد تتطور الامور سلبياً في بعض الاحيان فتؤدي إلى اصطدامات مع قوى الأمن الداخلي وفي أسوء الحالات مع الجيش إذا أصر المضربون والمتظاهرون على تشويش الحياة الوطنية في كل البلاد. وقد يُستعمل التظاهر أو الاضراب كتدبير تحذيري في إطار امتحان قوة تمهيداً للبدء بمفاوضات توصل الاطراف إلى تسوية مقبولة من الجميع.

إن طرق الضغط التي عددناها لا يمكن إستعمالها مجتمعة أو منفردة من قبل الجماعات. إن استعمال الوسائل مرتبط بعوامل ذاتية مرتبطة بالجماعة نفسها وعوامل موضوعية مرتبطة بالإطار والمحيط والامكانات المتوفرة. وتتعرض الجماعات لضغوطات أو لموانع تحدد خياراتها وطرائق عملها. فأرباب العمل مثلاً لا يمكنهم اللجوء إلى العمل الجماهيري والطلاب لا يمكنهم إعتماد اساليب ترتكز إلى الثروة. وعلى الجماعات أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف البلاد والوضع الاجتماعي فلا تلجأ لاسلوب يتنافى مع الظرف الحالي.

وإذا كان العامل الاخلاقي لا يردع، فمراعاة الرأي العام تدفع أحياناً الجماعات إلى الاعتدال. وسواء كان الامر أخلاقياً أو مراعاة للرأي فهو يختلف من بلد لبلد. من الصعب مثلاً اللجوء إلى الرشوة في بعض البلدان، بينما استعمالها شائع، لا بل ضروري في بلدان أخرى. ومهما يكن الأمر فإن استغلال موارد الجماعة وعناصر قوتها واللجوء إلى وسائل معينة للضغط دون أخرى يجب أن يتم ضمن خطة مدروسة، محددة الاهداف حسب الامكانيات والوسائل المتاحة والظروف. يطلق على هذه الخطة إسم استراتيجيا ويؤدي عدم احترامها لخسارة الموارد والجهود دون نتيجة.

2-استراتيجية الجماعات :

إذا كانت الاستراتيجية هي فن أو خطة تصور لتحقيق الأهداف، فمن الأجدر تحديد هذه الأهداف قبل البدء بالعمل وتحديد الوسائل وخطة التحرك. فإشكالية الوسائل مرتبطة بمتطلبات الاستراتيجية والمحيط والتفاوت بالموارد بين المجموعات. من المهم أن يعتمد اللاعبون المصداقية مع أنفسهم، فيقدر كل لاعب قدراته بموضوعية ويقارنها مع قدرات اللاعب الخصم دون مبالغة أو سوء بالتقدير لهذا الطرف أو ذاك. على اللاعب أن يتقن اللعبة بطريقة تكتيكية فيستخدم كفاءاته ويحسن إختيار اللحظة التي يبدأ بها المبادرة، الخصم والمكان. وعليه أن يغير الساحة التي يبرز فيها ضعفه ويتقن ممارسة لعبة الكر والفر.

كل هذا يدفعنا للقول أن إستراتيجية الجماعات ترتبط بعوامل معينة يجب أن تأخذها هذه الجماعات بعين الاعتبار إذا استطاعت.

أ-إختيار اللحظة :

يمكن أن يكون هذا الاختيار عائد لمبادرة الجماعات التي نادرا" ما تترك فرصة ملائمة تمر إذا كانت منظمة وواعية. تشكل الحملات الانتخابية أحد الظروف الملائمة لعمل الجماعة بهدف التأثير على القادة السياسيين وهي ترتكز إلى عدد الناخبين من أنصارها أو قدرتهم المادية. وإستنادا" لهذا فهي تسعى لجني أرفع الاسعار لخدماتها الانتخابية وقد ينتهي الامر بوعود يقطعها المرشح على نفسه في حال فوزه. ومن الفرص المتاحة للجماعات هي فترة تشكليل الحكومات الجديدة، إذ تبدو قابلية التأثير على المستوزرين كبيرة. ولا تتوقف الاتصالات عند هذه الفترات فحين يصل المرشحون أو المستوزرون إلى مناصبهم تسعى الجماعات لتحتفظ بعلاقات دائمة معهم.

ومن الامور التي تجعل الجماعات تختار لحظة تحركها فيما بعد للدفاع عن قضاياها هو معرفة ما يُحضَّر من قرارات فتتحرك لتقتل في المهد مشاريع قرارات أو تحضر نفسها للهجوم في حال صدور القرار ودخوله حيز التنفيذ. وكثيرا" ما تتحرك الجماعات دون أن تختار لحظة تحركها حين تطرح القضايا المتعلقة بها. وهي حينها تجد نفسها أمام احتمالات عدة.

- حالة الدفـــــاع :

تحدث هذه الحالة عندما تشعر الجماعات أن مصالحها مهددة بشكل أم بآخر نتيجة قرار يمكن أن تتخذه الحكومة. وقد تدافع الجماعة عن مكاسب وأوضاع معينة مهددة من جراء نية الحكومة بإجراء اصلاحات معينة أو القبول بمبادرة جماعة منافسة أو متناقضة المصالح.

- حالة الهجـــوم :

في هذه الحالة، تأخذ الجماعة المبادرة للحصول على مكاسب جديدة أو لتحسين شروط قديمة. وقد تحثها الانتصارات في مجابهات سابقة على طلب المزيد. ولكن حساباتها لا تصيب في كل الاحيان. قد يضر الهجوم أحيانا" جماعة معينة أو عدة جماعات سواء كان هذا الضرر ماديا" (مطالب العمال ضد أرباب العمل) أو أيديولوجيا" (مساعدات مادية للمدارس الكاثوليكية أو الاسلامية) ويحدث هذا الأمر ردات فعل دفاعية عند الجماعات الاخرى التي تعتبر نفسها متضررة، وفي بعض الاحيان لا يحقق الهجوم غايته لأنه فئوي ولم ينل تأييد الرأي العام.

- حالة الهجوم - الدفـــاع :

وهي حالة الجماعة التي تقوم بأعمال سبق وتعهدت بالقيام بها. وهي تفعل هذا بهدف العودة إلى وضعية سابقة الغيت أو التعويض عن نتائج فشل سابق. يحصل هذا الامر، بشكل عام، حين تحل حكومة صديقة مكان حكومة عدوة لم تكن متفقة مع الجماعة. وقد تجد جماعة الضغط نفسها بمواجهة قرارات حكومية لا يمكن الرجوع عنها إلا بعد تغيير كامل للاكثرية الحاكمة.

من المعروف أن العمل الهجومي يحظى بإمكانية نجاح أكبر مع الحكومات الصديقة، إلا أنه من المستحسن أيضا" التذكير والتأكيد دائما" على مطالب لا أمل بتحقيقها في ظل حكومات عدوة لاعتبارات مختلفة قد تكون إيديولوجية أحيانا" (حكومة اشتراكية وجماعات أرباب العمل)

ب-إختيار الميـــدان :

لا يخضع هذا الاختيار دائما" لمبادرة الجماعات التي تعجز عن النضال في ميادين مختلفة ويرتبط الامر بعوامل عديدة: عدد وطبيعة المشايعين والانصار، مزاج القادة، التسهيلات البيروقراطية والرأي العام.

من الافضل للتجمع أن يختار الميدان الذي يستطيع فيه استغلال موارده وصورته وقوته. فتجمعات أرباب العمل تفضل المفاوضات المغلقة على المناقشات أو المجابهات في الساحة. أما المنظمات ذات العدد الكبير من المنتسبين تتجه الى البرلمانيين وتنتظر منهم أكثر مما تنتظر من الموظفين الكبار.

وقد يرتبط الموضوع أيضا" بطبيعة المشكلة المطروحة. فمن السهل، أحيانا"، إيضاح مطلب حول الاجور أمام الرأي العام من شرح وتبرير موضوع تخفيض الضرائب التي تدفعها الشركات الكبرى عن أرباحها. وقد يحد مبدأ توزيع الاختصاصات وتقسيم العمل الاداري من الخيارات المطروحة امام جماعات الضغط. وتقرر بعض الجماعات القادرة تغيير ميدان نضالها إذا ما توصلت إلى مكان مسدود في محاولتها الاولى . كأن تغير وجهة علاقاتها واتصالاتها من السلطة التنفيذية إلى التشريعية أو العكس.

ج-إختيار الوسائـــل :

لا يتم إختيار الوسائل بطريقة مطلقة مستقلة عن العوامل الاخرى. يتوقف الأختيار على إمكانيات وطاقات الجماعة والميدان الذي إختارته أو أجبرت على النضال فيه. ولذلك تبرز أهمية الجماعات القوية التي تمتلك خيارات متعددة. ويتكيف العمل والوسيلة وفقا" لطبيعة القطاع المختص وقيمة وعاداته. إن التوجه إلى الرأي العام مثلا" لا يكون ضروريا" في كل الأحوال وعندما تنجح الجماعة بعملها من خلال اتصالاتها بالوزارات والإدارات فليس لها من مصلحة أحيانا" أن تخفي الفوائد المكتسبة. أما إذا أجبرت الجماعة على المجابهة فيصبح التوجه إلى الرأي العام ضرورة ملحة، خاصة إذا كانت ترى أن الرأي العام هو أحد دعائم عملها.

وفي مجمل الاحوال، يجب أن يتكيف عمل الجماعات مع التغيير في المؤسسات والانظمة التي تعيد تنظيم الصلاحيات وتقسيم العمل. وهذا يستدعي أن تعيد الجماعات النظر في أدوات تأثيرها وطرائق عملها وقنوات إتصالها.

د-النجاح والفشـــل :

إن تأثير الجماعات على الحياة السياسية كبير. وهي بالاساس نشأت للقيام بهذا الدور. ويشمل هذا التأثير سياسة الحكومة في مجمل المجالات. لكن مقدار النجاح يتغير من طرف لطرف ومن قطاع لقطاع. ولا بد من دراسة ميدانية دقيقة لكل حالة لنتمكن من قياس قدر التأثير في هذا أو ذلك من الامور. فسياسة رفع الرسوم الجمركية في بعض البلدان قد تفرضها جماعات التجار، وإبقاء الرسوم،

لا بل زيادتها تفرضها جماعات الصناعيين الوطنيين. جمعيات المدارس الكاثوليكية تطالب بمساعدات من الدولة، بينما المدارس العلمانية فهي ضد ذلك. يبدو الأمر كما يقول بعض المحللين وكأن سياسة الحكومة هي بالنتيجة حصيلة تجاذب وتقاطع وتلاقي مصالح الجماعات الضاغطة المختلفة في شتى شؤون وشجون الحياة من الناحية المادية والمعنوية.

ليس من السهل دائما" قياس السلطة، والتاثير الفعليين للفئات الضاغطة. وفي معظم الاحيان لا يمكن عزل الأثر السياسي للضغوطات التي تقوم بها جماعة ما. ولا يمكن القول في حال تطابق نوايا أصحاب القرار مع نوايا الجماعة أن هناك علاقة سببية.

كما ان النجاح صعب القياس، فالفشل ايضا" صعب القياس. وهناك عدة حالات فشل يلاحظها المراقب بشكل واضح عندما تتخذ قرارات بعيدة عن الهدف الذي كانت جماعة الضغط تسعى لتحقيقه.

نقل جان شارلو عن Chabanol قوله أن الفشل يفسر باسباب ثلاثة:

- ممارسة ضغط غير كافٍ وهذا يعود لأسباب مرتبطة بالجماعات صاحبة العلاقة: نقص بالوسائل، إنخفاض حماس المناضلين والقادة أو لخوف هذه الجماعات نتيجة تعبئة معاكسة وناجحة لجماعات ضاغطة أخرى معادية، أو ممارسة الدولة نفسها ضغوطات على الجماعات المعترضة من خلال التهديد بإعادة النظر بالمكاسب والاوضاع السابقة.
- معاكسة الوقائع : أوضاع الافرقاء المختلفين القابلة للتغيير في أي لحظة كان، المعطيات الاقتصادية والمالية للمشكلة وعدم تجاوب الادارة.
- إدارة السلطة العامة، خيار أيديولوجي وناقص.

ماذا تفعل الجماعة إذا فشلت؟ ثلاثة حلول.

- إعتبار الفشل نهائي والانتقال للانطلاق من قاعدة وميدان آخر.
- إتخاذ قرار بعدم إثارة المطالب في الوقت الحاضر نظرا" لميزان القوى ولكن دون التخلي عن الامل بالعودة للامر في الوقت المناسب.
- متابعة النضال لمحاولة الغاء القرار الذي سبب الفشل، معاكسة القرار ساعة التنفيذ أو الدفع بإتجاه إعادة النظر فيه من خلال التوجه إلى قوى أخرى: البرلمان، الساحة الاجتماعية.

يمكن القول في النهاية أن سلطة الجماعة متعلقة بإرادة وقدرة العمل عند السلطة (إرادة سياسية، تعبئة إدارية وموارد متوفرة) بالتوازن بين دعم ومعارضة الجماعات صاحبة العلاقة (منتظم التحالفات)، التماسك الداخلي للجماعة على مستوى القيادة والقاعدة.

3- منتظم الجماعـــات :

تذكرنا هذه العبارة بعبارة منتظم الاحزاب. وهذا يعني العلاقات التنافسية أو علاقات التحالف بين الجماعات. ويرى جان ماينو أن هذه العلاقات تقوم حقيقة على التنافس والعداوة لكنها تظهر احيانا" تحت شكل تحالفات وتعاون وهي تقسم إلى نوعين:

أ-منافسات وتعارض :

يعود سبب هذه المنافسات لاعتقاد تجمعات مختلفة انها كل على حدة قادرة على الدفاع عن مصلحة معينة. وبالرغم من أن المصلحة مشتركة في النهاية، يؤدي هذا الاعتقاد لتجزئة الدفاع عنها وتنافس كل جزء مع الآخر لجذب الانصار وتحقيق الانتصار باسمه. السبب الآخر هو أن هناك تجمعات متعددة ليس لها مصالح مشتركة. كل منها يدافع عن مصلحته وله مطالبه الخاصة التي تتعارض مع مصلحة ومطالب التجمع الآخر.

ويحصل التنافس في هذه الحالة، من خلال سعي كل تجمع لتحقيق مطالبه على حساب التجمع الآخر. وقد يحصل الانقسام لاسباب دينية سياسية او ايديولوجية، مما يمنع الناس من التجمع حول مصلحتها ومنفعتها فقط (لبنان) النقابات اليسارية والنقابات اليمينية في نفس القطاع، النقابات ذات الطابع الديني. ويشمل هذا الانقسام كل القطاعات وليس فقط القطاعات العمالية.

من الواضح أن التجزئة والشرذمة تضعف القدرة على العمل وتحقيق الهدف أي التأثير والضغط. وكأن الجماعات تسهل عمل السلطات العامة وتفسح لها بالمجال لكي تلعب دور الوسيط بين الاجزاء المنافسة. يمكن التغلب على هذه الانقسامات إذا غلبنا منطق المصلحة المشتركة والمنفعة المهنية المجردة وخلقنا تسويات على صعيد القيادات والادارة.

وقد يكون للتنافس أسس إجتماعية كالانقسام الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل. لكن العمال أنفسهم يتنافسون إذا انتموا إلى قطاعات أو دوائر مختلفة (دوائر النقل المختلفة، قطاع التجارة والصناعة ...). ويعتقد جان ماينو أن دراسة وتحليل الفئات الضاغطة يكون بالدرجة الاولى، عبارة عن تحليل تنافساتها. وهذه المنافسات تخلق تداعيات ويترتب عليها نتائج كبيرة ومهمةعلى الاقتصاد والسياسة. هل يمكن مثلا" دراسة التضخم المالي دون دراسة المنافسات بين العمال وأرباب العمل التي تؤدي إلى زيادة الاجور المسببة لزيادة الاسعار وتلزم المنافسات الدولة على إختيار إتجاه معين وهي إما تلعب دور التسوية أو تعتمد سياسة ما.

ب- التعاون والتحالف :

لا بد من الملاحظة في البداية أن التقارب الايديولوجي يخلق انصهارا" وليس تعاونا" فقط مثل الاتحاد العمالي العام والحزب الشيوعي في فرنسا. ويسهل وجود هدف مشترك التحالف وقد يتم الاتفاق أحيانا" بين تشكيلات متخاصمة حول نقطة معينة: أرباب العمل والعمال في صناعة معينة يناضلون سويا" لرفض تخفيض محتمل لتعرفة جمركية تساعد على استيراد الانتاج الصناعي وتلحق الضرر بالفريقين. وقد تلجأ الجماعات الى التعاضد بدل التحالف حول مسائل خاصة بدفاعها عن مسائل منفصلة ففي الولايات المتحدة الاميركية تتعاون العصبة المناوئة لوجود الحانات والكنائس البروتستانتية للحصول على قرار بتحريم الخمور. أحيانا"، يظهر التعاون بشكل واضح في إطار النشاطات الإضافية أي نشاطات منفصلة لجماعات منفصلة يربط بينها مصلحة واحدة تتعلق بأمر ما: مثل تعاون عدة جمعيات معنية بمشاكل ناشئة عن الطرق (شركات تأمين، جمعيات أشغال عامة، أصحاب سيارات، شركات نقل على الطرقات).

سواء عملت الجماعات الضاغطة منفردة أو ضمن منتظم من التحالفات، وأي كانت الوسائل والأهداف المعلنة وغير المعلنة فإن لنشاطها مساوىء وأخطار فما هي؟

4- مخاطر نشاط الجماعـــات:

أ- الجماعات والديموقراطية :

نعرف أن الأحزاب السياسية كانت مرفوضة في الماضي كونها كانت معتبرة كسبب للشرذمة وتهديم وحدة الدولة التي تسعى السياسة لبنائها. فيما بعد اصبح وجود الأحزاب شرطا" أساسيا" من شروط قيام الديموقراطية لما تلعبه هذه التنظيمات السياسية من دور على صعيد التنشئة، إختيار الطاقم السياسي، المشاركة المطالبة والتوعية والاعلام.

وتعتبر تنظيمات وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي ينتمي إليها معظم الفئات الضاغطة تعتبر هي الاخرى اليوم مظهرا" أساسيا" من مظاهر الديموقراطية لأنها تترجم شكلا" من أشكال المشاركة لكن البعض يرى أن هذه الجماعات تعطل إلى حد ما اللعبة الديموقراطية لأنها تنصب نفسها وكيلة عن فئات شعبية وتحل محل من انتخبهم الشعب. وتمارس هذه الجماعات التي لا تحمل أي صفة تمثيلية مباشرة الضغط على ممثلي الشعب والقياديين السياسيين في سبيل دفعهم لاتخاذ قرارات تصطبغ أحيانا" بالصبغة الفئوية.

ورد البعض على هذه الحجة بالقول: أن المجتمعات الحديثة توصل ممثليها الى البرلمان وبعدها ينقطع التواصل بين الموكل وموكله فلا بد من هذه الجماعات لكي تلعب دور الوسيط وتكون صلة الوصل بين الفئات الشعبية وبين الممثلين. وهي بالتالي تنقل لهم نبض الشارع وإهتماماته وتساهم أحيانا" بشرح قرارات الإدارة للمواطنين. ولا يمكن أن ننسى أيضا" أن السياسة والديموقراطية هي حصيلة تضارب وتنافس ومشاركة كل الفئات من خلال النخب والتنظيمات والجمعيات التي تمثلها.

ب- إضعاف مفهوم المصلحة العامة :

ذكرنا أن المنافسة ضرورية للديموقراطية. لكن هذه المنافسة تفقد الثقة بالمؤسسات وتضعف مفهوم المصلحة العامة. فالجماعات تبذل جهدا" وتستعمل العنف أحيانا" في سبيل تحقيق مطالبها وهي تسعى دائما" لاظهار التطابق بين هذه المطالب الفئوية احيانا" وبين متطلبات الخير العام والمصلحة العامة. وقد تلبي الحكومات الصديقة مطالب بعض الجماعات مما يدفع الرأي العام لاعتبار موقف السلطات دفاعا" وتلبية لمطالب فئة معينة على حساب المصلحة العامة للشعب بكل فئاته (حكومة يمينية وجمعيات التجار).

ج- تغليب منطق الضغط والقوة :

يدافع البعض عن نشاط الجماعات الضاغطة بالقول أن المنافسة العادلة تؤدي بالنهاية لتحييد والغاء ما هو متطرف ومضر. ينسى هذا البعض أن المنافسة لا تتم أحيانا" في جو من المساواة فهناك تفاوت في التمثيل وقوة الجماعات المتنافسة، مما يجعل التنظيمات القوية والمنظمة أكثر تأثيرا" وفعالية. وربما يكون اللجوء للسلطة نفسها هو السبيل الوحيد لمعالجة حالة عدم المساواة ونتائجها.

د- الضرر اللاحق بعامة الشعب :

تستعمل الجماعات أحيانا" اساليب قد تضر وتؤثر على حياة الأفراد والجماعات مثل الاضرابات وشل حركة النقل. وهذا ما يجعلها تخسر الرأي العام وتسبب ربما بانقسامات قوية بين شرائح المجتمع الواحد دافعة إياها للوقوف الواحدة بمواجهة الاخرى مع شيء من الضغينة.

هـ- اهتزاز مفهوم الشفافية :

تلجأ بعض الجماعات القوية لاستعمال أساليب خفية، مخالفة للشرعية والقوانين أو متناقضة لمبادىء الاخلاق والعمل النظيف. تتشوه صورة هذه الجماعات من خلال عدم شفافيتها وعدم إعلانها عن كل النشاطات التي تقوم بها، والتي يعتقد الرأي العام أنها شرعية. مما يفقد الثقة بها وربما كان اللجوء إلى الشفافية والاعلان هو الحل لفقدان الثقة وتشويه الصورة.

أخيرا" يمكن القول أنه بالرغم من صحة بعض الانتقادات التي يجب السعي لمعالجة ما تشير غليه من نواقص، لا نستطيع تصور مجتمعاتنا الحديثة دون جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ومنها الجماعات الضاغطة التي تقوم بدور كبير في المجتمع.